



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 03



كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية
قسم: الدراسات الدولية

التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي (تونس نموذجا 2010-2023)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل.م.د. في العلوم السياسية والعلاقات
الدولية

تخصص: دراسات إقليمية

إشراف الأستاذ:

- شيخاوي سليم

إعداد الطالب:

- عمارة خالد

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة	المؤسسة
أ.د عبد المالك خطاب	أستاذ	رئيسا	جامعة الجزائر -3-
أ.د شيخاوي سليم	أستاذ	مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر -3-
أ.د فاطمة بقدي	أستاذة	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر -3-
د. عربي عودة فلة	أستاذة محاضرة "أ"	عضوا مناقشا	جامعة الجزائر -3-
أ.د فريدة حموم	أستاذة	عضوا مناقشا	جامعة جيجل
د. نصيرة ملاح	أستاذة محاضرة "أ"	عضوا مناقشا	جامعة بومرداس

السنة الجامعية: 2024 – 2025

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إهداء

✓ أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى من سهروا على تعليمي، ووقفوا معي على كل خطوة أخطوها ... "والديّ" يا من كان همّهم الوحيد تعليمي ورؤيتي ناجحاً.

✓ كما أهدي هذا العمل إلى "زوجتي" سندي في الحياة ومرآتي في هذا النجاح،

✓ وإلى "ابني بهاء الدين" فاللهم اجعله على درب طريق العلم سائراً.

✓ إلى عائلتي الكبيرة كلّ باسمه، إلى أصدقائي وأحبابي، أهديكم هذا العمل المتواضع

فاللهم اجعلنا على طريق العلم سائرين منتفعين ونافعين

الطالب خالد عمارة

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصّالحات، والشّكر على توفيقه وامتنانه على إتمام هذا البحث فاللّهم لك الحمد ولك الشكر.

الشكر بعد ذلك لكل الأساتذة عبر جميع مراحل تعليمي، وأخصّ بالذكر أستاذي ومشرفي على هذا العمل الأستاذ "سليم شيخاوي" وعلى إرشاداته ومجهوداته وحسن معاملته.

الشكر الخالص إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقّرين، لما تفضّلوا به من قراءة مُعمّقة، وملاحظات بناءة.

كما أتقدم بالشكر لكل من كان له فضل عليّ في إتمام هذا العمل فمن لا يشكر الناس لا يشكر الله.

خالد عمارة

محتويات الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية

المبحث الثاني: مفهوم التحوّل الديمقراطي

المبحث الثالث: المراحل والاتجاهات النظرية المفسّرة للتحوّل الديمقراطي

الفصل الثاني: دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

المبحث الأول: الدوافع الداخلية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

المبحث الثاني: الدوافع الخارجية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

المبحث الثالث: معوقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

الفصل الثالث: التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحرّكة

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي التونسي قبل التحوّل الديمقراطي

المبحث الثاني: أسباب التحوّل الديمقراطي في تونس

المبحث الثالث: أهم الفواعل المحركة للتحوّل الديمقراطي في تونس

الفصل الرابع: مسار التحوّل الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

المبحث الأول: أهم الفواعل المؤثرة في مسار التحوّل الديمقراطي في تونس

المبحث الثاني: دور الانتخابات في مسار التحوّل الديمقراطي في تونس

المبحث الثالث: تحديات التحوّل الديمقراطي في تونس

الخاتمة

مقدمة

مقدمة

لقد شكل موضوع التحول الديمقراطي اهتماما واسعا وكبيرا للباحثين والدارسين منذ بروزه في الثلاثة عقود الأخيرة من القرن العشرين، وما حملة من موجات لهذه العملية التي أقرت التحول في الأنظمة السياسية لمجموعة من الدول نحو الديمقراطية والتي مع مرور الوقت نجحت بعضها في تجسيد عملية التحول والوصول إلى تحقيق أهدافه ومتطلباته، وهو ما شكل طفرة في محاولة استنساخ تلك التجارب في مزيد من الدول والمجتمعات وعبر جميع قارات العالم، فبعدما بدأت الموجة الثالثة للتحول الديمقراطي في أوروبا من خلال البرتغال وإسبانيا سنة 1974، سرعان ما انتشرت في أمريكا اللاتينية وبعض دول آسيا وأوروبا الشرقية ولتصل إلى بعض دول إفريقيا في أواخر الثمانينات، وقد كان لكل منها دوافعه وأسبابه في تجسيد هذه العملية.

وفي أواخر سنة 2010 شهدت المنطقة العربية وبخاصة دول المغرب العربي من خلال دولة تونس حالة من الاحتجاجات والتي سرعان ما تطورت لتصبح عبارة عن انتفاضة شعبية شملت جميع أرجاء الدولة التونسية معبرة عن مجموعة من التراكبات والمطالب لتردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة الاستبداد التي أقرها النظام التونسي لعقود من الزمن، ولتتوالى الأحداث بسرعة داعية إلى التغيير وإسقاط النظام والتحول الفعلي نحو الديمقراطية الحقيقية التي أساسها العدالة الاجتماعية والحرية وتطبيق القانون.

وفي ظل نجاح تلك الاحتجاجات والتي اعتبرها الكثير أنها تحولت إلى ثورة في إسقاط نظام الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، دخلت تونس مرحلة جديدة طامحة من خلالها تجسيد عملية التحول نحو الديمقراطية في سياق تغيير الأوضاع التي خلفها النظام السابق على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والذي لم يكن ينتظر وصول الأحداث إلى حد إسقاطه، فعنصر المفاجأة وعدم وجود تخطيط مسبق كان له الأثر البالغ في تطور الأحداث وتعاقبها ونجاحها وهو عنصر اعتبار من أهم أسباب نجاح الثورة، بالإضافة

إلى وحدة المطالب والأهداف المرجوة واستعمال الوسائل السلمية وبخاصة الوسائل الاتصالية الحديثة التي لعبت دوراً فعالاً في الوصول إلى زيادة فاعلية الاحتجاجات وإيصالها للرأي العام الداخلي والخارجي. وقد كان لنجاح الثورة التونسية في إسقاط النظام التجربة التي كسرت حواجز الخوف لدى مجتمعات الدول التي شهدت هي الأخرى انتفاضات وثورات عقب الثورة التونسية ما يوضح جلياً الأهمية البالغة للتجربة التونسية في عملية التحول الديمقراطي كنموذج سرعان ما تم الاقتداء به.

الأمر الذي يجعلنا نقف أمام دراسة هذه التجربة في عملية التحول نحو الديمقراطية بصورة واسعة ومعقدة من خلال معرفة أسبابها وطبيعتها وأهم المراحل والظروف التي صاحبته وإبراز أهم مؤشراتنا وسبل نجاحها في ظل التحديات التي رافقت مسارها.

أهمية الدراسة:

إن الأهمية التي يمكن اعتبارها لموضوع الدراسة أن يهتم بتوفير مرجعاً يدرس ويعالج تجربة العملية الديمقراطية لإحدى دول المغرب العربي وهي تونس كأبرز تجربة شهدتها المنطقة، ما يوفر معلومات للمهتمين بهذا الشأن بخصوص المراحل التي شهدتها عملية التحول الديمقراطي في تونس وما تخللتها من أحداث ومعطيات، فهي التجربة الأولى التي أطاحت بالنظام السابق وفتحت المجال أمام بقية التجارب، كما تكمن أهمية موضوع هذه الدراسة أيضاً من الناحية العملية في كونها تتبع لمسار وأحداث عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس من تجاذبات سياسية وتأثيرات داخلية وإقليمية وحتى دولية متواصلة لحد كتابة هذه الدراسة ما يعطي فضولاً ورغبة لمعرفة ودراسة أي حدث جديد يمس هذه العملية.

أهداف الدراسة:

تكمن الأهداف من وراء هذه الدراسة للوقوف على موضوع التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس من خلال وصف وتحليل أبرز الأحداث والمحطات التي مرت بها هذه العملية، ومعرفة أهم الفواعل المساهمة فيها وما تخللته من تجاذبات وممارسات كان لها الأثر البالغ على مسار هذه العملية، بالإضافة إلى تحديد أهم مؤشرات بناء هذه العملية ومعرفة الظروف

والتحديات التي رافقت مسار عملية التحول الديمقراطي وفقا لأطر منهجية وعلمية تساهم في فهم طبيعة ما حدث في تونس.

أسباب اختيار الموضوع:

إنّ لكل باحث جملة من الأسباب التي تدفعه إلى دراسة موضوع معين والتي جلها منصّبة في أسباب ذاتية وموضوعية كان لها الأثر في تفضيل موضوع الدراسة عن مواضيع أخرى، ويمكن تحديد أسباب اختيار هذا الموضوع كما يلي:

أ- الأسباب الذاتية:

لا يمكن العمل على دراسة موضوع معيّن دون وجود رغبة كبيرة في ذلك، وكذا التخصص الذي ننتمي إليه وهو الدراسات الإقليمية، كلّها عوامل دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع قصد إعطاء إضافة دراسية للمجال الأكاديمي ووضع مجموعة من المعارف والأفكار التي قد تساعد في فهم وتحليل الدراسات الإقليمية، ضف إلى ذلك البيئة الإقليمية التي ننتمي إليها ما يزيد الرغبة في دراستها ومعرفة أهم الأحداث التي تمرّ بها.

ب- الأسباب الموضوعية:

لطالما كان لموضوع التحوّل الديمقراطي الاهتمام الكبير والبالغ من قبل الباحثين والأكاديميين، وفي ظل التحولات الجديدة التي شهدتها المنطقة والأثر الكبير الذي خلفته التجربة التونسية كنموذج أثر على خلق تحولات أخرى، ما دفع الباحثين في حقل العلوم السياسية إلى الاهتمام بدراسة هذه التجربة، وذلك عبر تحليلها وتفسيرها ومعرفة العوامل والفواعل التي أثرت في مسارها، فضلا عن تحديد أهم مؤشرات مسارها والظروف التي صاحبته وهذا ما دفعنا للاهتمام بدراسة هذا الموضوع.

الدراسات السابقة:

إن بحوث ودراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية تنطلق من وجود خلفيات ومرجعيات سابقة لموضوع الدراسة، وعليه فقد انطلقت دراستنا لهذا الموضوع من وجود

مجموعة من الدراسات والأدبيات السابقة، والتي تتشابه موضوعات دراستها مع موضوعنا ما يجعلها تشكل تقاطعا مع فواصل دراستنا وأجزائها وتختلف في نقاط وزوايا أخرى، إلا أنها تلعب دورا في انطلاقنا في تحديد مسار الدراسة وتوجيهها. ولعلّ من بين أهم هذه الدراسات ما يلي:

1- كتاب: صامويل هنتغتون وترجمة عبد الوهاب علوب: "الموجة الثالثة: التحول

الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"¹، وقد تطرق الكتاب إلى التحولات الديمقراطية التي ظهرت في أواخر القرن العشرين في كلّ من أوروبا وأمريكا اللاتينية وأوروبا الشرقية وصولاً إلى إفريقيا أواخر الثمانينات. وقد جدد الكاتب أهم الأسباب والأنماط التي أدت إلى حدوث هذه الموجة والتحول من الأنظمة التسلطية الشمولية إلى الديمقراطية ومحددا لمفهوم الديمقراطية وكيفية تجسيدها، كما أنه وضع مجموعة من التنبؤات لمستقبل الديمقراطية في العالم في القرن الحادي والعشرين.

2- كتاب: راغب السرجاني، "قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011"²، فمن خلال

هذا الكتاب أبرز الكاتب أهم الأحداث في التاريخ التونسي منذ الاحتلال الفرنسي والمخلفات التي تركها، ولينتقل في دراسته إلى التطرق إلى حقبة الرئيسين السابقين "الحبيب بورقيبة" و"زين العابدين بن علي" وما ميز فترة حكمهما من أحداث وسياسات معبرا أن هذه الفترة بالرغم من إجراء العديد من التغييرات والتعديلات في القوانين والدستور كانت مجرد إجراءات شكلية لم تعطي أثارا عميقة في الإصلاح السياسي والاقتصادي في تونس وهذا ما اعتبره من إرهابات الثورة التي ذكرها في هذا الكتاب التي تراكمت ما أدت إلى توليد أحداث الثورة والاحتجاجات التي مست تونس في 2011، ويقوم الكاتب بعدها بسرد أهم الأحداث خلال ثورة تونس وأهم ردود الفعل حولها سواء إقليميا أو دوليا وما صاحب فرار الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" خلال سنة 2011.

¹ - صامويل هنتغتون، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993.

² - راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2011.

3- كتاب: عزمي بشارة، "الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها"¹. ولقد تناول الكاتب أحداث الثورة التونسية من خلال إبراز جل العناصر التي أحاطت بها والحيثيات التي صاحبته من سرد لواقع ما قبل الثورة وتحديد أهم أسباب نشوبها، مروراً بوصف يومياتها وأهم المواقف التي رافقتها وردود فعلها محلياً وإقليمياً ودولياً معبراً عن الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مرت بها تونس والتي كان لها الأثر البالغ في نشوب الثورة وما تخللته هذه الأوضاع من سلبيات أثرت على المجتمع التونسي، بالإضافة إلى هذا فقد تطرق الكاتب إلى الخريطة الحزبية في تونس أثناء الثورة وأهم ردود أفعالها ما جعله ملماً بجميع الأبعاد التي مست الثورة التونسية متتبعا عبرها جميع العناصر والفواعل التي بنيت عبرها الثورة وردة فعلها وتفكيك أحداثها وبنيتها.

4- كتاب جماعي: أحمد مالكي وآخرون، "ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات"². لقد قدم مجموعة من الباحثين من خلال هذا الكتاب مجموعة من الدراسات التي مست جوانب وأحداث الاحتجاجات أو كما سميت من خلال الكتاب بالحراك التونسي، عبر تحديد أسبابها وخلفياتها السياسية من تسلط للنظام السياسي إلى تحديد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية، ومدى التجاوب الشعبي مع الثورة، وإلى جانب هذا فقد حددت الدراسة الأدوار التي لعبتها مجموعة من الفواعل على غرار الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والإعلام والدور الذي لعبه الجيش في مسار الثورة، كما تم من خلال هذا الكتاب تحديد أهم التحديات التي واجهت عملية الانتقال الديمقراطي في تونس وبخاصة للتجاذبات التي حدثت ما بين النخب السياسية وتفسير العجز الديمقراطي عربياً وعوامل التحول الديمقراطي عبر تحديد مجموعة من السياقات والآفاق.

¹ - عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، الدوحة قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، يناير 2012.

²² - أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، فبراير 2012.

5- دراسة لأنور الجمعاوي، "المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق"¹. ولقد تطرقت الدراسة إلى المسار الانتقالي في تونس بعد إسقاط نظام الرئيس السابق "بن علي"، بحيث قام الكاتب بإبراز ملامح المشهد السياسي في تونس عقب إجراء انتخابات 23 أكتوبر 2011 (انتخابات المجلس التأسيسي) وما أفرزته هذه الانتخابات من تجاذبات وصراعات حول كيفية إدارة المرحلة الانتقالية والتطرق إلى القوى السياسية وحالة الأزمة السياسية التي شكلتها نتيجة مجموعة من الأسباب التي تطرق الكاتب إليها على غرار تجاوز المدى الزمني للمرحلة التأسيسية والتنازع في صلاحيات المجلس التأسيسي وكذا التنازع في صياغة الدستور وقد تشكلت هذه الأزمة في نظر الكاتب ما بين ائتلاف الترويكا الحاكمة والأحزاب المعارضة، كما اعتبر الكاتب الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهور وزيادة أحداث العنف والإرهاب من أسباب تفاقم حدة الأزمة وطولها.

وإلى جانب هذا فقد وصف الكاتب بعد ذلك وضع المشهد السياسي الذي أدى بالتوجه نحو الحوار والتوافق ما بين الأطراف المتنازعة والعراقيل التي واجهت هذه العملية، وقد حدد بعدها الأولويات التي تحتاجها المرحلة القادمة للمشهد السياسي من استكمال للمسار التأسيسي وتحضير للانتخابات وتوسيع لدائرة التوافق ومحاولة تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي ومكافحة الإرهاب.

6- كتاب: مسعود الرمضاني وآخرون، "تونس: الانتقال الديمقراطي العسير"²، ويتكون هذا الكتاب من مجموعة من الدراسات لمختصين ونشطاء سايروا المرحلة الانتقالية في تونس، وتتناول هذه الدراسات أهم مؤشرات نجاح هذه العملية، بالإضافة إلى تحديد نقاط الإخفاق التي مستها وقد عبرت الدراسة عن مؤشرات النجاح من خلال صياغة الدستور (دستور 2014) ومحاولة تجسيد آلية العدالة الانتقالية للقضية مع

¹ - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، الدوحة قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسات (سياسات عربية)، العدد 06، يناير 2014.

² - مسعود الرمضاني وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 2017.

النظام السابق، كما لم تخفي الدراسة عن وجود مجموعة من الإشكاليات والتحديات الاقتصادية والاجتماعية والتي حددتها على غرار تدهور الخدمات الاجتماعية وفشل المنظومة الاقتصادية خلال مرحلة الانتقال الديمقراطي، وهذا ما اعتبرته من أهم التحديات المستقبلية لمسار الانتقال الديمقراطي في تونس.

كما قامت هذه الدراسة بإبراز دور مجموعة من الفواعل خلال مسار عملية الانتقال الديمقراطي في تونس من خلال تحديد دور النساء في المسار الثوري وكذا الدور الذي لعبه المجتمع المدني قبل الثورة وبعدها خاصة في مواكبة المرحلة الانتقالية، وقد خلصت الدراسة اعتبار تجربة الانتقال الديمقراطي الذي شهدته تونس كمثال وحيد لنجاح هذه العملية من بين بقية التجارب التي شهدتها المنطقة.

7- رسالة ماجستير لـ: شهرزاد صحراوي، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة

المغربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)¹، وقد تطرقت هذه الدراسة إلى عمليات التحول الديمقراطي الذي شهدته كل من تونس والجزائر والمغرب خلال أواخر الثمانينات من القرن العشرين، وإبراز أهم الدوافع والأسباب التي أدت بهذه الدول لعملية التحول الديمقراطي عبر إعادة هيكلة أطرها الدستورية والمؤسسية، وإقرار التعددية السياسية ومبدأ التداول السلمي على السلطة. ولتنتقل الدراسة بعد ذلك إلى تحديد أهم المعوقات التي حالت دون تطبيق العملية الديمقراطية الحقيقية على غرار هيمنة السلطة التنفيذية في هذه الدول على بقية السلطات، وضعف المجتمع المدني نتيجة سيطرة الأنظمة السياسية لهذه الدول على مكوناته في ظل سياسات العنف والقمع وكبت الحريات، كما تطرقت هذه الدراسة إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات العسكرية لهذه الدول في عرقلة مسار عمليات التحول الديمقراطي وتعطي بعد ذلك مجموعة من السبل لتحقيق عملية التحول الديمقراطي الحقيقي في هذه الدول من خلال وضع دساتير وتوازن ما بين السلطات وتسمح بممارسة كل منها لمهامه

¹ - صحراوي شهرزاد، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013/2012.

بحرية، بالإضافة إلى زرع ثقافة الديمقراطية داخل مجتمعات هذه الدول، وابتعاد المؤسسات العسكرية عن الممارسات السياسية

8- أطروحة دكتوراه لـ مباركة سليمان، "التحولات السياسية في المنطقة المغربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى"¹. ولقد تطرقت هذه الدراسة لبحث وتحليل أسباب وخلفيات التحولات السياسية التي مست المنطقة المغربية لكل من تونس وليبيا والإصلاحات السياسية في كل من الجزائر والمغرب مبرزة المسار الذي مرت به هذه البلدان وأهم المؤشرات والتداعيات التي صاحبت هذه المرحلة عبر تحديد كبيعة هذه التحولات من دوافع وتحديات وآفاق مستقبلية لها، فقد حاولت هذه الأطروحة تفسير مجموعة من المشكلات المرتبطة بظاهرة التحولات الديمقراطية والعلاقات بين القوى الكبرى والدول المغربية التي شهدت التحولات ولعل من بين هذه المشكلات المطروحة معضلة بناء الدولة ووضع نظم ديمقراطية وأهم السباب وراء ذلك، كما تطرقت هذه الدراسة إلى تحديد انعكاسات هذه التحولات على علاقتها مع القوى الكبرى وتحديد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وآفاقها المستقبلية.

وتتميز دراستنا عن الدراسات السابقة كونها تتطرق لمسار عملية التحول الديمقراطي عبر عرض وتحليل مجموعة من الأحداث والمعطيات في فترة زمنية عقب صدور تلك الدراسات، كما أنّ دراستنا شهدت ربطاً لسلسلة عملية التحول الديمقراطي ما قبل حدوثه سنة 2010 وبعد ذلك حتى سنة 2023، بالإضافة إلى ذلك التطرق إلى أهم الأسباب والفواعل والتحديات والأرقام خلال هذه الفترة الزمنية.

¹ مباركة سليمان، التحولات السياسية في المنطقة المغربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016/2015.

إشكالية الدراسة:

في ظل ما شهدته تونس من أحداث بعد إسقاط نظام الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، وبداية مسار عملية التحول الديمقراطي لتتوالى الأحداث والمراحل فب مسار هذه العملية، فقد تمثلت الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة في محاولة تحليل وتفسير تلك المراحل والأحداث وإبراز ملامح التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس من مؤشرات وصعوبات وعراقيل صاحبت هذه العملية وعلى ضوء ذلك تم صياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي:

- ما طبيعة التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي من خلال التجربة التونسية ما بين 2010 و2023؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار مسارها ناجحاً؟

وتندرج تحت هذه الإشكالية مجموعة من الأسئلة الفرعية:

1- ما هو مفهوم التحول الديمقراطي؟ وما هي أبرز المراحل والاتجاهات المفسرة له؟

2- فيما تتمثل أهم دوافع التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي؟

3- ما هي أسباب التحول الديمقراطي في تونس؟

4- ما هي أبرز الفواعل التي أثرت في مسار عملية التحول الديمقراطي في تونس؟

5- هل لعملية التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس مؤشرات؟

6- ما هي أهم التحديات والمعوقات التي تخللت مسار التحول الديمقراطي في تونس؟

7- ما هي خصوصيات التحول الديمقراطي في تونس مقارنة بجيرانها في المغرب العربي؟

فرضيات الدراسة:

وللإجابة عن إشكالية الدراسة وما تفرّع عنها من أسئلة فرعية، تم تحديد مجموعة من الفرضيات للدراسة:

- 1- أدت تراكمات مجموعة من الدوافع السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى قيام الاحتجاجات وبداية عملية التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي.
- 2- كلما كانت المؤسسة العسكرية محايدة في موقفها، كلما ساهم ذلك في تقدّم ونجاح التحوّل الديمقراطي في تونس.
- 3- كلما توافقت النخبة السياسية في مواقفها وأدائها، كلما ساهم ذلك في تقدّم مراحل العملية الديمقراطية ونجاحها في تونس.
- 4- كلما كان أداء الانتخابات متعاقبا ونزيها، كلما زادت فرص استكمال مسار التحوّل الديمقراطي ونجاحه في تونس.
- 5- قد يشكّل وجود مجموعة من التحديات عائقاً امام تقدّم ونجاح عملية التحوّل الديمقراطي في تونس.

حدود الدراسة:

1- الحدود الزمانية:

تم تحديد الإطار الزمني للدراسة باعتبار بداية عملية التحوّل الديمقراطي في تونس أواخر سنة 2010، وتتوالى بعد ذلك الأحداث والمعطيات المشكّلة لمسار هذه العملية حتى سنة 2023، ما يسمح بمعالجة الإشكالية المطروحة خلال هذه الفترة ما بين 2010-2023.

2- الحدود المكانية:

ترتكز حدود دراستنا المكانية على منطقة المغرب العربي، ودولة تونس باعتبارها النموذج الذي سوف تبنى عليه دراستنا من خلال تتبع مسار عملية التحوّل الديمقراطي فيها.

مناهج الدراسة واقترباتها:

يعتبر اختيار المنهج المناسب لدراسة الظاهرة أمرا مهما، فهو يساعد الباحث في الإلمام بجميع أبعاد الدراسة وتطوراتها، ولعل أبرز المناهج والاقتربات التي احتاجتها دراستنا ما يلي:

1- المنهج التاريخي:

يلعب المنهج التاريخي دورا هاما في تحليل الأوضاع الراهنة ويساعد في التنبؤ بمستقبلها، فالتاريخ هو عنصر مساعد في التحليل السياسي، فالمنهج التاريخي يهتم بدراسة الوقائع والأحداث للظواهر السياسية التي حصلت في الماضي ويقوم بتفسيرها وتحليلها لربطها مع الأحداث الحاضرة¹. وبذلك لا يمكننا فهم الأحداث التي شهدناها نموذج دراستنا دون الرجوع إلى معطيات الجذور التاريخية لطبيعة النظام التونسي سابقا وأوضاعه السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كان لها التأثير المباشر فيما حدث.

2- المنهج الوصفي:

إنّ المنهج الوصفي يقوم الباحث من خلاله بتحديد خصائص الظاهرة محل الدراسة ووصف طبيعتها، ويعبر عن العلاقة بين متغيرات الظاهرة وأسبابها واتجاهاتها ومحاولة معرفة حقيقتها عبر جمع بيانات وصفية وتحليلها وتفسيرها². وبذلك فعبر دراستنا نستعمل المنهج الوصفي عن طريق وصف مسار عملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي والتجربة التونسية من خلال الأسباب والأحداث والبيانات التي شهدتها هذه العملية.

3- المنهج المقارن:

إنّ المنهج المقارن يهدف إلى إبراز أوجه التشابه والاختلاف ما بين ظاهرتين وأكثر إما اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية عبر جمع معلومات دقيقة حول الظواهر محل الدراسة

¹ - طه حسين حسن العنكي، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، بيروت: منشورات ضفاف، ط1، 2015، ص 87.

² - عصام حسن أحمد الدليمي، علي عبد الرحيم صالح، البحث العلمي أسسه ومناهجه، عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة 01، 2014، ص 148.

وأهم الظروف المحيطة بها بالإضافة إلى ذلك يمكن استخدام المنهج المقارن في المقارنة ما بين الأشخاص والأفكار¹. ومن خلال دراستنا سوف نستعمل المنهج المقارن من خلال مقارنة شكل النظام السياسي التونسي قبل الثورة وبعدها، وكذلك مقارنة مسار عملية التحول الديمقراطي خلال الفترات المختلفة لدراستنا، كما أننا سوف نعتمد عليه في المقارنة ما بين الانتخابات الرئاسية والتشريعية التي شهدتها مسار عملية التحول الديمقراطي في تونس.

4- منهج دراسة الحالة:

يقوم منهج دراسة الحالة بدراسة الظواهر والتجارب سواء كانت فردية أو ثنائية عن طريق تحصيل جميع المعطيات والمعلومات الخاصة بتلك الحالة، ويقوم بمعالجتها وتحليلها والتعمق فيها والخروج بنتائج لها². وبما أن دراستنا تركز على التجربة التونسية، وطبيعتها وما تخللتها من عوامل ومؤثرات وتحديات، كلها عناصر يهتم بمعالجتها منهج دراسة الحالة.

5- اقتراب النخبة:

إنّ هذا الاقتراب يعتمد على فهم السلوك السياسي للنخبة وبخاصة النخبة الحاكمة، والذي يعتبرها فئة قاصرة على تسيير شؤون الدولة بفضل مجموعة من الخصائص التي تؤهلها للعب دور فعال في الحياة السياسية داخل الدول من خلال القرارات التي تتخذها أو تساهم في بنائها إما إيجابياً أو سلبياً³. ومن خلال استعمال هذا الاقتراب في دراستنا سوف نبرز الدور الذي لعبته النخبة السياسية في مسار عملية التحول الديمقراطي في تونس وأهم تأثيراتها.

¹ - محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، صنعاء: دار الكتب، الطبعة 03، 2019، ص ص 88-89.

² - محمد شليبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقترابات، والأدوات، الجزائر: مركز المطبوعات الجامعية، ط1، 1997، ص 87.

³ - محمود خليفة جودة محمد، اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2014، على الرابط التالي: <https://democratica.de>

6- الاقتراب المؤسسي:

يعتمد هذا الاقتراب على وصف المؤسسة، ويقوم بإجراء مقارنة بين مختلف المؤسسات إما داخل الدول أو بين الدول بحيث يقوم بتحليل الأنظمة السياسية ويعتبر أنّ طبيعة المؤسسات السياسية هي من تؤثر بشكل واسع في العملية السياسية¹. ومن خلال هذا الاقتراب سوف نسلط الضوء على طبيعة المؤسسات السياسية في تونس ومدى تأثيرها على عملية التحول الديمقراطي.

7- الاقتراب النظمي (النسقي):

ويقوم هذا الاقتراب على اعتبار أنّ النظام السياسي هو عبارة عن مجموعة من الأفعال المتبادلة في إطار بيئة داخلية وخارجية يجب دراسة مكوناتها من مدخلات ومخرجات وردود أفعال، ويستخدم هذا الاقتراب في دراسة النظم السياسية والمؤسسات المختلفة والأحزاب والبرلمانات والجماعات وكذا في صناعة القرارات². فاستعمال هذا الاقتراب في دراستنا يساعدنا على التعرف على طبيعة النظام السياسي التونسي وأدائه ما قبل الثورة وما بعدها ورصد تفاعلاته.

تقسيم الدراسة:

لقد تم تقسيم الدراسة حسب ما أقرته فرضيات الدراسة والتي حاولت الإجابة عن الإشكالية وما تفرّع عنها من أسئلة فرعية، بحيث قسمت خطة البحث إلى أربعة فصول جاءت على النحو التالي:

– **الفصل الأول:** وقد خصّص للإطار النظري والمفاهيمي للتحول الديمقراطي وشمل ثلاثة مباحث لكل مبحث منها ثلاث مطالب، فمن خلال الفصل الأول تم التطرّق

¹ - محمد نصر عارف، إبستمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي- النظرية- المنهج، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002، ص 205.

² - محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم- المناهج- الاقترابات- الأدوات، الجزائر: دار هومة، ط04، 2002، ص ص 131-132.

لمفهوم الديمقراطية، أما المبحث الثاني فتناول مفهوم التحوّل الديمقراطي، في حين حدد المبحث الثالث المراحل والاتجاهات النظرية المفسّرة للتحوّل الديمقراطي.

– **الفصل الثاني:** فقد تناول دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي، وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث أما الأول فرصد الدوافع الداخلية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي، أما المبحث الثاني فحدد الدوافع الخارجية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي، في حين تناول المبحث الثالث معوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي.

– **الفصل الثالث:** وقد أبرز دراسة نموذج بحثنا تحت عنوان: التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة، وشمل ثلاثة مباحث وقد تطرق المبحث الأول إلى طبيعة النظام السياسي التونسي قبل التحوّل الديمقراطي، أما المبحث الثاني فتناول أسباب التحوّل الديمقراطي في تونس، في حين حدد المبحث الثالث أهم الفواعل المحركة للتحوّل الديمقراطي في تونس.

– **الفصل الرابع:** أما الفصل الرابع فجاء تحت عنوان: مسار التحوّل الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات، وقسم إلى ثلاثة مباحث أما المبحث الأول فتطرق إلى أهمّ الفواعل المؤثرة في مسار التحوّل الديمقراطي في تونس، في حين أبرز المبحث الثاني دور الانتخابات في مسار التحوّل الديمقراطي في تونس، وفي المبحث الثالث تم تسليط الضوء على تحديات التحوّل الديمقراطي في تونس.

الفصل الأول

الإطار النظري والمفاهيمي

للتحوّل الديمقراطي

الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

إن البحث العلمي وبخاصّة ميدان العلوم الاجتماعية يواجه العديد من المشاكل ولعلّ من أبرزها عدم دقة المفاهيم والمصطلحات ووجود صعوبة في ضبطها، ويعد مصطلحي الديمقراطية والتحوّل الديمقراطي من بين هذه المفاهيم، ولذا من خلال هذا الفصل سوف نحاول إبراز الجانب النظري والمفاهيمي لمصطلحات الدراسة المتعلقة بموضوع بحثنا، حيث سوف نتناول مفهوم الديمقراطية عبر تحديد أهم تعاريفها وتوضيح أبرز صورها وأشكالها مع تحديد مقوماتها، وإلى جانب ذلك التطرق إلى مفهوم التحوّل الديمقراطي وذكر أهم المصطلحات المشابهة له، والمراحل التي تمر بها عملية التحوّل الديمقراطي مروراً بذكر أهم الأسباب والأنماط المشكّلة للتحوّل الديمقراطي والتي تعتبر دافعا لقيامه، كما أنّنا سوف نبيّن الاتجاهات النظرية التي فسرت هذه العملية بناء على مجموعة من المؤشرات والمعطيات. وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية.
- المبحث الثاني: مفهوم التحوّل الديمقراطي.
- المبحث الثالث: المراحل والاتجاهات النظرية للتحوّل الديمقراطي.

المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية.

لقد أصبح موضوع الديمقراطية من أهم القضايا العالمية التي شكلت تناولاً واسعاً وكبيراً في الأنظمة الدولية، بل وتتوّعت الدّراسات والأبحاث حول هذا الموضوع كلّ حسب فكره ومنطلقاته ومبادئه، وتصوّراته ونظراته للديمقراطية من جميع جوانبها وأشكالها المنبثقة من هذا المفهوم.

المطلب الأول: تعريف الديمقراطية.

أصبحت الديمقراطية كلمة شائعة جداً في عصرنا، ولو أنها كما قيل من أكثر مفردات الفكر السياسي العالمي قدماً بأصولها اليونانية، لكن ذلك لا يعني وضوحها وسهولة الإمساك بها، وتعريفها، فتطوّرها التاريخي أفرز صعوبة في اختزالها نظرياً في تعريف قادر على جمع كل دلالاتها¹.

وقد لقي مفهوم الديمقراطية اهتماماً خاصاً في مختلف النواحي القانونيّة والسياسية، وشهد تعريفات شتّى سنحاول إدراجها، فالديمقراطية كلمة أصلها يوناني وهي مركّبة من شقين الأول demos وتعني الشعب وkratos وتعني السّلطة والحكم، وبذلك يصبح معناها حكم الشعب نفسه بنفسه وهو ما اصطلح على تسميته بالمفهوم الكلاسيكي للديمقراطية، وهو نفس التّعريف الذي قاله الرّئيس الأمريكي "إبراهام لينكولن" إذ عرّف الديمقراطية بأنّها حكم الشعب بالشعب وللشعب². وهو معنى أيضاً لا يبتعد عما أبرزه لالاند في موسوعته (موسوعة لالاند الفلسفية) بحيث أنه قام بتعريف الديمقراطية على أنّها تعني «حالة سياسية تكون فيها السيادة للمواطنين كافة بلا تمييز»³.

وقد ذهب الفقه المعاصر في عمومته إلى تعريف الديمقراطية على أساس أنّها «الحكومة التي تقوم على أساس السيادة الشعبية، وتحقق للمواطنين الحرية والمساواة

¹ - د. عبد الرزاق عبد ومحمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، حوارات القرن، دمشق: دار الفكر، ط1، 1999، ص 11.

² - د. عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، بيروت: دار النهضة العربية، 1981، ص 163.

³ - أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، ترجمة: خليل احمد خليل، بيروت: منشورات عويدات، المجلد 1، الطبعة 1، 2001، ص 259.

السياسية وتخضع السلطة فيها لرقابة رأي عام حر له من الوسائل القانونية ما يكفي خضوعها للنفوذ»¹. وتعرف الديمقراطية أيضا بأنها أسلوب للحكم ووسيلة للتعامل تقوم على مجموعة من المبادئ والأسس، أساسها احترام إرادة الكثيرة، وصيانة حقوق الأقلية من خلال مؤسسات تمثيلية دستورية تدعم حقوق وحرّيات التعبير عن الرأي، وحق الاعتماد والتنظيم الحزبي والمهني، وحق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة وما يخصّ تولّي المناصب العامة².

كما عرّفها "آلان تورين" في كتابه (ما هي الديمقراطية) «بأنّها اختيار حرّ للحاكمين من قبل المحكومين يتم خلال فترات منتظمة... ولا وجود لسلطة شعبية قابلة لتسميتها ديمقراطية، ما لم تكن ممنوحة ومحددة عن طريق الاختيار الحر»³.

وقد قام "جون جاك روسو" بتعريف الديمقراطية بقوله: هي أن يكون للشعب السلطة العليا والقرار الأخير في انتخاب ممثليه في البرلمان ومراقبة وظائفه التمثيلية ففي هذه الحالة فإن النظام الديمقراطي يسمو فوق السلطة العامة التشريعية والتنفيذية والقضائية، ليصبح صاحب الكلمة العليا، لأن هذه السلطات أي السلطة العامة تحكم باسم الشعب وتستمدّ سيادتها منه⁴.

وقد عرّفها عالم السياسة الأمريكي "روبرت دال" بأنها: نظام حكم الكثرة الذي يتميز بخاصيتين، الأولى هي اتساع حق المواطنة وشموله لكاف الجماعات، واكتساب ذلك الحق من قبل نسبة عالية من البالغين المقيمين بشكل دائم في المجتمع المعني، أما الخاصية الثانية فهي أن يتضمن حق المواطنة فرصة للمواطن في تنحية أعلى مسؤول تنفيذي في الحكومة من منصبه من خلال التصويت ضده في الانتخابات⁵.

¹ - بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحوّل الديمقراطي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008، ص 29.

² - علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2002، ص 17.

³ - مصطفى بلعور، التحوّل الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، الجزائر، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري، 2010/2009، ص 10.

⁴ - Cherif Bassioni, "Iraqi constitutional Studies" Basic Principle for the New Iraqi constitution", Chicago university: Dee pool, 20025, p16.

⁵ - علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص ص 16- 17.

الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

ومن أشهر مفاهيم الديمقراطية، التعريف الذي قدمه "جوزيف شومبيتر Joseph Schumpeter" بحيث عرفها بأنها: «التدابير المؤسسية التي تتخذ من أجل التوصل إلى القرارات السياسية والتي يكتسب من خلالها الأفراد سلطة اتخاذ القرار عن طريق تنافس المترشحين على أصوات الناخبين»¹.

وقد أعطى "فيليب شمبيتر" و"فيليب كارل" تعريفا حديثا في نظرهما للديمقراطية بحيث عرفاها على أنها: « الديمقراطية السياسية الحديثة هي نظام للإدارة والتنظيم يخضع فيه الحكام للمحاسبة على أعمالهم في المجال العام أمام المواطنين وتعمل بصورة غير مباشرة من خلال التنافس والتعاون للنواب المنتخبين»².

وقد اعتبر الكثير من المفكرين التعريف الإجرائي للديمقراطية الأنسب لتفادي الخصوصية والمحلية، كون تعريفها طرح العديد من المشاكل العلمية كصعوبة قياسها في بلد ما، ما دامت تعتبر مجموعة من المعايير يدار من خلالها الشأن العام، وفي هذا الصدد يعرف "فرنسيس فوكوياما" الديمقراطية بأنها: «الحق المعترف به من الجميع لكافة المواطنين في أن يكون لهم نصيب في السلطة السياسية، أي حق كافة المواطنين في الاقتراع والمشاركة في النشاط السياسي»³.

وحسب الأستاذ أسامة الغزالي حرب يمكن اختصار الديمقراطية في كونها مجموعة من المؤسسات والآليات لتنظيم الحكم، بما يضمن أن يكون هذا الحكم بواسطة الشعب ومن أجله. وهذا من بين التعريفات التي أعطيت للديمقراطية المعاصرة، التي يراد بها أن تتحقق وأكثر من ذلك أن تترسخ، وتجمع كلها على أن الديمقراطية هي منهج أو آلية وعملية، لا تهدف إلى تحقيق حكم الشعب بالشعب ما دام أن ذلك ليس بالإمكان حتى في الدول التي استقرت بها نظم ديمقراطية، لكنها تمكن على الأقل من تحقيق حكم الكثرة، الذي يضمن

¹ - Joseph, Schumpeter, Capitalisme et Démocratie, 2^{ème} édition, Paris : Petite Bibliothèque, 1942, p 367.

² - مصطفى بلعور، التحوّل الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، المرجع السابق، ص 21.

³ - فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، (ترجمة: حسين أحمد أمين)، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، 1993، ص 54.

الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

مشاركة أفراد الجماعة السياسية في اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة المرتبط ببناءها في المقام الأول، حسب الأستاذ عبد المنعم سعيد، بالعوامل الداخلية وفكرة الإصلاح السياسي¹.

وفي هذا الصدد أيضا يعرفها الأستاذ جورج طرابلسي بأنها: «مجموعة ممارسات أو أساليب عمل، لإدارة الصراعات الاجتماعية ضمن مؤسسات شرعية، تضمن التداول السلمي على السلطة وتكفل الحل العقلاني للمشكلات الطارئة»².

وعلى ضوء التطرّق إلى أهم التعاريف لمفهوم الديمقراطية يمكن التمييز بين ثلاث تيارات فكرية أوضحت تعريف الديمقراطية وهي:

- **التيار القيمي:** وقد ركز في تعريفه للديمقراطية مباشرة على المعنى الحرفي للمصطلح أي هي حكومة الشعب أو حكم الشعب.

- **التيار الوصفي:** وركز على الجوانب الوصفية مثل وصف الديمقراطية باعتبارها نظاما يعتمد على وجود أحزاب سياسية متنافسة وداخل هذه الأحزاب تحترم الأغلبية الحاكمة حقوق الأقليات.

- **التيار التصنيفي:** ركز على تحديد أهم السمات والخصائص التي تميز الديمقراطية عن النظم السياسية الأخرى³.

المطلب الثاني: صور وأشكال الديمقراطية.

لقد ظهرت منذ انبثاق الديمقراطية جملة من أشكالها المتعددة، والتي حددتها علاقة الشعب مع السلطات الممثلة له، بحيث تم تصنيفها إلى صور متعددة وقد ظهرت في فترات مختلفة ولعل أبرزها: الديمقراطية المباشرة وغير المباشرة والديمقراطية النيابية، وكذا الديمقراطية التشاركية والديمقراطية التوافقية، كما شهدت الدراسات المعاصرة ظهور نماذج جديدة على غرار الديمقراطية الجيدة والديمقراطية المتضمنة.

¹ - نفيسة رزيق، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، الجزائر باتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2008/2009، ص 15.

² - برهان غليون وآخرون، الديمقراطية والأحزاب السياسية في البلدان العربية، المواقف والمخاوف المتبادلة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة 1، 2001، ص 110.

³ - مصطفى بلعور، المرجع السابق، ص 21.

الفرع الأول: الديمقراطية المباشرة.

يعتبر هذا النوع من الديمقراطية تصوراً مثالياً للديمقراطية، بحيث يكون الشعب والمواطنون على دراية بمسائل الحكم وما يتعلق بها من تشريعات وأوامر تنفيذية من دون الاعتماد على ممثلين ووسائط، وقد تشكل هذا النوع في الجماعات الصغيرة وقلة الأفراد داخل المجتمعات القديمة¹، بحيث لا يمكن أن يتم جمع فئة الشعب الكبيرة للمجتمع الكبير في مكان واحد خاصة مع تزايد العامل الديمغرافي، ومع مراعاة تغير الآراء العامة للشعب في ظل التأثيرات التي يمكن أن تغير من رغباتهم وآرائهم، ومن جانب آخر هناك أمور للدولة تتسم بالسرية فلا يمكن إبرازها للعلن².

الفرع الثاني: الديمقراطية النيابية (التمثيلية).

يعتبر هذا النوع من الديمقراطية عن اختيار الشعب والمواطنين لنواب يمثلونه، بحيث يقتصر دور الشعب والمواطنين في انتخابهم وفقاً لعملية قانونية، ولعلّ من أبرز مبررات استعمال النظام النيابي هي اعتبار عدم قدرة الشعب والمواطنين على ممارسة سيادتهم بطريقة مباشرة فلا يمكن لدولة عدد سكانها بالملايين أن يجتمعوا في مكان واحد لإصدار القرارات والأحكام، ولعلّ من أبرز رواد هذا النوع "روسو"³.

ولعلّ من أبرز أركان قيام الديمقراطية النيابية ما يلي:

- انتخاب مجلس نيابي (وجود برلمان).
- تمثيل النواب في البرلمان للشعب والمواطنين كافة.
- يجب تحديد مدة عمل البرلمان ونوابه.
- استقلالية البرلمان عن هيئة الناخبين.

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناء، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007، ص 98.

² - نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999، ص ص 243، 269.

³ - سعاد الشرفاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار النهضة العربية، ط01، 2007، ص 137.

كما وأنه يمكن للشعب انتخاب رئيس للسلطة التنفيذية على غرار ما يحدث في الأنظمة الرئاسية، والتي أصبحت أكثر واقعية لعمل معظم الدول بها، بالرغم من الانتقادات لهذا النوع في ظل تحكم الانتماء الحزبي للوصول إلى المقاعد النيابية وكذا المناصب الحكومية على حساب الكفاءة، وأيضا تدخّل المال وإقامة التحالفات والصفقات السياسية لتحقيق الأغلبية البرلمانية ما قد يساهم في احتكار صنع القرار¹.

الفرع الثالث: الديمقراطية غير المباشرة.

لقد ظهر هذا النوع من الديمقراطية نتيجة أزمة الديمقراطية النيابية مع بداية القرن الماضي، ولعلّ أبرز ما يقوم به الشعب في ظل هذه الديمقراطية والذي يعتبر دوراً إيجابياً ما يلي:

- الاعتراض الشعبي: فيحق للناخبين الاعتراض على قرارات المنتخبين وحتى إقالة الحكام.
- الاستفتاء الشعبي: ويكون ذلك من خلال إبداء المواطنين لتوجهاتهم وآرائهم في مسائل تهمهم عبر الموافقة من عدمها وفقاً لعبارة "نعم" أو "لا" على تلك المسائل.
- الاقتراح الشعبي: بحيث يمكن للمواطنين اقتراح آرائهم على مستوى الأمور التسييرية التي تهم الجانب الاجتماعي.
- الحق في إقالة أو عزل نائب أو هيئة قبل انتهاء فترة ولايته نتيجة تقصيره في حق المواطنين².

الفرع الرابع: الديمقراطية التشاركية.

لقد ظهرت الفكرة السياسية للديمقراطية التشاركية أو التساهمية في أواخر الستينات من القرن الماضي بالدول الغربية في ظل النقاشات التي حصلت حول مدى حدود الديمقراطية النيابية خاصة في ظل الهيمنة العلمية للخبراء والاحترافية السياسية، وهذا ما

¹ - عبد القادر رزيق المخادمي، مرجع سابق، ص 101.

² - سعاد شرقاوي، مرجع سابق، ص ص 134، 142.

الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

مهد لضرورة منح المواطنين وسائل وآليات للتعبير عن توجهاتهم وآرائهم، والتأثير في القرارات التي تهمهم، وهذا ما يزيد من الشفافية وتحسين نوعية النقاشات وزيادة المساهمة في تحقيق المصالح العامة¹.

وتعرف الديمقراطية التشاركية على أنّها: «مساهمة أفراد المجتمع في التأثير في صناعة القرار من خلال توسيع مشاركتهم عبر إقحامهم في الحوار والنقاش العام، وبخاصة في المجال المحلي، ما يمكنهم من تجاوز مرحلة الإعلان والإعلام بمطالبهم للسلطات، والوصول إلى مرحلة المشاركة الفعلية في صنع القرار واتخاذ²».

فالديمقراطية التشاركية بالأساس جاءت لتجاوز إهدار الفرص والطاقات ولتجاوز النقائص التي خلفتها الديمقراطية النيابية التمثيلية المبنية على العملية الانتخابية، وكل ما يتصل بها من ولوج إلى المجالس المنتخبة عبر الترشح والانتخاب، وما ولدته من نقائص بحيث أنها حتى لو شهدت ظروف نزيهة وشفافة، إلا أنها لا تفرز بالضرورة الأفضل والأحسن من الكفاءات والنخب، فلذلك جاءت الديمقراطية التشاركية لتدعم المشاركة المدنية عبر التأثير في صنع القرار العام وتحقيق الشفافية وتعزيز مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة³.

ولقد حققت تجارب الديمقراطية التشاركية مجموعة من النجاحات المعتبرة خاصة في البلدان الإسكندنافية، بحيث ساهمت في تدعيم مشاركة المواطنين في اتخاذ القرارات الهامة كشكل من أشكال ممارسة السلطة، بالإضافة إلى كونها تجعل إمكانية التقرب من المواطنين والاستماع إلى مقترحاتهم ومتطلباتهم الضرورية والبناءة لحل الأزمات خاصة الداخلية والتي تهم مصالحهم، ما يمكنهم من المشاركة الفعّالة في التأثير في صناعة السياسة العامة وكذا عمليات صنع القرارات السياسية⁴.

¹ - عبد المجيد براج، الديمقراطية التشاركية، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، عدد خاص، أشغال الملتقى الوطني حول موضوع مؤشرات الحكم الرشيد وتطبيقاتها، جامعة السانية، وهران، 2012، ص 106.

² - محمد حموني، إبراهيم يامة، الديمقراطية التشاركية ومظاهر تطبيقاتها في القانون الجزائري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جوان 2019، ص 191.

³ - عبد الكريم هشام، بن عبد العزيز خيرة، البعد المحلي ومقتضيات تبني النموذج التشاركي للحكم: من الديمقراطية التمثيلية إلى التشاركية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 2، 2020، ص 223.

⁴ - عبد المجيد براج، مرجع سابق، ص 104.

الفرع الخامس: الديمقراطية الإلكترونية.

لقد أدى التطوّر الكبير لتكنولوجيا الاتصالات العالمية على غرار توسيع شبكة الويب وتطوير الكمبيوتر إلى تشكيل ثورة كبيرة في تغيير العلاقة بين الحاكم والمحكومين بحكم التبادل الفوري للمعلومات، وقد أصبحت الإنترنت أداة سياسية جديدة ساهمت في الدعاية والاتصال ومن جانب آخر وسيلة تشاركية للنقاشات ومشاركة المواطنين في الحياة الديمقراطية، فقد أصبحت المعلومات متاحة للجميع¹.

وهذا ما مهد لظهور نوع جديد من الديمقراطية والذي سمي بالديمقراطية الإلكترونية، والذي ظهر في منتصف تسعينات القرن العشرين، وكان ذلك في ظل مواكبة انتشار الإنترنت بين العامة، كما وأنه قد استعملت عدة مصطلحات معبرة عن نفس هذا المفهوم على غرار الديمقراطية الرقمية، والديمقراطية الافتراضية²، وقد تم تعريف الديمقراطية الإلكترونية على أنها «استخدام الإنترنت كوسيط لاختيار المنتخبين ورسم السياسات بطريقة ديمقراطية أو الاثنان معاً، ولها هدفان رئيسيان هما: تزويد المواطن بوسيلة الوصول إلى معلومات ومعارف متعلقة بالمرشحين، وكذلك توفير خدمات وخيارات أكثر، وهي ميزة أساسية للحكومة الديمقراطية من خلال نشر المعلومات السياسية، والتصويت الإلكتروني والمشاركة في القرارات السياسية»³.

كما وأنه تم تعريف الديمقراطية الرقمية بأنها: «توظيف أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الرقمية في توليد وجمع وتصنيف وتحليل وتداول كل المعلومات والبيانات والمعارف المتعلقة بممارسة قيم الديمقراطية ومختلف آلياتها، وهي ليست نوعاً من الديمقراطيات القديمة بل هي وسائل جديدة لممارسة الديمقراطية». وللديمقراطية الإلكترونية مجموعة من القطاعات التي تشكلها وتشملها على غرار البرلمان الإلكتروني والتشريعات

¹ عبد العالي هبال، الديمقراطية الإلكترونية: المفهوم، الآليات والتحديات دروس مستخلصة من تجارب دولية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 09، العدد 01، 2022، ص 447.

² جمال علي الدهشان، دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحوّلات الرقمية، المجلة الدولية للبحث في علوم التربية، المجلد 1، العدد 2، 2018، ص 45.

³ عماد أحمد أبو شنب، الحكومة الإلكترونية: أداة للديمقراطية والتنمية المجتمعية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2012، ص 27.

الإلكترونية، والعدالة الإلكترونية والوساطة الإلكترونية، وعلم الفضاء الإلكتروني، والانتخابات الإلكترونية، والاستفتاء الإلكتروني، والمبادرة الإلكترونية، والتصويت الإلكتروني، والاستشارات الإلكترونية، العريضة الإلكترونية، والحملات الإلكترونية والمسح الإلكتروني، والمشاركة الإلكترونية والتداول الإلكتروني وكذا المنتديات الإلكترونية¹.

الفرع السادس: الديمقراطية التوافقية.

تشكل فكرة التوافقية النقطة التي تعبر عن إيجاد الحلول السياسية لتمثيل مختلف الهويات الجماعية للوصول إلى تحقيق الاستقرار وتجنب الانشقاق والصراع، ولقد ظهرت أبرز نماذج التوافقية عمليا مع نهاية القرن التاسع عشر في بلدان أوروبية غربية، على غرار النمسا وبلجيكا وهولندا وسويسرا، وفقا لتعددية القوميات واللغات داخلها، وكان هدفها الرئيسي تحقيق الاستقرار في إطار سياسي لا يمثل فقط ديمقراطية الأغلبية التي قد تهمش فيها الأقليات الإثنية².

ولقد خضعت هذه الديمقراطية لمجموعة من التسميات، فقد أطلق عليها "أرند ليبهارت" بالتوافقية من خلال كتابه "الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد"، وبالإضافة إلى ذلك فقد تم وصفها من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب، كما أن "يورك شنايدر" قام بتسميتها بالاتفاق الرضائي وذلك في إطار المقارنة مع قاعدة الأكثرية في الديمقراطية الليبرالية، وقد شهدت أيضا مجموعة من التسميات الأخرى مثل: الديمقراطية التعاقدية، الديمقراطية الطائفية، الديمقراطية الاتفاقية³.

فميزة الديمقراطية التوافقية أنها لا تكتفي بالأغلبية كمعيار وحيد للحكم، بل بإضافة معيار التوافق والذي يعبر عن إشراك جميع مكونات المجتمع في إدارة البلاد بما يضمن لكل طرف حقوقه وخصوصياته وفقا لمجموعة من الشروط التي تنجح من خلالها على غرار التعاون ما بين النخب الممثلة لجميع قطاعات المجتمع، وقدرتهم على التحكم في أفراد

¹ - عبد العالي هبال، مرجع سابق، ص 450، 456.

² - عزمي بشارة، في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجا لإيرلندا ولبنان، مجلة سياسات عربية، العدد 30، جانفي 2018، ص 08.

³ - محمد سمير عياد، الديمقراطية التوافقية، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 1، العدد 1، جانفي 2013، ص 269.

الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

الجماعات لتحقيق الاستقرار، فالديمقراطية التوافقية تعني النظام الذي تتعدد فيه مصادر السلطة، ويكون قادراً على تقليص العنف المدني وترشيد إمكانية اللجوء إليه، وقد جاءت الديمقراطية التوافقية كنموذج بديل للديمقراطية التمثيلية التي لم تحقق الهدف في معالجة الأزمات التي تعاني منها المجتمعات المتعددة وغير المتجانسة¹.

وقد حدد "أرند ليبهارت" مجموعة من الشروط الملائمة للديمقراطية التوافقية وهي:

1. غياب الأغلبية الراسخة في المجتمع، فإن وجدت ستفضل حكم الأغلبية على النظام التوافقي.
2. يجب أن تكون الفروق الاقتصادية والاجتماعية ما بين المجموعات المنقسمة داخل المجتمع غير واسعة وكبيرة.
3. يجب أن يكون عدد الجماعات المنقسمة قليلاً لتسهيل عملية التفاوض فيما بينها.
4. يجب أن يكون حجم المجموعات متقارباً، وذلك ما يساهم في توازن القوى فيما بينها.
5. أن يكون عدد السكان قليلاً نسبياً، إذ تصبح عملية صنع القرار أقل تعقيداً.
6. وجود تهديدات خارجية، ما يساهم في تعزيز الوحدة الداخلية.
7. وجود انتماء جامع وطني يكون موحد للجماعات المنقسمة يكون أكبر وأقوى من الولاءات الفرعية.
8. يمكن تطبيق النظام الفيدرالي إذا كانت الجماعات في مناطق جغرافية محددة وذلك قصد تعزيز استقلالها.
9. مبادئ التسوية والحلول الوسطية كأولوية لتعزيز التوافقية².

¹ - توفيق بوقاعدة، الديمقراطية التوافقية وأبعادها، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد 08، جوان 2016، ص 102.

² - عزمي بشارة، في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجاً إيرلندا ولبنان، مرجع سابق، ص 16.

المطلب الثالث: مقومات الديمقراطية.

إن قيام أي تنظيم بشري مهما تنوعت أهدافه ودرجات تعقيده يتطلب وجود مجموعة من المقومات التي يبنى على أساسها أو من خلال تجسيدها، وذلك لتحديد نشاطاته وتوجهاته التي يسير عليها، والديمقراطية باعتبارها أسلوب حياة قامت وما زالت على مجموعة من المقومات التي تعزز الحكم الديمقراطي وبناءه، فبالرغم من وجود عدة صور وأشكال مختلفة للديمقراطية إلا أنها تشترك في المقومات التي يبنى عبرها الحكم الديمقراطي والتي لا يمكن تجاوز أحدها أو تجزئتها أو تطبيق عنصر دون الآخر، فذلك لا يشكل خلافاً في تحقيق ديمقراطية حقيقية¹.

ويمكن تصنيف المقومات التي تبنى عليها الديمقراطية على النحو التالي:

الفرع الأول: المقومات المتعلقة بشكل الديمقراطية.

1- **الدستور الديمقراطي:** إن الدستور الديمقراطي يبنى على مجموعة من المبادئ الديمقراطية والتي تعبر عن الشكل الحقيقي الذي تتجسد عبره الديمقراطية من خلال المؤسسات الدستورية، والتي هي عبارة عن مجموعة من القواعد الأساسية المحددة لنظام الحكم واختصاصات هيئاته، ويبين السلطات العامة وعلاقتها بالشعب وظيفياً وعضوياً، والعلاقات التي تربطها ببعضها البعض وبأفراد المجتمع وتوضيح الحقوق والحريات العامة².

فالدستور يوضح ويرسم علاقة الحكام والمحكومين، وفقاً للأطر الشرعية القانونية كما أنه يقوم على تقييم الآليات والمؤسسات عبر الضوابط القانونية التي بإمكانها الحد من الممارسة الاستبدادية للسلطة، فالدستور هو المنظم الرئيسي للحياة السياسية فمنه تبنى التشريعات والقوانين والتي بموجبها تقنن الأسس التي تبنى الحقوق والحريات والواجبات بما

¹ - محمد الشريف أقضي، الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة: دراسة حالة العالم العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: حوكمة وتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2016/2017، ص 20.

² - علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000، ص 14.

يتلاءم مع المطالب والتحديات المجتمعية في إطار دستوري متوافق، ما يدفع الجميع حكاما ومحكومين إلى احترام المعاني الأساسية للديمقراطية التي يؤكد عليها الدستور¹. فالديمقراطية المعاصرة أصبحت تارس وفق شرعية دستور ديمقراطي يبني ويؤسس من خلال المبادئ العامة المشتركة للدستور الديمقراطي، كما أنّه يوفر الضمانات القانونية وكذا ضمانات الرأي العام الواعي والذي تعبّر عنه منظمات المجتمع عبر أطيافها، مما يجسد ويخلق توافقا مجتمعا لحدود الممارسة الديمقراطية وفقا للمرونة في التعامل ما بين جميع الأطراف لتحقيق التعاقد المجتمعي البناء والفعال في ظل ثوابت المجتمع².

2- **التداول السلمي على السلطة:** إنّ التداول على السلطة الذي يعتبر من أبرز مبادئ وجود الديمقراطية، هو التعاقب السلمي على السلطة عبر قواعد سب وضعها وذلك لتسيير الشأن العام، بغض النظر عن طبيعة هذه السلطة فبالتالي التداول السلمي هو تداول السلطات في الدولة من خلال مبدأ الديمقراطية وطبقا للشرعية الدستورية والقانونية على مختلف مستويات السلطة، كما أنّه يشمل هذا التداول جميع المستويات المختلفة داخل السلطة من تنظيمات سياسية وأجهزة أخرى مساعدة، وهذا ما يساهم في ترسيخ الديمقراطية وتثبيتها في ظل احترام الآخرين مع مراعاة احترام الأغلبية لحق الأغلبية وخضوع الأقلية لرأي الأغلبية³.

ويعرّف "برتراند بادي" التداول على السلطة ضمن مصطلح التعاقب السياسي على أنه تبادل بين المعارضة والأكثرية المترتبة على السلطة يسري في احترام تام للقواعد الدستورية، ويتجلى ذلك من خلال قدرة الهيئة الناجبة على اختيار الحكّام ووجود الحريات العامة والسياسية، كما أنّ قبول الأحزاب لهذه القاعدة عند الفشل في الانتخابات يعتبر أكبر دليلا على الخضوع للعقيدة الديمقراطية، وهذا ما تجسّده الأنظمة التعدّدية⁴.

¹ - محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001، ص 141.
² - أحمد صابر حوحو، مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة المفكر، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2010، ص 329.
³ - قوادرية بورحلة، التداول السلمي على السلطة، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 06، جامعة زيان عاشور الجلفة، جوان 2015، ص 59.
⁴ - برتراند بادي وآخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، (ترجمة: هيثم اللمع)، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص 142.

وبذلك فالتداول على السّلطة يعتبر من أبرز أركان بناء الديمقراطية، وفيما يتعلّق بالتحوّل الديمقراطي فإنّه يعني المرور من حالة إلى أخرى تنتهي بتغيير النظام السياسي في فترة طويلة بالنسبة للتحوّل الديمقراطي، وفي فترة قصيرة بالنسبة للانتقال الديمقراطي، فالتحوّل الديمقراطي يعمل على ترسيخ الديمقراطية من خلال آلية التداول السّلمي على السّلطة، كما أنّ تحقيق هذه الآلية يتطلب مجموعة من الشروط المجسّدة لها، وغياب أحدها قد يساهم في عدم تجسيدها ولعلّ أبرزها:

- تكريس مبدأ سيادة القانون والمساواة أمامه عبر الخضوع له حكماً ومحكّمين.
 - وضع مؤسسات سياسية قوية لتفعيل القانون ونصوصه، والاحتكام إلى قواعد الدستور من خلال تطبيقها ما يضمن التحوّل السّلمي للسّلطة والتداول عليها.
 - توفر البيئة والظروف المناسبة للتطبيق عبر توفر الرّضا المجتمعي على آليات التداول ووضع حدود لممارسة السلطة من أجل ضمان الاستقرار والاستمرارية¹.
- 3- **الفصل ما بين السّطات:** يعتبر مبدأ الفصل بين السّطات من أهم مبادئ الديمقراطية التي تخضع للقانون، وقد ظهر في الفكر السياسي القديم، وتطوّر في الفكر السياسي الحديث والمعاصر، وقد تلخّصت الفكرة الأساسية له عند كل من الفلاسفة، علماء السياسة، فقهاء القانون في حتمية وضرورة توزيع وظائف الحكم الرئسيّة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) على هيئات منفصلة ومتساوية لكل منها استقلالية في العمل، لكي لا تتركز السلطة في يد واحدة فيتم استعمالها بالشكل السيء خاصّة في تضييع الحقوق².

ويرجع التطوّر الحديث لمبدأ الفصل بين السّطات إلى التجربة الديمقراطية الانجليزية، نتيجة انتقال الملكية فيها من المطلقة إلى الملكية المقيدة القائمة على فصل السّطات في ظل صدور دستور كرومويل في القرن السابع عشر والذي كان أوّل عمل

¹ - عبد الجبار جبار، التداول على السلطة في الدول العربية - دراسة تحليلية تطبيقية-، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2015/2016، ص ص 50، 52، 53، 54.

² - الشكري، علي يوسف، عامر عبد زيد الوائلي، مصطفى فاضل الخفاجي، مبدأ الفصل بين السلطات في الفكر الفلسفي السياسي الحديث، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 7، العدد 2، 2017، ص 05.

تطبيقي للمبدأ، بحيث سعى أوليفر كرومويل للقضاء على الاستبداد الذي أنشأه البرلمان الطويل من خلال الفصل ما بين السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية واستقلال القضاء¹.

ويعتبر "جون لوك" أوّل من كتب عن نظرية فصل السلطات في ظل النظام النيابي والخلاف الذي كان سائداً ما بين الملوك والبرلمان الانجليزي ودوّن ذلك من خلال كتبه "أطروحتان عن الحكومة" و"الحكومة المدنية"، وكانت نظريته أنّ كل نظام صحيح يجب أن يحكمه مبدأ الفصل بين السلطات. ولتظهر بعد ذلك نظرية "مونتسكيو" الخاصة بهذا المبدأ عبر مؤلفه "روح القوانين" سنة 1648م وقد رأى أن تركيز السلطات العامة في هيئة واحدة أو شخص واحد قد يؤدي حتماً إلى الاستبداد وتضييع الحريات الفردية حتى لو كانت تلك الهيئة عبارة عن مجلس نيابي شعبي².

الفرع الثاني: المقومات المتعلقة بممارسة الديمقراطية.

1- التعددية السياسية: لقد أصبحت التعددية السياسية تلعب دوراً مهماً في مسار الديمقراطية، بحيث أنّها ساهمت في نقل الديمقراطية من شقها النظري إلى شقها التطبيقي، وهذا ما أصبح يعتمد عليه كمعيار لتصنيف مدى تطورها، بحكم أنّ التعددية السياسية وما ترتبط به من مفاهيم لها علاقة كبيرة بالديمقراطية على غرار المشاركة والمساواة والحريات والمصالح والتعدد والتنوع وغيرها من المفاهيم، وهذا ما شكّل علاقة تبادلية ما بين الديمقراطية والتعددية السياسية في ظل التأثير المتبادل بينهما³. وقد اقترن ظهور مصطلح التعددية السياسية من خلال تعدد المذاهب السياسية والاجتماعية في بداية القرن العشرين على غرار الكابوريتارية والاشتراكية الموجهة والنقابية السندكالية وغيرها من المذاهب التي ظهرت في هذه الفترة والتي تعبّر عن جماعات اجتماعية تتبنى مجموعة من المفاهيم تتميز عن بعضها البعض فيما يتعلق بالواقع والمستقبل السياسي داخل المجتمع⁴.

¹ - يحي الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، القاهرة: دار الشروق، 1977، ص 111.

² - الشكري، علي يوسف، عامر عبد زيد الوائلي، مصطفى فاضل الخفاجي، مرجع سابق، ص 06، 07، 10.

³ - نوره كطاف هيدان، الديمقراطية والتعددية السياسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 09، 2018، ص 200.

⁴ - عبد الوهاب عبد الكريم أسعد، آليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 19، سبتمبر 2013، ص 431.

والتعددية السياسية في إحدى تعريفاتها هي الاعتراف والاعتقاد بحقوق جميع الأفراد بممارسة حرية التجمع وتأسيس الأحزاب والجماعات والتعبير عن آرائهم وأفكارهم والمطالبة بمصالحهم وأهدافهم من خلال العلاقة مع السلطة عبر المشاركة والمساهمة في صنع القرارات والدفاع عن الحقوق السياسية والطبيعية المعترف بها سياسياً ودستورياً¹.

وللتعددية السياسية مجموعة من الآليات التي تترجم من خلالها والتي لم تعد تقتصر على الفصل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وكذا فتح صناديق الاقتراع أمام المواطنين، بل أصبحت تركّز على ضرورة تعدّد الأحزاب السياسية قصد ضمان التعددية والحرية وعلى مشروعية وجود الاختلافات في الآراء والمصالح ما يضمن التعددية في الاتجاهات للفئات الاجتماعية والسياسية ولعلّ أبرز هذه الآليات ما يلي:

أ- التعدّد التنظيمي المفتوح: ويكون ذلك في حرية تشكيل الأحزاب السياسية والجمعيات والمنظمات من دون أدنى قيود.

ب- تداول السلطة السياسية عبر إجراء انتخابات حرة ونزيهة وفقاً للتنافس.

ج- وجود منظومة تحمي الحقوق والحريات العامة².

فالتعددية السياسية تمثل آلية من آليات حماية الفرد وحياته في ظل هيمنة السلطة أو الدولة فهي ترفض احتكار السلطة وانتهاك حقوق الآخرين، فهي تعبر عن الوصول إلى السلطة بالوسائل الديمقراطية وهي ركيزة لتحقيق التداول عليها في ظل الاحترام لجميع الاتجاهات والأفكار المختلفة داخل المجتمع وهذا ما جعلها تركز على التنافس الحزبي عبر العملية الانتخابية³.

2- **المشاركة السياسية:** إن المشاركة السياسية أصبحت من بين أساسيات بناء الديمقراطية وآلية من آليات تطبيقها، فالنظم الديمقراطية تمنح المواطن الحق في المشاركة السياسية لاختيار ممثلية بكل حرية ويكون ذلك عن طريق المشاركة في الانتخابات ويكون ذلك في ظل توافر المصادر والوسائل الفعّالة للمشاركة السياسية والقدرة على ممارسة الحقوق والقيام بالواجبات التي يقرّها الدستور الديمقراطي على أرض الواقع⁴.

¹ - نوره كيظاف هيدان، مرجع سابق، ص 203.

² - عبد الوهاب عبد الكريم أسعد، مرجع سابق، ص ص 434، 435.

³ - نوره كطاف هيدان، مرجع سابق، ص ص 216، 217.

⁴ - أحمد صابر حوحو، مرجع سابق، ص ص 335، 336.

وقد عرّفها "صامويل هنتنجتون" بأنّها: «ذلك النشاط الذي يقوم به المواطنون العاديون بقصد التأثير في عملية صنع القرار الحكومي سواء كان هذا النشاط فردياً أو جماعياً منظماً أم عفويّاً متواصلاً أم متقطعاً فعّالاً أم غير فعّال»¹.

فالممارسة الديمقراطية على أرض الواقع تحتاج إلى توفر مصادر المشاركة السياسية في اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات، والحق القانوني والسياسي الملزم بالمشاركة في اتخاذها، ويكون ذلك عبر مشاركة الأحزاب السياسية وجماعات الضغط وحماية المصالح ومؤسسات المجتمع المدني من خلال التكوينات السياسية التي تشكلها للتأثير في صناعة القرار السياسي للخروج بقرارات متوازنة وبناءة تكون في الصالح العام². وهذا ما يسعى المواطن إلى القيام به عبر مجموعة من قنوات المشاركة السياسية ولعلّ أبرزها ما يلي:

1. المشاركة عن طريق التصويت في الانتخابات.

2. المشاركة عن طريق الاستفتاء الشعبي.

3. المشاركة عن طريق الاعتراض الشعبي.

4. المشاركة عن طريق جماعات الضغط.

5. المشاركة عن طريق تنظيمات المجتمع المدني.

6. المشاركة عن طريق الأحزاب السياسية³.

إن المشاركة السياسية أصبحت ركيزة أساسية للديمقراطية خاصة من ناحية جودتها وأهدافها الفعالة فهي بذلك تساهم في تدعيم الممارسة الديمقراطية وترسيخها وإتاحة الفرص أمام جميع فئات المجتمع وطبقاته للقيام بحقوقه، بل حتى أنها أصبحت تأخذ معنى إيجابياً قيم بالنسبة للنظم السياسية المعاصرة من خلال التأثير في صنع القرارات وعدم القيادات الحكومية المؤثرة في قياداتها الإيجابية وإدارتها البناءة للعمل السياسي⁴.

¹ - إلياس ميسوم، باعلي واسعيد باحمد، التأهيل النظري لمفهوم المشاركة السياسية، المجلة الجزائرية للسياسة والأمن، المجلد 1، العدد 1، جانفي 2022، ص 86.

² - نوره كطاف هيدان، مرجع سابق، ص ص 210، 211.

³ - إلياس ميسوم، باعلي واسعيد باحمد، مرجع سابق، ص ص 95، 96، 97، 98.

⁴ - سليم العايب، الفصل الخامس: المشاركة السياسية، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 1، العدد 02، 2013، ص 95.

المبحث الثاني: مفهوم التحوّل الديمقراطي.

يعتبر مفهوم الديمقراطية من احد المفاهيم الحديثة التي أصبحت مطروحة على الساحة الفكرية وبصدى واسع وكبير في العالم بأسره، وهو يختلف اختلافا واضحا عن مفهوم الديمقراطية التقليدية والتي ارتبطت فيما سبق بعمليات تحديث وتنمية المجتمعات وبخاصة المتخلفة وذلك كشرط لإرساء نظام ديمقراطي فيها، بحيث أكدت الدراسات المعاصرة على أنّ التحوّل الديمقراطي هو عبارة عن عملية تسودها وتتضمنها مجموعة من المراحل التي تتجسد عبرها عملية التحوّل الديمقراطي، إضافة إلى وجود مجموعة من الأسباب المؤدية إلى القيام بهذه العملية.

المطلب الأول: تعريف التحوّل الديمقراطي.

لقد خضع مفهوم التحوّل الديمقراطي باعتباره مفهوماً حديثاً على الساحة الفكرية إلى محاولات معمّقة لتأصيله، وذلك من خلال الاهتمام الكبير لمختلف الأدبيات بهذا الموضوع، فبالرغم من وجود العديد من المواضيع ذات الاهتمام، إلا أنّ طبيعة التحوّل الديمقراطي الذي اتّسم بالاتّساع والشمول وإلى جانب ذلك ضرورة صياغة تعريف إجرائي له قد فرض الكثير من الاهتمام لتأصيل هذا المفهوم¹.

فمحاولة التأصيل المفاهيمي للتحوّل الديمقراطي تستدعي بنا الرجوع نحو الأصول اللغوية للمصطلح، فكلمة التحوّل تعني لغة: التغيير النوعي في الشيء أو انتقاله من حالة إلى حالة أخرى، كما تشير لفظة التحوّل إلى النقل، فيقال حوّل الشيء أي غيّره أو نقله من مكان إلى آخر، وكلمة التحوّل تقابلها في اللغة الانجليزية كلمة transition وهي تعني المرور أو الانتقال من حالة معيّنة أو من مرحلة أو من مكان معيّن إلى حالة أو مرحلة أو مكان آخر².

¹ - احمد منصور بلقيس، مرجع سابق، ص 28.

² - أسامة معافي، النخبة الحاكمة ومسار التحوّل الديمقراطي: دراسة حالة تونس (1987-2010)، رسالة مقدّمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2010/2011، ص 32.

الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

ويقصد بالتحوّل الديمقراطي في الدلالة اللفظية بأنّه المرحلة الانتقالية بين نظام غير ديمقراطي ونظام ديمقراطي، فالنظام السياسي الذي يشهد تحوّلاً ديمقراطياً يمرّ بمرحلة انتقالية بين نظام غير ديمقراطي في اتجاه التحوّل إلى نظام ديمقراطي¹.

كما يمكن الإشارة إلى أنّ التحوّل الديمقراطي هو عبارة عن مجموعة من المراحل المتميزة التي تبدأ بزوال النظم التسلطية يتبعها ظهور ديمقراطيات حديثة تسعى لترسيخ نظمها وتعكس هذه العملية إعادة توزيع القوة بحيث يتضاءل نصيب الدولة منها لصالح مؤسسات المجتمع المدني، مما يضمن نوعاً من التوازن بين كلّ من الدولة والمجتمع بما يعني بلورة مراكز عديدة للقوى وقبول الجدل السياسي².

وقد قدّم عدّة علماء ومفكرين مجموعة من التعاريف المختلفة لمفهوم التحوّل الديمقراطي وكلّ حسب نظريته وتوجهاته وقد عرّف الأستاذ صامويل هينتنغتون موجة التحوّل الديمقراطي بأنّها: مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي وتحدث في فترة زمنية محددة وتفق في عدد حركاتها الانتقال في الاتجاه المضاد خلال تلك الفترة الزمنية³.

كما عرّفه عالم السياسة الأمريكي "فيليب شميتز" بأنه «عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل أفراداً أو موضوعات لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحوّل من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر»⁴. بالإضافة إلى هذا هناك من يعرفه «بأنّه عملية استئصال من النظم التسلطية إلى النظم التعددية مما يسمح بإقامة علاقة بين الحاكم والمحكوم على الحرية قائمة على أساس الاختيار الشعبي الحقيقي وعلى الانتخابات كوسيلة

¹ - أحمد منيسي، التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004، ص 295.

² - محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة 01، 2005، ص 442.

³ - صامويل هينتنغتون، ترجمة: عبد الوهاب العلوب، الموجة الثالثة: التحوّل الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، القاهرة: دار سعاد الصباح، الطبعة 01، 1993، ص 73.

⁴ - بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحوّل الديمقراطي، مرجع سابق، ص 29.

الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

لتبادل السلطة، ويعترف بوجود معارضة، ويضمن حرية الرأي والتعبير، وتؤدي الانتخابات إلى عملية تغيير دوري للحكومات ومراقبتها والسماح للعمل الحزبي»¹.

أما المفكر محمد عابد الجابري فقد عرّف التحوّل الديمقراطي بأنّه: «الانتقال إلى الديمقراطية من دولة لا تحترم فيها حقوق الإنسان بمعناها الواسع، ولا يقوم كيانها على مؤسسات تعلو على الأفراد والجماعات، ولا تتداول فيه السلطة على أساس الأغلبية السياسية إلى دول يقوم فيها كيان على ثلاث أركان:

1. حقوق الإنسان في الحرية والمساواة، وما يتفرع عنها لاحقاً في الحريات الديمقراطية، والحق في الشغل وتكافؤ الفرص.

2. دولة المؤسسات وهي التي يقوم كيانها على مؤسسات سياسية ومدنية تعلو على الأفراد مهما كانت مراتبهم وانتمائهم العرقي والديني والحزبي.

3. تداول السلطة داخل هذه المؤسسات بين القوى السياسية والمدنية، وذلك على أساس حكم الأغلبية مع حفظ حقوق الأقلية»².

إضافة إلى هذا فقد عرّفه تشالرز أندريان بأنّه: «التحوّل من نظام إلى آخر، أي تغيير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغيير بين النظم، وعليه التحوّل يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي والسياسات، وهذه التغييرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم»³.

إلى جانب هذا فإن الباحث عمر مرزوقي يرى بأنّ التحوّل الديمقراطي «هو الانتقال بالمجتمع من وضع إلى آخر جديد، يشترط أن يكون أحسن ما سبقه ويتميز بمبدأ التداول على السلطة السياسية من خلال الأغلبية التي يفرزها التمييز الديمقراطي الحر والتنافس

¹ - محمد أحمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحوّل الديمقراطي الأردن نموذجاً 1999-2005، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 53.

² - محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994، ص 86.

³ - حسينة شرون، عبد الحليم بن مشري، شبل بدر الدين، التحوّل الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة، كراسات التحوّل الديمقراطي في الجزائر، 11 ديسمبر 2005، ص 123.

الحزبي التعددي، في إطار احترام حقوق الإنسان وحرياته وشخصيته الحضارية هذا في مستوى أول، أمّا المستوى الثاني فيفترض أن يتجسد التحوّل الديمقراطي داخل المنظومة الاجتماعية والثقافية والسياسية للأمة، أخذاً وعطاءً بين الأفراد والجماعات الاجتماعية وبالتالي فهو تحوّل سياسي عمودي في المقام الأول، وتحوّل اجتماعي أفقي في المقام الثاني، في ظل هذين المستويين لا يمكن الكلام عن أيّ تحوّل مهما كانت صفته الحضارية دون المرور بأزمة، فضلاً عن الإيمان الراسخ بضرورة الانتقال (القابلية للتحوّل) وإمكانياته»¹.

وفي تعريف آخر للتحوّل الديمقراطي «هو عملية الانتقال من أنظمة تسلطية إلى أنظمة ديمقراطية، تم فيها حل أزمة الشرعية والمشاركة والهوية والتنمية، أي انتهاج الديمقراطية كأسلوب لممارسة الأنشطة السياسية، فالتحوّل الديمقراطي يعني تغييراً جذرياً لعلاقات السلطة في المجال السياسي وعلاقات التراتب في الحقل الاجتماعي»².

المطلب الثاني: علاقة التحوّل الديمقراطي بالمفاهيم المشابهة.

على الرغم من وجود مفاهيم مشابهة لمصطلح التحوّل الديمقراطي، إلا أنّ كل مصطلح يحمل دلالاته الفكرية ومعنى مختلف عن الآخر وسوف نحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم المصطلحات المشابهة له.

الفرع الأول: التحوّل الليبرالي.

ويقصد به إعادة تعريف وتوسيع نطاق الحريات المسموح بها للأفراد بتقديم مجموعة من الضمانات لحماية الفرد والجماعة من تعسف الدولة، وتتضمن هذه العملية الإفراج عن المسجونين السياسيين، والسماح بالتعبير عن الرأي في عدد من القضايا ذات الاهتمام العام، والحدّ من الرقابة على الانتخابات والتدخل فيها لصالح مرشحي الحزب الحاكم³.

¹ - عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظلّ التحوّل الديمقراطي (1989-2004)، رسالة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006/2005، ص 64.

² - إلهام نايت سعدي، طبيعة عملية التحوّل الديمقراطي، كراسات التحوّل الديمقراطي في الجزائر، 11 ديسمبر 2005، ص 79.

³ - مبارك مبارك أحمد، القادة الجدد ومستقبل التحوّل الديمقراطي في الدول العربية، القاهرة: مركز المحروسة، ط1، 2011، ص 31.

الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

أمّا التحوّل الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود بتأسيس نظام سياسي شعبي من خلال إيجاد حكومة جديدة تنتج عن انتخابات نزيهة تعددية حرّة بدل الحكومة السلطوية السابقة وتكرس حقوق وحرّيات الأفراد. وممّا سبق نجد أنّ التحوّل الليبرالي يقدم فيه الحكام السلطويين مجموعة من التنازلات للإبقاء على النظام السلطوي والنخبة الحاكمة، وتعمل هذه التنازلات على تخفيف القبضة الحكومية على المجتمع بتوسيع مجال الحرية ولكن الفئة الحاكمة ما تزال هي نفسها وتستطيع أن تتراجع في قدر الحرية الذي منحتة وتعيد القبضة من جديد¹.

في حين أنّ التحوّل الديمقراطي يبدأ عندما يصبح الحكام غير قادرين على السيطرة على الأوضاع الداخلية، ما يوجب عليهم التخلّي على السلطة السياسية لتتسلمها نخبة حاكمة جديدة تأتي عن طريق انتخابات تعددية حرة ونزيهة، كما أن حدوث التحوّل الليبرالي قد لا يتزامن مع حدوث التحوّل الديمقراطي، فقد يسمح الحكام في النظم السلطوية بحدوث تحوّل ليبرالي لتكريس شرعيتهم لكن دون إحداث تغيير في هيكل السلطة، غير أن فتح المجال أمام المزيد من الحريات والحقوق قد يؤدي إلى نمو طبقة ذات مستوى تعليمي معيّن ومعيشي جيّد ستبدأ بتقديم مطالب سياسية².

فالمطالب السياسية تعتبر عاملاً مهماً للضغط على النظام القائم للقيام بعملية التحوّل الديمقراطي، ففي حالة كانت المطالب قوية فإنها سترغم النظام السلطوي على التسريع في القيام بعملية التحوّل الديمقراطي، أمّا إذا كانت ضعيفة فيمكن للنظام السلطوي الالتفاف عليها والارتداد على عملية التحوّل الليبرالي. فالعلاقة التي تربط الليبرالية بالديمقراطية علاقة وثيقة، فبدون ما تتيحه الليبرالية من حماية واحترام لحقوق الأفراد والجماعات فإنّ الديمقراطية ستعرض لمخاطر الارتداد بها إلى ديمقراطية شكلية، وفي جانب آخر فإنه بدون

¹ -Zbiniw Brizziski, The Grand Failure: The birth and the Death of communism in Twentieth Century (New york: Charles Skribners sons), 1989, pp 45, 46.

² -Kyuing Wonkim, Max, Schumpter and The East Asian Experience, Journal of Democracy, vol. 5, N3, July 1992, p 36.

الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

تحمل الحكومة للمسؤولية إزاء الجماهير وحماية حقوق الأقليات، فإنّ الليبرالية يمكن التلاعب بها والارتداد بها مرّة أخرى إلى السلطوية¹.

تعتبر عملية التحوّل الديمقراطي مرحلة أعلى من عملية التحوّل الليبرالي، التي يمكن أن تحدث عملية التحوّل الديمقراطي ولكن ليس دائماً، حيث يستطيع الحكام التسليطين الارتداد على عملية التحوّل الليبرالي نحو السلطوية مرّة أخرى.

الفرع الثاني: الإصلاح السياسي.

يشير مصطلح الإصلاح السياسي على أنه عملية تمس أبنية النظام السياسي حيث يتم من خلاله التعديل على مستوى المؤسسات وهيكل النظام السياسي.

أما فيما يخصّ التحوّل الديمقراطي فهو عملية يتم فيها تحوّل النظام السياسي على مستوى الهيكل (مؤسسات النظام السياسي) وعلى مستوى جوهره (صناع القرار داخل النظام السياسي)²، إلى جانب هذا فالإصلاح السياسي يعني القيام باتخاذ مجموعة من الإجراءات المتدرجة من داخل النظام وآليات نابعة من النظام السياسي قصد إعادة بناءه وتشكيله، بحيث يكون قدراً على التعامل مع المتغيّرات الجديدة والمتجدّدة التي تحيط ببيئة النظام السياسي سواء الداخلية أو الخارجية³.

وعليه فإذا كان الإصلاح السياسي يسعى إلى إعادة تشكيل النظام ليتلاءم مع المتغيرات للبيئة الداخلية والخارجية، فإنّ التحوّل الديمقراطي مرحلة من مراحل الانتقال من نظام سلطوي إلى نظام ديمقراطي، وإذا كانت عملية الإصلاح السياسي تتم في ظل استمرارية قيام النظام السلطوي أو استمرار نفس القيادة، فإنّ مرحلة التحوّل الديمقراطي تسقط فيها النخب والمؤسسات السلطوية الموروثة من النظام السابق وتحلّ محلّها نخب ومؤسسات ديمقراطية جديدة جاءت إثر انتخابات نزيهة وحرّة⁴.

¹ - بلقيس أحمد منصور، مرجع سابق، ص 33.

² - أحمد شكري، الصيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000، ص 35.

³ - محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحوّل الديمقراطي، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 2010، ص ص 133، 134.

⁴ - أحمد باي، آفاق التحوّل الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية: دراسة مقارنة لحالتي الجزائر، مصر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008/2009، ص 13.

الفرع الثالث: الانتقال الديمقراطي.

يُميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحوّل الديمقراطي، بحيث يرون ويعتبرون الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحوّل الديمقراطي ويعدّ في نظرهم من أخطر المراحل نظراً لإمكانية تعرّض النظام في هذه المرحلة لمجموعة من الانتكاسات، حيث أنّ النظام في هذه المرحلة قد تتعايش فيه مؤسسات النظام القديم والحديث، ويشارك فيه عدة اتجاهات وتيارات¹.

وعليه فالانتقال الديمقراطي يعتبر خطوة رئيسية من خطوات عملية التحوّل الديمقراطي بشكل عام، نظراً لتمييزها بنوع من الأهمية والخطورة في نفس الوقت، باعتبارها إحدى مرتكزات تحقيق العملية الديمقراطية الحقيقية والبناءة، ففي حالة عدم نجاحها ستنبثق عنها نظم سياسية تسلطية هجينة تتداخل فيها عناصر النظام التسلطي مع العناصر الجديدة التي تدعو إلى الديمقراطية في إدارة وتسيير المرحلة الانتقالية قصد الوصول إلى تحقيق نظام سياسي جديد وفعال².

وهذا ما أكّد عليه كلّ من "أودونيل" O'Donnell و"شومبيتر" Schumpeter الذين يرون أن مفهوم الانتقال يقصد به المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وآخر، ومن خلال عملية الانتقال أو بعدها يتم تدعيم النظام الجديد وتنتهي تلك العملية في اللحظة التي يجري فيها الوصول إلى تأسيس النظام الجديد، ويعتبرون أن عمليات الانتقال لا تحسم دائماً الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد يتم الرجوع إلى بعض أشكال الحكم السلطوي³.

¹ - عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، المعوقات والممكنات، سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2007، ص 22.

² - عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص ص 48-45.

³ - مساعيد فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، نماذج مختارة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، أبريل 2011، ص 215.

الفرع الرابع: الترسّخ الديمقراطي.

لقد اعتبر الكثير من المفكرين والباحثين أن الترسّخ الديمقراطي هو مرحلة متقدّمة وفعّالة من مسار التحوّل الديمقراطي، واعتبروا أنّ لهذا المفهوم مجموعة من المؤشرات والخصائص التي تميزه عن باقي المفاهيم، فمرحلة الترسّخ تتطلب وقتاً أكبر لأجل الوصول إلى تعزيز الممارسة الديمقراطية وذلك عبر إصلاح المؤسسات، وإرساء آلية الانتخاب بصفة دورية ونزيهة لتكون الفيصل في ممارسة السلطة، وكذا تعزيز عمل منظمات المجتمع المدني التي تساهم في منع الانحراف عن مسار الديمقراطية، وتأصيلها في ثقافة المجتمع¹.

وعليه فمفهوم ترسّخ الديمقراطية في اوسع معانيه يشير إلى عملية تطوير وتعزيز النظام الديمقراطي حتى يتحوّل إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادراً على الاستمرار والثبات، ويجسد قيم الديمقراطية وعناصرها وآلياتها بشكل حقيقي وفعّال².

وفي هذا الصدد يرى أندريا شيدلر Andreas Schedler أنه توجد علاقة ترابط والتزام ما بين ترسّخ النظام الديمقراطي واستمراريته، فهو في نظره أي النظام الديمقراطي سوف يترسخ عندما تكون له الرغبة في الاستمرار على نفس هذا النسق وتكون له فترة زمنية طويلة، ومن ثم يبتعد على أي تراجع نحو الظاهرة التسلطية³.

المطلب الثالث: عوامل التحوّل الديمقراطي.

لقد تمت موجات التحوّل الديمقراطي في ظل تداخل وتشابك بين عدّة عوامل اعتبرت من أهمّ الأسباب وراء حدوث التحوّل الديمقراطي، ولقد اهتمّ الكثير من الباحثين والسياسيين بمحاولة بلورة هذه العوامل وتقسيمها ضمن عوامل داخلية، وأخرى خارجية.

¹ - نفيسة زريق، الترسّخ الديمقراطي في الجزائر المشكلات والأفاق، اطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، 2016/2015، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص 62.

² - يونس مسعودي، التحوّل الديمقراطي: مقارنة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، ص 150.

³ - نفيسة زريق، المرجع السابق، ص 62.

الفرع الأول: العوامل الداخلية.

لقد نالت العوامل الداخلية التي دفعت إلى حدوث عملية التحوّل الديمقراطي اهتماماً واسعاً من طرف الأكاديميين والسياسيين، ويمكن ذكر أهم هذه العوامل على النحو التالي:

1- انهيار شرعية النظام التسلّطي: يعتبر فقدان أيّ نظام سياسي لآليات التسيير الفعّالة

في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والتي تنقص من أداء وظائفه تهديداً لشرعيته وبقائه، وقد تختلف مشاكل الشرعية حسب طبيعة كلّ نظام إلا أنّ العامل المشترك للنظم الديمقراطية هو أن أدائها الجيد هو الذي يعبر عن شرعيتها، أمّا في النظم السلطوية فليس هناك فرقا بين شرعية النظام والحاكم، وبذلك فإن ضعف أداء النظام يعني سقوط الحاكم ونظامه¹.

كما أنّ هناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى ظهور أزمة شرعية النظام، على غرار نجاحه في حل المشكلات التي جاءت به إلى الحكم وبالتالي لم يعد له ما يبرر بقاءه، وخصوصاً إذا لم يستطع الوفاء بالتزاماته ووعوده كلها، مما يدفع بالمجتمع إلى البحث عن نظام بديل يمكن أن يحقق ما عجز عنه النظام القائم².

ولعلّ من أبرز ما يفقد النظام شرعيته هو عجزه عن مجاراة المتغيرات الجديدة داخل المجتمع على غرار فشله في توفير فرص المشاركة للفئات الجديدة التي تظهر عندما يواجه النظام تغيرات على مختلف الأصعدة سواء اقتصادية أو اجتماعية³.

2- دور القيادة والنخبة السياسية: تعتبر القيادة السياسية من أبرز العوامل التي قد تبادر

إلى اتخاذ قرار التحوّل الديمقراطي من عدمه، إضافة إلى نجاحه من فشله وذلك نتيجة لتعرضها لمجموعة من الضغوطات سواء داخلية أو خارجية تجبرها على توسيع نطاق المشاركة السياسية ومحاولة توزيع الموارد الاقتصادية، وكذا توسيع عملية صنع القرار لمواجهة المعارضين والمنتفضين عليها⁴.

¹ - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 32.

² - صامويل هنتنغتون، مرجع سابق، ص 148.

³ - صامويل هنتنغتون، المرجع نفسه، ص 148.

⁴ - نسرین نموشي، التحوّل الديمقراطي: مقارنة مفهومية ونظرية، مجلة دراسات قانونية وسياسية، المجلد 1، العدد 1، 2018، ص ص 61، 62.

وفي هذا السياق يؤكّد كلّ من دياموند لاري Diament Larry وجون ليتنر Jaun Linz ومارتن ليبست Martin Lipset على الدور الحاسم للقيادة التي تتسم بالكفاءة ومحاولة الالتزام بالديمقراطية في المبادرة إلى إدخال إصلاح سياسي على النظام السلطوي، في ظل إدراك هذه القيادة أن استمرارها في الحكم قد يؤدي إلى إضعاف الأبنية والمؤسسات التي تبنى عليها أو من خلالها عملية التحوّل الديمقراطي¹.

إلى جانب هذا توجد مجموعة من الأسباب التي تجعل النخب والقيادة السياسية في النظم التسلطية تبادر إلى الخيار الديمقراطي ولعلّ من أبرزها ما يلي:

- تردّي الشرعية السياسية للنظام.
- تآكل موارد النظام التسلطي الرمزية المادية والإكراهية القمعية.
- عدم قدرة النظام التسلطي على مواجهة احتياجات المجتمع أو الضغوط الداخلية والخارجية.
- اعتقاد القيادة أنه يمكن للتحوّل الديمقراطي أن يعود بالفائدة على الدولة كزيادة الشرعية الدولية، وفتح باب المساعدات من قبل الدول والمنظمات خاصة الاقتصادية².

3- دور العامل الاقتصادي: يعتبر العامل الاقتصادي من أبرز وأهم العوامل المحركة لعملية التحوّل الديمقراطي، نظراً لتأثيره الشديد إما من الناحية الإيجابية أو السلبية على الديمقراطية، فالارتباط بين السياسة والاقتصاد أصبح يشكّل ترابطاً وتداخلاً كبيراً، إذ يرى البعض أنّ الاقتصاد أصبح هو المحدّد لشكل المؤسسات السياسية خاصة من حيث الهيكل الوظيفي، ويرى البعض الآخر أنّ الشكل السياسي للدولة هو الذي يحدّد نوعية السياسات الاقتصادية المعتمدة والتي من خلالها يتمّ توفير الموارد³.

¹ - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 32.

² - نسرين نموشي، مرجع سابق، ص ص 62، 63.

³ - د. شريف حسن البوشي، الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال، المعهد المصري للدراسات، 08 نوفمبر 2019، مصر، ص 02.

كما أن تردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل الدول قد يولّد مجموعة من الانتفاضات والمظاهرات المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، على غرار ارتفاع الأسعار والبطالة والديون الخارجية وانتشار الفساد وكذا إهدار المال العام، مما يجعل النظام السياسي مطالبا بإيجاد مجموعة من الإصلاحات قصد مجابهة هذه الأوضاع التي قد تصل إلى عدم الاستقرار السياسي والمطالبة بعملية التحوّل الديمقراطي¹.

وعليه فإن تحسن الوضع الاقتصادي أو هشاشته وتردّيه، فإن كلتا الحالتين تساهمان في التحوّل نحو الديمقراطية، فارتفاع النمو الاقتصادي يحسن من المستوى المعيشي والتعليمي للأفراد مما يخلق لهم الوعي للمطالبة بنظام سياسي يضمن لهم حقوقهم ويحترم حرياتهم وأفكارهم، ويعتمد على الأساليب الديمقراطية في تعاملاته معهم، أما في حالة تدهور الوضع الاقتصادي فهذا يشجع بدوره للمطالبة بتعديل النظام القائم قصد تلبية احتياجاتهم الاقتصادية والاجتماعية².

4- دور المجتمع المدني: لقد أكّدت معظم الدراسات على الدور المهم الذي يلعبه المجتمع المدني في عملية التحوّل الديمقراطي، خاصة في ظل وجود علاقة تداخل وترابط ما بين المجتمع والتحوّل الديمقراطي، فالديمقراطية في أهم معانيها تمس المجتمع ونظامه وتتعلق بالقوى الاجتماعية المشكّلة له³.

كما أنّ كل المجتمعات تحتوي على الكثير من الجمعيات والمنظمات الأهلية التي تسعى للوصول إلى الديمقراطية، بالعمل إما على المستوى المحلي وحتى على المستوى الدولي، وهي تعتبر كحلقة وصل بين الأفراد والمؤسسات الحكومية، قصد توفير فرصا لممارسة الأفراد لحقوقهم ومسؤولياتهم، ومحاولة تأثيرهم في صنع السياسات العامة والقرارات السياسية من خلال إيجاد الوسائل والسبل للمشاركة الفعلية في عمل مؤسسات الدولة⁴.

¹ - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 33.

² - نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية- العسكرية وأثرها على مسار التحوّل الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن، مذكرة مكمّلة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016، ص 53.

³ - نسرین نموشي، مرجع سابق، ص 63.

⁴ - محمد المقداد، أسسا التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي ومركزاته، الأردن: مجلة المنارة، العدد 7، 2007، ص 100.

ويرى كثير من المفكرين أنّ فرص تغيير النظام التسلّطي تتضاعف كلما كان هنالك مجتمع مدني قوي ومتماسك، في حين أنّ ضعف المجتمع المدني قد يجعل النظام مبتعداً عن كلّ تغيير، وفي هذا الصدد يقول عبد الحميد الأنصاري «أنّ المجتمع المدني يشكّل البنية التحتية للديمقراطية وهو أشبه بالشرابيين والقنوات التي يجري فيها السائل الحيوي للديمقراطية»¹.

وتبرز أهمية المجتمع المدني في تدعيم وترسيخ المبادئ الديمقراطية، باعتباره البيئة المناسبة لغرس وتنمية القيم الديمقراطية، خاصة في ظل تزايد التعليم والثقافة والتطور التكنولوجي والإعلاميين مما يساعد على إدراك الجماهير لحقوقها الطبيعية، وتنامي ثقافة المشاركة السياسية لديها².

5- دور شبكات التواصل الاجتماعي: لقد أحدثت ثورة المعلومات والاتصالات آثاراً

مهمة وبالغة في التطوّر السياسي والديمقراطي الذي حدث في العالم، وقد أسهمت في توفير مصادر مستقلة للمعلومات وكسر احتكار النظم الحاكمة لهذه المعلومات، والذي كان يعتبر طابعا مدعما للأنظمة السلطوية، وإخفاء ممارساتها الاستبدادية، وقد مكنت هذه الثورة قوى ومنظمات المجتمع المدني من التواصل والاتصال فيما بينها حتى في الخارج وبعيداً عن قيود الدولة³.

ولقد أصبحت شبكات التواصل الاجتماعي من أبرز العوامل المهمة والفعّالة التي لها تأثير في عمليات التحوّل الديمقراطي والتغيير السياسي، فقد عملت على إزاحة الخوف السياسي، وكسر الصمت الإعلامي المطبق على الرأي العام، ولقد كانت لها أدوار بارزة في تغيير بعض الأنظمة وسياساتها⁴.

¹ - نور الدين حفيظي، مرجع سابق، ص 50.

² - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 34.

³ - نور الدين حفيظي، مرجع سابق، ص 51.

⁴ - عبد الحميد أحمد عبد الله، دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 44، 2012، ص 200.

الفرع الثاني: العوامل الخارجية.

تعتبر العوامل الخارجية من أبرز الأسباب والتأثيرات في عمليات التحوّل الديمقراطي، خاصة في ظلّ التجارب التي حدثت، ويعتبر الكثير من المفكرين والباحثين أنّ المقصود بالعوامل الخارجية هي الضغوط الدولية النابعة من خارج بيئة النظام السياسي على المستوى الإقليمي والدولي، والتي يكون لها دورا بارزا في تدعيم وترسيخ عملية التحوّل الديمقراطي، سواء كانت هذه الضغوط إما من قبل دول أو منظمات دولية ولعلّ أهم هذه العوامل أو الضغوط ما يلي:

1- **دور النظام الدولي:** لقد أدّى بروز الولايات المتحدة الأمريكية كمهيمن على الساحة الدولية إلى محاولتها الضغط على النظم غير الديمقراطية قصد إجراء إصلاحات وتغييرات خاصة مع سقوط الاتحاد السوفياتي وذلك ما تجسد من خلال سياساتها الخارجية الداعية إلى التوجه الديمقراطي والذي من خلاله أصبحت تحاول حماية مصالحها وأهدافها، كما أنّ للمعارضة داخل الدول غير الديمقراطية دور فعّال في هذا الاتجاه من خلال المطالبة بالرية وبحقها في التغيير والمشاركة والوصول إلى السلطة¹.

إلى جانب ذلك فقد كان للاتحاد الأوروبي نفس التوجه في عملية التحوّل الديمقراطي، باعتبار أنّ العديد من الدول أبدت عن رغبتها في الانضمام إليه، مما جعل الاتحاد الأوروبي يفرض عليها إحداث تغييرات في أنظمة حكمها والذي يجب أن يتوافق مع جل الأعضاء أي ديمقراطي².

2- **ضغوطات المؤسسات المالية الدولية:** لقد لعبت المؤسسات المالية الدولية دورا كبيرا في إرساء السياسات والإصلاحات داخل بعض الدول، من خلال ربط مساعداتها المالية على غرار صندوق النقد الدولي والبنك العالمي بتطبيق برامجها وسياساتها الديمقراطية، ومحاولة تكيف قوانينها الداخلية مع ذلك، وهذا ما اعتبره الكثير من

¹ - شريف حسن البوشي، مرجع سابق، ص 13.

² - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 36.

المفكرين والباحثين بمفهوم المساعدات المشروطة والتي ارتبطت ببرامج التكيف الهيكلي والتي كانت بداية ظهورها أوائل الثمانينات من القرن الماضي والتي سميت بالجيل الأول للمشروطة وكان تركيزها على آليات الإصلاح الاقتصادي خاصة في ظل ما عانتها دول العالم الثالث من أزمات اقتصادية، وبعد ذلك ظهر ما يسمى بالجيل الثاني للمشروطة مع بداية التسعينات والمتعلق بالمشروطة السياسية والتي حملت شروط مرتبطة بتطبيق الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ودعم الحكم الرشيد¹.

وبذلك يمكن اعتبار تلك المساعدات من أهم العوامل والدوافع التي من خلال طلبها تبادر تلك الدول في عمليات التحوّل الديمقراطي والتغيير السياسي بأمر مفروض من قبل تلك المؤسسات المالية التي أصبحت تمثل لها تلك المساعدات سلاحاً سياسياً وإستراتيجياً تستخدمه للوصول إلى تنازلات سياسية واقتصادية من جانب الطرف المتلقي لها، ويصبح تابع لها وهذا ما يعرف بالتبعية².

3- **ظاهرة الانتشار أو المحاكاة:** إن ظاهرة الانتشار والمحاكاة يمكن ربطها بمدى نجاح عملية التحوّل الديمقراطي، فنجاحها في دولة ما قد يشجع على إحداث تحوّل ديمقراطي في دول أخرى، وهذا ما أكد عليه صامويل هنتنغتون بمصطلح كرات الثلج باعتبار أنّ وجود نماذج ناجحة في أوائل موجة التحوّل أدّى إلى مضي الدول الأخرى في طريق عمليات التحوّل نحو الديمقراطية مشبها كرات الثلج التي يتزايد حجمها كلما تدرجت وبتوسع نطاقها³.

وتتم عملية المحاكاة عن طريق استعمال الأساليب والطرق التي أدت إلى نجاح التحوّل الديمقراطي في بلد الدول، خاصّة إذا عانت تلك الدول من نفس مشاكل الدول التي نجحت فيها عملية التحوّل الديمقراطي مما يصبح ذلك أحد أسباب محاولة تقليد تلك الدولة، إضافة إلى عامل خروج تلك الدول التي نجحت في إرساء عملية التحوّل الديمقراطي من

¹ - إبراهيم حسنين توفيق، العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطوّر الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد 349، مارس 2008، ص 22.

² - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 37.

³ - شريف حسن البوشي، مرجع سابق، ص 14.

الوضاع التي كانت فيها قبل الولوج إلى الديمقراطية من ضعف إلى قوة ومن فقر إلى غنى مما جعل الدول تحاول الاقتداء بها للوصول إلى ما وصلت إليه¹.

ولعلّ أبر ما ساعد الدول في انتشار ذلك التطوّر الهائل في عالم الاتصالات والتي جعلت نن الصعب على النظم السلطوية السيطرة على تدفق المعلومات من العالم الخارجي خاصة في ظل سقوط الأنظمة السلطوية، كما ساعدت تلك الوسائل على نشر الوعي السياسي داخل المجتمعات خاصة مع ظهور المنظمات والهيئات الدولية غير الحكومية التي تهتم بقضايا حقوق الإنسان والحريات العامة².

¹ - صامويل هنتنغتون، مرجع سابق، ص 153.

² - إبراهيم حسنين توفيق، النظم السياسية العربية "الاتجاهات الحديثة في دراستها"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 99.

المبحث الثالث: المراحل والاتجاهات النظرية المفسّرة للتحوّل الديمقراطي.

بقد شهد مفهوم التحوّل الديمقراطي مجموعة من الاتجاهات النظرية التي فسّرت العمليات التي تمّت من خلالها مراحل التحوّل الديمقراطي من خلال إبراز أهم المعطيات والمؤشرات التي شهدتها نوعية هذه العملية والتي اختلفت مضامينها من مجتمع إلى آخر، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أبرز المراحل التي يمر بها التحوّل الديمقراطي والاتجاهات التي فسّرت هذه العملية وأهم أفكارها وآرائها في ذلك.

المطلب الأوّل: مراحل التحوّل الديمقراطي.

تمرّ عملية التحوّل الديمقراطي بمجموعة من المراحل التي تمتاز بجملّة من الصعوبات والفترات التي تعتبر فترات فاصلة في مشوار عملية التحوّل الديمقراطي، والتي تعبر عن مسار هذه العملية من قضاء على النظام السلطوي مروراً بمرحلة اتخاذ قرار التحوّل الديمقراطي وإقامته إلى مرحلة توطيد وتدعيم النظام الديمقراطي فوصولاً إلى مرحلة النضج الديمقراطي.

الفرع الأوّل: مرحلة انهيار والقضاء على النظام السلطوي.

إنّ انهيار النظام السلطوي تتسبب فيه مجموعة من العوامل سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ولعلّ أبرزها الصراع ما بين القائمين على النظام وهدفهم المحافظة على السلطة لذلك فهم يعارضون التحوّل الديمقراطي، وبين الراغبين في إحداث تغيير وإصلاح للأوضاع خاصّة في ظل تدهور شرعية النظام السياسي، أما أهم العوامل الخارجية فتتمثل في الضغوط الخارجية من خلال المساعدات المالية المشروطة بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية وتحرر للجوانب الاجتماعية والثقافية¹.

¹ - شهرزاد صحراوي، هيكلية التحوّل الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012/2013، ص 12.

وتعتبر مرحلة القضاء على النظام السلطوي هي الفترة التي تمر بين الانتقال من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، كما أنّ سقوط وانهيار النظام السلطوي قد لا يؤدي بالضرورة إلى قيام النظام الديمقراطي، فقد يكون عبارة عن صورة أخرى من صور الأنظمة التسلطية، وتتمر هذه الفترة داخل المجتمع أو الدولة بمجموعة من التناقضات والصراعات بين الأطراف الموجهة لحدوث تحوّل ديمقراطي عبر عمل مجموعة من الإصلاحات داخل النظام وتحسين أوضاعه، وبين من يؤكدون على التغيير الجذري للنظام وعدم إجراء أي إصلاحات داخله، فعملية انهيار النظام القديم تكون متوقفة على مدى درجة وقوفه إزاء هذه الأوضاع وكذا مدى قوة المعارضة وتماسكها ومقدار شدة الضغوط سواء الداخلية أو الخارجية على بقاء النظام من عدمه¹.

الفرع الثاني: مرحلة اتخاذ قرار وإقامة النظام الديمقراطي.

تعتبر هذه المرحلة من أبرز مراحل عملية التحوّل الديمقراطي فهي المرحلة الفاصلة والانتقالية من النظام السلطوي إلى النظام الديمقراطي، فمن خلالها إما تخطي للنظام السلطوي ودعائمه وإرساء لدعائم أولية لنظام ديمقراطي من خلال إجراء تعديلات وإصلاحات ديمقراطية مبنية على إجراء انتخابات حرة ونزيهة، وتداول سلمي على السلطة وضمان وحماية للحريات العامة وتعديلات قانونية ودستورية وغيرها من المبادئ الديمقراطية، وإما بفشل وتراجع وانتكاس وعودة لصورة الأنظمة التسلطية²، وفي هذا السياق فقد وصفها "آدم بريزفورسكي" Adam Przeworski أي هذه المرحلة بأنها تشبه آلة العزل فبمجرد ارتفاع الكرة لتدور إلى أعلى، فيمكنها أيضا أن تهبط وتدور إلى الأسفل بطريقة سريعة³.

¹ - شريف حسن البوشي، مرجع سابق، ص 18.

² - عمران محمد المرغني الجداري، خيرية محمد الدغيلي، التحوّل الديمقراطي: قراءات نظرية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 09، العدد 01، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا، جويلية 2022، ص 107.

³ - شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 12.

الفرع الثالث: مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي.

تعتمد هذه المرحلة على الاتفاق ما بين القوى السياسية المختلفة على قواعد اللعبة السياسية الحاكمة لها، وتشمل هذه المرحلة الطابع المؤسسي من خلال التخلي عن المؤسسات الموروثة عن النظام السلطوي القديم، وبناء مؤسسات جديدة تحاول تعزيز القواعد والمبادئ الديمقراطية، وخلال هذه المرحلة تعتبر القيادة السياسية والفاعلين السياسيين أن الديمقراطية هي الجانب الحتمي من أجل بقاء النظام واستمراره من خلال الالتزامات والتعهدات على قواعد اللعبة الديمقراطية وبناء المؤسسات الديمقراطية¹.

كما أنه تعتمد هذه المرحلة على رضا النخبة الحاكمة بالقواعد المرتبطة بالمشاركة الواسعة في الانتخابات ومختلف العمليات المؤسسية الأخرى من خلال إجراء إصلاح دستوري وتشريعي، وإرساء مفاهيم دولة القانون وإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية وإقرار وكفالة ممارسة الحقوق والحريات العامة، بالإضافة إلى السماح للقوى المعارضة إلى طرح قضاياها والمشاركة في البيئة السياسية².

الفرع الرابع: مرحلة النضج الديمقراطي.

تعتبر هذه المرحلة بأنها أعلى مراحل التحوّل الديمقراطي، وهناك من يعبر عليها بمرحلة الترسخ الديمقراطي، فمن خلالها تسعى الدولة أو النظام الحاكم إلى تحسين الأداء الديمقراطي بمحاولة الرفع من كفاءة المواطنين وتحسين قدرتهم على المشاركة السياسية من جهة، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك من خلال تطبيق الديمقراطية الاجتماعية والديمقراطية الاقتصادية. فالأولى يجب من خلالها أن يتساوى المواطنون في الحقوق والواجبات ولهم فاعلية في اتخاذ القرارات أما الثانية فهي الوصول إلى اتخاذ آليات وسياسات تضبط توزيع المنافع الاقتصادية على أفراد المجتمع مستندة على مبدأي العدالة والمساواة³.

¹ - إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي إطار نظري ومفاهيمي، معهد البحرين للتنمية السياسية، سلسلة كتيبات برلمانية، ط02، 2017، ص 47.

² - عمران محمد المرغني الجداري، خيرية محمد الدغيلي، مرجع سابق، ص 107.

³ - شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 13.

فمرحلة تعزيز الديمقراطية ورسوخها تتطلب جهدا ووقتا كبيرين وبشكل تدريجي، عبر فترة زمنية طويلة قد تستمر لعدة عقود، على غرار مع ترسيخ الديمقراطية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، كما أنّ العمل على تعزيز عملية التحوّل الديمقراطي وترسيخها يتطلب القيام بمجموعة من المحددات التي تساهم في الوصول إلى ذلك ولعلّ أبرزها ما يلي:

- **الثقافة السياسية:** تعتبر الثقافة السياسية من أبرز العناصر الإستراتيجية لترسيخ الديمقراطية، فتعزيز التطوّر الديمقراطي يتطلب بناء ثقافة سياسية ديمقراطية، وأكد الأستاذ "لاري دياموند" على أهميتها باعتبارها تمثل البيئة السيكلوجية للنظام السياسي، من خلال توفر مجموعة من القيم والمعتقدات التي تجعل من وجود المؤسسات الفعالة والانتخابات والصحافة الحرة مقبولة على نطاق واسع¹.
- **بناء وتدعيم المؤسسات السياسية:** إنّ بناء وتدعيم المؤسسات السياسية يتطلب صياغة أطر قانونية ودستورية تتماشى ومبادئ الديمقراطية وقواعدها، وإقامة نظام حزبي تعددي، وإجراء انتخابات دورية تنافسية حقيقية، تساهم في تعزيز مبدأ الفصل ما بين السلطات وسيادة القوانين، وبذلك تتعزز هذه المؤسسات وتصبح قوية وذات فعالية².
- **تبني سياسات فعّالة لمعالجة الاختلال في توزيع الثروات بين فئات المجتمع:** تعتبر هذه السياسات عن تحقيق العدالة الاجتماعية وتقليص حدة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، فمن مبادئ الديمقراطية وأسسها حسن استثمار وتوزيع الثروات، وتكافؤ الفرص ما بين فئات المجتمع مما يحقق عدالة اجتماعية، فالتحوّل الديمقراطي يتعزز ويترسّخ من خلال خلق مناخ ملائم وبيئة اقتصادية واجتماعية وثقافية، يعززها النمو الاقتصادي الذي يساهم في استقرار وتوازن داخل المجتمع وتدعيم

¹ - نفيسة رزيق، عملية الترسّخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والأفاق، الجزائر باتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2008، ص 23.

² - أمينة ركاب، عملية الترسّخ الديمقراطي في الجزائر، مجلة منازعات الأعمال، العدد 13، كلية الحقوق، فاس، المغرب، 2016، ص 90.

للطبقة الوسطى التي اعتبرها الكثير من المفكرين الركيزة الأساسية الاجتماعية التي يبنى عليها المشروع الديمقراطي¹.

- **مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية:** تتم عملية التحوّل الديمقراطي بفترات صعبة وتواجه خلالها مجموعة من المشكلات على جميع الأصعدة خاصة الجانب الاقتصادي والاجتماعيين فالتحول الديمقراطي وترسيخ النظام الديمقراطي يستوجب التصدي لهذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، فمن شروط تعزيز الديمقراطية تحسين التنمية الاقتصادية التي تساهم بدورها في زيادة المشاركة السياسية، إلى جانب أنّ الفقر يعتبر عقبة أمام التطور الديمقراطي، ولذلك يجب التصدي ومواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تكون حاجزا أمام تطوير النظام الديمقراطي وترسيخه².

المطلب الثاني: أنماط التحوّل الديمقراطي.

تعتبر أنماط التحوّل الديمقراطي هي مجموع الأساليب وأهم الإجراءات التي يتم من خلالها التحوّل من النظام التسلّطي إلى النظام الديمقراطي، أي هي عبارة عن المسارات المتبعة للولوج إلى العهد الديمقراطي، وبذلك فهي الطريقة المتبعة في عملية التحوّل الديمقراطي³.

الفرع الأول: نمط التحوّل من أعلى.

إنّ القيادة السياسية في النظام التسلّطي أو بالأحرى غير الديمقراطي في هذا النوع من نمط التحوّل هي المبادرة في إحداث الخطوات والإجراءات المؤدية إلى التحوّل باتجاه الديمقراطية، وهي من تقوم بإنهاء نظامها وتحويله إلى النظام الديمقراطي، وفقا لمجموعة من الأسباب التي جعلتها تقوم بذلك إما لضغوط داخلية أو خارجية حتمت عليها مراعاة ما هي عليه، أو خوفها من انفلات أمني قد يعصف بها وبنظامها.

¹ - نفيسة رزيق، مرجع سابق، ص ص 24، 25.

² - أمينة ركاب، مرجع سابق، ص ص 90، 91.

³ - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 40.

وبذلك فهي تبادر إلى إجراء جملة من الإصلاحات وتعد بتحقيقها، إما رغبة منها في التحوّل نحو الديمقراطية، أو تستعملها كوسيلة للخروج من مأزقها وتعطي لنفسها الوقت اللازم لصياغة سبل وآليات جديدة تمكنها من تحصين نفسها¹.

وتنقسم القيادة المبادرة بإحداث عملية التحوّل إلى نوعين فهناك: النخب السياسية المدنية والتي يرتبط اختيارها للتحوّل بتيقناتها بحتمية إجراء التغيير، والذي تستقبله جميع القوى سواء الداخلية أو الخارجية المعنية وتعتبره نقلة نوعية، وتغيّرا جذرياً عن النظام التسلسلي السابق على جميع الأصعدة والمستويات. أما النوع الثاني فهو القيادة العسكرية الحاكمة التي تتدخل من خلال احتواء للأزمة أو تهديد للوضع الأمني، أو تصحيح الأوضاع أو الأخطاء التي دفعتهم لتولي السلطة وبعد ذلك يتنازلون عليها².

كما أنّ هناك من يعبر عن هذا النمط من التحوّل بالتحوّل السلمي، بحيث أنّ التغيير فيه يكون دون اللجوء إلى مظاهر العنف والإكراه المادي، وتستعمل من خلاله آليات سلمية تركز عملية التحوّل الديمقراطي على غرار التداول على السلطة الذي يعتبر من بين أهم مبادئ الديمقراطية، والتداول السلمي للسلطة بصورة ديمقراطية، يستلزم وجود تعدد حزبي وتنافس سياسي حقيقي وانتخابات دورية حرّة ونزيهة، ومجتمع مدني قوي وله القدرة على التأثير، بالإضافة إلى وجود وسائل إعلام لها دور فعال ورقابي في إبداء كلّ شيء بشفافية وموضوعية³.

الفرع الثاني: نمط التحوّل من خلال التفاوض.

إنّ عملية التحوّل الديمقراطي من خلال هذا النمط تكون من خلال القيام بمبادرة للتفاوض والحوار عن طريق النظام السلطوي والمعارضة، فالنخبة الحاكمة تضطر للتخلي عن النظام الذي أصبح مهدداً نتيجة لمجموعة من العوامل لعلّ أبرزها اضطراب الاستقرار

¹ - محمد علي بن عيسى، التحوّل الديمقراطي بين الماهية والنظرية، المجلة الدولية لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص 89.

² - عمران محمد المرغني الجدارين خيرية محمد الدغلي، مرجع سابق، ص ص 113، 114.

³ - يونس مسعودي، مرجع سابق، ص ص 150، 151.

الداخلي، وفقدان الشرعية، والفشل في تلبية الحاجات وتردّي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وكذا الضغوط الخارجية الدافعة إلى التحوّل الديمقراطي، مما يحتم على النظام الدخول في حوار مع القوى السياسية والاجتماعية المختلفة، قصد وضع نقاط مشتركة يقام من خلالها نظام ديمقراطي¹.

وتتم عملية المفاوضات إما سرياً أو علنياً وذلك قصد الوصول إلى حلول تحمي مصالح الأطراف الفاعلة كلّها، فالمعارضة تدخل في نسق المفاوضات نتيجة شعورها بعدم وجود قوة كافية لها تجعلها تطيح بالنظام القائم، وتختلف أنواع الاتفاق والأطراف المشكّلة للمفاوضات، فقد تكون عبارة عن مفاوضات بين القيادات العسكرية والمدنية حول شروط إقامة حكم ديمقراطي دون انتهاك لحقوق الإنسان، أو تكون بين الأحزاب السياسية الاتفاق على المشاركة السياسية وتولي السلطة، إلى جانب هذا فقد تكون عملية المفاوضات مدوّنة ومكتوبة، وقد تكون فقط عبارة عن تفاهم ما بين الأطراف بالالتزام بتنفيذ نتائج المفاوضات².

الفرع الثالث: نمط التحوّل من خلال الشعب.

يطلق على هذا النوع من النمط بالتحوّل من أسفل أي بواسطة الشعب، ويتسم هذا النوع بالعنف واستعمال الآليات والأساليب غير السلمية، ويكون بعد صراعات عنيفة يقوم الشعب من خلالها باحتجاجات وإضرابات عامة يعبر من خلالها عن رفضه للأوضاع القائمة، وقد تكون هذه الاحتجاجات منظمة من قبل قوى المعارضة، وقد تنطبق بصورة عفوية³.

ومع استمرار المطالب الشعبية وقوى المعارضة وضغطها على النظام الحاكم، فقد يقوم النظام الحاكم بتلبية المطالب بإدخال مجموعة من الإصلاحات البنوية العميقة من أجل احتواء الأوضاع وبدء التحوّل صوب الديمقراطية، خاصة إذا تيقن النظام من فشله وضعفه، وعدم قدرته على مواجهة الغضب الشعبي، وقد يسقط النظام التسلطي نتيجة انهيار شرعية السلطة، وتخلي الجيش عن مساندته له، وبذلك تبدأ مرحلة تأسيس نظام ديمقراطي جديد على

¹ - سعاد العقون، نمط التحوّل الديمقراطي في التجربة المغربية، تحديات وعراقيل، مجلة المفكر، المجلد 07، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012، ص 169.

² - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص ص 41-42.

³ - إيمان حسن، مرجع سابق، ص 50.

حساب أنقاض النظام التسلّطي قد تكون بتوافق القوى الاجتماعية والأحزاب السياسية على وضع الإجراءات والخطوات اللازمة لذلك¹.

الفرع الرابع: نمط التحول من خلال التدخل العسكري الخارجي.

إنّ حدوث هذا النوع من نمط التحول مقترن برفض النظام الحاكم للتغيير وسبله، وعدم إجراء أي إصلاحات، وكذا عجز القوى المعارضة عن الوقوف في وجهه أو الإطاحة به بسبب ضعفها والسيطرة عليها من قبل النظام التسلّطي، وفي ظل هذه الأوضاع يكون التدخل العسكري الخارجي أحد الحلول والبدائل التي يمكنها الإطاحة بالنظام الحاكم، والتحول إلى نظام ديمقراطي أو بالأحرى إقامة نظام ديمقراطي بدله، وقد يقوم بهذا التدخل دولة واحدة لها القدرة على الإطاحة بالنظام الحاكم على غرار تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في بنما في ثمانينيات القرن الماضي، وقد يكون هذا التدخل عبارة عن تحالف ما بين مجموعة من الدول وأكبر مثال على ذلك الحرب التي قادتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على كل من أفغانستان سنة 2001، وكذا ضد العراق سنة 2003².

وتتعدد أسباب التدخل الخارجي وتبريراته للقيام بذلك، فمنها الإطاحة بنظام تسلطي دكتاتوري، أو التدخل لإيقاف حرب أهلية أو مجاعة إنسانية، أو الانتقال إلى نظام ديمقراطي ومع تعدد الأسباب فأیضا يوجد اختلاف في الأهداف، فيلاحظ أنّ غالبية حالات التدخل العسكري الخارجي كانت هنالك أهداف ومصالح أخرى عوض الأسباب العلنية التي تم التدخل من أجلها³.

وقد فشل التدخل العسكري الخارجي في التحوّل الديمقراطي أكثر مما نجح، وقد اهتمت الكثير من الدراسات بتفسير ظاهرة فشل التدخل العسكري الخارجي في تحقيق

¹ - شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 27.

² - حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html>

تاريخ النشر 2013/01/24، تاريخ الاطلاع: 2019/09/20 على الساعة 19:00.

³ - حمدي عبد الرحمن، ظاهرة التحوّل الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، عدد 113، القاهرة، جويلية 1993، ص 18.

الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

التحوّل الديمقراطي في العديد من الدول وأبرزت أهم أسباب ذلك، وكانت أبرز نتائجها تشير إلى أن طريقة التحوّل نحو الديمقراطية لها تأثير كبير على طبيعة ونوعية النظام المنبثق، وأيضاً على احتمالات استقراره ومدى ترسيخه في مرحلة ما بعد التحوّل.

فالتحوّل المبني على الآليات السلبية التي يكون وفق مبادرة من النظام الحاكم أو النخبة الحاكمة أو من خلال التفاوض ما بين الحكومة والمعارضة، أو من خلال الإطاحة بالنظام بواسطة ثورة شعبية سلمية، غالباً ما يكون هذا المسار يمتاز بدرجة قوية من الديمقراطية، وله فرص كبيرة لاستمرار النظام الديمقراطي وكذا ترسيخه، وعكس ذلك فإنّ التحوّل المبني على الآليات والأساليب غير السلمية المبنية على العنف يكو في الغالب مرهوناً بدرجات أقل وأدنى من الديمقراطية، وله فرص واحتمالات قليلة لاستمرار النظام الديمقراطي من خلاله، ويكون أكثر عرضة لعدم الاستقرار والأمن، بل تزداد احتمالات الرجوع إلى أشكال التسلطية¹.

وبذلك فالتحوّل الديمقراطي هو عبارة عن عملية متشابكة ويمر بتعدد مجموعة من المراحل، ويرى الكثير من الباحثين ولمفكرين أنه يشهد تداخلاً بين أكثر من نمط من الأنماط التي ذكرناها، وتختلف من تجربة إلى أخرى مع اختلاف مسارات عملية التحوّل الديمقراطي، وبذلك تكون هنالك صعوبة في تصنيف طرق التحوّل الديمقراطي نظراً لتعددتها وتداخلها².

المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية المفسّرة للتحوّل الديمقراطي.

لقد تطرقت الكثير من الدّراسات والأبحاث إلى وجود اتجاهات نظريّة في تفسير وتحليل عملية التحوّل الديمقراطي، وفقاً للتجارب التي شهدتها العالم، وقد تعددت وتنوّعت هذه المداخل والمقاربات ولعلّ أبرزها ما يلي:

¹ - صامويل هنتنغتون، ترجمة: عبد الوهاب علوب، مرجع سابق، ص ص 364، 365.

² - شريف حسن البوشي، مرجع سابق، ص 22.

الفرع الأول: المدرسة التحديثية.

يرى أصحاب هذه المدرسة أنه يجب الرّبط ما بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ويعتبرون أن أكبر دليل على ذلك هو أن الدول الغنية في العالم هي عبارة عن بلدان ديمقراطية، ويرون أنّها وصلت إلى ذلك بربطها بين عمليتي تحقيق الديمقراطية والتنمية الاقتصادية، ومع هذا الرّبط الدائم تتم عملية ترسيخهما وتطويرهما¹.

ويعتبر "آدم سميث" Adam Smith في كتابه "ثروة الأمم" أوّل من عبّر عن هذا الاتجاه وذلك من خلال دعوته إلى الليبرالية السياسية واعتبرها شرطاً ضرورياً للأداء الفعّال والإيجابي للسوق الذي اعتبره هو المحرّك الحقيقي للنمو الاقتصادي، ولكن يعتبر عالم الاجتماع السياسي الأمريكي "ليبست" S.M. Lipset أكثر من تطرّق بدقّة للارتباط ما بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وقد قدّم ذلك من خلال مقالته تحت عنوان "بعض الاشتراطات الاجتماعية للديمقراطية: التنمية الاقتصادية والشرعية السياسية" عام 1959، وكذا نشر كتابه الموسوم بـ "الرجل السياسي" "Political Man"، والذي اعتبر أشهر وأهم كتاب حول هذا الاتجاه².

وقد قام "ليبست" من خلال هذه الأطروحة بإبراز العلاقة التي ترتبط من خلالها الديمقراطية بمستوى التنمية الاقتصادية، وذلك بتصنيف البلدان الأوروبية والبلدان الناطقة بالإنجليزية في أمريكا الشمالية وأستراليا إلى ديمقراطيات مستقرة وديمقراطيات غير مستقرة ودكتاتوريات، إلى جانب هذا صنف بلدان أمريكا اللاتينية إلى ديمقراطيات ودكتاتوريات غير مستقرة ودكتاتوريات مستقرة، وبعد ذلك قام بمقارنة هذه البلدان وفقاً لثروتها ودرجة التصنيع ومستوى التعليم، باعتبارها مؤشرات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وخلص إلى نتيجة مفادها أنّ البلدان الأكثر ديمقراطية في كلتا المجموعتين كانت تتمتع بمستويات للتنمية الاجتماعية والاقتصادية أعلى من البلدان الدكتاتورية³.

¹ - يونس مسعودي، التحوّل الديمقراطي: مقارنة مفاهيمية نظرية، مرجع سابق، ص 153.

² - يونس مسعودي، علاقة التحوّل الديمقراطي بالإمكانات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013/2014، ص ص 48، 49.

³ - محمد زاهي بشير المغيربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي- مراجعة عامة للأدبيات، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، جامعة القاهرة (21، 2005/07/22)، طرابلس- ليبيا، 2006، ص ص 14، 15.

وعلى ضوء هذه النتائج قام ليبست بافتراض وجود تطابق ما بين التنمية الاقتصادية وما بين النظام الديمقراطي، وقد ساهمت في هذا التطابق عدة متغيرات اجتماعية، وربط التنمية الاقتصادية بازدياد التعليم، وتحقيق مزيد من المشاركة، وتزيد من نمو وحيوية المجتمع المدني وفواعله، وبذلك فالمدرسة التحديثية تعتمد على مؤشرات محددة تساعد في خلق الديمقراطية وأيضا في ترسيخها وتعزيزها، ولعلّ أبرز تلك المؤشرات زيادة وتيرة النمو الاقتصادي، التي بدورها تؤدي إلى ارتفاع في دخل الفرد، والذي من خلاله تنمو قاعدة الطبقة الاجتماعية خاصة الوسطى، وكذا تؤدي إلى انخفاض نسب الأمية بسبب انتشار التعليم، وزيادة احتياجات المجتمع¹.

وقد عبّر عن هذه المعطيات بمصطلح بنى من خلاله أصحاب هذا الاتجاه أفكارهم وآراءهم وهو مصطلح "التحديث السياسي" والذي هدفه «تنمية قدرات المؤسسات الحكومية لزيادة فاعليتها ورفع مستوى أدائها حتى تتمكن من إنجاز الواجبات الملقة على عاتقها» وبذلك ترتبط مؤشرات الديمقراطية مع مؤشرات تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد أثبتت أهم التجارب السياسية إخفاق المدرسة التحديثية في تفسير التحوّل الديمقراطي في بعض الدول، بحيث أنه لا يمكن تطبيق تلك المؤشرات التي حددتها هذه المدرسة، فانتقال تركيا إلى الديمقراطية حصل قبل استكمالها لمستلزمات التحديث، ولم تتحقق الديمقراطية في السعودية رغم وجود تلك المؤشرات².

الفرع الثاني: المدرسة البنيوية.

اهتمت النظرية البنيوية من خلال روادها بدراسة البنى الاجتماعية الطبقية داخل المجتمع، وإبراز علاقة المجتمع مع المجتمعات الأخرى، وانطلقوا من مقارنة مفادها دراسة العلاقة والتفاعل بين ملاك الأرض الكبار والفلاحين والبرجوازية من جهة، والدولة من جهة أخرى، ويعتبر "بارنغتون مور" "Barrington Moore" رائد هذه المدرسة حيث قام بدراسة تطور المجتمعات، ويعدّ كتابه "الجذور الاجتماعية للدكتاتورية وللديمقراطية" من الأدبيات الكلاسيكية في مجال تحوّل المجتمعات إلى الحداثة والديمقراطية، واعتبر مور أنّ

¹ - نسرین نموشي، مرجع سابق، ص 56.

² - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 44.

الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

هدف الكتاب هو اكتشاف ما هي البنى الاجتماعية والأوضاع التاريخية التي تساهم أو تعرقل تطور الديمقراطيات البرلمانية¹.

وقد قام من خلاله بتتبع مختلف المسارات السياسية من مسار انجلترا، وفرنسا، والولايات المتحدة الأمريكية "مسار الديمقراطية الليبرالية"، مروراً بال مسار الذي أتبعته اليابان وألمانيا "مسار الفاشية"، وصولاً للمسار الذي اتجهت إليه روسيا والصين "مسار الثورة الشيوعية"، ومن خلال المقارنة بين هذه المسارات ركز مور على إطار العلاقات المتفاعلة لأربع بنى متغيرة للقوة والسلطة، تركزت ثلاث منها في طبقات اجتماعية "الفلاحون وطبقة ملاك الأرض من الأرستقراطية، والبرجوازية الحضرية"، أما البنى الرابعة فكانت الدولة، وقد= توصل من خلال هذه المقارنة إلى أن الديمقراطية الليبرالية كانت نتاجاً لنمط مشترك من العلاقات المتغيرة بين البنى الأربعة، أما الفاشية فكانت نتيجة لضعف البرجوازية الحضرية، والثورات الشيوعية استمدت قوتها من ضعف البرجوازية كذلك².

ولقد اهتم "بارنغتون مور" بدور الطبقة العمالية في الصراع من أجل الانتقال إلى الديمقراطية وهو نفس الاتجاه الماركسي، والذي يعبر بدوره عن مفهوم الطبقة الاجتماعية كنتائج عن مجموعة من العلاقات الاقتصادية ذات خصوصية تاريخية، وأنّ صراع الطبقات هو الجوهر الأساسي للسياسة، كما تركز المدرسة البنيوية على التشكيلات الطبقيّة والبنى الاجتماعية والتطور التاريخي في إطار علاقات القوى العالمية وتوازنها، كما تقوم بتحليل العلاقات الداخلية المتبدلة بين البنى الاجتماعية وسلطة الدولة، وبروز علاقات الإنتاج الرأسمالية، وبذلك يلعب الفاعلون الاجتماعيون ووفقاً لمصالحهم الاقتصادية، واستجابة لمحددات بنيوية في رسم إستراتيجية تبني من خلالها السلطة السياسية³.

¹ - جوني عاصي، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية، إعادة نظر في براديغم التحوّل، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله فلسطين، 2006، ص 42.

² - علي محمد مصطفى ديهوم، التحوّل الديمقراطي (دراسة في الآليات والتحديات)، وقائع المؤتمر الدولي الثالث للقضايا القانونية، كلية القانون، جامعة إيشك، أربيل العراق، 2018/05/10، ص 08.

³ - جوني عاصي، مرجع سابق، ص 46.

إلى جانب هذا يقوم هذا المدخل على افتراض رئيسي، وهو أنّ المسار التاريخي لأي بلد نحو الديمقراطية يتشكل ويتأثر بنمط التنمية الرأسمالية، وليس من خلال مبادرات وخيارات النخب، ويعتبر أنّ النخب السياسية تقوم بمبادرات وخيارات معينة، إلا أنّ هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلا عبر الإشارة إلى القيوم بمبادرات وخيارات معينة، إلا أنّ هذه الخيارات لا يمكن تفسيرها إلى عبر الإشارة إلى القيود المحيطة بها، فالتفاعلات المتغيرة تدريجيا لبنى السلطة الواحدة وغيرهم في مسار تاريخي نحو الديمقراطية الليبرالية، بينما قد تقود في حالات أخرى إلى مسارات سياسية مختلفة، وبما أنّ بنى السلطة تتغير تدريجيا عبر فترات تاريخية طويلة، فإنّ تفسيرات المدخل البنيوي لعملية التحوّل الديمقراطي تعتبر طويلة الأمد¹.

وبالنظر لإغفال "مور" لدور العلاقات والتفاعلات الدولية والقومية بما في ذلك الحرب، وأيضا تأثيرات الحركة العاملة، فقد قام "راشماير" بتدراك هذا النقص مع مجموعة من زملائه وضموا هذه العوامل في تحليلاتهم، فرأوا أنّ تحول المجتمع نحو الديمقراطية من عدمه يكون بتوازن الطبقة، وأن مقاومة عملية الديمقراطية أو دفعها إلى الأمام يكون بحسب الديناميكيات المتغيرة للقوة الطبقة التي تتميز فيما بينها على أساس توجهاتها ومصالحها، وعليه فالمدخل البنيوي يركز على أنّ مصدر التحول الديمقراطي هو ذلك التفاعل بين مختلف بنى القوة والسلطة المتغيرة، والذي يختلف من نظام لآخر ومن بلد لآخر².

الفرع الثالث: المدرسة الانتقالية.

يعتبر الباحث السياسي الأمريكي "دانكورت روستو" أبرز رواد هذه المدرسة من خلال مقالته "Transition to Democracy" سنة 1970، والتي جاءت كردّ على نظرية الحداثة لـ "ليبنت"، ويرى هذا الاتجاه أنه بدلا من دراسة العوامل العامة التي تتيح المجال أو تمهد الطريق أمام نشوء الديمقراطية، لا بد من تحديد من يقوم على دراسة كيفية خروج

¹ - سمير كيم، غربي رقية، المداخل النظرية لدراسة التحوّل الديمقراطي، الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، متوفر على الرابط التالي:

<http://www.politics.dz.com>

² - جوني عاصي، مرجع سابق، ص 53.

الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

الديمقراطية إلى الوجود في المقام الأول، وقد قام "روستو" إلى تبني المقاربة التاريخية التي تقيم مقارنات تبين عدد من البلدان في تطورها الشامل¹.

وقد قام كلّ من "أودينل شميتر" و"وايتهيد" سنة 1986 بتطوير هذه المقاربة وذلك من خلال توصيف دقيق وتحليل لتجارب معاصرة في أمريكا اللاتينية وجنوب أوروبا، معتمدين على توازن غير محدود من العوامل السياسية التي يتطلب اعتبارها من خلال توظيف نظريات القرار العقلاني والخيار العقلاني وكذا نظريات اللعبة، قصد فهم وتوقع قرارات الفاعلين السياسيين، وبخاصة النخب المشاركة، ومعرفة ردود الأفعال خلال مرحلة أزمة الانتقال، من خلال السلطة والمعارضة، وبذلك فهي تركز على النخب السياسية ودورها في اتخاذ القرارات على الخيارات المتاحة ومركزة على أهمية الثقافة السياسية والتغيير السلمي وضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية².

إلى جانب هذا فقد حدد "روستو" أربعة مراحل تتبعها كل البلدان خلال عملية الديمقراطية وذلك استناداً لتحليله التاريخي المقارن لكل من تركيا والسويد وهي كالاتي:

1. مرحلة تحقيق الوحدة الوطنية من خلال بدء نشوء هوية سياسية مشتركة لدى الأغلبية العامة من المواطنين.

2. مرحلة الصراع السياسي الطويل وغير الحاسم بين جماعات متنازعة داخل الكيان السياسي الجديد، والديمقراطية هنا تولد من رحم الصراع وليست نتاج لتطور سلمي، والصراع قد ينتهي إلى توازن اجتماعي جديد أو يؤدي إلى إنهاء الصراع السياسي لصالح جماعة معيّنة.

3. مرحلة القرار: وهي اللحظة التاريخية التي يبدأ فيها التحوّل المبدئي نحو الديمقراطية، عندما يقرر أطراف الصراع السياسي غير المحسوم التوصل إلى

¹ - يوسف الشوبيري، الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال، في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، تحرير: علي خليفة الكواري، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005، ص 56-57.

² - عزمي بشارة، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 59، 60.

حلول وسطى، وتبني قواعد اللعبة الديمقراطية التي تتيح للجميع حق المشاركة في المجتمع السياسي.

4. مرحلة التعود: في هذه المرحلة تأتي عملية التحوّل الثانية من خلال تعود الأطراف المختلفة على القواعد الديمقراطية، التكيف معها بصورة تدريجية حتى تصبح مع الوقت راسخة¹.

وبذلك فأصحاب هذا الاتجاه يقومون بتفسير عملية التحوّل الديمقراطي من خلال دور وفعل النخب السياسية، وليس حسب مفهوم وفكرة القوة والسلطة المتغيرة، وإبراز التمايز بين المسار الأولي للتحوّل إلى الديمقراطية وبين كيفية تعزيزها، أي دراسة آليات التحوّل نحو الديمقراطية الليبرالية عوض العوامل أو الشروط الممهدة نحو بروزها ونشأتها.

الفرع الرابع: مدخل الثقافة السياسية.

إن العامل الثقافي أصبح يلعب دوراً فعالاً وهاماً في تطور العلوم الاجتماعية، ودراسة علم السياسة على وجه الخصوص، بحيث يعدّ من بين المفاهيم الحديثة والمهمة في هذا الميدان خاصة في دراسة أدبيات حقل السياسات المقارنة، ولعلّ الجذور الفكرية للبحث في الثقافة السياسية تعود إلى كتابات الأنثروبولوجيين أمثال "روث بندكت" "Ruth Benedict" و"مارجريت ميد" "Margaret Mid" حول الطابع القومي، والتي كشفت عن القيم والمعتقدات والممارسات الفريدة التي تميز ثقافة ما².

ويعتبر العالم السياسي الأمريكي "غابريال ألmond" "Gabriel Almond" أوّل من استخدم مدخل الثقافة السياسية من خلال مقالة كتبها سنة 1956، ويعرف "غابريال ألmond" الثقافة السياسية بأنها: «مجموعة التوجهات السياسية والاتجاهات والأنماط السلوكية التي

¹ - نبيل كرش، دوافع ومعوقات التحوّل الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية فرع: تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص ص 40-41.

² - نبيل حليلو، التنمية والثقافة السياسية: أيّ علاقة؟، مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 08، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2012، ص 26.

الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

يحملها الفرد، اتجاه النظام السياسي ومكوناته المختلفة، واتجاه دوره كفرد في النظام السياسي».

كما يعرف "سيدني فيربا" "Sidney Virba" الثقافة السياسية على أنها: «تلك المعتقدات والرموز التعبيرية والقيم التي تحدث من خلالها الحركة السياسية»¹.

وقد عرفها أيضا "لوشيان باي": «بأنها مجموعة الاتجاهات والمعتقدات والمشارع، التي تعطي نظاما ومعنى للعملية السياسية، وتقديم قواعد مستقرة تحكم أعضاء النظام السياسي».

وتتمحور الثقافة السياسية حسب التصنيف الذي قدمه "غابريال ألموند" و"سيدني فيربا" في كتابهما (الثقافة المدنية)، والذي يعتبر أبرز التصنيفات على ثلاثة أنماك للثقافة السياسية وتحددها أربع موضوعات وهي النظام السياسي، والمدخلات أي نشاط الأفراد سياسيا، والمخرجات أي نشاط الحكومة والسلطة، وهذه الأنماط هي:

الثقافة السياسية التابعة والرعية: والذي من خلاله يكون سلوك المواطنين سلبيا، نظرا لعدم قدرتهم أو شعورهم بعدم قدرتهم على التأثير على النظام، فتكون مشاركتهم منعدمة أو شبه منعدمة في السياسة، وينصاعون بشكل سلبي للحكومة والمسؤولين².

أ- الثقافة السياسية المحدودة: ويقصد بها أن المواطنين لا يعرفون إلا القليل جدا عن الأهداف أو الغايات السياسية، خاصة في المجتمعات غير المتجانسة.

ب- الثقافة السياسية المشاركة: يكون المواطنون من خلال هذا النمط على وعي ومعرفة بالنظام السياسي، وكذا البنى التي تحتويها الأدوار السياسية، ويلعبون دورا فعالا في التأثير على النظام السياسي³.

¹ - يونس مسعودي، التحوّل الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، مرجع سابق، ص 155.

² - نبيل حليلو، مرجع سابق، ص 26، 28.

³ - أمين عواد المشاقبة، دينا صبيح شقير، التنشئة والثقافة السياسية، الأردن: مكتبة الأسرة الأردنية، 2020، ص 111، 113.

ج- فالثقافة السياسية أصبحت مفهوماً رئيسياً في فهم وتحليل أبعاد موجة التحوّل الديمقراطي، خاصة أن الترسّخ الديمقراطي والذي يعتبر أحد مراحل عملية التحوّل الديمقراطي، يتطلب ثقافة سياسية ديمقراطية خاصة على صعيد المجتمع، إلى جانب هذا يؤكد العديد من الباحثين أن الثقافة السياسية حتى قبل الوصول إلى عملية الترسّخ الديمقراطي تعتبر شرط أساسي يسبق الدعوة إلى الديمقراطية، حتى وإذا كان صعباً تحقيق هذا الشرط على المستوى الشعبي، فليس صعباً تحقيقه على مستوى النخبة، والتي من خلالها تنمو الثقافة السياسية لدى المجتمع، فالثقافة السياسية الفعّالة تعدّ مطلباً مهماً من متطلبات التحوّل الديمقراطي، والتي تكون مبنية على الحوار والتفاوض، وحل الصراعات بالآليات السلمية واحترام جميع الأطراف دون إقصاء أو تهميش¹.

وبذلك فقد اختلفت الاتجاهات النظرية في تحليل عملية التحوّل الديمقراطي، وقد استخلصت هذه النظريات من عدة تجارب على مستوى العالم، فكتابات "غابريال ألموند" و"فيربا سيدني" و"دافيد سميث" قد أشارت إلى أهمية الثقافة السياسية المبنية على المشاركة والفعالية والاعتدال في عملية التحوّل الديمقراطي، بينما ينظر كلّ من "مارتين ليبست" و"رونالد أنجلهارت" و"صامويل هنتغتون" على أهمية مستوى الرخاء والتنمية الاقتصادية، إلى جانب هذا يؤكد كلّ من "روبرت داخل" و"دانكورت روستو" و"أرند ليبهارت" على وجود نخبة سياسية مناضلة من أجل الديمقراطية، والوصول إلى تحقيق عملية التحوّل².

ولعلّ المقاربة الأقرب لتفسير عملية التحوّل الديمقراطي الذي شهدته تونس، وهي نموذج بحثنا وهي المقاربة الانتقالية وذلك كونها ركزت بدرجة كبيرة على دور النخب السياسية بما في ذلك نخب النظام القديم وهذا ما حدث في تونس، وما انتهت إليه تلك النخب من توافقات وقرارات وآليات انتقالية، وكذا حالة التردد والصعوبات التي عانت منها النخبة

¹ - حسنين توفيق إبراهيم، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 147.

² - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 44.

الفصل الأول الاطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي

في الفترة التي أعقبت سقوط النظام، ما جعل مرحلة التحوّل الديمقراطي محفوفة بالمخاطر، ولعلّ ما تقترحه هذه المقاربة من آليات وإجراءات انتقالية ينطبق على المرحلة التي تلت سقوط النظام في تونس وهذا ما سوف نتطرق إليه في بقية فصول الأطروحة¹.

¹ - عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، 04 فبراير 2013 في:

<http://www.studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777/88html>، تاريخ الاطلاع: 2024/10/30 على الساعة 18:00.

الفصل الثاني

دوافع ومعوّقات التحوّل

الديمقراطي في دول المغرب العربي

الفصل الثاني: دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي

لقد شهدت العديد من دول المغرب العربي عمليات للتحول الديمقراطي، عبر فترات زمنية مختلفة، كانت بداياتها أواخر الثمانينات قصد محاولة النهوض بأنظمتها السياسية، وتطوير مجتمعاتها على جميع الأصعدة، وقد قام الكثير من الباحثين والمفكرين بدراسة هذه العمليات من جميع جوانبها، خاصة في تحديد أهم العوامل التي أدت إلى حدوثها، والمتغيرات والأحداث التي أنشأتها، والأبعاد التي ارتبطت بها سواء السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية، بالإضافة إلى إبراز أهم الفواعل المساهمة فيها على المستويين الداخلي والخارجي. وقد عرفت عمليات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي جملة من المعوقات التي عرقلت مسار هذه العمليات، وقلّلت من فرص نجاحها، وحتى أنها أفشلتها في إحداث قفزة ديمقراطية حقيقية، وتحقيق لمبادئ وأسس نظام ديمقراطي فعّال.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى معرفة أهم الدوافع والمعوقات لعملية التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، وقد قسمنا هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** الدوافع الداخلية للتحول الديمقراطي في دول المغرب العربي.
- **المبحث الثاني:** الدوافع الخارجية للتحول الديمقراطي في دول المغرب العربي.
- **المبحث الثالث:** معوقات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي.

المبحث الأول: الدوافع الداخلية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي.

لقد دفعت النظم السياسية لدول المغرب العربي نحو التحوّل الديمقراطي مجموعة من العوامل الداخلية، والتي ارتبطت بجملة من المتغيّرات التي يرى "صامويل هانتغتون" أنّها تختلف من مكان إلى آخر، ومن فترة زمنية إلى أخرى، بحيث أنه توجد عدّة عوامل لتفسير عملية التحوّل الديمقراطي على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي¹.

المطلب الأول: العوامل السياسية.

تعتبر العوامل السياسية إحدى أهم الأسباب التي دفعت ببلدان دول المغرب العربي إلى عملية التحوّل الديمقراطي، ويمكن تقسيم هذه العوامل السياسية إلى النقاط الآتية:

الفرع الأول: الأنظمة التسلطية.

لقد شهدت دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) بعد استقلالها، احتكارا للسلطة من خلال هيئة واحدة تمثلت إما في حكم عسكري أو من خلال حكم الحزب الواحد، والانفراد بسلطة اتخاذ القرار، ففي تونس والجزائر فقد كان الحزب الدستوري الاشتراكي، وحزب جبهة التحرير الوطني هما المسيطران والمهيمنان على الحياة السياسية (الشرعية الثورية)، وكذا في ليبيا فقد اتسمت بنظام دكتاتوري، بحيث قام معمر القذافي منذ تولي الحكم بعد الانقلاب العسكري سنة 1969 بضبط الحكم والسيطرة عليه، وتصفية كلّ من يعارض النظام أو يحاول الانقلاب عليه².

أما موريتانيا فقد استطاعت الدولة أن تبني شرعيتها من خلال خطابها الشعبوي، وكانت هي المسيطر الوحيد على شؤونها، وكان أغلب مواطنيها يؤمنون بالمشروع الوطني باعتبار الدولة هي مجسد النضال الوطني الوحيد، أما المغرب الأقصى فبالرغم من إقراره بالتعددية الحزبية سنة 1963، إلا أن العائلة المالكة كانت هي المسيطر على تسيير شؤون

¹ - صامويل هانتغتون، مرجع سابق، ص 99.

² - محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، أكتوبر 1999، ص ص 156-157.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

الدولة، بحكم الولاء للملك، وبذلك بقيت السلطة في دول المغرب العربي بقبضة مسيطر واحد وهو الحاكم إما رئيسا للجمهورية او ملكاً.

الفرع الثاني: أزمة البناء المؤسسي والدستوري.

لقد عانت المؤسسات السياسية داخل دول المغرب العربي من الضعف وعدم الاستقلالية بحكم خضوعها الدائم للحاكم أو الملك والذي يعتبر في أغلب هذه الدول السلطة التنفيذية، ففي تونس فقد هيمن الرئيس بورقيبة على السلطة ومؤسساتها إلى غاية 1987، باحتكاره لمنصب رئيس الجمهورية مدى الحياة، وقد أدخل نصا دستوريا يشير من خلاله إلى ذلك، وقد استمرت هذه الظاهرة حتى بعد مجيء الرئيس زين العابدين بن علي عام 1987 والتي استمر في الحكم أكثر من ربع قرن¹.

أما في الجزائر فقد كانت السلطة السياسية بمؤسساتها رهينة الحزب الواحد بعد الاستقلال، وقد كان رئيس الجمهورية أو الدولة يشارك البرلمان في الوظيفة التشريعية، كما كان نواب المجلس الوطني ينتمون إلى الحزب الواحد، وهذا ما جعله ضعيفا ويفتقد للسلطة التي تخول له ممارسة اختصاصاته التشريعية، والرقابية التي حددها لها الدستور، وقد كرست هذه الأوضاع مجموعة الدساتير أي دستور 1963 و 1976، وكذا المواثيق المرجعية، والتي حددت سلطات وصلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية جعلته يسيطر على المؤسسات داخل الدولة².

أما فيما يخص ليبيا فقد ألغى الرئيس القذافي الدستور في 1971، بعد الانقلاب العسكري الذي قام به، وقد رأى أن الدساتير تهدف إما إلى منع طغيان السلطة أو لحماية أصحابها، كما أنه من أجل ضبط إدارة الحكم في يده وتفاديا لأي معارضة أو انقلاب فقد قام بجل مجلس قيادة الثورة سنة 1977، وقد أقر الكتاب الأخضر الذي اعتبره الحل النهائي لمشكلة أداة الحكم، وترسيم الطريق أمام الشعوب نحو الديمقراطية الحقيقية.

¹ - عائشة عباس، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجا، برلين: المركز العربي الديمقراطي للنشر، الطبعة الأولى، 2017، ص ص 68، 71.

² - محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، الجزائر: دار العلوم، 1998، ص 08.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

إلى جانب هذا فقد اختارت المغرب النظام الملكي، وقامت بتكريس التعددية الحزبية، إلا أنّ الملك بيده مركزية النظام السياسي، وله سلطات واسعة يتحكم من خلالها في مؤسسات المملكة وقد أقرها الدستور على غرار دستور 1970 والذي أعطى في مواده السلطة للملك، وقد نصت المادة 19 من الفصل 19 على ذلك «الملك أمير المؤمنين والممثل الأسمى للأمة ورمز وحدتها وضامن دوام الدولة واستمرارها وهو حامي الدين والساهر على احترام الدستور الأسمى، وله صيانة حقوق وحريات المواطنين والجماعات والهيئات»¹.

وفيما يخص موريتانيا فقد عانت من هيمنة الجيش على السلطة ما يزيد على ثلاثة عقود بعد الاستقلال وظلت الدولة هشة البنيات وضعيفة السلطة، نظرا للصراع عليها، فلا يكاد يحدث انقلاب عسكري إلا ويتبعه آخر، وبذلك لم تكن هنالك القدرة على ترسيخ أسس الدولة ومؤسساتها، حتى في ظل وجود دساتير التي أعطت صلاحيات واسعة للرئيس وأرست في معظم الفترات الحكم العسكري، إلى جانب ذلك وجود مجتمعا قبائليا وعشائريا تتشكل من خلاله عدة فصائل وعرقيات متشتتة صعب تحقيق التجانس والتلاؤم حول السلطة وتوزيع الأدوار².

ومن خلال هذا يتبين أن المؤسسات السياسية القائمة في دول المغرب العربي تعتبر عبارة عن هياكل ومؤسسات عاجزة، وليس لها فعالية في إصدار القرارات وكذا في بنائها، وبذلك لا تستطيع أن تتكيف مع الجوانب الاجتماعية ولا حتى المساهمة في إحداث تغييرات بها، بحكم سيطرة المؤسسات السلطوية على كل شيء والممثلة في رئيس الجمهورية أو الملك والذي بيده جميع الصلاحيات التي أضعف من خلالها بقية المؤسسات على غرار المؤسسات التمثيلية وكذا الوسيلة كالبرلمان والأحزاب السياسية والجمعيات، وهذا ما جعلها مقيدة وتابعة³.

¹ - عائشة عباش، مرجع سابق، ص 69.

² - خيرى عبد الرزاق جاسم، التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي، مجلة الدراسات الدولية، العدد 43، ص 23.

³ - مي، العبد الله، الاتصال والديمقراطية، بيروت: دار النهضة العربية، 2005، ص 382.

الفرع الثالث: أزمة الشرعية.

ترتبط أزمة الشرعية بفقدان الثقة من المواطنين للأنظمة السياسية، وعدم قبولهم للسياسات المتبعة من قبلها، وهذا ما عرفته دول المغرب العربي، وقد ساهمت أزمة الشرعية في إحداث عمليات التحوّل الديمقراطي داخل هذه الدول، خاصة في ظل احتكار الأنظمة للسلطة، والتشبث بها، وقهر من يعارضها، وبناء القرارات دون مشاركة أطراف المجتمع في صنعها، إلى جانب ذلك عدم رضا شعوبها عن مؤسساتها التي تعتبرها لم تقم بوظائفها، وأنها لا تمثل فئة الشعب ولا تحمي مصالحه¹.

إلى جانب هذا فمن الأسباب التي أدت إلى حدوث أزمة الشرعية في دول المغرب العربي هي تراجع شرعية الأنظمة التي بنت من خلالها نفسها ما بعد الاستقلال، على غرار الشرعية الثورية في الجزائر وتونس، والذي مثلته تجارب النخب التي قادت معركة التحرير الوطني ضد الاحتلال الأجنبي، ووصلت بها نحو الاستقلال، الجزائر من خلال جبهة التحرير الوطنيين تونس من خلال حزب الدستور، بالإضافة إلى الشرعية التقليدية والتي تستند على المصدر الديني أو الولائي، على غرار المغرب التي اعتبرت المرجعية الدينية كأساس للسلطة، وموريتانيا التي استمدت سلطتها من الولاء القبلي والعشائري، كما أنه توجد شرعية أخرى استمدت منها بعض دول المغرب العربي سلطتها ونفوذها وهي شرعية الاستيلاء وتصحيح المسار الثوري، وقد شهدته كلّ من ليبيا، الجزائر، تونس، موريتانيا، والذي استعملت فيه القوة عن طريق الانقلابات العسكرية².

وقد ارتبط هذا التراجع باستخلاص شعوب هذه الدول عدم قدرة هذه الأنظمة التي تحكمها على تلبية حاجياتها في شتى مجالات الحياة، وكذلك عدم قدرتها على فرض الاستقرار الأمني والاقتصادي خاصة في ظل الاحتكار الشديد للدولة ومؤسساتها، ولمصادر القوة والسلطة وكذا الموارد، ورفض المنافسة السياسية للوصول إلى السلطة وبالتالي رفض

¹ - أحمد منيسي وآخرون، التحوّل الديمقراطي في المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2004، ص ص 297-298.

² - عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، بيروت: منتدى المعارف، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 74، 75، 78.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

التداول السلمي على السلطة، إلى جانب ذلك الاختراق الشديد للمجتمع المدني، ورفض نشوء أي مجتمع مستقل فعّال، نتيجة اعتبار ذلك تهديدا لوجود تلك الأنظمة وبقائها¹.

وحتى في ظل وجود الشرعية الدستورية وهو النمط الحديث التي إتبعته معظم دول المغرب العربي أواخر الثمانينات، والمبنية على تداول منصب رئيس الجمهورية في الأنظمة الجمهورية، والحياة التمثيلية التي تنشأ عنها برلمانات وحكومات تمثل التوازن النيابي، وهذا ما يحدث في النظام الملكي وحتى الجمهوري، إلا أنّ هذا النوع من الشرعية بقي ملتبس الشخصية والطبيعة بسبب تكوينه الهجين، وأصبح يحمل العناصر التقليدية التي كانت عليها الأنظمة في السابق، وكذا ضعف التراكم السياسي فيه وفقره وتراجعها باستمرار، الأمر الذي جعل وصف شرعيته بالحديثة أو الدستورية يلقى تحفظاً شديداً².

فإن معظم النظم السياسية في دول المغرب العربي أو جلّها لا تأخذ شرعيتها، لا من الزعامة التاريخية أو العقيدة الثورية، ولا من الديمقراطية الليبرالية التي توجهت إليها، فبالرغم من القيام بانتخابات واستفتاءات من فترة إلى أخرى، إلا أن الشعب أصبح لا يثق في ذلك نتيجة معرفته المسبقة بالنتائج والتي كلها في مصلحة الحكام، وكذا الآليات التي تتبعها الأنظمة السياسية للبقاء في الحكم أطول مدة من أساليب تزوير وابتزاز وقمع وغيرها، وكل هذا كان من أهم الأسباب المؤدية إلى التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي³.

الفرع الرابع: أزمة المشاركة السياسية.

إن بوادر أزمة المشاركة السياسية تكمن في نقص وتدني مشاركة المواطنين في الحياة السياسية، خاصة في ظل وجود الحواجز والعراقيل التي تضعها الأنظمة التسلطية، وهذا ما تعاني منه دول المغرب العربي وشعوبها، والتي خلقت فجوة ما بين الأنظمة السياسية وشعوبها، حتى في ظل القيام بالانتخابات والتداول على السلطة نظير الشك الدائم

¹ - عباس سيرة، إشكاليات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثامن، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2017، ص ص 156-157.

² - عبد الإله بلقزيز، مرجع سابق، ص ص 78، 79.

³ - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 70.

ومع هذا الفساد السياسي بقيت النخب الحاكمة محتكرة للثروات الوطنية، وربطت بين احتكار السلطة والهيمنة الاقتصادية، وقامت بحماية ذلك من خلال الاعتماد على الحلول الأمنية والعسكرية للتخلص من خلافاتها مع الشعوب، والمعارضة، خاصة في ظل ضعف النخبة السياسية وإخفاقها، وهذا ما جعل محاولة القضاء على الفساد من أهم دوافع التحوّل نحو الديمقراطية والتي من خلال تطبيق آلياتها يمكن القضاء على أزمة الفساد ومؤثراته، كما أنه قد يكون من أبرز معوّقات تحقيق عملية التحوّل الديمقراطي¹.

كما تعتبر الخطابات السياسية البعيدة عن الواقع من أبرز الدوافع السياسية نحو عملية التحوّل الديمقراطي، فما تعانيه شعوب هذه الدول لا يلقى مصداقية لدى التصريحات الرسمية للمسؤولين والفاعلين في الأنظمة الحاكمة، سواء التصريحات التلفزيونية أو الصحف، وكذا وسائل الإعلام والاتصال التابعة مباشرة للأنظمة الحاكمة وقد عبّر إبراهيم حسنين توفيق عن ذلك بقوله: «ففي الوقت الذي يعاني فيه المواطنون وقطاعات كبيرة من جراء تدنّي مستوى الداء وتفاقم المشكلات، وتزامنها في مختلف المجالات، نجد أن تصريحات الوزراء والمسؤولين تقدم صورة مغايرة تماما لهذا الواقع»، وهذا ما شكل حدوث فجوة كبيرة ما بين المسؤولين والمواطنين².

المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي.

ساهمت الدوافع الاقتصادية والاجتماعية في الدفع نحو عملية التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي بشكل كبير، خاصة في ظل الأزمات والسياسات الخاطئة التي إتبعها أنظمة حكم هذه الدول ودخولها في صراع مع شعوبها المطالبة بتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وبذلك نشأت علاقة ما بين الأزمة الاقتصادية والاجتماعية وعملية التحوّل الديمقراطي.

¹ - سعد إبراهيم الشويشين، منظومة الفساد والتحوّل الديمقراطي في إفريقيا أيّ مستقبل؟، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 01، 2018، ص ص 140، 141.

² - إبراهيم حسنين توفيق، التحوّل الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر (خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي في مصر 1981-2005)، مكتبة الشروق الدولية، 2006، ص 259.

الفرع الأوّل: الدوافع الاقتصادية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي.

لقد كان العامل الاقتصادي للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي من بين أهم الأسباب والدوافع التي طالبت شعوب دول المغرب العربي بالتغيير صوب الديمقراطية، نظراً للفشل الاقتصادي الذريع الذي عانت منه هذه الدول، خاصة في ظل السياسات التي إتبعتها في تسيير الشؤون الاقتصادية، وكذا الأزمات التي واجهتها، فنقص معدلات النمو الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم، وعجز ميزان المدفوعات، وكذا ارتفاع حجم المديونية وتراجع المستوى المعيشي، كلّها كانت نتاج لتلك السياسات والأزمات الاقتصادية، ممّا زاد من المطالب نحو التحوّل الديمقراطي¹.

فمنذ استقلال دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) تبنت معظمها النهج الاشتراكي قصد بناء وتنمية اقتصادها، فالجزائر عملت على القيام باقتصاد أساسه ملكية الدولة للوسائل والأموال، وإعداد البرامج والمخططات الاقتصادية والسيطرة على جميع النشاطات الزراعية والصناعية، معتمدة على تمويلها من خلال الربيع النفطي، وكان هدفها التحكم في حركية الاقتصاد دون مراعاة الاقتصاد العالمي، وبما أنّ اقتصاد الجزائر كان يعتمد على النفط وعوائده، فمع انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية سنة 1986 دخلت الجزائر في أزمة اقتصادية خانقة².

فقد كان سعر برميل النفط سنة 1981 حوالي 43 دولار أمريكي، ثم أصبح سنة 1983 23 دولار، وخلال سنة 1986 تدهور إلى 12 دولار، وبذلك أصبحت الدولة عاجزة عن تسيير شؤونها الاقتصادية وكذا الاجتماعية، وزادت استيراد المواد الاستهلاكية وبمقابل ذلك انخفاض ونقص كبير في الاستثمارات الإنتاجية، ولجأت سياسة الدولة إلى القروض قصد مجابهة هذه الأزمة، وقد انتقلت المديونية الخارجية من 16 مليار دولار سنة 1984 لتصل إلى 26 مليار دولار سنة 1989، مما بين عدم وجود سياسة واضحة للتنمية الاستثمارية وسوء تسيير لأوضاع الأزمة³.

¹ - مراد هشام، إشكالية علاقة الدولة بالدين والحوّل الديمقراطي في المنطقة العربية من 1989 إلى 2013 مصر وتونس نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات سياسية مقارنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014/2015، ص 65.

² - عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة: دار الأمين، الطبعة 01، 1999، ص 41.

³ - عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية أحداث ومواقف، الجزائر: دار الهدى، 2001، ص 14.

ومع ظهور الأزمة الاقتصادية وعدم وجود سياسة واضحة تخرج الجزائر منها، زادت المطالب الاجتماعية، خاصة في ظل النمو الديمغرافي الكبير الذي شهدته البلاد، وأصبح اقتصاد الدولة عاجزا على تلبية تلك المطالب (الغذاء، العلاج، التأمين، الأجور، التعليم)، مما ولد مشاكل اجتماعية كبيرة سرعان ما جعلت الأوضاع تزيد تدهورا، فقد ارتفعت الأسعار وتدهورت القدرة الشرائية للمواطنين مع النقص في المواد الاستهلاكية، وكل هذا أصبح دافعا نحو التغيير والتحول نحو الديمقراطية¹.

أما فيما يخصّ تونس فبعد استقلالها ورثت اقتصادا متدهورا، وقد تبنت الجانب الليبرالي على المستوى الاجتماعي دون المستوى الاقتصادي، وذلك حتى حلول سنة 1961 بحيث طبقت تونس الخيار الاشتراكي قصد محاولة الوصول إلى تحقيق التنمية، وقد اتسمت هذه الفترة التي كانت بحكم بورقراطية في السياسة الاقتصادية بنوع من الانفعالية، والتي اعتمدت على الجمع بدون سيطرة الدولة على بعض جوانب الاقتصاد مع الحفاظ على سياسة ليبرالية نحو الغرب، من خلال تشجيع الاستثمار الأجنبي والتجارة².

كما تميزت هذه الفترة بمحاولة تحسين مستوى العيش والتقليل من الاعتماد على رؤوس الأموال الخارجية ومحاولة خلق سوق اقتصادية داخلية، لكن الأوضاع كانت على عكس ذلك فمع التطور النسبي في الاستثمار، تزايد الاعتماد على التمويل الأجنبي، وتزايدت الديون، كما أنه قامت الدولة ببناء البنى التحتية لكن كانت على حساب القدرة الإنتاجية للشعب، ومع بداية سنة 1970 وضعت تونس إستراتيجية جديدة اعتمدت من خلالها على نشاط كل من القطاع العام والخاص والتوجه نحو قوى السوق، إلا أن هذه الإستراتيجية أدت في النهاية إلى أزمة اقتصادية عميقة بسبب الاعتماد الكبير على العائدات النفطية، وكذا الاعتماد على المؤسسات المالية الدولية كمحرك رئيسي للاستثمار، مما جعل اقتصاد تونس

¹ - محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر: منشورات دحلب، 1993، ص33.

² - Emma C. Murphy, Economic and Political Change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali (Great Britain MacMillan Press Ltd, 1990), p 80.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

اقتصاد تبقي شكل جوانب سلبية، تمثلت في ارتفاع الأسعار، وتفاقم وزيادة العجز في الميزان التجاري، وتردي الأوضاع الاجتماعية وانتكاس الإنتاج والتصنيع¹.

ومع حلول الأزمة العالمية نتيجة انخفاض أسعار البترول سنة 1986، وتدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كان محتملاً على تونس محاولة إيجاد حلول وإصلاحات للأوضاع والسياسات المتبعة، فقد لجأت لبرنامج التصحيح الهيكلي سنة 1986، على غرار جميع الدول المغاربية، بغية محاولة التغلّب على المشاكل التي حلت باقتصادها، وقد تمثلت في الانعكاسات السلبية للأزمة الاقتصادية الدولية، وتدهور شروط التبادل التجاري، إلى جانب تراجع أسعار المواد الأولية في الأسواق الدولية، والانخفاض الكبير لأسعار المحروقات، مع نفس الإقراض الدولي خاصة في ظل ارتفاع الديون الخارجية، كلّها مؤشرات جعلت القوى الاجتماعية والسياسية تعبر عن رفضها للأوضاع وتدعو إلى التغيير والإصلاح في البلاد².

أما المغرب فقد كان اقتصادها بعد استقلالها ذو توجه ليبرالي، يعتمد على الموارد التي يجنيها من تصدير الفوسفات، والتي لم تلبي الاحتياجات الضرورية خاصة في ظل العبء الكبير الذي شكلته له فاتورة النفط، بما أن الاقتصاد المغربي غير نفطي، كلّها مؤشرات ساهمت في ركود الاقتصاد المغربي وانخفاض المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، ولمواجهة هذه السلبية قام النظام المغربي سنة 1973 بزيادة دور الدولة في الاستثمار والصناعة، وإتاحة الفرصة لفئة الشباب لإنشاء مقاولات خاصة في الميدان الاقتصادي من خلال توزيع الاستثمارات ومنح القروض خاصة في ظل ارتفاع أسعار الفوسفات³.

إلا أن ارتفاع أسعار الطاقة الذي عرفته الأسواق العالمية، وانخفاض أسعار الفوسفات في السنوات الموالية ترتب عنه عجز كبير في الميزانية خاصة سنتي 1976 و1977، إلى جانب ذلك موجة الجفاف التي تعرضت لها المغرب وتدهور القطاع الزراعي، مما أحدث

¹ - عبد الحميد براهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996، ص ص 115، 288.

² - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 112.

³ - شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص ص 86، 87.

عجزاً كبيراً في تمويل المشاريع وقصد الخروج من هذه الأزمة قرر النظام المغربي الاقتراض من المؤسسات والبنوك المالية الدولية وبسعر فائدة كبير، الأمر الذي خلق عجزاً كبيراً في ميزانية الدولة في كل سنة، مما أدّى إلى اختلال كبير في السياسة المالية للمغرب¹.

وللخروج من هذا الوضع وضع النظام المغربي مخططاً اقتصادياً قصد الخروج من تلك الأزمة سنة 1978، انتهج من خلاله سياسات تقشفية مست قطاعات التعليم والوظيفة العمومية، وكذا قطاعات الاستثمار والتسيير، وزادت رسوم وضرائب جديدة، وحدثت من التدعيم الموجه للمواد الأساسية، إلا أن هذا المخطط فشل، وقامت انتفاضة شعبية كبيرة سنة 1981 بالدار البيضاء عبّر الشعب من خلالها عن رفضه لهذه السياسة، ومرة أخرى توجهت المغرب نحو المؤسسات الدولية المالية لإنقاذ اقتصادها، في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية سنة 1988، وقامت باعتماد سياسة التقويم الهيكلي، والتي جعلتها تحت وصاية صندوق النقد الدولي. كلّ هذه الأوضاع الاقتصادية المتفاوتة كانت عبارة عن دوافع نحو التغيير والإصلاح، سواء السياسي والاقتصادي في المغرب، وساهمت في التحولات الديمقراطية التي شهدتها المملكة المغربية².

أما ليبيا فافتصادها يعتمد بشكل كبير على النفط، فلقد أسهم اكتشاف النفط بشكل كبير في تغيير الأحداث وأنماط الحياة في جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في ليبيا، فقد تحوّلت البلاد من دولة فقيرة محدودة الموارد والإمكانيات كانت تعتمد بشكل كبير على التجارة والرعي التقليدي والزراعة، وتنعدم فيها الصناعة، وهو ما جعلها تعتمد أيضاً على المساعدات الخارجية إلى دولة لها أهمية ومكانة إقليمياً ودولياً نتيجة إنتاج النفط والغاز وتصديره وبذلك أصبح هو السلعة الأساسية ومصدر الدخل عند معظم السكان وتنمية المشاريع³.

¹ - أحمد جديرة، التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1987، ص 183.

² - أحمد منيسي، مرجع سابق، ص 94.

³ - أحمد الزروق أمجد الرشيد، شكري عاشور رجب السويدي، سعد الزروق أمجد الرشيد، الاقتصاد السياسي للدولة الربعية ومآزق الخيار الديمقراطي في ليبيا، مجلة مدارات سياسية، المجلد 04، العدد 02، 2020، ص 83.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

لقد انتهج النظام الليبي في سياساته الاقتصادية الاعتماد بالأساس على الحكم المركزي والملكية العامة للثروة وفقاً للمنظور الاقتصادي الاشتراكي، من خلال توزيع عوائد النفط على جميع فئات الشعب، دون تمييز، وهو ما جعل الدولة هي المسيطر على جميع القطاعات، وانحصرت التنمية في استغلال عوائد النفط وتوزيعها، وكذا توظيفها في إنجاز مشاريع تنموية، وأصبحت السياسة الاقتصادية مرتبطة بمؤشر ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط، فمع ارتفاعها يزدهر الجانب الاقتصادي ومع انخفاضها تتدهور الأوضاع وتتشكل الأزمات¹.

لقد تسبب الاعتماد على الاقتصاد الريعي بشكل كبير في إنتاج سلوك ساهم في سيطرة وتعزيز تحكم الدولة والنخب الحاكمة بقيادة معمر القذافي على الموارد، والتحكم في توزيعها، مما ولّد طبقة اجتماعية تعتمد بشكل كبير على ما يوزع عليها من ربح النفط، وهو ما جعلها تقاوم أي محاولة لتنويع هيكل الاقتصاد بالشكل الذي قد يسمح بظهور فئات اجتماعية أخرى منافسة لها قد تسبب في تغيير الأوضاع، وقد تولد عن ذلك الفساد وانتشر بشكل واسع نتيجة ثقافة الريع وكذا ثقافة انتهاز الفرص، والبحث عن الربح السريع والتفاخر الاجتماعي².

أما فيما يخصّ موريتانيا فقد كان النظام الموريتاني بعد الاستقلال ذا طبيعة ليبرالية، وكان الاقتصاد بها ذا طابع بدائي يعتمد على الفلاحة والرعي والمناجم، ويسيطر عليها القطاع الخاص، فلقد كانت شركة مناجم الحديد الموريتانية (MIFERMA)، وهي شركة أجنبية تدار بأموال أوروبية تغلب عليها الهيمنة الفرنسية هي الأكثر تأثيراً في الدولة من الناحية السياسية وكذا الاقتصادية، فلقد كانت توفر 90% من حصص التصدير الموريتاني في نهاية السبعينات، علماً أنها لم تؤمم إلا سنة 1974³. وتعتبر موريتانيا الأكثر إرهاباً في

¹ - فؤاد الصباغ، إستراتيجيات التنمية الاقتصادية بدول شمال إفريقيا، المركز العربي الديمقراطي، 25 ماي 2018، على الرابط التالي:

<http://democraticac.de/?tag=التنمية-الاقتصادية-بدول>

تاريخ النشر: 2018/05/25، تاريخ الاطلاع: 2019/09/27 على الساعة 21:00.

² - أحمد الرزوق امجد الرشيد، مرجع سابق، ص 105.

³ - خيرى عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص ص 24، 25.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي

الأوضاع الاقتصادية من بين بلدان المغرب العربي، بحيث بقي الاقتصاد الموريتاني معاقاً بالهياكل التقليدية، فقد كانت مداخيل الصادرات تأتي أساساً من القطاع الزراعي بـ 46% ثم القطاع المنجمي بـ 30% سنة 1988، وذلك نتيجة انخفاض القطاع المنجمي، وأدى ذلك إلى تفاقم المديونية الخارجية بحكم أزمة الصادرات، وبقيت موريتانيا مثقلة بالديون وتعاني عبئاً كبيراً منها، وقد فجر رفع أسعار المواد الأولية الضرورية سنة 1995 تظاهرات شعبية نددت بالأوضاع، مما يبين أن الأوضاع الاقتصادية الهشة من بين أبرز الدوافع في موريتانيا إلى التغيير والتحول الديمقراطي، وكذا الإصلاح السياسي سواء الإيجابي أم السلبي¹.

الفرع الثاني: الدوافع الاجتماعية للتحول الديمقراطي في دول المغرب العربي.

تعتبر الأوضاع الاجتماعية من أبرز الدوافع نحو عملية التحول الديمقراطي، وتلعب العوامل الاقتصادية دوراً كبيراً في ذلك بحكم تأثيرها المباشر على الوضع الاجتماعي للمواطنين، ويمكن اعتبار بلدان المغرب العربي تشترك في نفس الدوافع الاجتماعية التي دفعت بها نحو الديمقراطية ولعل أبرزها أزمة البطالة، وارتفاع نسبة الفقر والامية، وكذا غياب العدالة الاجتماعية، إلا أنّ اعتمادها على النفط كمورد لتحسين الأوضاع الاجتماعية شرعان ما اخفقت لافي تحقيق ذلك بانخفاض أسعاره ودخول البلاد في أزمة اقتصادية²، خاصة في ظل ما شهدته الجزائر في أواسط الثمانينات من انفجار سكاني هائل وصل إلى حد 25 مليون نسمة، مما جعل الدولة غير قادرة على تلبية احتياجات الشعب الضرورية، وكذا جعلها عاجزة عن توفير مناصب شغل وانخفاض لعدد مناصب الشغل الجديدة، مما خلق اختلالاً في التوازن الاجتماعي، وأدى إلى تفاقم معدلات البطالة والتي ارتفعت من 15% سنة 1985 لتصل إلى 17,2 سنة 1989، نتيجة لانخفاض النشاط التنموي، وشكل بذلك استياء كبيراً في أواسط الشباب وتذمراً من الأوضاع التي أصبحوا يعيشونها، الأمر الذي جعل مطالبهم تتزايد³.

¹ - عبد الحميد براهيم، مرجع سابق، ص 330، 331.

² - هناء عبيد، من الحرمان إلى التوقعات الاقتصاد السياسي للتحولات الثورية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 187، 2012، ص 55.

³ - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص 204.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي

كما شهدت الجزائر في هذه الفترة ارتفاعا لنسبة الأمية، والتي وصلت حسب الإحصائيات سنة 1989 إلى 7,5 مليون أمّي، مؤشرات كلّها كان لها دور في الدفع نحو التغيير والإصلاح، خاصة في ظل ظهور تفاوت بين الطبقة الثرية وطبقة الفقراء التي تزايدت والتي لم تكن من قبل، مما ولدت مجموعة من الظواهر السلبية على غرار الرشوة والمحاباة والمحسوبية زادت من تأجيج الأوضاع وخلق الضغط داخل المجتمع¹.

وتعتبر تونس قد شهدت أوضاعا اجتماعية مماثلة للجزائر وباقي دول المغرب العربي، فقد عانت من ارتفاع نسب البطالة خاصة في أوساط الشباب، نتيجة السياسات الاقتصادية المتقلبة التي اعتمدها النظام إلى جانب تدهور المستوى المعيشي للفرد التونسي في ظل انخفاض الدخل مقابل ارتفاع أسعار السلع الأساسية بعد رفع الدعم الحكومي، كلها مؤشرات دفعت الشعب التونسي للتعبير عن غضبه وسخطه، وخروجه للشاعر في جانفي 1984 فيما سمي بانتفاضة الخبز، بالإضافة إلى رفضه للتمايز الاجتماعي الذي أصبحت تعاني منه تونس خاصة مع تحكم أصحاب المال والمشاريع في أجهزة الدولة².

وقد عانى المجتمع المغربي من المشاكل الاجتماعية نفسها أيضا، ففي ظل ما انتهجته الحكومة المغربية ما بعد الاستقلال في سياستها الاقتصادية، فقد ارتفعت نسبة البطالة داخل المجتمع المغربي، كما وارتفعت أسعار المواد الأساسية خاصة مع رفع الحكومة دعمها على السلع الرئيسية نظرا لنظام اقتصاد السوق المتبع، وهو ما ألحق ضررا واسعا بفئات كبيرة من المجتمع المغربي، مما ولد تدهورا للحالة الشرائية وانخفاض للمستوى المعيشي مع ظهور طبقة برجوازية ضمت كبار ملاكي الأراضي وكبار التجار وأصحاب رؤوس الأموال، بالإضافة إلى فئة كبار موظفي الدولة مما خلق تفاوت اجتماعي³.

وقد عرف المجتمع المغربي نموا ديمغرافيا كبيرا، فقد قدرت إحصائيات سنة 1994 العدد السكاني للمغرب حوالي 26 مليون نسمة، وقد تركز معظم هذا التعداد في المناطق الحضرية مما خلق أزمة سكن كبيرة داخل المغرب، كلها مؤشرات اجتماعية كان لها دور

¹ - شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص 60.

² - محمد عبد الباقي الهرماسي، مرجع سابق، ص 112.

³ - أحمد منيسي، مرجع سابق، ص 94.

الفصل الثاني دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي

نحو الدفع إلى التغيير والإصلاح، وذلك بالقيام بانتفاضات شعبية ومظاهرات سنة 1984 وكذا سنة 1990، قصد الضغط والمطالبة بإصلاحات شاملة تحسن الأوضاع¹.

أما في موريتانيا فقد عانت من الديون الخارجية التي بلغت أقصاها في أواخر الثمانينات، مما جعلها مثقلة وتعاني عبئا مفرطا أزم الأوضاع الاجتماعية داخلها خاصة في ظل رفع أسعار المواد الأولية الضرورية، وكذا حالة الفقر الشديد الذي أصبح يعاني منه الشعب الموريتاني، وغياب العدالة الاجتماعية وقمع الحريات، ولعل أكبر مثال للفقر الشديد الذي يعبر عن الحالة الاجتماعية هو تواجد ربع سكان العاصمة في بيوت من الصفيح أو كما يطلق عليها محلياً الكرادس، كلها أوضاع دفعت إلى القيام بتظاهرات شعبية في يناير 1995 منددة بالأوضاع ومطالبة بالإصلاح والتغيير².

وأما بخصوص ليبيا فتعتبر الأوضاع الاجتماعية مرتبطة بالولاء القبلي والعشائري وهي المنظم للحياة الاجتماعية والسياسية، إثر اعتماد القذافي على فكرة البداوة والقبلية في حكمه، وبذلك عزل المجتمع عن الحياة السياسية والمطالبة بسيادته وتجربته السياسية وغياب المؤسسات الدستورية، مما ولد غياب العدالة الاجتماعية، وعدم قدرة الشعب على ممارسة الرقابة على الثروات الليبية، وكذا انتشار الجهل والامية والفقر، كلها دوافع اجتماعية كان لها دور في محاولة التحول نحو الديمقراطية، وإيجاد سبل للتغيير والتعبير عن رفض تلك الأوضاع³.

وقد تواصلت جلّ هذه الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية حتى بعد التحول الديمقراطي الذي شهدته معظم دول المغرب العربي أواخر الثمانينات، وبقيت شعوب ومجتمعات هذه الدول تعاني من التسلطية تحت شعار الديمقراطية، أما الواقع فقد كان عكس ذلك، مما ولد تحولات سياسية في المنطقة المغاربية بداية من سنة 2010، كانت عبارة عن تحركات للشارع العربي وثورات للشباب، تعبيرا من خلالها لرفضه للاستبداد والاستعباد،

¹ - عزيز حمليش، الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2005، ص 77.

² - خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص ص 31، 32.

³ - فاتح خنتو، الأزمة في ليبيا: الفاعلون والسيناريوهات المحتملة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2022، ص 169.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي

وكانت أبرز دوافعه في ذلك المطالبة بحريته وتأمين مستقبل بلاده من خلال المشاركة في صناعة القرار، والعدالة في توزيع الثروات بين أبناء الشعب¹.

ويمكن اعتبار الدوافع التي تحدثنا عنها هي نفسها التي دفعت بشعوب دول المغرب العربي للقيام بثورات للتغيير والتحول نحو الديمقراطية، أو القيام بمجموعة من الإصلاحات ولعلّ أبرزها أزمات الشرعية وغياب الأسس الديمقراطية للحكم، وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، نتيجة عدم تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية على الرغم من الثروات الهائلة التي تحتوي عليها كلّ هذه الدول، وكذا ارتفاع نسب البطالة والامية وتدني مستويات الدخل وغياب الخدمات والمرافق، والفجوة بين الطبقات الاجتماعية مع ارتفاع معدلات التضخم، وأسعار السلع الغذائية، كلّ هذا مع زيادة العامل الديمغرافي في هذه الدول، وتفشي ظاهرة الفساد ونهب المال العام بحيث أصبح الفساد هو الشرعية التي تقوم عليها أنظمة هذه الدول².

¹ - عاصي حسين محمود، سعاد عادل أحمد، نهاية عصر النهضة العربية: التداعيات والأسباب، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد 14، جامعة تكريت، 2012، ص 61.

² - مباركة سليمان، التحولات السياسية في المنطقة المغاربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوة الكبرى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015/2016، ص 105.

المبحث الثاني: الدوافع الخارجية للتحول الديمقراطي في دول المغرب العربي.

تعدّ الدوافع الخارجية من أهم وأبرز العوامل المساهمة في عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته الدول، والتي من بينها دول المغرب العربي، فالعامل الخارجي أصبح له درجة تأثير عالية على الجانب الداخلي، بحكم الاختراق الواضح الذي شهدته عمليات التحول الديمقراطي على المستويين السياسي والاقتصادي، مما جعل للعامل الخارجي دورا كبيرا في التحكم في العملية الديمقراطية ومدى سيرورتها وفقا لمجموعة من الأدوات والمحركات المختلفة التي تستخدمها الفواعل الخارجية في التأثير في عملية التحول الديمقراطي وكيفية الوصول إلى تحقيقه، ولتأثير هذه العوامل الخارجية في دول المغرب العربي مستويات متفاوتة إما إقليميا أو دوليا، أو من خلال دول كبرى ومنظمات دولية حكومية وغير حكومية، كلها فواعل كان لها دور إما إيجابي أو سلبي في عمليات التحول الديمقراطي الذي شهدته أغلب دول المغرب العربي، وقد كان للدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا دول الاتحاد الأوروبي الاهتمام الكبير والواسع في التأثير في هذه العمليات من خلال الضغوطات السياسية الدولية، وكذا الضغوطات التي فرضتها المؤسسات المالية والنقدية من خلال المساعدات والقروض الدولية¹.

المطلب الأول: الضغوطات السياسية الدولية.

تعتبر نهاية الحرب الباردة وسقوط النظام الشيوعي في الاتحاد السوفياتي ودول شرق أوروبا نقطة بداية انتشار التحول نحو الديمقراطية خاصة في دول العالم الثالث، والتي أطلق عليها اسم الموجة الثالثة، وقد كان لبروز الولايات المتحدة الأمريكية كقطب أحادي في العالم دور كبير في الضغط على النظم التسلطية قصد القيام بعمليات التحول الديمقراطي والتي اعتبرتها من ضمن أولويات سياستها الخارجية في فرض هيمنتها على دول العالم، وقد استعملت في ذلك مجموعة من الآليات والأدوات التي من خلالها تصل إلى أهدافها، ولعلّ أبرزها التزامها بدعم النظم السياسية المتبنية للخيارات الديمقراطية².

¹ - آسيا لعمراني، دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12، العدد 17، ديسمبر 2021، ص 60.

² - توفيق حسنين، النظم السياسية العربية، مرجع سابق، ص 100.

إن تأثير الولايات المتحدة الأمريكية على النظام الدولي جعلها تضغط بشكل كبير على الأنظمة قصد تبني النموذج الديمقراطي، والقيام بإصلاحات سياسية تدعم الجانب الديمقراطي، وقد كان لها تأثير في المنطقة العربية بشكل عام والمغرب العربي بشكل خاص، من خلال اهتمام رؤساءها الكبير بنشر قضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في هذه المناطق، وقد لعب الخطاب السياسي دورا كبيرا في ذلك خاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، من خلال القيام بالحوار السياسي والدبلوماسي عبر البعثات الدبلوماسية، والتصريحات والإعلانات إلى جانب التقارير الدولية بشأن الوضع الديمقراطي للدول، كلها أدوات اعتُبرت أوراق ضغط على الأنظمة للوصول إلى الأهداف المرجوة وراء ذلك¹.

فاهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بنشر مفاهيم الديمقراطية ومبادئها على هذه الدول ارتبط ارتباطا كبيرا بمفهوم المشروطية السياسية التي تهدف إلى وجود علاقة بين أداء الأنظمة للديمقراطية التي تملّيها الولايات المتحدة الأمريكية عن طريق الإصلاحات المفروضة، وبين الفوائد والمنافع التي سوف تجنيها الأنظمة في ظل إتباع ذلك من خلال المساعدات الاقتصادية والمالية وكذا التكنولوجيا، مما يبين نشر الولايات المتحدة الأمريكية للتحوّل الديمقراطي وفقا لمصالحها الذاتية في مناطق التحوّل، وكذا خوفا من بروز التيارات الإسلامية على رأس أنظمة دول المغرب العربي والمنطقة العربية ككلّ، فلقد شكّل الإسلام والحركات الإسلامية السياسية هاجساً كبيراً في الدفع بالولايات المتحدة الأمريكية لرفض ومحاربة وصولها إلى السلطة داخل هذه الدول، ولقد كان ترحيبها بإلغاء العملية الانتخابية في الجزائر عام 1992 والتي كان للجبهة الإسلامية للإنقاذ فوزا في جولتها الأولى اكبر دليل على ذلك².

وهذا ما يبين أن نشر الديمقراطية التي باردت به الولايات المتحدة الأمريكية أصبح مرتبطا بمسألة الحكم داخل الدول، فمبادرة الديمقراطية التي أعلنتها الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية سنة 1990، والتي كانت الهدف منها حسب الوكالة تعزيز ترسيخ الديمقراطية عبر

¹ - آسيا لعمراني، مرجع سابق، ص ص 64، 74.

² - مصطفى بلعور، مرجع سابق، ص ص 86، 87.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

موارد الوكالة وخبرتها سرعان ما تغير مفهومها إلى الديمقراطية والحكم كورقة سياسية، والتي أبدت انزعاجها من الديمقراطية الزائدة عن الحد، وكجزء من هذه المبادرة وضع مكتب الشرق الأدنى للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية برنامجا للحكم والديمقراطية لبلدان إفريقيا الشمالية والشرق الأوسط وتؤكد ورقة هذا المشروع على التحوّل من مسألة الديمقراطية إلى مسألة الحكم، والواقع أنها توضح الهدف الرئيسي للمشروع والذي هو دعم جماعات سياسية داخل الطبقات الحاكمة العربية والتي من شأنها دعم السياسة الاقتصادية الأمريكية في المنطقة، وليس مشروعا لتشجيع الديمقراطية¹.

بالإضافة إلى هذا فقد استعمل مفهوم الإرهاب أو ظاهرة الإرهاب كوسيلة ضغط على دول بعينها قصد تعديل سياساتها الداخلية، والقيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية، من خلال اعتبار تلك الدول مساهمة في خلق وتنامي ظاهرة الإرهاب، وتوجيه انتقادات واستفزات بها كوسيلة للوصول إلى إستراتيجية واضحة للتدخل في شؤونها الداخلية، حتى ولو تطلب الأمر التدخل العسكري².

فالأهداف الإستراتيجية الأمريكية اتجاه المنطقة العربية والتي من بينها دول المغرب العربي في تنفيذ مشاريعها ومخططاتها، بداعي نشر الديمقراطية على غرار ثورات الربيع العربي في المنطقة بعد 2011، تم تحقيقها وفقا لمجموعة من الضغوطات السياسية التي استعملت فيها جملة من الوسائل والأدوات المؤثرة على غرار الإعلام ومنظمات المجتمع المدني، فقد نجحت السياسة الأمريكية بجميع أساليبها في توجيه الإعلام نحو أهدافها الإستراتيجية بالرغم من الاختلاف في الأقوال والأفعال، فقد أصبح النضال السياسي الموجه عبر وسائل الإعلام والمستعمل لمفاهيم الديمقراطية والحرية والتحرر من أكبر مؤثرات التغيير ومحركاتها، وهذا ما أصبحت الدراسات الإعلامية تتطرق وتبحث فيه من خلال تأثير وسائل الإعلام الحديثة واتجاهات الرأي العام على صناعة القرارات السياسية³.

¹ - تيموثي ميتشل، ترجمة: بشير السباعي، الديمقراطية والدولة في العالم العربي، مصر: مكتبة الأسرة، 2005، ص ص 08، 07.

² - آسيا لعمراني، مرجع سابق، ص 65.

³ - عبد الله بن سالم باهمام، سوق فكر: تسويق الأفكار جولة بين العلوم، السعودية: مكتبة دار الأرقم، 2012، ص 179.

كما تعتبر منظمات المجتمع المدني إحدى أبرز أدوات السياسة الأمريكية التي كان لها دور في التحوّلات الديمقراطية التي شهدتها دول المغرب العربي، والمنطقة العربية عامّة، وقد ركّزت المنظمات الأمريكية على شن مجموعة من الحملات لإسقاط الأنظمة السياسية داخل هذه الدول وهو ما سمي بحروب الجيل الرابعة المتقدمة، والتي تعتمد على سرعة نقل المعلومات وإثارة الفتن، فالولايات المتحدة الأمريكية أصبحت تعتمد بشكل كبير على القوة المتمثلة بمنظمات المجتمع المدني أو ما سمي بالقوة المدنية العالمية، وأصبحت تعطيها نفس مستوى المرونة والكفاءة التي يحصل عليها الجيش الأمريكي، فقد أصبح للرأي العام أهمية واسعة في التأثير على مجريات الأحداث خاصة مع عصر المعلومات وسرعة وصولها وبثّها¹.

إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية يعتبر الاتحاد الأوروبي من أبرز المؤثرات الخارجية في عمليات التحول الديمقراطي الذي شهدته المنطقة المغاربية، فالاتحاد الأوروبي تربطه علاقة وطيدة بدول المغرب العربي خاصة بريطانيا وفرنسا بحكم استعمارها لهذه الدول، والتي بقيت تربطها ببعضها علاقات اقتصادية وثقافية، ومع انتهاء الحرب الباردة ونظرا للتحوّلات الديمقراطية التي شهدتها معظم دول أوروبا خاصة الشرقية، كان الاتحاد الأوروبي من السباقين للمطالبة بالقيام بإصلاحات سياسية داخل دول جنوب المتوسط، وقد ارتبطت هذه المطالب بمخاوفه من التهديدات المحتملة في نظره من إرهاب وتطرّف ديني، وموجات الهجرة غير الشرعية، مما يبيّن الاهتمام الكبير من قبل الاتحاد الأوروبي بالمنطقة، ويوضح سياستها نحو التدخل في شؤون دول المنطقة².

فبالرغم من المبادرات التي تبناها الاتحاد الأوروبي في تعزيز الديمقراطية، على غرار المبادرة الأوروبية لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان سنة 1994، والتي كان هدفها

¹ - إسرائ أحمد إسماعيل، القوة المدنية: الاتجاه الأمريكي نحو المنظمات غير الحكومية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، على الرابط:

<http://www.siyassa.oreg.eg/News/1780.aspx>

تاريخ النشر: 2012/02/10، تاريخ الاطلاع: 2019/09/20 على الساعة 09:00.

² - آسيا لعمراني، دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: دراسة في مدى فاعلية آلية الديمقراطية، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 26، 2011، ص 05.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

تعزيز حقوق الإنسان وتطبيق الديمقراطية في الدول الأخرى، وكذا تمويل نشاطات المنظمات غير الحكومية، وقد استمرت هذه المبادرات لتصبح إقليمية من خلال المبادرات الإقليمية لتفعيل الديمقراطية خاصة في منطقة المتوسط والتي تعتبر دول المغرب العربي من أبرزها، ويعتبر مؤتمر برشلونة سنة 1995 من أهم المبادرات التي بنيت من خلالها الشراكة الأوروبية المتوسطية، والتي اشتملت على الشراكة السياسية والأمنية، وكذا الشراكة الاقتصادية والمالية ما بين الاتحاد الأوروبي ودول جنوب المتوسط، ولعلّ أبرز أهداف هذا المؤتمر ربط الدول المشاركة فيه بقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر تمويل مشاريع محلية وإقليمية¹.

إلى جانب هذه المبادرات فقد كان للاتحاد الأوروبي سياسة أخرى في تعزيز الديمقراطية، من خلال سياسة الجوار الأوروبي خاصة بعد 2004 بعد زيادة عدد دول الاتحاد، فقد أصبحت العلاقات مع دول الجوار الشرقية والجنوبية لأوروبا من أبرز سمات سياساتها الخارجية، والتي اعتمد فيها الاتحاد الأوروبي على بناء الاستقرار والأمن لهذه الدول، وجعلها كأداة لتعزيز الديمقراطية وحكم القانون داخل هذه الدول، عبر سياسات الإصلاح السياسي والاقتصادي، وكذا الإصلاح الديمقراطي للوصول إلى تحقيق الجانب الأمني وحماية حقوق الإنسان². إلا أن دور الاتحاد الأوروبي ودوله في التحوّل الديمقراطي الذي حدث في المنطقة المغاربية كانت أبرز أهدافه المحافظة على المصالح الخاصة بهذه الدول، عوض تحقيق المبادئ الحقيقية للترويج للتحوّل الديمقراطي الحقيقي، وهو نفس موقف الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الشأن، لكن فقط مع اختلاف الأسباب والأساليب المستعملة، فموقف الاتحاد الأوروبي من المسألة الديمقراطية اتسم من جهة بالخطابات السياسية المروجة لمعايير الديمقراطية ومحاولة نقلها، ومن جهة أخرى سعى السلوك الخارجي الفعلي للاتحاد الأوروبي على المحافظة على أنظمة الحكم القائمة في المنطقة المغاربية لضمان تدفق موارد الطاقة، والحرب على الإرهاب، والحدّ من الهجرة غير

¹ - منى يعقوبيان، الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوروبية، معهد السلام الأمريكية، تقرير خاص رقم 127، أكتوبر 2004، ص ص 03، 04.

² - آسيا لعمراني، مرجع سابق، ص 08.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

الشرعية، وتعتبر الحرب على الإرهاب والمستخلصة في الخوف من زحف الأصوليات الإسلامية أكبر هاجس لدول الاتحاد، وهذا أكبر تفسير لسياسة الصمت عن الطبيعة التسلطية للأنظمة المغاربية¹.

أنّ الضغوطات السياسية التي قام بها الاتحاد الأوروبي في دول المغرب العربي في مساراتها نحو التحوّل الديمقراطي كانت أبرز أدواتها المشروطية السياسية والتي ارتكزت في مفهومها العام على ترسيخ الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، وتستخدم المشروطية السياسية لممارسة ضغط مباشر على الآخرين، من خلال إقناع أو إجبار الدول على تبني سياسة معينة، فالمشروطية هدفها تحليل التكاليف والفوائد والنتائج الديمقراطية وفق حساب عقلاني، عبر تقديم المساعدات الاقتصادية للدول المستهدفة والتأثير على التطورات السياسية فيها².

وفي ظل الثورات التي شهدتها المنطقة العربية بعد 2010، والتي سميت بالربيع العربي، تواصلت مبادرات الاتحاد الأوروبي في الدعوة إلى الديمقراطية وحقوق الإنسان من خلال مبادرة الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع دول جنوب المتوسط، وقد صدر ذلك في 08 مارس 2011، وعبرت هذه المبادرة بعد الحادث التي شهدتها المنطقة على أنه يجب أن يكون للاتحاد الأوروبي دور في دعم الشعوب المجاورة له عبر الترويج للقيم المشتركة المتمثلة في الديمقراطية وحقوق الإنسان، والعدالة الاجتماعية وكذا الحكم الرشيد وسيادة القانون، وبناء شراكة أقوى في بناء المؤسسات والتحوّل الديمقراطي مع الدول المجاورة له³.

ويعتبر دعم الانتخابات والمجتمع المدني أبرز سمات تشجيع ترسيخ الديمقراطية في الدول التي حدث فيها تغيير سياسي، والتي جعلها الاتحاد الأوروبي شروطاً إلزامية في دعم

¹ - محمد حمشي، الاتحاد الأوروبي والتحوّل الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية، الدوحة: معهد الدوحة للدراسات العليا، مجلة سياسات عربية، العدد 35، نوفمبر 2018، ص 70.

² - آسيا لعمراني، مرجع سابق، ص 12.

³ - Bichara Khader, The European Union and the Arab World: From the Rome Treaty to the Arab Spring, European Institute of the Mediterranean, Barcelona, March 2013, p 35.

الشراكة مع هذه الدول، والتي يمكن اعتبارها من أبرز الأدوات السياسية التي يضغط من خلالها على الدول، ويعيد من خلالها الهيكل السياسية المرجوة، فالدعم الأجنبي الهادف لتشجيع ترسيخ الديمقراطية أصبح ينظر لدعم الانتخابات باعتبارها أهم الأولويات في عملية الانتقال الإيجابي والتي يجب أن تتضمن الأولويات للإصلاح المؤسسي، والقيام بانتخابات مستقلة، وأحزاب سياسية ذات تشكيل ديمقراطي، بالإضافة إلى دعم المجتمع المدني باعتباره قد يساعد على دفع عملية التحوّل الديمقراطي، وكلّ هذا يكون عبر البعثات المراقبة للانتخابات والتي يقوم الاتحاد الأوروبي ببعثها للتنظيم والتدريب وإعداد التقارير¹.

فقد كان للتأثير الإقليمي والدولي في مسارات الانتقال والتحول الديمقراطي الذي شهدته المنطقة العربية، دوراً مهماً وفاعلاً في توجيه عمليات الانتقال بشكل واضح، ففي ليبيا مثلاً لم يكن إسقاط النظام ممكناً من دون الدعم الخارجي، حتى أنها أصبحت ساحة لنفوذ قوى دولية وإقليمية عديدة والتي لم يكن بناء دولة المؤسسات الديمقراطية من أهدافها بل خدمة لمصالحها، فقد اظهرت ثورات 2011 بوضوح أهمية البحث في العوامل الخارجية خاصة من حيث تداعيات التدخل المباشر للفاعلين الخارجيين على مآل هذه الثورات، وكذا من تأثير الصراعات بين هؤلاء الفاعلين في تحديد الفواعل الأساسية خلال مسارات التحوّل بعد عام 2011 والضغوطات السياسية وحتى العسكرية التي تقوم بها تحت مسمى الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان، ولكنها في الأساس حماية مصالحها الإقليمية والدولية وخوفها من تحقق الديمقراطية الحقيقية التي تهدد أهدافها².

كما أنه لم تقتصر الضغوطات السياسية فقط على المؤثرين الرئيسيين في عمليات التحوّل الديمقراطي الذي شهدته دول المغرب العربي في أواخر التسعينات (الو.م.أ- الاتحاد الأوروبي)، بل ظهرت فواعل جديدة دافعة نحو التغيير السياسي والإصلاح الديمقراطي لكن من الجوانب النظرية فقط أو بالأحرى كذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول

¹ - لوريل إي ميلر، جيفري ماريتيني، التحوّل الديمقراطي في العالم العربي توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، معهد أبحاث الدفاع الوطني، مؤسسة راند، 2013، ص ص 36-37.

² - عبد افتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث، الدوحة: معهد الدوحة للدراسات العليا، مجلة سياسات عربية، العدد 36، يناير 2019، ص ص 11-23.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي

وحماية مصالحها، على غرار التأثير الروسي في المنطقة في سياق استعادة دورهم العالمي، والتي عبرت رؤيتها عن الاستقرار في المنطقة لأن الفوضى وعدم الاستقرار يهدد مصالحها وشراكاتها الواعدة مع كثير من بلدان المنطقة، وهو عكس ما تدعو إليه الولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر الفوضى ضماناً لمصالحها، فقد اتسم السلوك السياسي الروسي تجاه الحراك العربي عامة ودول المغرب العربي خاصة بعدم وجود موقف واضح ومحدد، موقف لامبالي بداية، ثم موقف انتظاري، وصولاً إلى مواقف اتسمت بالمواجهة على غرار ما حدث في تونس وليبيا، ففي تونس لم يكن موقفها محدداً وثابتاً في ظل تنافس العديد من القوى، أما في ليبيا فاكثفت بالمراقبة وتقديم المقترحات للوساطة، وصولاً إلى التدخل العسكري ودعم العسكري خليفة حفتر¹.

كلّها عبارة عن مواقف وضغوطات سياسية وعسكرية للسعي نحو التغيير السياسي الذي يخدم مصالحها وأهدافها، وإلى جانب روسيا أصبحت تركيا تلعب دوراً مهماً في عمليات التحول الديمقراطي الذي شهدته المنطقة، فهي باتت بعد التطورات الإقليمية في المنطقة المغاربية حلقة أساسية في تكتل إقليمي ضد تكتل آخر، وحققت سياستها الخارجية قفزة نوعية تجاه مختلف الدول المحيطة بها والقضايا المثارة داخلها، ما جعلها دولة إقليمية مؤثرة، ولقد كانت أبرز اقتراحات تركيا في المنطقة العربية بشكل عام والمغاربية بشكل خاص الدعوة إلى التغيير والإصلاح السياسي والاجتماعي وكذا الاقتصادي، وقبول التعددية السياسية ممارسة وتطبيقاً، والدعوة إلى الحوار الحقيقي والبناء ما بين الأحزاب الحاكمة والمعارضة، دون الدعوة إلى إسقاط الأنظمة بالقوة².

وبذلك فلقد تأثرت دول المغرب العربي، والتي حدثت فيها عمليات التحول الديمقراطي سواء بعد انتهاء الحرب الباردة أو أواخر الثمانينات والتحول الديمقراطي الذي شهدته بعد الربيع العربي في بداية 2011 بالضغوطات السياسية سواء الدولية أو الإقليمية،

¹ - حسين بهاز، السياسة الخارجية الروسية تجاه ثورات الربيع العربي بين ازدواجية المعايير والبراغماتية السياسية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة ورقلة، العدد 18، 2013، ص 139.

² - رانية محمد طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، رؤية تركية، المجلد 02، العدد 04، 2013، ص ص 169 - 170.

والتي حددت طبيعة وتأثير القوى الكبرى والإقليمية من حيث كونها تعمل على تشجيع التحول الديمقراطي أو التحول السياسي في هذه الدول أو كونها تعمل على تقويضه وعرقلته¹.

المطلب الثاني: ضغوط المؤسسات المالية والنقدية الدولية.

إن ما شهدته دول المغرب العربي من أزمات اقتصادية متعددة خانقة منذ بداية الثمانينات، مما جعلها تحاول القيام بإصلاحات اقتصادية، ومحاولة إزالة العراقيل التي تعوق عملية التقدم داخل هذه الدول، مما جعلها تستدين من المؤسسات المالية الدولية، قصد بعث مشوار الإصلاحات الاقتصادية وحتى السياسية، لكنها سرعان ما دخلت في أزمة جديدة وهي أزمة الديون الخارجية، والتي ازمت من مشاكل هذه الدول وربطتها ارتباطا مباشرا مع سياسات هذه المؤسسات المالية الدولية، وقد بلغت مديونية بعض دول المغرب العربي سنة 1988 على النحو التالي: المغرب 16,86 مليار دولار، تونس 6,1 مليار دولار، الجزائر 2,23 مليار دولار، إلى جانب هذا فقد استنزفت هذه الديون جانبا كبيرا من حصيلة الصادرات، مما جعل هذه الدول محتاجة دائما للتمويل الخارجي والذي كانت شروطه للتمويل باهظة خاصة في النصف الأول من الثمانينات حيث بلغت أسعار الفائدة قرابة 20% على الدولار الواحد².

وفي ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السيئة التي ظلت تعاني منها دول المغرب العربي حتى بعد استدانتها، طلبت العديد من هذه الدول من مؤسسات التمويل الدولية حولا لمشاكلها المتفاقمة، ويعتبر صندوق النقد الدولي أبرز هذه المؤسسات وقد أصبح في بداية الثمانينات وكيلا للدول والمؤسسات المالية الدائنة، وقد طالب الدول المستدينة ومن بينها دول المغرب العربي إجراء إصلاحات جذرية في سياساتها الاقتصادية فيما عرف بالثبتيب الاقتصادي، والتكيف الهيكلي، واعتبار ذلك كشرط لجدولة ديونها، وكذا لحصولها

¹ - آسيا لعمراني، مرجع سابق، ص 60.

² - ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001، ص ص 24، 25.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

على أموال جديدة من صندوق النقد والبنك الدوليين، ولعلّ أبرز شروطها في الجانب الاقتصادي، تحرير الاقتصاد من خلال الانتقال من القطاع العام إلى القطاع الخاص، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد¹.

وبذلك أصبحت المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، تلعب دوراً هاماً في دفع عمليات التحوّل نحو الديمقراطية عن طريق المنح والقروض التي تقدمها للدول النامية على غرار دول المغرب العربي، والتي تقيد بها بشروط سياسية، تدفعها باتجاه زيادة مشكلة المديونية عند تلك الدول، وأصبحت تستعمل هذه الورقة للضغط وفرض أنماط معينة من السياسات والتوجهات، ودمج المجتمعات المتلقية والمستدينة في شبكة واسعة من العلاقات والنظم مما صنعت ما يعرف بالتبعية، والضغط للاستجابة لمتطلبات الرأسمالية العالمية وتوجهاتها².

فسياسات هذه المؤسسات مبنية على تطبيق برامجها داخل هذه الدول، والتي في مضمونها تطبيق للبرالية السياسية والاقتصادية الرأسمالية، المتضمنة تخلي هذه الدول عن طموح التحرر الاقتصادي وبناء التنمية المستقلة، وإملاء السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تدافع عن مصالح رأس المال الأجنبي وتحميها من خلال تهئية الجو المناسب للاستثمارات الأجنبية الخاصة، والتقليص من حجم الإنفاق العام والدعم الحكومي دون مراعاة تأثيرات ذلك على الصعيد الداخلي، ولا مراعاة للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، خاصة في ظل تقديم الإعانات الكبيرة للجهات الفاعلة في المجتمعات المدنية داخل تلك الدول، والتي تساعد في تحقيق أهدافها³.

كما أنه إلى جانب ضغوط المؤسسات المالية والنقدية الدولية، تلعب المؤسسات الدولية الرسمية على غرار الأمم المتحدة، والمؤسسات الدولية غير الرسمية كمؤسسة فورد الأمريكية، ومؤسسة كونراد آديناور، وتريدريش إيبيرت الألمانية، تلعب دوراً في الضغط

¹ - توفيق إبراهيم حسنين، العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد 349، مارس 2008، ص 22.

² - زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحوّل الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، العدد 14، 2018، ص 600.

³ - أسيا لعمراني، مرجع سابق، ص 69.

الفصل الثاني دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي

على الدول النامية من خلال المساعدات الدولية للاتجاه نحو التحول الديمقراطي، وتشجعها على القيام بالإصلاحات الديمقراطية، وبذلك أصبحت هذه المساعدات سلاحا إستراتيجيا واسع الاستخدام ينطوي على تنازلات سياسية وإستراتيجية واضحة من جانب الدول المتلقية¹.

وفي هذا الإطار كانت المشروطة السياسية التي انتهجها الاتحاد الأوروبي مع شركائه من دول شمال إفريقيا، والمبنية على مبدأ المزيد من الإصلاح يساوي المزيد من الدعم التقني والمالي، إحدى سياسات الضغط على دول المنطقة نحو الإصلاح والتحول المفروض، وحماية لاقتصاديات أعضاء الاتحاد الأوروبي، من خلال منع منتوجات بلدان بعينها تحت ذريعة عدم احترام شرط حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، ويرى معظم الباحثين أنّ استخدام المشروطة باعتبارها التزاما تعاقديا، يفرض على الدول الأخرى القيام بإصلاحات في مجال الحكامة الجيدة والاقتصاد، أمر يجعل المستفيد الأكبر هو الدول المانحة أو الشركات المتعددة الجنسيات الأوروبية، التي تقوم بتوظيف نفوذها السياسي والاقتصادي لخدمة مصالحها وأهدافها داخل هذه الدول².

وعلى هذا النحو فإن دعم الاتحاد الأوروبي لتحفيز دول المغرب العربي على النمو الاقتصادي من خلال القيام بالمساعدات المالية أمر حاسم في تعزيز المؤسسات الديمقراطية، شريطة السرعة في القيام بالإصلاحات الاقتصادية والمؤسسية، ففي الفترة ما بين 2011 و2013 برمج الاتحاد الأوروبي 3,5 مليار يورو لهذا الغرض، كما قدم الاتحاد حوالي 700 مليون يورو في شكل منح جديدة لدول الجنوب، ولا سيما عبر برنامج SPRING في إطار دعم الشراكة والإصلاح والنمو الشامل، والذي يوفر تمويل إضافي للشركاء الجنوبيين الذين يظهرون الالتزام والتقدم في الإصلاح الديمقراطي، وعلى سبيل المثال تلقت تونس 160 مليون يورو إضافية في الفترة الممتدة ما بين 2011-2013 حسب الاتحاد الأوروبي، كما تعهدت مجموعة الثماني من خلال شراكة دوفيل بتقديم 38 مليار دولار لدعم التغيير في كلّ

¹ - زياد جهاد حمد، مرجع سابق، ص 601.

² - محمد المصطفى بن الحاج، الاتحاد الأوروبي وفرضية الاستعصاء الديمقراطي في ضوء "الربيع العربي" تونس ومصر نموذجا، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 08، أوت 2019، ص 31.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

من تونس ومصر والمغرب والأردن، كما وتعهد صندوق النقد الدولي بتقديم مبلغ 35 مليار دولار أخرى¹.

إن العامل الرئيسي في تجنب أغلب مؤسسات الإقراض العالمية وممارستها للضغط السياسية والاقتصادية على دول المغرب العربي، هو تحكم الدول الكبرى فيها والتي عمدت إلى فرض شروط تعجيزية على النظم التسلطية، مقابل استفادتها من تسهيلات وقروض مالية، في مقدماتها تحسين أوضاع الحريات العامة، وضمان حقوق الإنسان، وبذلك السيطرة على هذه الأنظمة والتي تعاني من أزمات اجتماعية ومتاعب اقتصادية حادة ودائمة، مما جعل الدول الكبرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا في موقع قوة لفرض شروطها، أما الدول المستدينة فهي مجبرة على قبول تلك الشروط، مما قد يساهم في إتاحة فرصة تحقيق التحوّل الديمقراطي².

وقد كانت لتصريحات رؤساء ووزراء هذه الدول الكبرى، التعبير الصريح على تلك الشروط والضغوط ومن أبرز تلك التصريحات ما صرح به مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الإفريقية "هيرمان كوهين" سنة 1990 بأنه «إضافة إلى سياسة إصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان فإن التحوّل الديمقراطي قد أضحي شرطاً ثالثاً لتلقي المساعدات الأمريكية»، وقد نصح الدول الإفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربي للديمقراطية، وفي نفس السنة أكّد وزير الخارجية البريطاني "دوغلاس هيرد" على أن «المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التي تتجه نحو التعددية وتحترم القانون وحقوق الإنسان ومبادئ السوق»، كما أشار الرئيس الفرنسي "ميتيران" أثناء المؤتمر الفرنسي الإفريقي من نفس السنة إلى أنّ المساعدات الفرنسية في المستقبل سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية³.

وبذلك فقد ساهمت الدول الكبرى في دور هذه المؤسسات المالية والنقدية (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، منظمة التجارة الدولية)، وفروعها عبر العالم في الضغط على

¹ - آسيا لعمراني، دور العامل الخارجي في مسارات التحوّل الديمقراطي بدول المغرب العربي، مرجع سابق، ص 78.

² - عمر مرزوقي، حركيات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 05، جوان 2013، ص 42.

³ - حسن عبد الرحمن حمدي، ظاهرة التحوّل الديمقراطي في إفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، جويلية 1993، ص 14.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

دول المغرب العربي، خاصة في برامج التنمية والإصلاح الاقتصادي وربطت ذلك بالتحوّل الديمقراطي من حيث اعتبار أنه لا يمكن تحقيق تحوّل ديمقراطي دون إصلاح اقتصادي، وركزت على النحو الاقتصادي وعلاقته بسياسات الإصلاح التي تفرضها هذه المؤسسات، وقد ارتبطت سياسة الإصلاح الاقتصادي وفق وصية الصندوق والبنك الدوليين، بالمرور بإجراءات أولية تتمثل في التمهيد والإقرار بعملية التثبيت من جهة، وإثبات جدية الدولة والتزامها بالعملية من جهة أخرى، وهذا ما عبر عليه بعملية التثبيت الاقتصادي والتقويم الهيكلي، وقد ربطت هذه المؤسسات المالية والنقدية دور الدولة في ضبط أطراف هذه العملية، وإلزامهم بضرورة الحفاظ على مسار الإصلاح الاقتصادي، وتوفير الحماية والاستقرار والأمن¹.

إن فرض والدفع نحو الإصلاح الاقتصادي والسياسي ظهر بشكل كبير في القارة الإفريقية والتي تعتبر دول المغرب العربي جزءا منها، وهذا ما أقره "لاري دياموند"، وفي هذا الاتجاه يرى كلّ من "روبرت دال" و"لورينس ويتهد" أنه إذا كان بعض دارسي الديمقراطية يشكون دائما في قدرة الجهود الخارجية على ترقية الإصلاح السياسي والاقتصادي بالنسبة لقدرة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، والمؤسسات المالية الدولية على تنمية الديمقراطية، فإن الباحثين في علم السياسة قاموا بتخصيص دور مهم للفواعل الخارجية، باعتبارها محددا مهما في دعم أو عرقلة الديمقراطية، فالمتغير الخارجي يعرف مدى التفاعل مع أوضاع الدول السياسية والاقتصادية، وفق فترات متفاوتة، ومن مجتمع لآخر، ولعلّ أبرز هدف له في ذلك مدى ارتباط اقتصاديات الدول بالمصالح الأجنبية، سواء باعتبار مصالح حيوية، أو تنطوي تحت المنظمات الدولية المنظمة للبيئة الدولية فيما يسمى بحقوق الإنسان ولوائح النظام الدولي وحمايتها².

¹ - العيد دحماني، دور الإصلاح الاقتصادي في عملية التحوّل الديمقراطي في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2013، ص ص 97-98.

² - العيد دحماني، المرجع نفسه، ص 35.

المبحث الثالث: معوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي.

إنّ ما شهدته دول المغرب العربي من عمليات التحوّل الديمقراطي والقيام بمجموعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية أواخر الثمانينات، وكذا بداية من سنة 2011، نتيجة العديد من الدوافع الداخلية والخارجية قصد تغيير أوضاعها وتحسينها، قد اختلف بحسب خصوصية وطبيعة كل دولة، وكذا الاختلاف في الخطوات التي تم اعتمادها في عمليات التحوّل الديمقراطي وإدخال أهم الإصلاحات التي ترمي إليها عملية التحوّل الديمقراطي المبنية على التعددية السياسية وحماية حقوق الإنسان، والقيام بإصلاحات دستورية وقانونية تكرّس العملية الديمقراطية، إلّا أنّ تطبيق هذه الإصلاحات والمؤشرات عرفت مجموعة من المعوّقات التي حالت دون تحقيقها بشكل كامل أو صحيح، وكانت عائقاً أمام تحقيق التحوّل الديمقراطي الحقيقي، وقد تنوّعت هذه المعوّقات في دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) حسب الظروف والمتغيرات التي مرّت بها كل عملية للتحوّل الديمقراطي داخل كل دولة من هذه الدول¹.

مما جعل الباحثين والدارسين لعمليات التحوّل الديمقراطي يتطرقون إلى أهم هذه المعوقات التي كانت سبباً في فشل عمليات التحوّل الديمقراطي داخل دول المغرب العربي، وإبراز أهم التأثيرات وراء ذلك، والظروف والمتغيرات التي ساعدت في تحقيق هذه المعوقات بالرغم من توجه أنظمة دول المغرب العربي إلى تبني قيم الديمقراطية والتعددية، وتقنين ذلك دستورياً، إلّا أنّ الواقع المعاش أثبت بأن هنالك بطء كبير في التحوّل مما يبرز جلياً وجود هذه المعوقات والمشاكل التي حالت دون الوصول إلى التحوّل الديمقراطي الميداني، وعليه فمن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى أبرز المعوقات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتي كانت وراء عدم تحقيق ذلك.

¹ - عمر فرحاتي، معوّقات التحوّل الديمقراطي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جوان 2008، ص ص 137-138.

المطلب الأول: المعوقات السياسية والأمنية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي.

لقد فرضت التغيرات العالمية اتجاه الانتقال نحو التحوّل الديمقراطي مجموعة من التحديات للدول التي تبنت هذه العملية، والتي من بينها دول المغرب العربي والتي سارعت إلى تبني هذا الخيار قصد الخروج من الأزمات التي حلت بها سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي والاجتماعي ورأت في مبادئ وأسس الخيار الديمقراطي على غرار التعددية السياسية والانفتاح الاقتصادي، وحماية الحقوق والحريات، وبناء المؤسسات الفعالة، واستقرار الحياة الدستورية والسياسية، وأن في كل هذا النمط الذي من خلاله تلحق بركب الدول المتقدمة والفعالة، إلا أنّ هذه العمليات والتحوّلات شهدت في مسارها، أو حتى مع بدايتها جملة من المعوقات السياسية والأمنية التي كانت حاجزا أمام الوصول إلى تحقيق تحوّل ديمقراطي حقيقي وبناء، والتقدم في مسار وخطوات الديمقراطية وما ترمو إليه¹.

الفرع الأول: المعوقات السياسية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي.

إن التأسيس للديمقراطية والتحول نحوها تعتبر مسألة ليست هيّنة، فلا بدّ من تحرير الحياة السياسية قانونيا من جميع القيود، وبناء مؤسسات دستورية تضمن عدم التداخل ما بين السلطات والصلاحيات، وتفتح أيضا التعددية السياسية الحقيقية للتداول السلمي الديمقراطي على السلطة وكذا الاعتراف بالحقوق والحريات في إطار من التراضي، كلّ هذا يؤدي إلى استقرار للحياة الدستورية والسياسية، وعدم تحقيق ذلك على أرض الواقع يعتبر مؤشرا لفشل عملية التحوّل الديمقراطي، ولقد عانت التجربة المغاربية في التحوّل الديمقراطي من مجموعة من المعوقات السياسية التي كانت وراء تحقيق كلّ هذا ولعلّ أبرزها ما يلي:

1- الأنظمة التسلطية:

يعتبر الموروث السياسي التقليدي من الهياكل التسلطية لأنظمة دول المغرب العربي من أبرز المعوقات السياسية في طريق عمليات التحوّل الديمقراطي الذي شهدته المنطقة،

¹ - محمد زيتوني، إشكالية التحوّل الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية، مجلة المعيار، مجلد 24، عدد 52، 2020، ص

فلقد كرّست النّظم الحاكمة في دول المغرب العربي البنى والهيكل التسلطية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي، من خلال استخدامها لمجموعة من الآليات التي رسخت من خلالها هذه الهياكل وكذا بنى الفساد، عبر إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي قيدت عبرها حقوق المواطنين، وأسست مؤسسات وأجهزة أمنية ودستورية، وكلفتها بحماية أنظمتها، وتأمين قدرتها على البقاء والاستمرار في السلطة، وأصبح حكام هذه الدول هم الفاعلين في رسم قواعد اللعبة السياسية بما يخدم مصالحهم وأهدافهم¹.

ولعلّ من أبرز سمات الحكم التسلطي في دول المغرب العربي (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا) ثلاث سمات اشتركت فيها جميع هذه الأنظمة والتي تعبّر عن عرقلة مسارات التحوّل الديمقراطي الذي شهدته المنطقة عبر الفترات المختلفة، اواخر الثمانينات وكذا مع بداية 2011 وهي:

1. احتكار شديد للدولة ومؤسساتها، ولمصادر القوة والسلطة والموارد والقرار.
2. رفض المنافسة السياسية المفتوحة للوصول إلى السلطة وبالتالي رفض التداول السلمي على السلطة.
3. اختراق شديد للمجتمع المدني، ورفض نشوء مجتمع مدني مستقل ومبادر وفعال، واعتبار ذلك تهديدا لوجوده، وخلق مجتمع مدني تابع للسلطة².

كلّ هذا تجلّى في ممارسات هذه الأنظمة واقعا فالتجربة الديمقراطية في الجزائر مثلا شهدت هذه المعوقات التي أثرت على سير عملية التحوّل الديمقراطي مع نهاية الثمانينات فعملية الانفتاح الديمقراطي الذي شهدته الجزائر، لم تؤد إلى إحداث تغيير أو تجديد في النظام الحاكم، فبالرغم من القيام بإصلاحات دستورية وانفتاح سياسي واقتصادي وغيرها من الإصلاحات، إلا أنّها لم تختلف عن عادات الحكم التسلطي الأحادي، فالنظام الحاكم لم يكن يهدف إلى إحداث تغيير جذري في الهياكل السياسية، بل كان هنالك نوع من الانتقائية،

¹- يوسف أزروال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، 2019، ص 31.

²- عباس سيرة، إشكاليات التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد 08، ديسمبر 2017، ص ص 156-157.

فعملية الإصلاحات والانفتاح نحو الديمقراطية التي تبناها النظام الحاكم في الجزائر، كانت احتواء للضغوط الشعبية، نتيجة الأزمات التي واجهت النظام ومحاولة حصرها والتحكم فيها، وبالتالي البقاء في السلطة والحكم بصورة متجددة عن طريق استخدام آليات النظام الديمقراطي، وتجديد شرعيته، وهذا ما تجلّى من خلال التعديلات الدستورية التي قام بها النظام الحاكم، والتي لم تمس بالأسس الهيكلية للسلطة السياسية، ولم تقلّص من صلاحيات وسلطات النظام الحاكم¹.

كما أن عدم الفصل ما بين السلطات وسيطرة السلطة التنفيذية داخل النظام الحاكم على بقية السلطات اعتبار من أبرز المعوقات، فقد أعطى المشرع الجزائري للسلطة التنفيذية المتمثلة في رئيس الجمهورية الهيمنة الكاملة، على المجالس التشريعية والقضائية، ورئيس الجمهورية له حق التشريع بأوامر في حالة شغور المجلس الشعبي أو بين دورتيه العاديتين، وتعرض هذه الأوامر على البرلمان بغرفتيه في أول دورة له للموافقة عليه، كما يحق لرئيس الجمهورية أن يشرع بأوامر في الحالة الاستثنائية ولا يكون دور السلطة التشريعية إلا استشارياً، إلى جانب هذا تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة القضائية، ورئيس الجمهورية يتولى تعيين القضاة، ويرأس المجلس الأعلى للقضاء، ويقوم بإصدار العفو العام².

وقد عانت تونس من نفس هيمنة السلطة التنفيذية على بقية السلطات الأخرى، بحيث منح المشرّع الدستوري التونسي صلاحيات واسعة لهذه السلطة، ورئيس الجمهورية التونسي يعتبر رئيس الحزب الدستوري الحاكم، والذي له السيطرة على مجلس النواب في فترة حكم زين العابدين بن علي، من خلال أنّ أغلبية أعضاء مجلس النواب هم أعضاء الحزب الحاكم، وبذلك سيطرت السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية خاصة في مسألة التشريع وذلك عن طريق اقتراح مشاريع قوانين ولها الأولوية على مقترحات مجلس النواب، وقد منح الدستور التونسي حق اقتراح هذه المشاريع لرئيس الجمهورية وليس للحكومة، كما يقوم رئيس الجمهورية بوضع السياسة العامة للدولة، أما فيما يخص المجال المالي فهو من مهام

¹ - محمد مجدان، العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014، ص ص 62-63.

² - شهرزاد صحراوي، مرجع سابق، ص ص 130-131-133.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

الحكومة، ولا يحق لمجلس النواب الخوض فيه، أما وضع السياسة العامة للدولة فهي من صلاحيات السلطة التنفيذية أي رئيس الجمهورية، إلى جانب هذا فرئيس الجمهورية التونسية يسيطر على السلطة القضائية، فهو يعتبر رئيس المجلس العلى للقضاء، ويعين قضاة المحكمة العليا¹.

أما فيما يخص المملكة المغربية فقد بدأت أولى ملامح السلطة الحاكمة المطلقة، والتي يهيمن الملك من خلالها على قرارات السلطة التشريعية والقضائية، بإسقاط أول تجربة برلمانية في 07 ديسمبر 1955 نتيجة فرض حالة الاستثناء وتركيز السلطات بيد الملك، وقد استمر انفراد الملك بالصلاحيات في جميع الإصلاحات السياسية والدستورية التي شهدتها المغرب حتى 2011، واعتبرت أن مكانة الملك محورية بصلاحيات دينية ودستورية حصرية وأخرى مستقلة سيادية وتحكيمية، باعتباره أمير المؤمنين يتولى حماية الملة والدين، وله مكانة كرئيس الدولة، وممثلها الأسمى، ورمز وحدة الأمة والضامن لدوام الدولة واستمرارها، وللاستقرار المملكة وسيادتها، والمؤتمن على الخيار الديمقراطي، وقد عبّر دستور 2011 عن مكانة الملك المتواجد في أغلب فصول الدستور، وتكرر ذكره في أزيد من 60 مرة بما يرافق ذلك من صلاحيات، مما يبين سيطرة الملك على قرارات وصلاحيات جميع السلطات والمؤسسات داخل المغرب².

كما شهدت ليبيا سيطرة كلية للرئيس معمر القذافي على جميع أمور الدولة، وقام بإلغاء سلطاتها ومؤسساتها، والتي ظلت حبيسة قراراته وهذا ما دعت إليه وثيقة الكتاب الأخضر الصادرة عن مؤتمر الشعب العام سنة 1988 وقد جاء فيها: إهداء سلطة الشعب بالكتاب الأخضر دليل البشرية نحو الخلاص النهائي من حكم الفرد والطبقة والقبيلة، إلا أن، ليبيا افتقدت للمؤسسات الشرعية، والبناء القانوني ومنع التعددية السياسية، واختزلت جهود

¹ - فدوى مرابط، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي: دراسة قانونية مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص ص 124-230.

² - محمد بودة، أثر الإصلاحات السياسية على بنية السلطة التنفيذية في دول المغرب العربي، مجلة المجلس الدستوري، العدد 12، 2019، ص ص 91-93.

الدولة في تمجيد الشخص الفرد وهو معمر القذافي، والذي اعتبر نفسه زعيم وليس رئيس لا يمكن إقالته أو تغييره¹.

وعند الانتقال إلى الحديث عن موريتانيا فقد عانت من هيمنة الجيش على السلطة ما يزيد على ثلاثة عقود بعد الاستقلال، وقد صارت سمة النظام السياسي فيها عسكرية الطابع، وفي ظل تنافس وتدافع قادة الجيش للهيمنة على السلطة بشكل لم يسمح بترسيخ أسس الدولة ومؤسساتها السياسية، أو حتى القيام أو الحديث عن إصلاحات سياسية، مما جعل موريتانيا هشة البنيان وضعيفة السلطة، فجّل التطوّرات السياسية والقانونية التي شهدتها موريتانيا تميزت بدور محوري لمؤسسة الجيش في الاحتفاظ بالسلطة وترتيب عملية تناقلها، وقد افتقرت موريتانيا في جميع الحقب التي مرت بها إلى المرتكزات المهمة للديمقراطية والمتمثلة في الحرية والمساواة، والتعددية، وتداول السلطة².

2- ضعف المجتمع المدني والأحزاب السياسية:

يعتبر المجتمع المدني السمة البارزة لتكريس القيم السياسية داخل الدول، وذلك من خلال القيام ببناء قاعدة تربط ما بين الفرد والدولة، وهذا ما تدعو إليه الديمقراطية، والتي تعبر عن تحوّل إرادة الأفراد داخل المجتمعات نحو إرادة مشتركة تلبي مصالحهم بتفويض من يمثلهم وفق آليات التمثيل الديمقراطي، وفي هذا السياق كان الفكر السياسي المغربي يؤكد ويفسر على أن عدم وجود إنفتاح وتحوّل ديمقراطي حقيقي مرتبط بعدم وجود مجتمع مدني فعال يساهم في تحقيق ذلك، وكذا تفسير عدم وجود انفتاح وتحوّل ديمقراطي حقيقي بعدم وجود مجتمع مدني فعّال يساهم في تحقيق ذلك³.

ولعلّ من أبرز سمات ضعف المجتمع المدني في دول المغرب العربي، ضعف أو غياب المشاركة السياسية التعددية التي تعتبر كحركية أساسية مؤسسة للتحوّل الديمقراطي،

¹ - محمد بودة، مرجع سابق، ص 88.

² - خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص ص 23- 27.

³ - شاهر محمد حسن الغياليين، معيقات التحوّل الديمقراطي في الدول العربية، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 03، العدد 05، جوان 2020، ص 410.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

وإن وجود تعددية سياسية ليس مرتبطاً بوجود عدد كبير من الأحزاب السياسية، بقدر ما يجب أن تكون هذه الأحزاب فعّالة ومستقلة في عملها، ما يرفع من قيمة المشاركة السياسية من وراء الثقة في عملها ومستواها، مما قد ينشأ عنها معارضة سياسية تضبط عمل السلطة السياسية، عن طريق المراقبة وفرض المسؤولية التي تستطيع إحداث تداول سلمي على السلطة، وبناء مشروعية سياسية حقيقية¹.

ولقد كرّست الأنظمة التسلطية والاستبدادية في دول المغرب العربي، فكرة تبعية المجتمع للسلطة السياسية، وترسيخ ثقافة سياسية مبنية على اعتبار الدولة والقائمين على شؤونها هم المسؤولون عن إدارة الشأن العام، ويعتبرون شعوبهم عبارة عن متلقي لقرارات ومشاريع السلطة السياسية، وهذا ما جعل المشاركة السياسية عبارة عن تعبئة وحشد له مشاريع وبرامج السلطة السياسية وليست قائمة على الحوار والإقناع، ومبادئ المشاركة السياسية الحقيقية، وهذا ما يوضح اعتبارها من أبرز المعوقات السياسية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي، نتيجة عدم إيمان الأنظمة الاستبدادية فيها بالمشاركة السياسية الحقيقية للمواطنين وللشعب، وتعتبر ذلك تهديداً لهيمنتها وسيطرتها ونفوذها ومصالحها، عكس ما تدعو إليه المبادئ الحقيقة للتحوّل الديمقراطي، والتي تعتبر موضوع الحكم والسلطة وكذا تسيير الشأن العام، عملية تشاركية بين المجتمع والمسؤولين في الحكم، مع تكريس المبدأ الدستوري، والذي يعتبر الشعب هو مصدر السلطات².

كما تعتبر تركيبة الأحزاب السياسية الهشة من أبرز أسباب نقص المشاركة السياسية، ومن أبرز معوقات التحوّل الديمقراطي، فلقد كشفت شتى الانتخابات التعددية التي شهدتها دول المغرب العربي عن ذلك، فالأحزاب السياسية تعاني الكثير من نقاط الضعف التي تعتبر مؤثرة سلباً على مشاركتها في الحياة السياسية، مما تقلص من قدرتها على استقطاب وتكوين قاعدة شعبية، فالأحزاب السياسية المغاربية تتسم بخصائص غير ديمقراطية، فأغلبها تشهد صراعات على المراكز القيادية مما ولّد حركات انشقاقية داخلها، الأمر الذي جعل للسلطة

¹ - محمد زيتوني، مرجع سابق، ص 85-886.

² - عباس سيرة، مرجع سابق، ص 158-159.

التدخل فيها، وحسم الخلاف لصالح الأطراف التي تبدي ولائها للسلطة، مما يولد عدم وضوح لأهداف بعض الأحزاب السياسية وبرامجها، الأمر الذي يبين النقص الشديد في الوعي السياسي بأهمية دور الأحزاب السياسية في إرساء الديمقراطية¹.

فالأحزاب السياسية في دول المغرب العربي تتحدد معاناتها الميدانية، إذ تعاني الأحزاب الجزائرية والتونسية من عدم استيعابها لعدد من الفئات الاجتماعية المؤثرة والفاعلة، خاصة فئة الشباب والمرأة والطبقة الوسطى المتعلمة، والتي ابتعدت عن العمل السياسي الحزبي، ولعلّ أبرز ما تعانيه مشكلة النخبوية القائمة في القيادات المركزية العليا للأحزاب، كما تعاني الأحزاب المغربية من ضبابية النصوص التشريعية المؤسسية، بحيث أنّ قانون الأحزاب ليس له تأثيرات إيجابية على الحالة الحزبية المغربية، بينما تعاني الأحزاب الموريتانية من قيود قانونية، وعدم السماح لكل فئات المجتمع من المشاركة الحزبية إلى جانب الولاءات الخارجية لمعظم هذه الأحزاب أو الولاء للهيئة العسكرية داخل موريتانيا، أما فيما يخصّ ليبيا فحداثة التجربة الحزبية بعد سقوط نظام القذافي فتحت المجال أمام تأسيس عدد هائل من الأحزاب السياسية والتي غلبت أجندات سياسية على حساب المصالح الوطنية الليبية².

كلها عبارة عن مؤشرات توضح ضعف الأحزاب السياسية ومدى عرقلتها لعمليات التحوّل الديمقراطي، ومدى سيطرة الأنظمة عليها، وحتى بالعودة إلى المستوى الذي يعبر عن المشاركة السياسية وعمل الأحزاب السياسية، والذي هو عبارة عن الانتخابات فالانتخابات في دول المغرب العربي كثيرا ما يعاب عليها بأنها تفتقد للصفة الديمقراطية سواء من حيث عدم احترام الآجال الدستورية بتمديد العهدة، أو بمنع الأحزاب والجماعات المعارضة من الترشح، أو حتى بخلق شروط تعجيزية لا تمكن الأحزاب المعارضة من تقديم الترشح، وحتى مع القيام بعملية الانتخابات فأغلب مؤشرات تعبر عن غياب النزاهة في عمليات التصويت، وفي كثير من الأحيان استخدمت القوة الأمنية لمنع المنافسين من

¹ - أسية بلخير، الأحزاب السياسية المغاربية والديمقراطية: أزمة ديمقراطية الحزب أم ديمقراطية النظام، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017، ص 428.

² - أسية بلخير، المرجع نفسه، ص ص 428-429.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

التصويت وحتى وصل الأمر إلى توقيف العمليات الانتخابية، بالإضافة إلى منع المراقبين والملاحظين الدوليين من الرقابة الانتخابية¹.

الفرع الثاني: المعوّقات الأمنية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي.

إن المتتبع لمسارات التحوّل الديمقراطي الذي شهدته دول المغرب العربي منذ أواخر الثمانينات وبعد ثورات الربيع العربي يرى جيدا للدور الذي لعبته الأزمات الأمنية في عرقلة مسارات التحوّل الديمقراطي داخل هذه الدول، ويلعب الجيش الدور الرئيسي في خلق ذلك نتيجة تدخله في الحياة السياسية على غرار توقيف المسار الانتخابي في الجزائر، فبعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الدور الأول من الانتخابات التشريعية التي جرت سنة 1991، تقرر توقيف المسار الانتخابي خوفا من وصول التيار الإسلامي للسلطة، حتى أن الأحزاب الاستئنصالية والعلمانية دعمت الجيش في ذلك، مما يوضح أن الجيش هو صاحب السلطة الفعلية والذي لا يقبل أن يمارسها طرف لا يدين له بالولاء².

لقد عرفت الجزائر بعد توقيف المسار الانتخابي تصعيدا خطيرا وتفاقما كبيرا للأزمة السياسية التي أدت إلى مواجهات مسلحة عنيفة، انعكست على استقرار البلاد وأدت إلى عدم الاستقرار السياسي والأمني، فبعد استقالة الرئيس الجزائري الشاذلي بن جديد وإعلان حالة الفراغ الدستوري كلف المجلس الأعلى للأمن باستحداث هيئة جديدة هي المجلس الأعلى للدولة قصد شرعنة السلطة استنادا لمشروعية تاريخية والذي أصبح محمد بوضياف رئيسا لهذا المجلس في انتظار تنظيم انتخابات رئاسية، وقد كانت لقرارات المجلس الأعلى للدولة في حل الحزب الفائز بالانتخابات، وكذا توقيف قاداته وعناصر هائلة من أنصاره النقطة التي أدت إلى العنف السياسي والعسكري ضد النظام ومؤسساته، ومحاولة إرغام السلطة على التراجع عن قرار توقيف المسار الانتخابي³.

¹ - محمد زيتوني، مرجع سابق، ص 886.

² - ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، الجزائر: منشورات الشهاب، 2012، ص 176.

³ - International Crisis Group, Islamisme, violence et réformes en Algérie : tourner la page, Rapport Moyen-Orient et Afrique du Nord N°29, 30 Juillet 2004, pp 9-10.

إن إصرار المؤسسات العسكرية في إدارة الشأن العام داخل الدول المغاربية، جعلها تسيطر على الحياة السياسية بشتى الطرق، وتعتبر الانقلابات العسكرية التي شهدتها معظم هذه الدول أكبر دليل على ذلك خاصة في موريتانيا والتي شهدت أكبر عدد للانقلابات العسكرية في المنطقة، فالتطورات السياسية والقانونية التي شهدتها موريتانيا تميزت بدور محوري لمؤسسة الجيش في الاحتفاظ بالسلطة وترتيب عملية تنقلها بعد كل انقلاب، مما ولد هاجسا أمنيا ومخاوبا دائمة من حدوث انقلابات جديدة، فالمجلس العسكري داخل موريتانيا يقوم بدور واسع في الحياة السياسية على غرار قيامه بحل الجمعية الوطنية بعد انقلاب 2005، واقتراح التعديل سنة 2006 كان من مجلس الحكم العسكري (التعديل الدستوري)، ليلى ذلك انقلاب آخر في 06 أوت 2008 والذي قاده محمد ولد عبد العزيز برئاسة المجلس العسكري المشكل من 11 عضو كلهم عسكريون¹.

وبذلك فلقد أسس التدخل العسكري طريقة في انتقال السلطة، جعلت المعيار الرئيسي للوصول إلى الحكم هو امتلاك القوّة، وبما أنّ الجيش هو القوة الأكبر داخل معظم دول المغرب العربي، فإن من يسيطر عليه يستطيع السيطرة على السلطة، وقد تربع على السلطة في كثير من الفترات عسكريون أفرزتهم المؤسسة العسكرية نفسها، فظاهرة تغيير الأنظمة في المنطقة المغاربية تميزت باستعمال مجموعة من الآليات التي فرضتها السلطة العسكرية إما بالقوّة أو الجبر والإكراه، فقد حدث وأن ترك الرئيس موقعه بالاغتيال كما حدث مع الرئيس الجزائري "محمد بوضياف"، أو بالإجبار على ترك موقعه كما حدث مع الرئيس التونسي "الحبيب بورقيبة"، والرئيس الجزائري "الشاذلي بن جديد"، أو القضاء على النظام بكامله كما حدث في الربيع العربي في كلّ من تونس وليبيا².

ومن خلال هذا الجدول سوف نوضح أهم الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول المغرب العربي إلى غاية 2020.

¹ - محمد بودة، مرجع سابق، ص 96.

² - سفيان فوكة، أزمت الدول والمجتمع وأثرها على مسارات التحوّل الديمقراطي في شمال إفريقيا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، 2021، ص 310.

الجدول رقم 01: أهم الانقلابات العسكرية التي شهدتها دول المغرب العربي
إلى غاية 2020¹.

إجمالي الانقلابات	الانقلابات الناجحة	الانقلابات الفاشلة
موريتانيا	07	06
ليبيا	07	01
المغرب	06	00
الجزائر	02	01
تونس	02	01

المصدر: سفيان فوكة، مرجع سابق، ص 310.

ولقد اتسم مسار التحول الديمقراطي في تونس بعد إسقاط نظام زين العابدين بن علي بتنامي ظاهرة العنف السياسي والتي شكلت معوقاً أمنياً في مسار عملية التحول، فشهدت تونس مقتل المنسق الجهوي لحركة "نداء تونس" "محمد لطفي" في تطاوين في 18 أكتوبر 2013، واستخدمت قوات الأمن العنف لصد المحتجين بمدينة سليانة في شهر نوفمبر 2013، كما جرى الاعتداء على المقر المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل يوم 04 ديسمبر 2013 ما زاد في توتير الوضع السياسي، ولقد بلغ الاحتقان بين الحكومة والمعارضة في ظل مقتل المعارض اليساري "شكري بلعيد" زعيم تيار الوطنيين الديمقراطيين يوم 06 فبراير 2013، وكلّ هذا في ظل التمرد المسلح على الدولة من قبل فئة من التيار السلفي الجهادي²، وبذلك شكلت ظاهرة الاغتيالات والإرهاب هاجساً كبيراً في عرقلة مسار التحول الديمقراطي في تونس، كما وشهدت ليبيا انفلاتاً أمنياً وانتشاراً واسعاً للسلاح في الأراضي الليبية عقب إسقاط نظام القذافي، نتيجة الاختلافات والانشقاقات ما بين التيارات التي برزت في الساحة السياسية، ولعلّ أبرزها التيارات الدينية والتي ميزها ظهور

¹ - سفيان فوكة، مرجع سابق، ص 310.

² - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: درب الطويل نحو التوافق، المركز العربي ل[حاث ودراسة السياسات، العدد 06، يناير 2014، ص 79.

كتائب مسلحة والتي تميزت بالخطاب الديني المتشدد، وفي ظل التعاطف الدولي مع المعارضة تم إغراق ليبيا بالسلاح، سواء من الدول العربية أو الأجنبية، مما ولّد صراعات ومواجهات ما بين الكتائب والمليشيات وعدم تمكن الدولة من السيطرة عليها، وبذلك شكّل هذا الوضع تهديدا وتحدياً خطيراً لعملية التحوّل الديمقراطي وكذا بناء الدولة ومؤسساتها¹.

المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي.

إن تأثير الدور الاقتصادي والاجتماعي مهم في تحديد مسار نجاح أو فشل عملية التحوّل نحو الديمقراطية في أيّ دولة، فقد افترض "ليبست" "Lipset" سنة 1994 بأن الازدهار الاقتصادي يدفع إلى مزيد من الديمقراطية، وفي نفس الاتجاه رأى "بارو" "Barro" سنة 1997 أن تحسين مؤشرات الحياة الاقتصادية يؤدي إلى زيادة احتمالية سيادة الديمقراطية، وقد وصل إلى هذه النتيجة بعد دراسة لحوالي 100 دولة، في الفترة الممتدة من 1960 إلى 1995²، مما يوضح أهمية الجانب الاقتصادي في العملية الديمقراطية، فالمغرب العربي يواجه مجموعة من الصعوبات الاقتصادية والاجتماعية، والتي اختلفت مظاهرها وأصولها ومدى حدتها من دولة إلى أخرى، وذلك في ظل أوضاع سياسية متباينة، وكلّ هذا نتيجة تراكمات وتحديات داخلية وإقليمية انعكست على بني الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية داخل دول المغرب العربي، وقد أصبحت هذه الصعوبات معوقات في وجه عمليات التحوّل الديمقراطي ومدى نجاحها³.

¹ - عمران محمد المرغني الجداري، عوائق التحوّل الديمقراطي في ليبيا دراسة في العوامل الداخلية، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، ديسمبر 2020، ص ص 32- 38.

² - Mohamed Abdullah Abu Rumman, The Impact of Economic Factors on Democratization: Jordan Case, Journal of Advanced Social Research, 2012, pp 37- 51.

³ - محمد السبيطلي، المغرب العربي: تعثر الانتقال الديمقراطي وصعوبات اقتصادية حصيلة 2016 و2017، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أكتوبر 2017، ص 06.

الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية للتحول الديمقراطي في دول المغرب العربي.

لقد أصبحت المشاكل الاقتصادية التي تعاني منها دول المغرب العربي، من أبرز معوقات عمليات التحول الديمقراطي التي شهدتها المنطقة، وقد تسببت في هذه المشاكل جملة من الأسباب والتي تراكمت بمرور السنوات كانت لسياسات أنظمة هذه الدول النقطة الرئيسية في الوصول إليها، فالبنية السياسية هي المتحكم الرئيسي في سياسات البنية الاقتصادية، ولعلّ أبرز هذه المعوقات نقص وغياب التنمية الاقتصادية والتي تعاني منها جميع الدول المغرب العربي، ولقد عانت التجارب التنموية في هذه الدول من أزمات وهزائم وضعف شديد في إيجاد الهياكل المناسبة لتحقيق تنمية حقيقية، خاصة في ظل الاحتجاجات والثورات التي حدثت في المنطقة والتي من أهم دوافعها هذا الفشل الاقتصادي، ولقد تزامن هذا الفشل مع القصور في بناء الديمقراطية ولعلّ أبرز هذه الانتفاضات، تونس والمغرب سنة 1984، الجزائر 1986 و1988، لتعود هذه الاحتجاجات مع نهاية 2010، وكلّها كانت ترفع شعارات المطالبة بالتنمية¹.

فالتجربة التنموية في الجزائر رغم بدايتها بعد الاستقلال مباشرة من خلال وضع المسؤولين لمجموعة من المخططات، وبالرغم من الموارد الموجودة بها، وشساعة المساحة والأراضي الزراعية المتوفرة، إلا أنها فشلت لحد الآن في تحقيق التنمية، فالجزائر لا تزال مستورداً أساسياً للمواد المصنعة، وتعتبر ضمن الدول الأولى المستوردة للموارد الفلاحية والغذائية بقيمة 2,5 مليار سنوياً، والمشكل الحقيقي في الجزائر لا يكمن في المشاريع، وإنما في عدم تسييرها بالطريقة المثلى، وعدم الاستغلال المناسب للموارد الموجودة والثروات الهائلة، والاعتماد الكبير في الاقتصاد على النفط، فاقتصاد الجزائر بقي تابعا لهذا المورد².

فبالرغم من دخول الجزائر في مرحلة إصلاحات مضمونها التحول إلى اقتصاد السوق، وذلك بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لكن بعد 20 عاما من التحول

¹ - سفيان فوكة، مرجع سابق، ص 312.

² - راضية ياسينة مزاني، معضلة التنمية في الدول العربية: الأسباب والحلول، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 04، 2019، ص ص 323-324.

إلى نظام السوق، لا يزال الاقتصاد الجزائري قليل التصنيع حيث إن حجم القطاع لا يتجاوز 5% من الناتج المحلي الإجمالي.

إلى جانب ذلك فإن الاقتصاد الجزائري يعاني من التضخم والذي هو غير مستقر خاصة خلال الفترة من 1969-2015، وذلك لعدة أسباب مرتبطة بانفتاح الاقتصاد وتوجهه نحو نظام السوق، وأيضاً ضعف أداء السياسات النقدية والصرفية، وعدم استقرار سعر الصرف¹.

بالإضافة إلى هذا فإن تراجع الاستثمار وتدني كفاءته خاصة مع عدم الاستقرار السياسي الذي شهدته الجزائر في عقد التسعينات من القرن الماضي، كان له الأثر في التنمية بالإضافة إلى الممارسات الفاسدة للمسؤولين الحكوميين، وإنفاق عوائد النفط دون عقلانية مع غياب الإداريين الأكفاء².

أما التجربة التنموية في تونس فمحاولات تحقيق التنمية خلقت انعدام في التوازن الاقتصادي، وسوء تسيير الثروة واحتكار الاستثمار من قبل فئة معينة، فقد كانت الحكومة تقدم أموالاً قليلة لمحاافظاتها الجنوبية، الأمر الذي قلّل من مشاريع التنمية، دون نسيان الفساد والرشاوي والعمولات، ورغم أنّ الحكومة قامت بتنفيذ العديد من المشاريع، إلا أنّ الاقتصاد التونسي سواء العام أو الخاص لم يعد قادراً على تلبية حاجيات المجتمع وفئاته خاصة الشباب، خاصة مع وجود تلك الفجوة بين التحرر على مستوى الاقتصاد والتسلط على مستوى السلطة³.

وعند الانتقال إلى التجربة التنموية في المغرب فقد كان الاقتصاد المغربي ذو توجه ليبرالي مطبوع بطابع الاقتصاد المختلط ذو نزعة للحماية والتدخل، وهو اقتصاد غير نفطي

¹ - علي الشابي، الجزائر: الصعوبات المالية وتداعياتها، في: محمد السبيطلي، المغرب العربي: تعثر الانتقال الديمقراطي وصعوبات اقتصادية حاصلة 2016 و2017، الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أكتوبر 2017، ص 25، 28.

² - هوارية زيتوني، علي مكيد، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة المعيار، المجلد 09، العدد 02، 2018، ص 240.

³ - راضة ياسينة مزاني، مرجع سابق، ص 328.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

تشكل له فاتورة النفط عبئا كبيرا، وموارده المتأتية من تصدير الفوسفات لا تغطي الاحتياجات الضرورية، ومن عوامل تأثير ذلك ضعف الاستثمار العمومي، الاعتماد على الاقتصاد الفلاحي والتوجه نحو التصنيع ببطء شديد، التبذير متعدد الأشكال (التسيير الإداري)، الظروف المناخية المعاكسة، الطلب الداخلي الكبير¹، مما جعل المغرب تقوم بمجموعة من الإصلاحات بعد اللجوء إلى طلب المساعدة من البنك والصندوق الدوليين، وقد كان المغرب أول بلد مغاربي باشر في تطبيق الإصلاحات سنة 1983، بحيث استطاع التحكم في التوازنات المالية الكبرى، ولكن النتائج كانت متأرجحة مع قليل من الإيجابية، فالنمو سنة 1983 بلغ 0,6%، ووصل إلى 4% في المتوسط في تسعينات القرن 20، وانتقل النمو من 1% إلى 6,2% خلال الفترة ما بين 1999 و2008، وعلى الرغم من رصد المغرب لـ 150 مليار درهم (15 مليار دولار) لتحسين الاقتصاد وإنعاش النمو، إلا أنها لم تلقى القبول المطلوب من طرف البنك الدولي الذي أكد أن الاقتصاد المغربي يحتاج إلى نمو اقتصادي يتراوح من 6 إلى 8 بالمائة حتى يستطيع الاقتصاد المغربي تجاوز الصعوبات والاختلالات على المستوى الاجتماعي خاصة².

وعند الحديث عن الوضع الاقتصادي في ليبيا فأبرز معوقاته أنه يعتمد في دخله على المورد الطبيعي النفط الخام، وبالرغم من أن خطط التنمية كانت تستهدف تحقيق معدلات نمو عالية في الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية، بهدف إيجاد قاعدة إنتاجية تساعد على تنويع مصادر الدخل، والتخفيف التدريجي من الاعتماد على قطاع النفط، إلا أن الاقتصاد ما زال يعتمد وبشكل كلي على قطاع النفط كمصدر رئيسي للدخل والعملة الأجنبية، والاستثمار، والتجارة الخارجية، بالإضافة إلى الاعتماد عليه في تمويل أغلب نفقات التنمية، ويساهم بنسبة كبيرة في إجمالي الصادرات الليبية، وفي تكوين الناتج المحلي الإجمالي³.

¹ - بوحفص حاكمي، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب- تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، 2009، ص 12.

² - بوحفص حاكمي، مرجع سابق، ص.

³ - محمد علي صالح أبو غالية، حسين الفحل، الصادرات النفطية وعلاقتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج (دراسة تحليلية خلال الفترة 1995-2008)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 27، ص ص 237-239.

وقد كان لقيام ثورة 17 فبراير 2011 أثرها في الاقتصاد الليبي، ولا سيما في النشاط الاقتصادي الهيدروكربوني، إذ هبط إنتاج الخام إلى 22 ألف برميل في جويلية 2011، أما الأنشطة الاقتصادية عبر الهيدروكربونية فقد تأثرت تأثراً كبيراً بتدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج، وكذا اضطراب الأنشطة المصرفية، ومحدودية القدرة على الحصول على النقد الأجنبي، ورحيل العمالة الوافدة. وعلى الرغم من انتهاء الثورة وسقوط نظام القذافي، لم يخرج ما يحصل في ليبيا عملياً عن النمط الذي كان سائداً في إدارة الثروة النفطية، والتصرف في عوائدها المالية، وبقي اقتصاد ليبيا ريعياً¹.

أما فيما يخصّ موريتانيا فإن الوضع الاقتصادي وغياب التنمية تتعدد معوّقاته، والتي تعتبر من أبرز معوّقات التحوّل الديمقراطي، فالاقتصاد الموريتاني يعتمد بشكل كبير على الاقتصاد الريعي المعتمد على تصدير المواد الأولية الخام، فالصناعة الاستخراجية تعدّ قاطرة النمو الاقتصادي في هذا البلد، مما يركز الثروة في يد الأكثر ثراءً بوظائف قليلة، بينما قطاعي الزراعة والصيد اللذين يوفران أكثر مناصب شغل في الدولة عرضة للتقلبات المناخية، ولعلّ أكبر مشكل تعانيه الدول الغنية بالموارد والتي من بينها موريتانيا، مشكل التعامل مع الحصيدلة (الريع)، خاصة في ظل عجز الدولة عن المطالبة بنصيبها من الموارد، حيث تباع حقوق الاستخراج يثمن بخس، وتفرض ضرائب على الإيرادات أقل مما ينبغي²، إلى جانب ذلك سرقة وتبديد الأموال التي تحصل، وغالباً ما يتم تحصيلها وإنفاقها سراً، مما يجعل من الصعب معرفة كيفية استخدامها، وهذا ما جعل الحياة السياسية في موريتانيا تتسم بصراع القادة على السلطة لوضع أيديهم على إيرادات الموارد، والتي يمكنهم استخدامها في شراء الأصوات والبقاء في السلطة³.

¹ - فوزية خدا كرم عزيز، معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي، المجلة السياسية الدولية، العدد 33-34، ديسمبر 2016، ص 548-549.

² - الهادي عبدو أبوه، يعقوب الشيخ محمد، السياسات الاقتصادية والنمو في موريتانيا: الأثر الهيكلي والاجتماعي والمعوّقات (1985-2013)، المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير، العدد 02، سبتمبر 2015، ص 13.

³ - الهادي عبدو أبوه، يعقوب الشيخ محمد، نفس المرجع، ص 13-14.

- الفساد:

تعاني الدول النامية ومن بينها دول المغرب العربي من سيطرة النخب الحاكمة على المال العام، وتمتع أفرادها من مصالح ضخمة في ظل العلاقة بين السلطة والثروة، ويعني ذلك المنفعة التي تمنحها السلطة والمقترنة بالاقتصاد، مما جعلها غير مستعدة للتخلي عن امتيازاتها أو حتى التخفيض منها على الأقل، وهو سبب رئيسي لإعاقة البناء الديمقراطي، إلى جانب هذه النخبة تشكلت فئة أخرى تتكوّن من كبار الموظفين ورجال الأعمال، ما شكّل طبقة متحالفة تجمعها المصالح الشخصية المشتركة، وفي هذه الحال أصبح المال والثروة كأداة لكسب وشراء الولاء والوصول إلى السلطة¹، مما ولّد ظاهرة الفساد داخل هذه الدول فوفقا لمؤشرات مدركات الفساد التي تصدرها منظمة الشفافية الدولية، تبين التفشي الكبير لهذه الظاهرة داخل دول المغرب العربي، ولقد تمّ تشخيص وضعية الفساد داخل هذه الدول وفقا لتفشي هذه الظاهرة، وكذا القطاعات المستهدفة لها وذلك خلال العامين 2016/2017 وهو ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم 02: ملامسة مؤشرات الفساد للعام 2016/2017 في دول المغرب العربي.

البلد	المرتبة العالمية 2016 من بين 176 دولة	العلامة وفقا لمؤشر مدركات الفساد العام 2016م	المرتبة العالمية 2017 من بين 183 دولة	العلامة وفقا لمؤشر مدركات الفساد العام 2016م	عدد الاستطلاعات المستخدمة
تونس	75	41	74	42	07
المغرب	90	37	81	40	07
الجزائر	108	34	112	33	06
موريتانيا	142	27	143	28	06
ليبيا	170	14	171	17	05

المصدر: صباح حواس، الفساد في دول المغرب العربي قراءة مسحية في واقع الظاهرة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 02، أفريل 2021، ص 517.

¹ - سفيان فوكة، مرجع سابق، ص 313.

وكقراءة لمعطيات هذا الجدول، فلقد أصدرت منظمة الشفافية الدولية في إطار مؤشر الفساد قائمة ترتب 183 بلداً، وفقاً للعلامة التي نالها كلّ بلد بناءً على بيانات جمعت من استطلاعات أجرتها مصادر مختلفة، على غرار تقييم البنك الدولي للأداء القطري للسياسات والمؤسسات، وكذا تقرير التنافسية العالمي الذي يُصدره منتدى الاقتصاد العالمي¹.

إن تعدد تصنيفات ظاهرة الفساد والتي بيّنت أهم صورته داخل المجتمعات، على غرار الفساد الإداري والسياسي والمالي، مما خلقت أي ظاهرة الفساد آثاراً سلبية على الدول والتي من بينها المغربية، فلقد شكلت هذه الظاهرة آثاراً وخيمة على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، ويرى الكثير أنّ الفساد تكلفة اجتماعية واقتصادية باهظة الثمن، حيث يعمل على تأخير عملية التنمية، وتحقيق الازدهار للشعوب، وكذا تقويض بناء الديمقراطية، والقضاء على التنمية المستدامة وعلى استقرار المؤسسات، ولقد أكد رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي بالجزائر "موسى فقي محمد" أن ظاهرة الفساد تكلف القارة الإفريقية نحو 50 مليار دولار أمريكي سنوياً².

الفرع الثاني: المعوقات الاجتماعية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي.

يعتبر التحدي الذي يواجه النظم السياسية في بناء نظم ديمقراطية متعلّقا بالثقافة السياسية داخل الدول، خاصة الثقافة السياسية الديمقراطية والتي تعتبر أبرز المعوقات الاجتماعية لعملية التحوّل الديمقراطي، فلقد أصبحت الثقافة وخاصة السياسية من المداخل الأساسية لبحث عملية التحوّل الديمقراطي بحكم علاقتها بتوجهات الفرد وسلوكاته والتي هي عبارة عن القيم والمعارف المكتسبة من عادات المجتمع وتقاليد³. ولعلّ من أبرز المعوقات الاجتماعية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي غياب الثقافة السياسية الديمقراطية والتي ساهمت في غيابها مجموعة من الأسباب والقضايا الرئيسية والتي من مجملها:

¹ - صباح حواس، الفساد في دول المغرب العربي قراءة مسحية في واقع الظاهرة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 02، أبريل 2021، ص ص 517-518.

² - وليد لعماري، أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغربية وآثارها السلبية عليها، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، 2020، ص ص 198-199.

³ - صليحة كبابي، الهوية والثقافة السياسية كمدخل للتحوّل الديمقراطي في الشرق الأوسط، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، ديسمبر 2016، ص 237.

1- تأثير الإرث التاريخي للدولة التسلطية:

إن المطلع على التاريخ المغربي يلاحظ أن التسلط قد طغى على مؤسسات الدول المغربية، والتي اعتبرها الكثير امتدادا للدولة السلطانية ومخلوطا مع طبيعة دولة الاحتلال نظير الاستعمار الذي عانت منه، والتي انبثقت من خلالها عوامل ساهمت في جعل الثقافة السياسية متشعبة بمضامين العنف والتسلط والإقصاء، وقد دخلت هذه القيم في بنية الدولة السياسية والاجتماعية، مما جعل الانتقال من بنية سياسية إلى أخرى مرتبطا بهذه القيم التي تركزت في وجدان الحاكمين والمحكومين، وعملت على ترسيخ قيم ومفاهيم في الثقافة السياسية المغربية على غرار امتلاك الحقيقة والنزعة الإقصائية، ورفض التعددية، وعدم السماح إلى الحد الذي يسمح بالتخوين والتكفير، كلها مؤشرات ساهمت في غياب الثقافة السياسية بشكل عام والثقافة السياسية الديمقراطية بشكل خاص¹، وتهميش الفئات المثقفة داخل مجتمعاتها، والتي تأرجحت ما بين انتمائها لبيروقراطية الدولة، وما بين ضياع جهدها الذي تشكو غالبا من تهيمشه في تغيير المجتمع وبناء الدولة، وكذلك تغييب الأفكار القيمة، والتي يعتبرونها أخطاء جوهرية كرست وضع التخلف والجمود، وساهمت في عرقلة التحول الديمقراطي المطلوب نحو مجتمع التعددية والحرية².

2- التأثيرات القبلية والجهوية:

يعتبر الإرث الاجتماعي الذي اكتسبه الفرد منذ نشأته داخل مجتمعات المغرب العربي، من خلال علاقة القرابة والأهل والطائفة والعشيرة والقبيلة من أبرز التأثيرات في نشأة الفرد في حياته الاجتماعية والسياسية، ويعدّ الولاء لها أحد محددات السلوك السياسي للفرد، كما تعتبر من أبرز مصادر التجنيد النخبوي داخل الأنظمة المغربية³، فالثقافة السياسية تعدّ انعكاس للواقع عبر قنوات التنشئة التي كانت تتحكم في الفرد، الأسرة كنواة

¹ - عزوز غربي، نفيسة رزيق، الثقافة السياسية والبناء الديمقراطي في المنطقة المغربية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 20، العدد 02، ديسمبر 2019، ص ص 76-77.

² - شاهر محمد حسن الغليالين، مرجع سابق، ص 413.

³ - محمد الكر، المجتمع المدني وإشكالية التحول الديمقراطي بالعالم العربي بين شرعية الأداء وسلطوية الانتماء، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، 2015، ص 283.

للتنشئة السياسية، والتي تحتضنها القبيلة والفئات الموجودة داخلها باعتبار الفرد ينمو داخلها، والقيم التي تغرس من قبلها، وبذلك أصبحت القبيلة عبارة عن تنظيم اجتماعي يجسد المفهوم السياسي ويتحكم فيه، وفي هذا الجانب يتبين وجود علاقة بين القبيلة والدولة الوطنية، وفي هذا السياق قام صامويل هنتنجتون بدراسة تحت عنوان النظام السياسي لمجتمعات متغيرة، وقد قامت على فرضية مفادها أن هناك فجوة في البلدان العربية والتي من بينها دول المغرب العربي، بين المؤسسات الاجتماعية بطيئة التطور، مما خلق فجوة بين المؤسستين، الأمر الذي عرقل عملية التحوّل الديمقراطي، باعتبار أن القبيلة كانت مؤسسة فاعلة طيلة قرون من الزمن¹.

ومن أمثلة ذلك الدور الذي لعبته القبيلة في الحياة السياسية في ليبيا في المرحلة الانتقالية بعد إسقاط نظام القذافي، والتي ازداد دورها السياسي في ظل غياب مؤسسات الدولة، والتي تم دفعها من قبل أطراف فاعلة قصد تحقيق مصالح خاصة، حتى أنه جرت تحالفات ما بين مجموعة من القبائل للحصول على عدد كبير من المكاسب السياسية، وانعقدت في هذا الجانب عدة مؤتمرات تمت رعايتها من قبل القبائل على غرار المؤتمر الذي حدث في مدينة الزنتان في 06 جويلية 2013، حتى أن القبيلة أصبحت بديلا عن الأحزاب السياسية، وتعددت التحالفات في ظل دعوة قبائل الجنوب إلى اجتماع في سبتمبر 2015، وقد اشتركت مطالب هذه الاجتماعات في التدخل في القرارات والترتيبات السياسية داخل ليبيا، حتى أصبحت قبائل برقة مهيمنة على البرلمان والحكومة، ولا يمكن تمرير أي قرار أو مشروع دون موافقتهم².

3- غياب التنشئة السياسية:

إنّ التنشئة السياسية هي مجموع الأساليب والممارسات والسلوكيات التي يتمّ تعليمها للأفراد في المؤسسات الاجتماعية والسياسية والتعليمية والتربوية، وذلك قصد توصيل فهمهم لمداول الديمقراطية، ومعرفة السبل والآليات التي ستساعدهم على المشاركة البناءة في تنمية

¹ - عمران محمد المرغني الجداري، مرجع سابق، ص ص 40- 41.

² - عمران محمد المرغني الجداري، المرجع نفسه، ص ص 43- 44.

وتطوير المجتمع وفق المبادئ والقيم الديمقراطية كحرية الرأي والتعبير، والمواطنة والمشاركة السياسية، وهذا ما يعتبر غائباً في مناهج دول المغرب العربي، التي لم ترسخ لدى الفرد قيماً وقناعات لإدراكه كيف يكون عنصراً مشاركاً وفعالاً في اتخاذ القرارات العامة وهو المعنى الحقيقي للديمقراطية، خاصة في ظل غياب الإصلاح الثقافي الذي ينقل المجتمع من حالة الاغتراب السائدة إلى حالة الفاعلية الاجتماعية¹.

ولعلّ غياب المشاركة السياسية داخل دول المغرب العربي أكبر دليل على ذلك، إذ لا يمكن أن تبني الديمقراطية في أيّ بيئة اجتماعية دون مشاركة سياسية، فمستوى المشاركة هو المعبر عن مستوى الديمقراطية، ويعتبر مدى توسعها في المجتمع أبرز ما يعبر عن الوعي الديمقراطي داخل المجتمع، بحيث يؤمن أفراد المجتمع أنّ لهم فرصاً أكبر للمشاركة في الحياة السياسية وكذا النظام السياسي، كما أنّهم قادرون على فهم مدخلات ومخرجات النظام السياسي والتأثير فيه عبر مجموعة من الأنماط مثل: الانتخابات والانتماء إلى الأحزاب السياسية أو تقديم الاحتجاجات والمظاهرات، وممارسة الأنشطة السياسية، وبذلك تكون مشاركتهم مساهمة وتعبر عن وعيهم السياسي من خلال معرفة الحقوق السياسية والواجبات، وما يدور حولهم من أحداث وتكوين صورة عن الواقع، مما يوضح جلياً غياب هذه المؤشرات في عملية المشاركة السياسية داخل المجتمعات المغربية².

ولعلّ أبرز ما خلق أزمة المشاركة السياسية فيها العراقيل التي وضعتها النخب الحاكمة داخل هذه المجتمعات أمام الراغبين في المشاركة السياسية، كتضييق الخناق عليهم وفرض قيود صارمة مما يؤدي إلى نقص أعداد المشاركين، وكلّ هذا للسيطرة على السلطة ومؤسساتها، فالمشاركة السياسية في هذه المجتمعات أصبحت تتسم بشكل التعبئة الهادفة إلى تأييد النظام الحاكم خاصة في ظل الاختلال الذي أحدثته الأنظمة المغربية ما بين شرائح

¹ - غربي عزوز، مرجع سابق، ص ص 84-93.

² - رؤى لوي عبد الله، الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات، المجلة السياسية والدولية، المجلد 2017، العدد 35-36، جوان 2017، ص 1116.

الفصل الثاني دوافع ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي

المشاركين والذين أصبح من بينهم غير المهتمين والمتطرفين، نتيجة الفقر والامية وغياب التنظيمات الوسيطة الفعّالة¹.

وإلى جانب غياب الثقافة السياسية الديمقراطية فإن من معوّقات التحوّل الديمقراطي الاجتماعية في دول المغرب العربي، والتي تعدّ في نفس الوقت من معوّقات الثقافة الديمقراطية غياب العدالة الاجتماعية والتي برهن واقع التنمية داخل هذه الدول فشل تحقيقها، نظراً لغياب التوزيع العادل للثروة داخل مجتمعاتها، لأنّ الثروة ظلت حبيسة ما بين مجموعات صغيرة دون أن تظهر آثارها بشكل كبير على الفئات الاجتماعية الأخرى، ولا سيما الطبقة الوسطى والتي تعيش وضعاً هشاً مما شكّل مجموعة من الظواهر السلبية داخل هذه المجتمعات على غرار تفشي ظاهرة البطالة وكذا العنوسة وأزمة السكن، وغلاء المعيشة، والابتعاد عن العمل الجماعي والمشاركة السياسية، وذلك ما خلق تفاوتاً اجتماعياً فالتنمية الاقتصادية التي كان يفترض فيها خلق مجموعات اجتماعية متقاربة وبناءة فشلت في تحقيق ذلك في دول المغرب العربي مما يوضح تأثير الجانب الاقتصادي على الجوانب الاجتماعية بشكل كبير².

¹ - فاطمة بودرهم، أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية،
² - خالد توازي، آليات ومعوّقات التحوّل الديمقراطي في المجتمعات الانتقالية دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنسّل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2016/2015، ص 334.

الفصل الثالث

التحوّل الديمقراطي في تونس:

الأسباب والفواعل المحرّكة

الفصل الثالث: التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

يعتبر التحوّل الديمقراطي عملية تتميز بمجموعة من التفاعلات التي من خلالها انتقل السلطة إلى الديمقراطية أو تغييرها بالكامل نحوها، مروراً بمجموعة من المراحل المؤسسة لعملية التحوّل، ولقد شهدت تونس أواخر 2010 حراكاً شعبياً معبراً عن تدمّره من الأوضاع خاصة الاجتماعية، ليصبح مطالباً بإسقاط النظام، وقد أدت هذه الاحتجاجات إلى انهيار سريع للنظام التونسي برئاسة زين العابدين بن علي وفراره نحو الخارج، لتبدأ تونس مرحلة جديدة تبحث من خلالها إلى تحوّل ديمقراطي حقيقي. وعليه فمن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلى دراسة طبيعة النظام السياسي التونسي قبل التحوّل الديمقراطي من خلال عهدي الرئيسين "الحبيب بورقيبة" و"زين العابدين بن علي"، لننتقل بعد ذلك لدراسة الأسباب التي كانت دافعاً نحو التحوّل الديمقراطي والمتمثلة في الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأخيراً سنتطرق إلى أهم الفواعل التي كان لها تأثير في الحراك الشعبي والاحتجاجات التي سقطت من خلالها النظام التسلطي.

- **المبحث الأول:** طبيعة النظام السياسي التونسي قبل التحوّل الديمقراطي.
- **المبحث الثاني:** أسباب التحوّل الديمقراطي في تونس.
- **المبحث الثالث:** أهم الفواعل المحركة للتحوّل الديمقراطي في تونس.

المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي التونسي قبل التحوّل الديمقراطي.

تلعب الأوضاع التي تسبق حدوث أيّ ظاهرة سياسية دوراً كبيراً وفعّالاً في حدوثها، وكذا الأحداث التي سوف تليها، وعند التطرق لدراسة عملية التحوّل الديمقراطي الذي شهدته تونس، يجب معرفة الأوضاع التي كانت تسود البلاد قبل حدوث هذه الظاهرة والتي كان لها تأثير مباشر في حدوث عملية التحوّل الديمقراطي خاصة طبيعة النظام السياسي والذي له تحكم في جميع الأحداث والعوامل السائدة داخل البلاد، ومن خلال هذا المبحث سوف نستعرض دراسة جغرافية لتونس، وبعدها نتطرق إلى طبيعة النظام السياسي في فترة الرئيسين الأسبقين "الحبيب بورقيبة" و"زين العابدين بن علي".

المطلب الأول: دراسة جغرافية لتونس.

تقع الجمهورية التونسية في أقصى شمال القارة الإفريقية وتتميز جغرافياً بانتمائها للبحر الأبيض المتوسط، وعاصمتها هي تونس، ويحدها من الشمال والشرق البحر الأبيض المتوسط 1,148 كيلومتراً من الخط الساحلي، ولها حدود مع الجزائر من الغرب 965 كلم، ولها حدود جنوبية شرقية مع ليبيا 459 كلم¹، وهي تقع في منتصف الطريق بين مضيق جبل طارق وقناة السويس بين درجتي عرض 30 درجة و37 درجة و20 درجة شمالاً، وخطي طول 7 درجات و30 درجة و11 درجة و30 درجة شرقاً، وتبلغ مساحتها 163610 كم².

كما وتنقسم تونس إلى إقليمين جغرافيين وقد حددهما الامتداد الجبلي للأطلس التلي والصحراوي وهما:

- **إقليم الشمال:** وينقسم بدوره إلى قسمين: إقليم الشمال الشرقي وإقليم الشمال الغربي، ويمتد من جبال الأطلس إلى الشمال، كما ويعرف هذا الإقليم نزوحاً دائماً من مناطق

¹ - ويكيبيديا، جغرافيا تونس: دراسة الأراضي التونسية، على الموقع التالي:

<https://ar.m.wikipedia.org/wiki> تم تصفح الموقع يوم: 2023/09/19 على الساعة 22:00.

² - محمد إسماعيل الشيخ، الموسوعة العربية: تونس (الدولة) (الجغرافيا) على الرابط التالي:

<http://arab-ency.com.sy/ency/details/159893>

بدون تاريخ النشر، تاريخ الاطلاع: 2023/09/19 على الساعة 14:00.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

الجنوب نحوه، وتتمركز فيه جلّ المدن التونسية الكبرى، خاصة في ظل الاستغلال الاقتصادي المتمركز في الشمال، على غرار إنتاج القمح التونسي والذي يساهم كل من وادي مجردة وسهل تونس في إنتاجه¹.

- **إقليم الجنوب:** ويتكون إقليم الجنوب من عدة أقاليم فرعية، وهي القسم الثاني من مساحة تونس وهي: السهل الشرقي وهو عبارة عن امتداد للساحل نحو الجنوب، ويشتهر بأجود أنواع الزيتون، والذي تعتبر صادراته في المرتبة الأولى من الصادرات الزراعية، وتحتل تونس المرتبة الثالثة عالمياً في تصدير زيت الزيتون، وإلى جانب السهل الشرقي فهناك الأراضي الثلاثية وهضبات الإستبس، وهي عبارة عن إقليم يحتوي على 1/4 من سكان تونس، ويمتاز بتربية الحيوانات والمراعي الجافة والتي تساهم بـ 1/5 من دخل الإنتاج الزراعي بتونس، وإلى جانب هذه الأقاليم هناك تونس الجنوبية والتي هي عبارة عن بعض الواحات الموجودة حول شط الجريد².

كما ويبلغ عدد سكان تونس الحالي استناداً إلى بيانات الأمم المتحدة لتحديث يوم 19 سبتمبر 2023 حوالي 12.481.459 نسمة، وتحتل تونس المرتبة 79 في العالم من حيث عدد السكان، إلى جانب هذا تبلغ الكثافة السكانية في تونس حوالي 80 شخصاً لكل كيلومتر مربع، كما ويقدر متوسط العمر في تونس ما يقارب 32,8 سنة مع العلم أن 69,3% من سكان تونس يعيشون في المناطق الحضرية³.

ويتحدث السكان في تونس باللغتين العربية والفرنسية بشكل أساسي، وتعتبر اللغة العربية هي اللغة الأولى والرسمية حسب نص الدستور، أما اللغة الفرنسية فهي بمثابة اللغة

¹ - عائشة عبّاش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذجاً، برلين ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي للنشر، الطبعة الأولى، 2017، ص 80.

² - عائشة عبّاش، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008/2007، ص ص 94-95.

³ - Tunisia Population, on the following site: <https://www.worldometers.info/world-population/Tunisia-population/>, the site was browsed today: 19/09/2023 à 21:00.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

الثانية، كما ويتألف المجتمع التونسي من تنوّع في الأديان (مسلمين، مسيحيين، يهود، بهائيين) إلا أنّ الإسلام هو دين الدولة الرسمي والذي يمثل أغلبية السكان بحوالي 98%، وقد نص الدستور التونسي على حرية ممارسة الأديان بما لا يخل بالنظام العام داخل الدولة، ويقدر عدد المسيحيين داخل تونس بحوالي 20.000 شخص، أما اليهود فيقارب عددهم 1800 يهودي، أما البهائيين فهو حوالي 150 فرداً¹.

وتعتبر دولة تونس من ناحية الموارد الطبيعية فقيرة بشكل عام، لكن يوجد فيها بعض الفوسفات والبتروول والغاز، وكذا الرصاص والحديد والزنك والملح، فبالنسبة للفوسفات تعتبر تونس منتجة رائدة، فقد بلغ إنتاجها سنة 2007 حوالي 08 ملايين طن، والذي جعلها تحتل المركز الخامس عالمياً، والثانية داخل إفريقيا. أما فيما يخصّ إنتاج النفط فلا تزال تونس ناقصة في إنتاجه بالشكل الكافي وذلك لنقص حقول النفط، وقد بلغ معدل الإنتاج سنة 2009 حوالي 81.000 برميل في اليوم من النفط الخام، أما فيما يخص الغاز فقد بلغت تونس سنة 2008 حوالي 1,80 ترليون قدم مكعب من احتياطات الغاز الطبيعي وتلثيها في البحر، إلا أن تونس لم تستطع تغطية الاستهلاك المحلي للغاز².

المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي التونسي في عهد الحبيب بورقيبة.

إنّ استقلال تونس في 20 مارس 1956 وخروج الحزب الدستوري الجديد منتصراً بكل مقاعد "المجلس القومي التأسيسي" في أبريل 1956، والذي يعتبر من أبرز مكونات الحركة الوطنية مهد ذلك لـ "الحبيب بورقيبة" لترأس الوزراء بعد تكليف من "محمد الأمين باي" في 15 أبريل 1956، ليلي ذلك إعلان المجلس القومي التأسيسي التونسي سنة 1957 قيام النظام الجمهوري وإسقاط النظام الملكي، وقد تم تكليف "الحبيب بورقيبة" برئاسة الدولة في انتظار تطبيق أحكام الدستور والذي تم الإعلان عنه يوم 01 جوان 1959، وبعد ذلك

¹ - هائل الجازي، كم عدد سكان تونس، على الرابط التالي:

<https://mawdoo3.com/كم-عدد-سكان-تونس/>

تاريخ النشر: 2021/04/11، تاريخ الاطلاع: 2023/09/19 على الساعة 22:15.

² - جغرافيا تونس، على الرابط التالي:

<https://fanack.com/ar/tunisia/geography-of-tunisia/>

تاريخ النشر: 2020/09/02، تاريخ الاطلاع: 2023/09/19 على الساعة 13:00.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

جرت أوّل انتخابات تشريعية ورئاسية في عهد تونس المستقلة وقد كانت في تاريخ 08 نوفمبر 1959، والتي حسمتها قوائم الجبهة القومية، وانتخب عبرها "الحبيب بورقيبة" رئيساً لتونس¹.

ولقد امتازت الفترة "البورقيبية" والتي تعتبر بداية للنظام السياسي التونسي المعاصر بهيمنة الحزب الحر الدستوري والذي ارتبط تاريخياً بحركة التحرير الوطنية منذ تأسيسه سنة 1920م، والذي كان له جهد كبير في استقلال تونس، وكذا اعتبار الزعامة الأبوية بقيادة الرئيس "الحبيب بورقيبة" هي المتحكمة بصفة مطلقة في دوائر القرار والتي قررت دستورياً، وكذا الاستناد إلى الإيديولوجية التحديثية العلمانية والمنبثقة من مخلفات الحركة الإصلاحية التونسية والتي أبرز معالمها النهوض بالتعليم وتحرير المرأة، وقد اعتبرت هذه النقاط أهم الركائز التي بنيت من خلالها التجربة البورقيبية².

فقد عمد بورقيبة والحزب الدستوري الجديد الحاكم في بداية بناء الدولة في تونس بعد الاستقلال إلى تكميم أفواه المجتمع عامة، والأحزاب السياسية على وجه الخصوص وكان ذلك اعتقاداً بأنهما صاحبا الفضل في تأسيس الدولة، مما جعلهما يمهدان للقضاء النهائي على التعددية السياسية، وبناء تجربة الحزب الواحد وكان ذلك في مؤتمر الحزب الدستوري في المنستير سنة 1964، وكان ذلك المؤتمر محطة تاريخية وضعت أسساً الأحادية الحزبية ونظام الحزب الواحد، ليصبح اسم الحزب الحاكم ما سمي بالحزب الاشتراكي الدستوري³.

فلقد شهدت فترة حكم "بورقيبة" في الفترة ما بين 1956 – 1987 هيمنة الدولة في شخصه وحلفائه من البرجوازية الوطنية وكذا الليبرالية الأجنبية التي يميل نحوها، والتي سهّل لها استثمار أموالها في المشاريع الاقتصادية داخل تونس، ما جعل رأس المال الأجنبي يسيطر على جزء كبير من الاقتصاد التونسي، وكذا السيطرة على المجتمع نتيجة ارتباطه

¹ - الهادي التيمومي، تونس 1956-1987، تونس: دار محمد علي الحامي للنشر، 2008، ص ص 23-25.

² - السيد ولد أبياء، الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير، بيروت: جداول للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، نوفمبر 2011، ص 17.

³ - سالم لبيض، الدولة وأحزاب المعارضة القانونية... أية علاقة؟: حالة تونس، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 27، 2010، ص 16.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

بالطبقة المهيمنة على المجتمع التونسي، واستغلال الطبقات الكادحة بين فئات الشعب، وذلك ما تم تكريسه في السياسة الداخلية والخارجية للنظام البورقيبي¹.

وبذلك كانت الدولة في هذه الفترة هي أداة التغيير الرئيسية في المجتمع، وقد عملت على بناء مؤسسات السيادة الوطنية، وخلق المؤسسات الضرورية قصد تحديث المجتمع عبر الدفع بالرأسمالية العصرية على الهياكل الاقتصادية ما قبل الرأسمالية، وإرساء الهياكل والتشريعات التي تتيح للبرجوازية القيام بعملها ودورها خاصة البرجوازية المحلية ومحاولة الوصول إلى تحقيق التنمية، وقد سعى "الحبيب بورقيبة" إلى تجسيد ذلك عبر المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وكذا الثقافي:

الفرع الأول: المجال السياسي.

فقد شكل الإصلاح السياسي جانباً هاماً في اهتمامات النخبة السياسية في هذه الفترة عبر إلغاء النظام الملكي وإعلان قيام الجمهورية التونسية في 25 جويلية 1957، مروراً بإصدار دستور للجمهورية المستقلة في 01 جوان 1959 والذي بواسطته يتم تنظيم الحياة السياسية، والذي منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية².

فلقد اعتمد بورقيبة على الكاريزما السياسية التي حازها في الكفاح ضد المستعمر ليفرض خياراته السياسية، فقد استهل بداية حكمه بالدعوة إلى تكريس النظام الديمقراطي لأنه الحلّ الوحيد لحماية الشعوب وتحقيق السلام الداخلي والخارجي، وهذا ما تضمنه خطابه بباردو في 20 مارس 1956 بحيث قال: «إن الديمقراطية هي ركن من أركان السلام وشرط لازم له سواء فيما يتعلق بالسلام الداخلي أو الخارجي للشعوب...»، ثم يضيف قائلاً: «وبما أن الشعب التونسي يعتقد أن أساس الحياة هو الكرامة والسير نحو الازدهار...»، لذلك أراد أن يوفر شروطها وأهم شروطها الحكم الديمقراطي الشعبي، لكنه سرعان ما خرج عن هذا الطرح وبدأ يروج لفكرة أن الشعب التونسي ليس مهيناً أو مؤهلاً لعيش حياة الديمقراطية³.

¹ - ابتسام الكتبي وآخرون، الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي، مرجع سابق، ص 154.

² - الهادي التيمومي، مرجع سابق، ص 25.

³ - عبد الباقي براكني وعبد الوهاب شلالي، التوجهات الفكرية والإيديولوجية للحبيب بورقيبة وأثرها في بناء الدولة التونسية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020، ص 184.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

واعتبر أن الحزب الواحد هو الأنسب لتسيير شؤون البلاد وقد وظف الإعلام في إبراز مزايا الحزب الواحد وعدم حاجة البلاد إلى تنظيمات حزبية أخرى، مما جعل الحزب الحر الدستوري يحتكر السلطة وتداخلت هياكله مع أجهزة الدولة فصودرت الحريات واستغل بورقيبة فرصة محاكمة المتآمرين عليه في المحاولة الانقلابية الفاشلة ومحاولة اغتياله في ديسمبر 1962 ليصدر قرارات بحظر الحزب الشيوعي التونسي واعتقال قادته، وهذا ما عكس سياسة النظام الاستبدادية التي لا تقبل النقاش والحوار، والتي استغلت للسيطرة على المنظمات القومية وإخضاعها لسياسات النظام وأفكاره¹. وهي نفس السياسة التي انتهجها بعد توليه الحكم مباشرة في مواجهة خصومه السياسيين، حتى ولو كانوا رفاقه في الكفاح، فقتل واعتقل العديد من التابعين لـ "صالح بن يوسف" الأمين العام للحزب الدستوري في ظل الاختلاف الذي نسب بينهما حول استقلال تونس، فـ "صالح بن يوسف" كان يرى بأنّ استقلال البلاد يكون من خلال المقاومة المسلّحة، بينما رأى "بورقيبة" بأنّ الاستقلال يأتي نتيجة التفاوض مع فرنسا، مما جعله يرى في المعارضة السياسية المتمثلة في أنصار "صالح بن يوسف" فتنة يجب تنحيها والقضاء عليها².

ولقد تم إرساء النظام السياسي التونسي عبر قواعد تضمنها دستور 1959 والذي اعتبر الجمهورية التونسية ذات نظام رئاسي قائم على ثلاث سلطات سياسية هي:

أ- **السلطة التنفيذية:** فقد نصّ الفصل 37 من الباب الثالث أنّ رئيس الجمهورية يمارس السلطة التنفيذية بمساعدة حكومة يرأسها وزير أول، وقد حددت مهام هذه السلطة في مهام رئيس الجمهورية والحكومة في الفصول من الباب الثالث من الفصل 37 حتى الفصل 63.

ب- **السلطة التشريعية:** فقد نصّ الفصل 18 من الباب الثاني أنّ الشعب يمارس السلطة التشريعية بواسطة مجلس النواب ومجلس المستشارين أو عن طريق

¹ - عبد الباقي براكني وعبد الوهاب شلالي، المرجع نفسه، ص ص 184-185.

² - عبد اللطيف الحناشي، نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية الحبيب بورقيبة نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، 2011، ص ص 38-39.

الاستفتاء، وقد حددت اختصاصات هذه السلطة في الباب الثاني من الفصل 18 حتى الفصل 36.

ج- **السلطة القضائية:** ولقد تم تحديد مهامها واختصاصاتها في الباب الرابع من الفصل 64 إلى غاية الفصل 75، واعتبار الأحكام التي تصدرها السلطة القضائية باسم الشعب وتنفيذ باسم رئيس الجمهورية حسب نص الفصل 64.¹

الفرع الثاني: المجال الاقتصادي.

لقد شهدت السياسات الاقتصادية في عهد بورقيبة محاولة النهوض باقتصاد البلاد غداة خروج المستعمر، وسعت إلى تأمين الاقتصاد التونسي وتحريره من مخلفات الاستعمار، فقامت الحكومة التونسية بتأمين القطاعات الحيوية على غرار القطاع المصرفي وشركة الكهرباء والماء، وشركات النقل، وأسست شركات وطنية كالملاحة والسكك الحديدية والطيران، كما وقامت بإصدار العملة الرسمية وهي الدينار التونسي، وتميزت هذه الفترة باتباع سياسة ليبرالية قائمة على تشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية مع سيطرة الدولة على القطاعات والمؤسسات الحيوية². وهناك من يقسم السياسات الاقتصادية في مرحلة "بورقيبة" بمرحلتين حسب الأوضاع الاقتصادية والمالية التي شهدتها تونس فالمرحلة الأولى امتدت من 1956 إلى 1969 وقد تميزت بالدور الاقتصادي المركزي للدولة وللقطاع العام، وتدني منهج التخطيط الإستراتيجي وأسلوب مخططات التنمية الهادفة لاستعادة مقومات السيادة الاقتصادية الوطنية، وبناء أسس الدولة الحديثة، وكان الاعتماد على الكفاءة الاقتصادية وعلى الإمكانيات الذاتية لتحديد الخيارات الإستراتيجية وإنجاز البرامج التنموية، أما المرحلة الثانية فكانت من بداية السبعينات إلى 1986 وقد تميزت بسياسة الانفتاح على الخارج من خلال قانون 1972 لجلب الصناعات والاستثمارات الأجنبية الموجهة للتصدير من جهة والسعي لبناء القطاع الخاص من جهة أخرى عبر توخي سياسة حمائية للنسيج

¹ - الدستور التونسي 01/06/1959 وتعديلاته (1976-2002)، Revue algérienne des Sciences Juridiques، et Politiques، المجلد 40، العدد 04، 2003، ص ص 172-181-188.

² - فاتن مبارك، التجربة التنموية في تونس: الإشكالات والأفاق، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 02، العدد 01، 2015، ص 05.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

الصناعي الوطني الناشئ، وكذا الاستثمار في البنى التحتية والصناعات الثقيلة والخدمات، مع ظهور أزمة المديونية مطلع الثمانينات التي أدخلت تونس في اقتصاد السوق والعولمة الاقتصادية¹.

الفرع الثالث: في المجال الاجتماعي والثقافي.

لقد عمل "بورقيبة" على بناء دولته ومشروعه السياسي وفق التحديث العلماني بحكم ثقافته الغربية الفرنسية، وحاول تكييف الفكر الإسلامي والإصلاح الديني مع ذلك، وقد اعتبر جل معارضيه وكذا المتأثرين بمشروعه ناسخاً لتجربة التركي كمال أتاتورك في ظل الإصلاحات التي أدخلها، وقد اعتبر أنّ الدين الإسلامي حجر عثرة أمام الحداثة والديمقراطية، فقد قام بإلغاء مؤسسة مشيخة الإسلام المالكي والحنفي وألحقها بالقضاء العدلي ثم عوضها بمنصب مفتي الجمهورية وجعل المفتي مستشاراً لرئيس الدولة يرجع له عند الحاجة، كما قام بإلغاء التعليم في المدرسة الزيتونية ولعل أبرز قراراته الإصلاحية في هذا المجال ما يأتي:

- إصدار قانون الأحوال الشخصية يوم 13 أوت 1956 وقد تضمن تحرير المرأة ومساواتها بالرجل في الحقوق ومنع تعدد الزوجات ومعاقبة مخالفه، وجعل الطلاق حقا للطرفين.
- إلغاء المحاكم الشرعية وتحويل سلطتها إلى المحاكم المدنية².

فالإصلاحات التي جاء بها "بورقيبة" في قانون الأحوال الشخصية تتعارض مع الأحكام الواردة في القرآن والسنة، وبذلك سعى إلى نزع كل المقومات الإسلامية من المجتمع التونسي وإدخال الحضارة الغربية عبر تعميم التعليم العصري القائم على ازدواجية اللغة العربية والفرنسية، وقد اعتبر الكثير أنّ مشروعه الثقافي هو عبارة عن تراث الإصلاحيين

¹ - أحمد بن مصطفى، تأملات في أزمة الفكر الاقتصادي والإستراتيجي التونسي، مقال على الموقع التالي:

<https://nawaat.org/2015/05/14%D8%AA%D8%A3%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%8...>

نشر في يوم 2015/05/14، تم الاطلاع عليه يوم 2023/09/21 على الساعة 17:00.

² - عبد الباقي براكني، وعبد الوهاب شلالي، مرجع سابق، ص ص 187 - 188.

والذي حاول جعله منهج تغريبي نخبوي، وقد أفرزت هذه الثورة الثقافية قوى معارضة طالبت بمقاطعة مشروعه، بل وقامت احتجاجات مناهضة لهذا المشروع على غرار احتجاج المنظمات الطلابية سنة 1972 ودعوة الاتحاد العام التونسي للعمل إلى إضراب شامل في 26 جانفي 1978، وقد استُعملت القوة والعنف للتصدي لها¹.

المطلب الثالث: طبيعة النظام التونسي في عهد زين العابدين بن علي.

لقد شهدت تونس في الأيام الأخيرة من حكم "بورقيبة" وضعاً استثنائياً نتيجة الإضرابات المتكررة، ولم تكن آفاق التغيير ظاهرة للعيان، ولم يعد الرئيس "بورقيبة" قادراً على ممارسة الحكم وقد أقعده المرض والشيخوخة حتى أصبح معزولاً في قصره ليعلن أطبائه عن عجزه الكلي عن ممارسة الحكم، مما جعل دستورياً تولّي رئيس الحكومة "زين العابدين بن علي" مقاليد السلطة تلقائياً، والذي عيّن قبل شهرين فقط في مهمة رئيس الحكومة، وقد كان تاريخ توليه السلطة يوم 07 نوفمبر 1987.²

وقد استند "زين العابدين بن علي" لتولي رئاسة الجمهورية على المادة 57 من الدستور والتي نصت أنّ لرئيس مجلس النواب مهام رئاسة الدولة بصفة مؤقتة في حالة شغور منصب رئيس الجمهورية في حالة وفاة، استقالة، عجز تام، ومستغلا عمله كرئيس للوزراء ونائب لرئيس الحزب الاشتراكي (الأمين العام للحزب الاشتراكي)³. وقد أعلن بن علي في بيان السابع من نوفمبر أنه قرر استلام السلطة لأنّ الشعب التونسي «... بلغ من الوعي والنضج ما يسمح لكل أبناءه وفئاته المشاركة البناءة في تصريف شؤونه، في ظل نظام جمهوري يولي المؤسسات مكانتها، ويوفر أسباب الديمقراطية المسؤولة على أساس سيادة الشعب كما نص عليها الدستور...»، فمن خلال البيان اطمأن التونسيون للدخول في عهد جديد، فبالرغم من أنّ الرئيس "زين العابدين بن علي" لم يكن سياسياً بحكم أنه كان جنرالاً، ولم يمتلك الرصيد النضالي ولا الثقافة الواسعة التي امتلكها "بورقيبة"، إلا أنّ توليه

¹ - عائشة عياش، مرجع سابق، ص 89.

² - السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 11.

³ - وائل أنور بندق، موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية، الإسكندرية مصر: دار الفكر الجامعي، المجلد الثاني، 2004، ص 156.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

الرئاسة وانقلابه الأبيض كما سمي قوبل بالفرحة في ظل الأوضاع المضطربة التي شهدتها تونس في أواخر عهد "بورقيبة" خاصة في ظل التعهد الذي قام به بن علي من خلال البيان¹.

فلقد نظر الفاعلون السياسيون بطموح إلى عهد جديد مستبشرين خيراً بالوعد التي ألقاها بن علي، فكانت فكرة الانتقال نحو نظام يعترف بحقوق الإنسان وحياته وبالتعددية السياسية، فالديمقراطية أصبحت مطلباً مجتمعياً، وفكرة التعبير مرتبطة بالإصلاح السياسي والإداري ومراجعة الدستور من أجل الارتقاء بحقوق الإنسان وبعث منظومة اقتصادية واجتماعية متوازنة وحديثة وبذلك فقد كان المجتمع السياسي يهدف إلى فكرة التحوّل الديمقراطي، ليصطدم المجتمع بواقع عكس الخطابات الرسمية التي كان يصرح بها الرئيس "بن علي"، فلقد تم التركيز على الجانب الشكلي للانتقال إلى الديمقراطية مع إهمال المضمون الفعلي للديمقراطية². ولقد اعتبر الكثير من الباحثين والمفكرين أنّ الرئيس "بن علي" قاد الدولة التونسية بعقلية ضابط الأمن المحقق فمُنذ بداية التسعينات شهدت تونس تراجعاً كبيراً على صعيد الحريات العامة والشخصية وإصرارها على القضاء على خصومها خاصة الإسلاميين تحت عنوان القضاء على الخطر الأصولي، وقد أقدم نظام "بن علي" على اتخاذ مجموعة من الخطوات قصد إحكام السيطرة على الدولة والمجتمع، ولعلّ أبرزها، استعادة الاتحاد العام التونسي للشغل نحو السلطة بعد إزاحة زعيمه التاريخي "الحبيب عاشور"، والإتيان بقيادة تنفيذية يتم احتوائها، واستمالة المعارضة اليسارية والليبرالية والقومية، والتخويف من الإخوانيين خاصة في ظل العنف الذي حدث في الجزائر ما بين الدولة والإسلاميين، وذلك لمواجهة الإسلاميين وعزلهم عن القوى السياسية الأخرى³.

فبالرغم من اتسام المرحلة الأولى من حكم الرئيس "زين العابدين بن علي" بالانفتاح على القوى السياسية، والتأكيد على مبدأ الديمقراطية والتعددية السياسية من خلال إجراء أول انتخابات تشريعية في أبريل 1989، والتي فاز بها حزب الحكومة بـ 80,7% من مجموع

¹ - أحمد منيسي وآخرون، مرجع سابق، ص 177.

² - منى هرموش، الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 15، جانفي 2017، ص 217.

³ - عزمي بشار، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، الدوح- قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 84- 85.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

الأصوات، أي 141 مقعداً في البرلمان من أصل 189 مقعداً، وبعدها انتخب لولاية من خمس سنوات في انتخابات ترشح لها لوحده في نفس السنة، إلا أنّ الأزمة السياسية في تونس في عهد "بن علي" بقيت تراوح مكانها فعلى مدار سنوات حكمه لم تكن هناك انتخابات تشريعية ولا رئاسية نزيهة، فلقد تم إعادة انتخاب "بن علي" رئيساً في الأعوام 1994 و1999، وفي 2002 قام بإجراء تعديل دستوري مكنه من الترشح لفترة جديدة سنة 2004 وفاز من خلالها بـ 94,4% ثم ترشح في 2009 لعهد خامسة وفاز بـ 89,62% من الأصوات¹.

فبالرغم من المراجعات الدستورية التي أحدثها "زين العابدين بن علي" سواء باعتبار أنه لا مجال في عصرنا لرئاسة مدى الحياة ولا لعلاقة آلية لا دخل فيها للشعب من خلال تعديل المادة التي نصت على الحكم مدى الحياة في عهد "بورقيبة"، وإرجاعها لما كانت عليه من قبل بانتخاب الرئيس كل خمس سنوات مع جواز تجديد انتخابه مرتين متتاليتين فقط، إلا أنه سنة 1997 قام بتعديل آخر لهذه المادة بحيث أصبحت بموجبها العهدة الرئاسية غير محدودة².

وبذلك أصبحت الاستحقاقات الانتخابية المنتظمة في تونس مجرد مناسبات لتجديد الولاء للرئيس الذي منحت له كل القاب التمجيد والتعظيم، وحتى المرشحون ضد الرئيس "بن علي" أكدوا علناً أنّهم لا يترشحون ضده، وإنما غرضهم هو خدمة المسار التعددي وتوطيد المسلك الديمقراطي، وبذلك استطاع "بن علي" القضاء على كل منافذ الحراك السياسي حوله وحول الحزب الدستوري، فقد حول الحزب الدستوري إلى واجهة للشبكة الأمنية الإدارية لجهاز الحك وأفرغه من رموزه التاريخية، وحوّل المركزية النقابية المشتتة الصف إلى أداة طائعة، كما وعطل رابطة حقوق الإنسان ونقابة المحامين واللتين تعتبران ركيزة المجتمع المدني التونسي، كما وأدخل خصومه السجون وفي مقدمتهم الإسلاميون³.

¹ - راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011م، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى، 2011، ص ص 53-54-55.

² - عائشة عبّاش، مرجع سابق، ص 129.

³ - السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص 20.

فالمشهد السياسي في تونس تحت قيادة الرئيس "بن علي" وبالرغم من القيام بإجراء العديد من التغييرات والتعديلات في الدستور والقوانين، اعتبره الكثير مجرد إجراءات شكلية لم تحدث أثارا عميقة في إصلاح المشهد السياسي التونسي، بل على العكس من ذلك ساهمت في تكريس السلطة وحصرها في يد مجموعة محدودة من المنتفعين تحت قيادة الرئيس "بن علي"، فالخريطة السياسية التونسية عرفت سيطرة حزب واحد فقط هو حزب التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، الذي يرأسه "بن علي"، كما ويعكس ذلك سيطرته على الأغلبية المطلقة في البرلمان في عدة دورات، وبذلك أصبح المشهد التونسي في ضبابية لأن الوضع السياسي أصبح مرتبطا بالإقصاء الحكومي لأية قوة معارضة¹.

إلا أنّ الكثير يعتبر أنّ "بن علي" نجح في تمرير صورتين داخلية وخارجية شكّلتا "الأسطورتين المؤسستين" لما أطلق عليه الرئيس الفرنسي الأسبق "شيراك" بـ"المعجزة التونسية" والذي اعتبر صورة رجل البناء والتحديث الذي أدخل تونس في نادي البلدان الجنوبية ذات التجارب التنموية الناجحة، وصورة الحاكم المستنير الذي بنى واحة الاستقرار والاعتدال في منطقة مهددة بالتطرف والفوضى، فبالصورة الأولى استقطب أغلب وجوه اليسار التقليدي وأبرز مثقفي وأكاديميي تونس والذين رضي الكثير منهم بمعادلة "التحديث والتنمية من دون حرية"، وبالصورة الثانية استقطب القوى الغربية الكبرى².

وبذلك تبنى نظام "بن علي" في الحكم أسلوبا قائما على تهميش السياسة نظير التنمية الاقتصادية ورفع المستوى المعيشي للمواطن، أي تبنى معادلة التنمية من دون ديمقراطية، وقد نجحت تونس في تحقيق معدلات من التنمية فاقت النسب الموجودة في الدول المماثلة، بفضل الاستثمارات الأجنبية والسياحة الخارجية والتي سوّق النظام من خلالها صورة نجاحه في مواجهة الحركة الأصولية بالنجاح الاقتصادي، لكن نقطة ضعف هذا النموذج كانت غياب مؤسسات شرعية تراقب المال العام الذي يصرف في برامج التنمية، وهو ما مثل أهم

¹ - راغب السرجاني، مرجع سابق، ص ص 77- 78- 79.

² - السيد ولد أباه، مرجع سابق، ص ص 19- 20.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

مدخل للفساد المالي إلى جانب غياب الآليات الاقتصادية القادرة على إدارة الأزمات خاصة الدولية العالمية والتي سرعان ما أثرت على الوضعية الاجتماعية والاقتصادية لتونس¹.

فبالرغم من محاولة نظام "بن علي" في الجانب الاقتصادي الاستعانة بصندوق النقد الدولي وتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المتفاوض عليه، وذلك قصد تحرير الاقتصاد من رقابة الحكومة المركزية مع التوجه نحو السوق العالمية، وكذا تحويل جزء من القطاع العام إلى الملكية الخاصة، إلا أنّ تلك الإصلاحات سواء السياسية أو الاقتصادية لم تستطع التعمير كثيراً، فلقد شهدت تونس هوة كبيرة ما بين الخطاب الحداثي والممارسة السياسية على أرض الواقع، مما جعل الظروف الاقتصادية والاجتماعية تتجه رويدا رويدا نحو التعقيد والتأزيم².

¹ - خيري عبد الرزاق جاسم، مرجع سابق، ص 07.

² - محمد سليمان، مصطفى مرضي، تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 594.

المبحث الثاني: أسباب التحوّل الديمقراطي في تونس.

لقد شهدت تونس أواخر سنة 2010 وبالضبط يوم 17 ديسمبر 2010 ثورة شعبية بدأت بخروج أهالي ناحية سيدي بوزيد في احتجاجات شعبية نتيجة حرق الشباب محمد البوعزيزي نفسه في ظل التضييق الذي شهده من أعوان الشرطة والبلدية من خلال مصادرة عربته التي يكسب من خلالها قوت يومه عبر التجوال، لتلقي هذه الحادثة استنكاراً كبيراً من المجتمع التونسي عبر توسع دائرة الاحتجاجات وتصبح ذات مطالب اجتماعية والتي سرعان ما تحولت إلى مطالب سياسية للدفاع عن الحرية والكرامة¹.

وعلى خلفية وفاة البوعزيزي يوم 04 جانفي 2011 زادت الاحتجاجات تعبيراً عن السخط من النظام، ولم يستطع النظام إخماد انتفاضة الشارع رغم محاولاته العديد باستخدام القمع والعنف، ليخرج الرئيس التونسي "زين العابدين بن علي" في خطاب ألقاه يوم 10 جانفي 2011 متهماً من خلاله المتظاهرين بالميول لجهات أجنبية، ومعلناً عن مشاريع جديدة للتوظيف، كما وقام بإقالة عدد من الوزراء، وتقديم وعود قصد معالجة المشاكل، وكذا عزمه على عدم الترشح لانتخابات 2014، إلا أنّ الجماهير المنتفضة زادت من غضبها ولم تستوعب خطاب الرئيس ورفعت شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"²، لتؤدي هذه الأحداث بإسقاط النظام السياسي التونسي وفرار الرئيس "بن علي" من البلاد بعد أربع أسابيع فقط من بداية الاحتجاجات وتغيير نظام عمّر لأكثر من 23 سنة، بل ويعتبر الكثير أنّه عمّر لـ 55 سنة باعتبار نظام "بن علي" هو امتداد لنظام "بورقيبة"، لكن يوجد مجموعة من الخلفيات والأسباب المتراكمة التي أدت إلى اندلاع الاحتجاجات والتي أدت إلى حدوث عملية التحوّل الديمقراطي في تونس، ومن خلال هذا المبحث سوف نتطرق إلى إبراز هذه الأسباب السياسية والاجتماعية والاقتصادية وكذا الثقافية.

¹ - رنا العاشوري سعدي، التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر، مجلة المستقبل العربي، المجلد 37، العدد 434، 2015، ص 164.

² - حمزة نش، الحراك الثوري في تونس (2011): السياق العام وردود الفعل الدولية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص ص 913-914.

المطلب الأول: الأسباب السياسية للتحوّل الديمقراطي في تونس.

لقد ارتبطت الأسباب السياسية لعملية التحوّل الديمقراطي الذي شهدتها تونس بمجموعة من التراكمات لأزمات سياسية عانت منها تونس خلال حقبتين منذ استقلالها سنة 1956، الأولى حقبة حكم "الحبيب بورقيبة"، والحقبة الثانية حكم "زين العابدين بن علي"، فالنظام السياسي التونسي تميز في هذه الفترة باستبداد وتسلّط، أكّدت عليه الممارسات الواقعية والتي انعدمت فيها مبادئ الديمقراطية وسبلها على غرار غياب التداول السلمي على السلطة، وانعدام التعددية السياسية الحقيقية والفعّالة وكذا المشاركة السياسية الفعّالة خاصة في ظل كبت حرية التعبير والإعلام¹.

ويمكن التطرق إلى الأسباب السياسية وإبرازها في جملة من النقاط والتي اعتبرت سمات النظام السياسي التونسي السلبية والتي أفقدته شرعيته وهويته خلال فترتي حكم "بورقيبة" و"بن علي".

- **احتكار السلطة وغياب التداول السلمي عليها:** إن مسألة احتكار السلطة تجسدت في تعاقب رئيسين فقط على حكم تونس طوال مدة 55 سنة، فلقد أسست الحقبة البورقيبية ظاهرة الحكم الفردي عبر شخصنة السلطة والرئاسة مدى الحياة دستورياً للرئيس "بورقيبة"، وجمع كلّ السلطات بيده وجعله محور النظام السياسي في الدولة الذي يمارس كل الاختصاصات فيها ولا يتحمل أي مسؤولية فهو يجمع بين الوظيفة السياسية والوظيفة الإدارية في الدولة². أما في عهد الرئيس "زين العابدين بن علي" فبالرغم من تبنيه منذ توليه الحكم تكريس مبدأ التداول على السلطة عبر تنظيم الانتخابات وإلغاء الرئاسة مدى الحياة، إلا أنّ جميع الانتخابات الرئاسية التي شهدتها تونس في عهده تميزت بفوزه على مدار 23 سنة من الحكم، واعتبرها الكثير من

¹ - محمد رضا الأجهوري، مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية لتنظيم مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2016، ص 144.

² - لطفي طرشونة، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير، في أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز الوطني للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، فبراير 2012، ص ص 37-44.

الباحثين والمعارضين تجديداً للولاء للرئيس، وأنها لم تكن شفافة ونزيهة باعتبار أن نسبة فوز "بن علي" في جل هذه الانتخابات لم تنزل عن 90% من أصوات الناخبين، وهذا ما جعل التونسيين يفقدون الثقة والمصادقية في الانتخابات وفي النظام السياسي خاصة في ظل تحويل الدستور والقانون الانتخابي بما يخدم تمديد ترشح الرئيس من جديد، والتي جعلته يترشح لخمس دورات متتالية¹.

- **غياب التعددية السياسية الفعالة:** لقد استهل كل من "بورقيبة" و"زين العابدين بن علي" حكمهما بالدعوة إلى تكريس النظام الديمقراطي، واعتباره الحل الوحيد لحماية الشعوب عبر الخطابات الرئاسية والجوانب الصورية لمبادئ الديمقراطية، إلا أن بعد تثبيت كلاهما تراجعاً عن الممارسات الديمقراطية واقعياً، فقد اعتبر "بورقيبة" أن الحزب الواحد هو المناسب والأمثل لكي تسير من خلاله شؤون البلاد وقد قال في هذا الأمر: «إن الواقع والظروف الحالية جعلت قيام حزب آخر غير معقول...»، وهذا ما جعل الحزب الحر الدستوري محتكراً للسلطة ومتداخلاً مع هيكلها ومؤسساتها، وقد قام "بورقيبة" باعتقال الأطراف المعارضة له وللحزب مما عكس سياسة وأفكار النظام الاستبدادية وبذلك أصبح الحزب الحر الدستوري الحزب الوحيد في البلاد دون منافس²، وبعد تولي "زين العابدين بن علي" سدة الحكم قام بتعديل الدستور وفتح المجال للتعددية الحزبية، لكن مع تثبيت حكمه في ظل استقرار سياسي تميز بديمقراطية صورية وتحقيق نمو اقتصادي وانفتاح على الخارج، جعله يتراجع عن عودته الديمقراطية التي أقرها دستوريا فكانت الانتخابات الواحدة تلو الأخرى تكرر فراغ المنافسة السياسية الفعلية وكذا التعددية الحزبية في ظل تصديه للوعي السياسي المجتمعي، وإدخال كل معارض لحكمه أو ناشط سياسي للسجن، مما كرّس ضعف المجتمع المدني وهيمنة الحزب الحاكم، فالمعارضة اعتبرت صورية ووجودها تجسيد لصورة الديمقراطية النظرية فقط، فنظام "بن علي" قيّد الحياة السياسية وسيطر عليها بدكتاتورية سياسية واستبداد في ممارسة السلطة³.

¹ - رنا العاشوري سعدي، مرجع سابق، ص 163.

² - عبد الباقي براكني، عبد الوهاب شلالي، مرجع سابق، ص ص 184 - 185.

³ - منى هرموش، مرجع سابق، ص ص 215 - 216.

فالأحزاب السياسية في عهد "بن علي" انقسمت إلى قسمين أحزاب موالية للنظام وهي عبارة عن أحزاب سياسية وهمية لم تقم على قاعدة شعبية وهي قائمة للدفاع عن النظام تبرير قراراته وخطواته، وأحزاب حقيقية معارضة في إطار النظام والتي لم يخرج دورها عن الطريق المرسوم لها من قبل النظام، والتي اعتبرت معارضة لينة أو مطاوعة حتى وإن انتقدت النظام من فترة لأخرى إلا أنّ عدم رغبتها في الوصول إلى السلطة وعدم ثورتها على ممارسات النظام الاستبدادية اعتبرها الكثير جزء من النظام وليست معارضة فعلية¹، وهذا ما أدى إلى غياب المشاركة السياسية الفعّالة نتيجة غياب الثقة في النظام والأحزاب السياسية فبالرغم من الإصلاحات السياسية التي قام بها الرئيس "بن علي" قصد توسيع مجال المشاركة السياسية على غرار إحداث مجلس المستشارين كمجلس ثانٍ للبرلمان بمقتضى التعديل الدستوري لسنة 2002 والذي يتكون من أعضاء لتمثيل الجماعات العمومية المحلية، وكذا أعضاء لتمثيل مختلف القطاعات المهنية وكذا شخصيات وطنية يعينهم رئيس الجمهورية حسب كفاءتهم وذلك قصد انفتاح السلطة السياسية على مختلف مكونات المجتمع، إلا أنّ هذه الإصلاحات لم تعكس الواقع خاصّة في ظل تعيين الأشخاص للتمثيل العضوي والذي طوق الوظيفة التشريعية، فتركيبية مجلس المستشارين ضيّقت مجال التمثيل الديمقراطي وجعلت النخب السياسية منغلقة على نفسها مع تمكن نفس الأشخاص من الجمع بين وظائف انتخابية على المستويات الجهوية والمحلية والمهنية وجعلت الحزب الحاكم يحتكر القرارات على حساب معارضيه².

ومن ممارسات غياب التعددية السياسية وكذا غياب المشاركة السياسية الفعّالة هي التحكم في المنظومة الانتخابية بجميع مستوياتها، فقد اعتبرت الانتخابات في تونس من ضمن آليات تجسيد النظام التسلسلي، فبالرغم من اعتباره انفتاحا للنظام السياسي نحو الديمقراطية إلا أنّ هذه الانتخابات تبيّن ضعف تأثيرها في النظام السياسي، بحكم غياب التنافسية فيها، والنتائج المحسومة سلفا من دون مفاجئات ولا رهانات حقيقية، بل اعتبرها الكثير عملية لتحريك المنظومة القانونية والإجرائية للنظام السياسي دون المساس بخصائصه

¹ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص 155.

² - لطفي طرشونة، مرجع سابق، ص ص 48-49.

الجوهرية ما بين فشل الوضع الانتخابي في تحقيق التحوّل الديمقراطي الذي أكّد عليه "بن علي" في بداية حكمه في ظلّ التضارب بين الشرعية الانتخابية والشرعية التسلطية في التحكم في الحياة السياسية وفنائها¹.

- **السلطة الاستبدادية والقمعية:** فعلى الرغم من ضمانات الدستور للحريات الأساسية للمواطن التونسي، إلا أنّ الواقع شهد ممارسات للنظام السياسي التونسي شكلت تهديداً للحقوق والحريات خاصة السياسية، فحقبة كلّ من "بورقيبة" و"بن علي" شهدت قيوداً على حق التعبير وحرية الصحافة، وقد استعمل في ذلك أسلوب التهريب والتخويف ضد الناشطين السياسيين وجميع المعارضين ومنعهم من التعبير عن أفكارهم وآرائهم وكذا عزلهم عن إيصال تلك الأفكار للمجتمع والجمهير خوفاً من تأثيرها عليهم، إلى جانب هذا إيصال رسالة للمواطنين لتحذيرهم بما ينتظرهم لو طالبوا بممارسة حقوقهم السياسية أو إبداء آرائهم². كما وقد سيطرت السلطة في حقبة كلّ من "بورقيبة" و"بن علي" على وسائل الإعلام على غرار المحطات التلفزيونية والإذاعات والجرائد والصحافة وكذا الإعلام الإلكتروني، فلقد كانت مرحلة حكم "بن علي" امتداداً لنظام "بورقيبة" في التسلط على الشعب من خلال التجاوزات والانتهاكات وقمع للحريات وتزييف للحقائق والانتخابات وسيطرة على الاحتجاجات والتحركات³.

وبذلك فقد شكّل الاستبداد السياسي والتسلط والقمع الذي كان يمارس على المجتمع التونسي من قبل النظام التسلطي القائم على حكم الشخص الواحد عبر الأجهزة الأمنية والشرطة السرية والمتمثلة في وزارة الداخلية عاملاً مهماً في انفجار الاحتجاجات التي شهدتها تونس، والتي كانت أجهزة النظام القمعي أبرز استهدافاتها من قبل المتظاهرين والشباب التونسي في ظلّ المعاناة التي شكلتها هذه الأجهزة على المجتمع التونسي والتي اعتبرت العمود الفقري للنظام التونسي مما جعل حتمية انهيارها لينهار النظام التسلطي⁴.

¹ - لطفي طرشونة، مرجع سابق، ص ص 50 - 51.

² - بشير الحامدي، الحق في السلطة والثورة والديمقراطية، تونس: دنيا برنت، 2011، ص 29.

³ - الهادي التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس - 23 سنة من حكم بن علي، تونس: دار محمد علي للنشر، الطبعة 02، 2013، ص 60.

⁴ - رضوان زيادة، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011، ص ص 147 - 148.

ولقد ساهمت المركزية الإدارية المتمثلة في الأجهزة والهيكل المرتبطة عضويًا ووظيفيًا بالنظام السياسي التونسي في ترسيخ هذه الأساليب التسلطية فلا يمكن تحقق التسلط على أرض الواقع دون تعزيز مركزية السلطة السياسية بفعل المركزية الإدارية وهذا ما يعرف بتفاعل البعدين السياسي والإداري، فلقد عززت المركزية الإدارية في تونس نفوذ رئيس الجمهورية في النظام السياسي، ومكنته من احتكار كل مراكز اتخاذ القرار السياسي والإداري، ما عمّ مجال الحكم الفردي، وهَمَّش دور السلطات الأخرى في الدولة، وجعل الحكم التسلطي ينتقل من المركز إلى جميع أطراف الجمهورية¹.

وبذلك فقد شكلت الأسباب السياسية لعملية التحوّل الديمقراطي الذي شهدته تونس في تجربة التسلط للنظام السياسي التونسي من خلال التلاعب بالنصوص الدستورية والقانونية، فلقد لجأ إلى تعديل الدستور كآلية للانقلاب عليه وكذا خرق الأحكام الدستورية، كما وغير إجراءات الانتخابات التي أصبحت موظفة لغلق المشاركة السياسية وتثبيت البقاء في السلطة، إلى جانب هذا جعل مقاربة أمنية لحل الأزمات السياسية، وقام بترهيب وتخويف معارضيه معتمداً على أجهزة البوليس السياسي والمحاكمات بتهمة الإرهاب، كما قام بتضييق مجال ممارسة الحريات العامة وحقوق الإنسان، مع الترويج للفساد السياسي والمالي، وكذا الرشوة والمحسوبية والمزج بين المصلحة العامة والمصلحة العائلية².

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية للتحوّل الديمقراطي في تونس.

لقد شكّلت تداعيات السياسات الاقتصادية المنتهجة من قبل النظام السياسي التونسي دافعاً كبيراً للاحتجاجات الشعبية التي اندلعت أواخر سنة 2010، فلقد عانى الاقتصاد التونسي من مجموعة من الأزمات والمشاكل المتراكمة منذ استقلال تونس، فغداة الاستقلال انتهجت الدولة التونسية المنظومة الرأسمالية العالمية قصد تحقيق التنمية الاقتصادية نتيجة اختيارات مسيّري "الحزب الحر الدستوري الجديد" بقيادة الرئيس "الحبيب بورقيبة" للنسق الاقتصادي الرأسمالي والذي أفرزه الاستعمار الفرنسي داخل تونس قبل استقلالها³.

¹ - لطفي طرشونة، مرجع سابق، ص ص 43- 44.

² - لطفي طرشونة، مرجع نفسه، ص 53.

³ - الهادي التيمومي، تونس 1956- 1987، مرجع سابق، ص 65.

وهناك من يعتبر أن تونس قد مرت اقتصاديا بثلاث مراحل منذ استقلالها على النحو التالي:

1- **المرحلة الأولى:** وهي الفترة الممتدة من الاستقلال سنة 1956 حتى سنة 1970، أبرز ما تميزت به بناء مؤسسات الدولة، وإرساء قواعد النظام التعليمي والصحي والإصلاح الزراعي ما بين خوض تجربتين رأسمالية وتجربة اشتراكية والتي سميت بالتعاضدية، والتي انتهت بالفشل.

2- **المرحلة الثانية:** وقد كان امتدادها من سنة 1970 إلى غاية نهاية العهد البورقيبي سنة 1987، وقد شهدت انفتاحا اقتصاديا، كرّس اختلالات بين الجهات الداخلية والساحلية وارتباطا كبيرا بالعرض والطلب في الأسواق العالمية نتيجة الاعتماد على تطوير قطاعات ريعية كالزراعة الموجهة للتصدير، وأخرى ذات قيمة مضافة منخفضة وموجهة للخارج كالسياحة¹.

وقد شهدت هذه الفترة احتجاجات اجتماعية عامي 1978 و1984 نتيجة تركيز الاقتصاد على المناطق الساحلية ودعم القطاع السياحي، وتهميش المناطق الداخلية والحدودية مع ليبيا والجزائر مما ولّد اختلالا بين الجهات في تونس تفاقم بمرور السنوات.

3- **المرحلة الثالثة:** وهي مرحلة عهد الرئيس السابق "بن علي"، وقد شهدت البلاد في هذه الفترة مواظبة على تطبيق برامج الإصلاح الهيكلي المقدرة من قبل صندوق النقد الدولي، وتحفيز الاستثمارات الأجنبية في القطاعات الريعية والخدمات المرتبطة بالوساطة والربح السريع والصناعات ذات القيمة المضافة المنخفضة كالنسيج، الاعتماد على السياحة في توفير العملات الصعبة، والنسيج في تحقيق اليد العاملة².

¹ - وليد حقوق، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية- الاجتماعية، في: أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، فبراير 2012، ص 88.

² - وليد حقوق، مرجع نفسه، ص ص 88- 89.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

فبالرغم من تحقيق الاقتصاد التونسي في عهد الرئيس السّابق "بن علي" نسب نمو تجاوزت 4,6% بالنسبة للفترة ما بين 1987-2006، والتمكّن من المحافظة على توازنات الاقتصادات العامة، على غرار المديونية والتي تراجعت بعض مؤشراتها، فانخفضت نسبة التداين الخارجي إلى حدود 49% سنة 2006 والتي كانت سنة 1986 في حدود 58%، وكذا نسبة خدمة الدين التي أصبحت 16,6% بعدما كانت 26,3% في نفس السنوات، وتم التحكم النسبي في التضخم، والتخفيض في العجز التجاري الذي تراجع من معدل 5,8% من الناتج خلال فترة المخطط الثامن للتنمية (1992-1996) ليصبح 2,5% في المخطط العاشر (2002-2006)¹. وإلى جانب هذا زاد الدخل الوطني الخام والذي كان سنة 1991 21,254 مليار دولار ليصبح سنة 2009: 39,580 مليار دولار، وينقل إلى 44 مليار دولار سنة 2010، كما وبلغ الدخل الفردي سنة 2010 حسب منظمة الأمم المتحدة 5550 دولارا بحسب العملة الثابتة.

أما إذا تم اعتماد معيار "تعادل الطاقة الشرائية PPA" فقد تجاوز الدخل الفردي 8000 دولار، ما اعتبره الكثير من الخبراء الاقتصاديين تصاعدا في نمو الاقتصاد التونسي وأصبحت المنظمات الاقتصادية العالمية تعتبر تونس بلدا صاعدا في الاقتصاد²، بل واعتبرت تونس الدولة الوحيدة من بين دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التي حققت نجاحا في تطبيق خطط إعادة الهيكلة والتعديلات التي اقترحها البنك الدولي وكذا صندوق النقد الدولي من ناحية المؤشرات العامة، إلا أنّ جميع هذه المعطيات وهذا التقدم الملحوظ لم يكن كافياً، فقد بقيت نسب البطالة عالية خاصة في صفوف الشباب، وظلت معدلات الاستثمار الخاص منخفضة، كما تعمقت حالة عدم المساواة في توزيع الدخل مع تعمق القمع السياسي، فتدفق الأموال والقروض من المؤسسات المالية الدولية إلى تونس ونسبها العالية لم تتناسب مع حجم الاقتصاد التونسي ولا مع النجاحات المذكورة³.

¹ - عائشة التاييب، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية، في: أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، فبراير 2012، ص 59.

² - Mahmoud Ramadhan, Tunisie : Etat, économie et société, Tunisie : Sud édition, 2011, p 287.

³ - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص 97-98.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

ولعلّ من أبرز الأسباب الاقتصادية للتحوّل الديمقراطي في تونس هي توظيف الاقتصاد كأداة من أدوات تكريس الاستبداد، فقد قام نظام "بن علي" باحتواء هياكل المجتمع المدني الفاعلة اقتصادياً والمتمثلة في الإدارة العمومية والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والفلاحة وإلى حد ما الاتحاد العام التونسي للشغل، واستعمال الجباية كوسيلة من وسائل القمع، ما ولّد علاقة ما بين الجانب المالي والسياسي والتي رسمت صورة لاقتران الاستبداد السياسي بالدوائر المالية عبر التأثير الحكومي الواسع في مختلف القطاعات الاقتصادية وعبر آليات التسيير الإداري وتكريس النهج الليبرالي من خلال خصخصة الشركات العمومية التي كانت تعمل في مختلف القطاعات الاقتصادية¹.

وهذا ما ولد بنية الفساد المالي وكذا هيمنة فئة معينة على موارد الاقتصاد خاصة هيمنة العائلة الحاكمة، فقد جسدت مظاهر الفساد وعمليات الخصخصة المشبوهة ظهور فئة جديدة من رجال الأعمال المقربين عائلياً من دوائر النفوذ السياسي، وتكريس نفوذهم في جميع القطاعات الاقتصادية، وإقصاء غيرهم من المبادرة الاقتصادية الحرّة ما جعل هذه المحسوبية تنعكس على نسق الاستثمار في تونس، ولعلّ عمليات الخصخصة التي تمت في تونس في العقود الماضية أكبر دليل على ذلك بحكم الغموض حول الأرقام الرسمية والمعايير التي وقع الالتزام بها في هذه العمليات، وكذا المستفيدين منها مما ولد عدم الشفافية والمصداقية في التسيير الاقتصادي². وفيما يتعلق بمستوى الفساد في تونس، فحسب مؤشرات وأرقام مؤسسة الشفافية الدولية عبر تقريرها السنوي لسنة 2010، فلقد احتلت تونس المرتبة 59 من أصل 178 دولة شملها التقرير، وذلك من حيث تفشي درجة الفساد داخل أجهزة الدولة ومؤسساتها³.

بالإضافة إلى هذا فقد خلقت السياسة التنموية المنتهجة والتي اعتمدت على سياسات الانفتاح والتحرر جملة من التحديات التي لم يستطع النظام السياسي مواجهتها على غرار

¹ - وليد حدوق، مرجع سابق، ص ص 104 - 105.

² - وليد حدوق، مرجع نفسه، ص ص 109 - 110.

³ - Transparency International- The global coalition against Corruption, annual Report 2010, 2011, p 79.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

ضرورة معالجة الضغوط الناجمة عن تفكيك المعاليم الديوانية في ظل تنفيذ اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكذا مواجهة التقلبات الظرفية خاصة المكتسية للطابع الهيكلي مثل قيمة الدولار وأسعار النفط المرتفعة وكذا توتر الضغوطات في الأسواق المالية العالمية، وكذا عدم قدرة بعض القطاعات الاقتصادية على التنافس الاقتصادي، ما ولّد ضغوطا متزايدة على سوق العمل والتوازن ما بين الجهات، واتساع قواعد الشرائح الاجتماعية الفقيرة¹، وما زاد الأمر تعقيدا الإجراءات المتبعة جراء هذه السياسات والمتعلقة بزيادة الضرائب وتقليص الإنفاق العام وتخلى الدولة عن سياسة التوظيف. كما أن الأزمة الاقتصادية العالمية والتي ضربت الدول الأوروبية سنة 2008 أثرت تأثيرا مباشرا على الاقتصاد التونسي من خلال انكماش الاستثمار وتراجع السياحة، وكذا انخفاض لاستهلاك الأشياء الملبوسة، خاصة في ظل تدمير اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي للشركات الصناعية المتوسطة والصغيرة المحلية².

فمحاولات تحقيق التنمية في تونس عبر السياسات الاقتصادية المتعاقبة خلقت انعدام في التوازن الاقتصادي وسوء تسيير للثروة وكذا احتكار الاستثمار من قبل فئة معينة، حيث كانت الحكومة تعطي أموالا قليلة لمحافظاتها الجنوبية، ما خلق نقصا في مشاريع التنمية التي توفر مناصب شغل للفئة العاطلة والتي اعتبرت وجود فجوة ما بين المناطق أي الأرياف والمدن، وكذلك داخل المدن نتيجة حرص الأغنياء على المحافظة على مكانتهم على حساب الطبقة الفقيرة التي أصبحت تعرف تدني في مستوى المعيشة وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية نتيجة مشكل العرض والطلب والذي أحدثته الفجوة بين التحرر على مستوى الاقتصاد والتسلط على مستوى السياسة³.

فبالرغم من المؤشرات التي أوضحت التقدم في الاقتصاد الكلي لتونس بافتراض صدق البيانات ومدح المؤسسات العالمية على غرار المنتدى الاقتصادي العالمي حول إفريقيا

¹ - عائشة التايب، مرجع سابق، ص ص 59- 60.

² - عبد النور ناجي، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد 387، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2011، ص ص 142- 143.

³ - مزاني راضية ياسينة، مرجع سابق، ص 328.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

والذي انعقد من 13 إلى 15 جوان 2007 والذي اختار الاقتصاد التونسي الأعلى تنافسية في القارة وحلّ في المركز 29 بين اقتصاديات العالم، والرابع عربياً، لكن ذلك لم ينعكس على مستوى معيشة غالبية المواطنين وهو ما يبيّن أهمية مراعاة العدالة الاجتماعية في ظل استفادة طبقات معيّنة من ثمار النمو مع تزايد معدلات الفقر بين المواطنين، وهو ما اتضح بالقيام بعملية التحوّل الديمقراطي في تونس¹.

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية للتحوّل الديمقراطي في تونس.

لقد شكّلت العوامل الاجتماعية السمة البارزة لقيام الحركات الاحتجاجية التي عرفتھا تونس أواخر سنة 2010، والتي أفرزتها العوامل السياسية والاقتصادية وأثرت في حدوثها، وما ميزها عن الانتفاضات والاحتجاجات الاجتماعية والسياسية السابقة هو تحولها إلى ثورة أطاحت بالنظام السياسي، فلقد عرف المجتمع التونسي في تاريخه الحديث جملة من الاحتجاجات الاجتماعية على غرار أحداث الخميس الأسود سنة 1978 والتي قامت بها المنظمة النقابية العمالية أي الاتحاد العام التونسي للشغل والتي قوبلت بالسلاح من قبل الحكومة، وكذا أحداث الخبز سنة 1984، واحتجاجات الحوض المنجمي سنة 2008، وأخيراً الاحتجاجات الاجتماعية التي انطلقت من مدينة سيدي بوزيد والتي اختلفت عن غيرها بحكم إسقاطها لنظام "بن علي"². ولقد اشتركت هذه الاحتجاجات في أسباب قيامها وكانت كلّها بسبب تردي الأوضاع المعيشية، وغياب العدالة الاجتماعية، والبطالة، وكذا نقص الخدمات الاجتماعية، وكلّ هذا تولّد نتيجة حدوث فجوات هيكلية داخل المجتمع التونسي فقد اتفق الباحثون على استفحال أزمات هيكلية في المجتمع التونسي بعضها موروث من الاستعمار وتعمق من خلال السياسات المنتهجة من قبل نظامي "بورقيبة" و"بن علي"³. ولعل أهمها الهوة بين المناطق الساحلية الغنية والمتوسطة والمناطق الداخلية الفقيرة

¹ - محمد صفوت قابل، اقتصاديات الربيع العربي: الإنجاز والإنقاذ، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 37-38.

² - مهدي مبروك، ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية، في أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2012، ص 165.

³ - كمال بن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، مجلة السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011، ص 58.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

والمهمشة خاصة مع اكتشاف الثروات الطبيعية الهائلة في المناطق الداخلية، مثل مناجم الفوسفات في محافظة قفصة جنوبي غربي تونس، ومناجم الحديد والنحاس في محافظتي الكاف والقصرين بالوسط التونسي، ووجد ثروات زراعية هائلة في الشمال الغربي للبلاد.

وقد ازداد التباين بين الجهات في ظل تمركز أغلبية المؤسسات السياسية والإدارية والتجارية وكذا الاستثمارات السياحية والأقطاب الاقتصادية والمدن الصناعية في المناطق الساحلية¹. وهذا ما انجر عنه اختلال للتنمية خاصة في الجهات الداخلية والجنوبية بخلاف العاصمة والمدن الساحلية، وقد تجلت مظاهر الاختلال في النقاط الآتية:

- لم تحظ المناطق الداخلية بما تستحقه من استثمارات عمومية منذ بداية الانفتاح الاقتصادي ملطع السبعينات.
- تمثل المدن الساحلية 60% من مجموع سكان تونس، وتستقطب حوالي 88,2% من مجموع الشركات و95% من الاستثمار الأجنبي.
- الاختلاف في معدل استهلاك الفرد فمثلا بلغ معدل استهلاك الفرد في محافظة تونس الكبرى 2390 ديناراً سنة 2005، بينما لم يتجاوز 1138 ديناراً في جهة الوسط الغربي.

ومن مؤشرات اختلال التوازن التنموي بين الساحل والداخل مثلاً معدل ربط المدن بالشبكات الصحية، ففي حين بلغ هذا المعدل 93,8% في تونس الكبرى، فإنه لم يتجاوز 49,4% في الجنوب الشرقي².

وبذلك شكلت السياسات التنموية غير العادلة أهم الأسباب الاجتماعية وراء القيام بعملية التحوّل الديمقراطي في تونس، لأنّها كانت سبباً في تعميق الفجوة والفوارق الاجتماعية وتقسيم البلاد على مستوى التنمية والاستفادة من الثروات من فئة معينة مقربة من حاشية النظام الحاكم على حساب باقي فئات المجتمع، وأكبر دليل على ذلك ما عانت منه محافظة سيدي بوزيد المدينة التي انطلقت منها شرارة الاحتجاجات الشعبية، فهي تنتمي إلى

¹ - كمال بن يونس، مرجع سابق، ص 58.

² - وليد حدوق، مرجع سابق، ص 95.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

جهة الوسط الغربي التونسي وتمتد على مساحة جغرافية تمثل 4,6% من مساحة تونس، وتعتبر الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية فيها، حيث تغطي الأراضي الزراعية 64% من مساحتها، وقد بلغ عدد سكانها حوالي 409,681 نسمة، وهي من أقل مناطق تحضرًا حيث لا تتجاوز نسبة من يعيشون منها في الوسط الحضري 25,4%¹، وفي حين تمثل هذه الولاية المخزون الغذائي للتونسيين حيث توفر 20% من الإنتاج الفلاحي بالبلاد، وتمثل مخزوننا مائيا هائلاً، إلا أنها عانت من مشاكل عاقت التنمية البشرية وكذا تأهيلها نحو استقطاب الاستثمارات الخاصة والتي تتلاءم مع المعطيات الهيكلية الجغرافية والطبيعية ولعلّ أبرز هذه المشاكل:

- ضعف البنى التحتية في الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة والثقافة وارتفاع مستوى البطالة.

- غياب الصناعات التحويلية الغذائية والتي تتمركز في المناطق الساحلية، ما جعل الفلاحين وأصحاب المشاريع يتكبدون مصاريف الشحن والنقل.

وقد ولدت هذه المشاكل مجموعة من الاحتقانات والتي تحولت إلى غليان شعبي بعد حادثة محمد البوعزيزي².

كما وتعتبر البطالة وارتفاعها من أبرز العوامل الاجتماعية التي كانت دافعا نحو عملية التحوّل الديمقراطي الذي شهدته تونس خاصة في فئة خريجي التعليم العالي، فمنذ أواسط التسعينيات بدأت أزمة خريجي التعليم العالي والتي أصبحت مشكلة عويصة على أصحاب القرار السياسي، ولم تستطع جميع البرامج والآليات تجاوزها بالرغم من انحصارها في بداية المر في الاختصاصات الأدبية والإنسانية، ولكن بعد مضيّ قرابة العقد امتدت لخريجي الاختصاصات العلمية والتقنية³.

¹ - عائشة التايب، مرجع سابق، ص 68.

² - وليد حدوق، مرجع سابق، ص ص 97-98.

³ - مهدي مبروك، مرجع سابق، ص 168.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

فقد بلغ عدد العاطلين عن العمل من خريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا سنة 2006 حوالي 82600 عاطل وبطال ما نسبته 19%، وقد ارتفعت هذه النسبة سنة 2008 إلى 26% وقد بلغ عددهم حوالي 116100 عاطل، ويرتفع عددهم سنة 2010 ليصبح حوالي 157300 بطال وقدرت نسبتهم بـ 32%¹، وبذلك لم تستطع جهود الدولة التونسية في حل مشكلة طوابير طالبي الشغل من خريجي الجامعات خاصة مع فشل نماذج التنمية المتبعة والتي لم تستطع استيعاب اليد العاملة من حملة الشهادات العليا والتي فاقت أعدادها بدرجات كبيرة احتياجات سوق العمل، وقد اعتبر الكثير أن إشكالية جمهرة التعليم وإتباع ما سمي بسياسات ثقافة النجاح، والزج بالسياسة التعليمية بمراحلها المختلفة في سياق السمسرة السياسية والأهواء الإيديولوجية كان له تأثير كبير في الارتفاع الكبير لأعداد المتخرجين².

وعند تناول وضع البطالة بشكل عام، فبالرغم من التصريحات الرسمية بالتحسن في مستوى مؤشرات التشغيل عبر ارتفاع مواطن الشغل المحدث، ظل عدد العاطلين عن العمل في تونس مرتفعاً، وقد قدر عددهم في منتصف عام 2008 بحوالي 522.4 ألف عاطل من 15 سنة فما فوق، ما نسبته 14,2% وقد ارتفع عدد العاطلين عن العمل خلال الفترة ما بين سنتي 2007 و2008 حوالي 14.3 ألف عاطل، وإلى جانب هذا سجلت البطالة لدى الفئة العمرية ما بين 15 و19 سنة 2007 حوالي 34,1%³.

ولقد ساهمت مجموعة من الأسباب في تراكم عدة البطالة خاصة مع بداية تبني تونس لسياسة التعديل الهيكلي سنة 1986 والتي أعقبتها محدودية حركة الشغل وعدم تكوين العمال في عدة اختصاصات، وكذلك تسريح الخصخصة لآلاف العمال⁴.

وإلى جانب هذا فقد أكدت المعارضة التونسية أن الأرقام الحقيقية للبطالة والفقر أكبر من الأرقام المعلنة، وقد أكدت دراسة للبنك الدولي عن بطالة حاملي الشهادات العليا من التونسيين إلى أنّها ارتفعت إلى أكثر من 70% في صفوف الفنيين المهرة، وأكثر من 31%

¹ - المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2010، تونس، جوان 2011، ص 28.

² - عائشة التايب، مرجع سابق، ص ص 62-63.

³ - المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2008، تونس، 2010، ص 26.

⁴ - الهادي التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس- 23 سنة من حكم بن علي، مرجع سابق، ص 98.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

بين المهندسين الزراعيين، وتمركز أغلبية هؤلاء العاطلين في محافظات الوسط والجنوب والشمال الغربي، وكمثال لنسبة الفقر المرتفعة جدا في هذه المحافظات فقد أكدت وثائق حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2005 أن نسبة الفقر بلغت في منطقة الوسط الغربي 12,8% وهي نسبة مضاعفة بثلاث مرات للنسبة الوطنية التي بلغت 3,8%¹. كلّها مؤشرات أكدت على تلاعب السلطة بالبيانات الحقيقية للأوضاع داخل تونس، ولعلّ ما كشفت عنه الوثائق السرية الأمريكية التي نشرها موقع ويكيليكس عن تونس، والتي أشارت إلى تقارير لتفشي مظاهر الفساد والمحسوبية وكذا الرشوة خاصة في الأوساط المقربة من النظام ودوائره، حيث اعتبرت هذا المحيط أقرب إلى المافيا، أكبر دليل على الاختلالات التي وصلت إليها تونس سياسيا واقتصاديا واجتماعيا².

فهذه الاختلالات أدت إلى مجموعة من التراكمات أدت إلى نشوب الاحتجاجات الشعبية وبذلك لا يمكن الجزم بسبب اندلاع هذه الاحتجاجات دون الأسباب والخلفيات الأخرى، فانسداد الأفق السياسي وغياب التنمية، وتفاقم مظاهر الفقر والتسلط، وكذا غياب العدالة الاجتماعية وانتشار الفساد، وسيطرة فئة معينة على ثروات البلاد، وتهميش فئات كبيرة من المجتمع مع زيادة نسب البطالة، وكبت حريات التعبير وقمع المعارضة كلّها تراكمات أدت إلى اندلاع الاحتجاجات بطريقة مفاجئة دون سابق إنذار³.

¹ - راغب السرجاني، مرجع سابق، ص 84.

² - الجزيرة نت، تونس... "معجزة" لا تخفي العجز، على الموقع التالي:

³ - محمد علي الكبيسي، كيمياء الربيع التونسي والعربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014، ص 63.

المبحث الثالث: أهم الفواعل المحركة للتحوّل الديمقراطي في تونس.

لطالما عرفت الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها تونس تعاملًا للسلطة أدى إلى إخمادها والسيطرة عليها دون إحداث تحوّل ديمقراطي حقيقي، لكن الاحتجاجات الشعبية التي شهدتها تونس أواخر سنة 2010 غيرت الوضع نتيجة ظهور مجموعة من الفواعل الجديدة التي حركت هذه الاحتجاجات والتي اعتُبرت قوة مجتمعية جديدة وطاقة انتفاضية في شكل جديد غير حزبي ولا تقليدي، ومستعملة لأدوات جديدة ساهمت في إنجاح تلك الاحتجاجات الشعبية التي سرعان ما أسقطت النظام السياسي¹. فلقد أدى تراكم مجموعة من الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى ظهور هذه الفئة والتي اعتبرها الكثير سابقا غير مبالية بالأوضاع خاصة في ظل حاجز الخوف الذي فرضته السلطة من خلال الأساليب المستعملة والتي أدت إلى غياب الحريات السياسية والمدنية، وإضعاف الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني، والانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان، وحريات التعبير والتنظيم، ما ولّد معاناة من الإقصاء والتمييز جعلت فئات المجتمع ساخطة على الأوضاع، وتكسّر ذلك الحاجز الذي فرض لعقود طويلة من خلال القيام بتلك الاحتجاجات الشعبيّة والتي سرعان ما التحقت بها جميع فئات المجتمع².

المطلب الأوّل: دور الشّباب في عمليّة التحوّل الديمقراطي في تونس.

تعتبر فئة الشّباب المجموعة الأكبر من مجموع العدد الإجمالي لتونس، على غرار المنطقة العربية بأسرها والتي عرفت بما سمي بالطفرة الشبابية، والتي يمثل الشباب في المرحلة العمرية من 15 إلى 29 سنة أكثر من ثلث سكان المنطقة، وقد اعتبر الكثير من الباحثين والمفكرين أنّ فئة الشّباب كانت هي المحرّك الرئيسي للاحتجاجات الشعبيّة التي شهدتها تونس أواخر سنة 2010 نتيجة ما عانته هذه الفئة من إقصاء سياسي واقتصادي

¹ - عزوز غربي، الحراك الشعبي في المنطقة العربية وسؤال الديمقراطية دراسة في ظل بعض التجارب العربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، جانفي 2020، ص 662.

² - دينا شحاتة ومريم وحيد، محرّكات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 184، أفريل 2011، ص 11.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

واجتماعي مما جعلها تكون في مقدمة الفئات المطالبة بالتغيير والمحركة له¹. وقد كانت حادثة إحراق الشاب البوعزيزي لنفسه الشرارة التي دفعت بالسباب نحو القيام بتلك الاحتجاجات، بعد أن تراكمت في نفوسهم مشاعر الغضب والشعور بالظلم والإهانة من الأشكال المتعددة للإقصاء والتمييز بالرغم من وجود الثروات البشرية والطبيعية، إلا أن هذه الفئة عانت مجموعة من المشاكل على غرار ارتفاع مستوى البطالة، حيث ترتفع مستويات البطالة إلى 25% بين الشباب مقارنة بالمتوسط العالمي 14,4%، كما وتتركز نسب البطالة بشكل واسع وكبير في أوساط الشعب المتعلّم الحاصل على شهادات التعليم العالي².

وإضافة إلى مشكلة البطالة فلقد عانى الشباب من عدة مشاكل أخرى على غرار مشكلة تدني الأجور وضعف القدرة الشرائية وكذا سوء ظروف العمل، ممّا أثر سلباً على الظروف الاجتماعية للشباب والتي أدّت إلى خلق مشاكل أخرى من بينها تفشي ظاهرة العنوسة وتأخر سن الزواج، والتي أصبحت ظاهرة تعاني منها جلّ الدول العربية وليست تونس لوحدها فوفقاً للتقارير الدولية فإن أكثر من 50% من الذكور في المرحلة العمرية من 25 إلى 30 سنة لم يسبق لهم الزواج، وقد اعتبرت من بين النسب الأعلى بين الدول النامية³. وهذا ما دفع بالشباب إلى المشاركة الفعّالة في الاحتجاجات رفضاً للأوضاع التي آلت إليها هذه الشريحة من المجتمع، وقد اعتبرت مشاركة الشباب ظاهرة بارزة نتيجة لعفويتها حتى أنّ هناك من اعتبرها ثورة الشباب العفوية في تونس، بحيث أنّها لم تعتمد على رموز قيادية أو تنظيمات حزبية أو اجتماعية لتحريك المنتفضين في الشارع، ولم ينزل هؤلاء الشباب المتظاهرون إلى الشوارع ومقارعة مختلف أسلحة النظام من شرطة وإعلام وأحزاب موالية بأوامر من أطراف معينة، بل قاموا بذلك وتلك الخطوات الجريئة في ظلّ اتّساع الهوة بينهم وبين مختلف مؤسسات الدولة⁴.

¹ - ضاوية بوزيدة ورياض بوريش، تحديات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 426.

² - دينا شحاتة ومريم وحيد، مرجع سابق، ص 11.

³ - يوسف أزروال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، 2019، ص 27.

⁴ - سفيان الشواربي، الثورة التونسية تخسر شبابها، مجلة الأخبار، مقال على الموقع التالي: <https://al-akhbar.com/opinion/28277>، 11 مارس 2014، تاريخ الاطلاع: 2023/11/10 على الساعة 23:00.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

فلقد كان الشباب الصانع للحدث يقع خارج النفس السياسي الاحترافي، إلا أنّ انطلاقته كانت من قلب المجتمع والسياسة، ليقوم بتقديم آفاق جديدة في العمل السياسي، ويصنع طريق التغيير والتحوّل الديمقراطي برفعه لحالة الانسداد السياسي ورد الاعتبار لقيم كانت قد اندثرت من المشهد السياسي كالشجاعة والجرأة، وكذا تبني المواقف التي تغيّر من صور الفعل السياسي، فمبادرة الخروج إلى الشارع في المدن التونسية للقيام بالاحتجاجات منحت كلّ هذه الآفاق للوصول إلى تحقيق الحرية وطرقها التي يتطلّع الجميع إلى الحصول عليها في ظل العزيمة والإرادة¹.

وبذلك فقد قامت فئة الشباب بتغيير على مستوى الفئات المطالبة بالتغيير والذي كان سائداً من قبل، كما وغيّرت فكرة اتهامها في مراحل معيّنة باللامبالاة بالأحداث والوقائع من خلال دورها الواضح في رسم وصنع ملحمة سياسية في التاريخ العربي والمغاربي المعاصر باعتبارها الفئة الأولى التي تحركت وحركت بعدها جميع فئات المجتمع، وكان ذلك عبر استعمالها لأنماط جديدة استطاعت من خلالها تجاوز القيود التي فرضها النظام السياسي ومؤسساته على حرية التعبير والاحتجاج على غرار استعمالها لوسائل الإعلام البديلة وكذا أدوات الاتصال الحديثة²، والتي استطاعت من خلالها فرض نفسها على أرض الواقع في وقت قصير بفضل الانسجام والتجانس الذي تمتعت به بفضل الأنماط المستعملة والتي أدت إلى استبدال النسق الفكري والعقدي الذي كان سائداً بنسق آخر يدعم العمل الجماعي من أجل التحوّل الحقيقي نحو الديمقراطية، وذلك بخلق هوية وقيم مشتركة وأهداف متوافق عليها، وكذا تعبئة وتوعية بالهدف المنشود، فكانت بدايتها التنديد بالفساد والمحسوبية والمشاكل التي كان المواطن التونسي يتخبط فيها، وصولاً إلى الإطاحة بالنظام الاستبدادي³.

وبذلك فقد اعتبر الشباب الدعامة الأساسية في اندلاع الاحتجاجات الشعبية ونجاحها في تونس من خلال الحضور الكبير والقوي في هذه الاحتجاجات عبر تجاوز العفوية التي

¹ - عبد اللطيف كمال، الحدث التونسي وأسئلة الإصلاح السياسي العربي أوليات وسياقات وآفاق، في أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، فبراير 2012، ص 356.

² - يوسف أزروال، مرجع سابق، ص 27.

³ - حمزة نش، مرجع سابق، ص 916.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

انطلقت من خلالها الاحتجاجات، واكتساب قدرة على الضبط والتنظيم للتحركات ومواجهة النظام التسلطي ومؤسساته خاصّة في ظل عدم تعبيرهم عن هوية معيّنة، أو رفع راية إيديولوجية، وعدم الولاء لأيّة رابطة قومية أو منظومة عقائدية، وإنّما كانت شعاراتهم موحّدة ومعبرة عن السخط من الأوضاع السياسية والاجتماعية التي وصلوا إليها، طامحين إلى تحوّل للأوضاع ونظام أكثر ديمقراطية¹.

وهذا ما بيّن وجود تغيّر للثقافة السياسية لدى فئات واسعة من الشباب خاصّة المتعلّم تبنت مجموعة من المطالب على غرار الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، وقد انعكست في أغلبية الشعارات التي تم رفعها أو المناداة بها في الاحتجاجات خاصّة مع توفر معرفة واسعة بالعالم والقيم الإنسانية في ظل الثورة المعلوماتية وانفتاح وسائل الاتصال والتي كان لها دور واسع وكبير في تغيير الثقافة السياسية وكذا المساهمة في زيادة القاعدة الاجتماعية للاحتجاجات²، وهذا ما جعل هذا الجيل من الشباب يمتاز عن الأجيال الأولى بارتفاع مستواه التعليمية بشكل واضح، وبقدرته الكبيرة على التفاعل من خلال الأنماط الحديثة المستعملة، علاوة على قدرته وحيويته الابتكارية وهذا ما يوضّح قوّة الشباب الديمغرافية والتي اطلق من خلالها الاحتجاجات الشعبية، وساهم في مختلف وقائعها وأحداثها وكان الفئة الأكثر رفضاً لأشكال التمييز والإقصاء، فهي من جهة الفئة التي جمعت مختلف تعبيرات الاحتجاج والإحباط والتي تعاني منها فئات كبيرة من المجتمع، ومن جهة أخرى اعتبرت أكثر الفئات مصلحة في التحوّل وتثبيت الديمقراطية³.

المطلب الثاني: دور مواقع التواصل الاجتماعي في عملية التحوّل الديمقراطي في تونس.

لقد شكّلت ثورة المعلومات والاتصالات من خلال ظهور وسائل إعلام جديدة تأثيراً بالغاً وكبيراً في التدفق الإعلامي والمعلوماتي، والتي اعتُبرت من أبرز تجليات ظاهرة

¹ - حسن كريم، الربيع العربي وعملية الانتقال الديمقراطي، في: الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، جويلية 2013، ص ص 16- 17.

² - حسن كريم، المرجع نفسه، ص 16.

³ - المرصد الوطني للشباب وصندوق الأمم المتحدة للسكان تونس، الشباب في مواجهة العنف: دراسة تحليلية، تونس، ديسمبر 2020، ص ص 15- 16.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

العولمة العابرة لحدود الدول، فقد أصبحت وسائل هذه الثورة تستخدم على نطاق واسع في القضايا المهمة والتحوّلات العالمية الجديدة وتؤثر تأثيراً مباشراً فيها، وتعتبر قضية التحوّل الديمقراطي من بين هذه القضايا والتحوّلات التي كانت لثورة الاتصالات والمعلومات تأثيراً مباشراً¹، وذلك من خلال وسائل شبكة الإنترنت والتي أدّى تطور تطبيقاتها ووسائلها وأدواتها لتصبح سلاحاً في يد الأفراد والشعوب تغيّر من خلالها الأوضاع وتحركت التحوّلات على غرار لعب دور مهم في عملية التحوّل الديمقراطي الذي شهدته تونس، فقد ساهمت مواقع التواصل الاجتماعي والتي تعتبر من أبرز وسائل الإنترنت الحديثة بدور فعال في هذه العملية عبر عمليات التعبئة والحشد الجماهيري للاحتجاجات الشعبية وطرح المبادرات، ونقل أخبار الاحتجاجات وصورها، وتعدّ أسلوباً جديداً لكسر احتكار الدولة للإعلام².

فمواقع التواصل الاجتماعي ظهرت مع الجيل الثاني للويب 2.0 على شبكة الإنترنت، وهي تتيح التواصل بين الأفراد في بيئة وواقع افتراضي عبر علاقات افتراضية، وقد عرفها "بالاس" "Balas" 2006 على أنها: «برنامج يستخدم لبناء مجتمعات على الإنترنت أين يمكن للأفراد أن يتصلوا ببعضهم البعض لعدد من الأسباب المتنوعة».

كما وعرفها "رضوان بلخيري" على أنها: «تلك المواقع الضخمة التي تجمع آلاف بل الملايين، أين يمكنهم تكوين صداقات ومشاركة صورهم وملفاتهم، كما يمكنهم تكوين الجمعيات والأحزاب، وعقد التحالفات وتنظيم الحملات الإلكترونية»³.

وتمتاز مواقع التواصل الاجتماعي بمجموعة من الخصائص على غرار المشاركة فهي تشجع على المساهمات وردود الأفعال من الأشخاص المهتمين، كما أنها تمتاز بالانفتاح عبر خدمات مفتوحة لردود الفعل والمشاركة وتشجيع على التصويت والتعليقات وتبادل

¹ - سليم عاشور، ثورة المعلومات والاتصال ومسار التحوّل الديمقراطي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، جويلية 2016، ص 234.

² - عزمي بشارة، الثورة التونسية المجيدة بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، مرجع سابق، ص ص 57-58.

³ - رضوان بلخيري، مدخل إلى الإعلام الجديد، الجزائر: الجسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014، ص ص 16-49.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

المعلومات، كما أنها تتيح خاصية المحادثة في اتجاهين عبر المشاركة والتفاعل مع الأحداث والمعلومات، وبذلك تخلق خاصية الترابط فهي عبارة عن شبكة اجتماعية مترابطة بعضها مع بعض، عبر الروابط والوصلات التي توفرها صفحات تلك المواقع، والمترابطة مع مواقع أخرى، مما يسرع ويسهل في انتقال المعلومات¹. ولعلّ من أم هذه المواقع والتي تضم عددا كبيرا من المستخدمين:

- 1- **فايسبوك:** ويعتبر من أبرز مواقع التواصل الاجتماعي، ويضم عددا هائلا من المستخدمين وقد أسس سنة 2004، ويتيح نشر الصفحات الخاصة والهدف الأساسي من الموقع هو التواصل بين أعضائه المسجلين به، ويستطيع المسجلون إنشاء نواد مشتركة وصفحات للمناسبات والفعاليات في شتى المجالات والتخصصات².
- 2- **موقع يوتيوب:** وهو يعتبر أهم وأشهر موقع لمشاركة وتحميل الفيديوهات على مستوى العالم، وتم إطلاق النسخة التجريبية له سنة 2005 وقد قام هذا الموقع بعمل طفرة في عالم الإنترنت، فقد جعل نشر الفيديوهات ومشاركتها في غاية السهولة وعلى المباشر، وقد أعلنت جوجل أن مستخدمي هذا الموقع تجاوز المليار مستخدم يوميا، أي ثلث عدد مستخدمي الإنترنت في العالم، وينتشر اليوتيوب في 88 دولة، ويتم استخدامه من خلال 76 لغة تتناسب مع 95% من مستخدمي الإنترنت في العالم³.
- 3- **موقع تويتر:** لقد أخذ اسمه من مصطلح "تويت" والذي يعني "التغريد" وقد اتخذ من العصفورة رمزا له، وهو عبارة عن خدمة مصغرة يقوم المغردون بإرسال رسائل نصية قصيرة لا تتعدى 140 حرفا للرسالة الواحدة، ويتم تبادل التغريدات مع الأصدقاء لمن لديه حساب في الموقع عبر ظهورها على صفحاتهم الشخصية، أو عبر تصفح صفحة صاحب الرسالة، ويتيح موقع تويتر خدمة التدوين المصغرة، وإمكانية

¹ - خالد غسان يوسف المقدادي، ثورة الشبكات الاجتماعية، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013، ص ص 26-27.

² - رضوان بلخير، مرجع سابق، ص 49.

³ - ميمي محمد عبد المنعم توفيق، شبكات التواصل الاجتماعي... (النشأة والتأثير)، مجلة كلية التربية، الجزء الثاني، العدد 24، جامعة عين شمس، 2018، ص ص 216-217.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

التحديثات والردود عبر البريد الإلكتروني، وكذا الرسائل الهاتفية القصيرة (SMS) وكذا خدمة (RSS)، وقد أطلق هذا الموقع بشكل رسمي في أكتوبر 2006¹.

وقد لعبت هذه المواقع دوراً مهماً في عملية التحوّل الديمقراطي الذي شهدته تونس أواخر سنة 2010 من خلال مساهمتها في الاحتجاجات الشعبية التي كانت بداية للتحوّل الديمقراطي ففي ظل حجب النظام السياسي للمعلومات وإخفاء الحقائق، أحدثت هذه المواقع والشبكات نقلة نوعية في إيصال المعلومات والصورة وعمدت على نشر الوعي السياسي، وبذلك مواجهة الإعلام التقليدي الذي بقي مدافعاً ومستميتاً عن السلطة الحاكمة².

فلقد استخدم الناشطون الشباب هذه الوسائل البديلة للإعداد للاحتجاجات والمظاهرات لتنظيم أنفسهم وطرح مبادراتهم قبل القيام بالاحتجاجات، وكذا التواصل فيما بينهم في جميع المناطق المختلفة داخل تونس لنقل أخبار الاحتجاجات وصورها، وكذا إيصال ذلك عربياً وعالمياً لتكون بذلك من أهم وسائل التعبئة والحشد الجماهيري وراء الاحتجاجات والمظاهرات كونها شكلت مكان لقاء واجتماع، وتأثير حتى فيمن اكتفوا بالمشاركة الإلكترونية دون الفعل، ليصبحوا فاعلين في مراحل معينة من الاحتجاجات، ويكون لهم دور مساند في العملية الاحتجاجية التي سرعان ما تحولت إلى ثورة مطالبة بإسقاط النظام³.

ولقد اعتبر موقع فايسبوك "Facebook" الموقع الأكثر تداولاً في فترة الاحتجاجات الشعبية والذي تمكن من خلاله التونسيون الالتفاف على الرقابة والتعتيم الإعلامي، فبالرغم من عمليات الحجب التي لحقت صفحات المدونين وبعض المواقع الاجتماعية، إلا أن مستخدمي الإنترنت في تونس شكلوا وجهات معارضة لهذه العمليات، حتى أنهم اخترقوا بعض المواقع المحظورة سياسياً، ليجد الشباب ملاذهم في مواقع التواصل الاجتماعي لمتابعة التطورات الأمنية والميدانية للتحركات الشعبية عبر ما يرسله ويتناقله المستخدمون من

¹ - رحاب الداخلي، أنترنت الاتصال، في محمد سيد وآخرون، وسائل الإعلام من المنادى إلى الإنترنت، القاهرة: دار الفكر العربي، مارس 2009، ص 62.

² - سفيان جبران، عبد المؤمن مجدوب، دور شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التحول السياسي بتونس 2011-2014، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جويلية 2018، ص ص 282-285.

³ - عزمي بشار، مرجع سابق، ص ص 57-58.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

صور وفيديوهات حيّة توثّق لحدث ميدانية خاصة المتعلقة بالصراع مع أجهزة القمع البوليسي للنظام والمتظاهرين¹، وقد كانت صورة محمد البوعزيزي لإحراق نفسه ونشرها على نطاق واسع من أهم تأثيرات التعبئة الافتراضية في تحريك الاحتجاجات، فقد جعلت تلك الصورة لمحمد البوعزيزي شخصية من مجرد مواطن تونسي مغمور، يحمل شهادة جامعية ويعيش في ولاية داخلية "سيدي بوزيد"، إلى شخصية مشهورة وممّجدة حملت بداية لمجموعة من الاحتجاجات التي سرعان ما تحولت إلى ثورة أسقطت نظاما تسلطيا، فالصورة التي عبرت عنها وسائل التواصل الاجتماعي عبر مواقعها من خلال نشر قصته وصورته وفيديو حرق نفسه، كانت من أكثر الصور التي صنعت الرأي العام الغاضب من النظام ومؤسساته وسياساته، فبالرغم من أنه قبل ثلاثة أشهر من هذه الحادثة، وقعت حادثة مشابهة في منطقة "المنستير" لكن لم يسمع بها ولا أحد ولم يتفاعل معها بسبب عدم توثيقها ونشرها، أما صورة البوعزيزي وفيديواته فقد تم نشرها عبر موقع الفيسبوك "Facebook" ووصلت للعالم ويصعب محوها مما شكلت سلاحا كبيرا في التأثير على الرأي العام². وكان إسهامها واضحا وقويا في رسم صورة للعمل الاحتجاجي والثوري للتحوّل نحو الديمقراطية الحقيقية وإصلاح ما كان فاسدا في السابق، فرغبة الكثير من التونسيين في إضفاء الطابع الديمقراطي عبر شبكة الإنترنت من خلال مواقعها قبل الاحتجاجات وبعدها والاعتماد عليها في عملية التحوّل الديمقراطي، عبرت عن ذلك الأداء النتائج التي ترنبت عن نقل صورة الأوضاع والأحداث في المجال الافتراضي، ومدى تأثيرها في ممارسة العمل السياسي، وكذا إطلاق الحملات والاحتجاجات الشعبية³.

¹ - أسماء بن جبارة، دور موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" في الثورة التونسية، متوفر على الموقع التالي: مدونة سعود المولى <https://saoudelmawla.blogspot.com/2011/07/blog-post-7842.html?m=1> تاريخ الاطلاع: 2023/11/15 على الساعة 20:00.

² - Raja FENNICHE, « Réseaux sociaux, espace public et expressions sémiotiques : retour sur les événements du 14 janvier », dans : (Sous la direction de Raja Fenniche), Les mailles du filet : Révolution tunisienne et web 2.0, Edition I, (pp 61-84), Manouba, Tunisie : Presses universitaires de la Manouba, 2013, p 39.

³ - Roman Lecomte, « Révolution tunisienne et internet : le rôle des médias sociaux », L'année du Maghreb, VII 2011, p 397.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

وأصبحت بذلك مواقع التواصل الاجتماعي قنوات بالغة التأثير من خلال إتاحتها فرصاً للشعوب لم يعهدوها من قبل في التعبير عن آرائهم وحشد وتنظيم أنفسهم، ليس فقط على الأنظمة الاستبدادية، وإنما على كل ما يمس حياتهم على غرار غلاء الأسعار أو مكافحة الفساد أو العنف الأسري، وتتعدد بذلك وظائفها من تعارف وتبادل لل صداقات ومشاركة للصور، لتصبح وسيلة في يد الشباب للتعبير عن احتجاجاته ومشروعاته في الإضراب والاعتصام والتغيير، والاتجاه نحو مسالك سياسية وأداة سياسية لتحويل الأوضاع والسياسات، خاصة في ظل عاملي السهولة والمجانية في استعمال هذه المواقع¹.

وبالرغم من كون استعمال مواقع التواصل الاجتماعي في المجال السياسي في تونس كان موجوداً لعدة سنوات قبل استعمالها في الاحتجاجات الشعبية أواخر سنة 2010، من خلال التدوين السياسي عبر مواقع التواصل الاجتماعي لمدة قاربت 07 سنوات لقضايا الشأن السياسي وكذا الشأن العام الاجتماعي، وقد ارتكزت أغلب المنشورات التدوينية في هذه الفترة على قضايا الفساد الاقتصادي المرتبطة بالسياسة ورجال السلطة والمقربين منهم عائلياً، على غرار قضايا مصنع الفوسفات والاحتجاجات المصاحبة لها في ولاية قفصة سنة 2005، وقد اعتبرت هذه الفترة لتأسيس فضاء يعالج قضايا الشأن العام ويناقش السياسة افتراضياً خاصة من خلال اعتبار أن المدونين أغلبيتهم من عنصر الشباب المثقف المهتم بالشؤون العامة والذي يعبر عن آرائه².

وقد شهدت الحركة التدوينية تراجعاً في ادائها ونوعية منشوراتها بين منتصف 2009 إلى نهاية 2010، في ظل إحساس المدونين بالعجز ونقص الحيلة أمام الحياة السياسية الفاسدة، وعدم قدرتها على التعبئة الجماهيرية الكبيرة، خاصة مع اتساع مجالات اهتماماتها وسط فئات المجتمع بحيث أصبحت ملجأ لكل راغب في الشهرة والإشهار والدعاية، ليبدأ النشاط في المجال الافتراضي البحث عن وسائل أخرى تكون لها منفعة أكثر من سياسة

¹ - نادية بن ورقلة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، المجلد 05، العدد 11، 2013، ص 202.

² - حاج بشير جيدور، أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحوّل الديمقراطي في الدول العربية: دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2016/2017، ص 90.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

التدوين عبر وسائل التواصل الاجتماعي وما تحتويه من أدوات وخدمات جديدة تتيح إمكانية التغيير، ورفض السياسات القائمة¹.

وبذلك فإن شبكات التواصل الاجتماعي عبر مواقعها كانت تلعب دوراً سياسياً قبل أحداث الاحتجاجات الشعبية أواخر سنة 2010 من خلال الترويج للانتخابات، وتبادل الخبرات السياسية، إلا أن دورها برز بقوة مع احتجاجات أواخر سنة 2010 من خلال طرق وسبل تواصل الأفراد والجماعات، ورفع منسوب الوعي، ومنح الثقة على قدرة المحتجين على إزاحة النظام التسلطي. وقد اعتبر الكثير أن مواقع التواصل الاجتماعي بمختلف أنواعها هي التي فجرت الاحتجاجات الشعبية، حتى أن البعض أطلق مصطلح "ثوار الفيسبوك" أو "جيل الفيسبوك" على المتظاهرين الذين أطلقوا شرارة الغضب وقادوا الاحتجاجات².

لقد شكلت مواقع التواصل الاجتماعي تأثيراً عالي الفعالية لم يتصوره الخبراء والمحلّون، فقد تفوقت على العديد من الفضائيات في النقل المباشر للوقائع والأحداث، وساهمت في صناعة ثقافة التأثير سمعياً وبصرياً وحسياً، من خلال تحفيز المشاركة الشعبية والتعبئة للاحتجاجات وهذا ما لعبته من خلال عملية التحوّل الديمقراطي الذي شهدته تونس، إذ اعتبرت فعالاً وقوياً في مسار هذه العملية باعتبارها أداة من أدوات إسقاط النظام التسلطي³.

المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية في عملية التحوّل الديمقراطي في تونس.

لقد شهدت الاحتجاجات الشعبية في بلدان مختلفة من المغرب العربي والعالم العربي تفاعل مجموعة من العناصر التي كان لها دور كبير في إحداث عملية التحوّل الديمقراطي والتي من بينها تونس، وقد أخذت هذه الاحتجاجات في بداياتها شكل انتفاضة لتتطور إلى ثورات في أغلبها كانت سلمية، ولعلّ من أبرز هذه العناصر المؤسسة العسكرية التي لطالما

¹ - حاج بشير جيدور، مرجع سابق، ص 91.

² - حسام سلمان، أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي للمواطنين ثورات الربيع العربي نموذجاً، مجلة دراسات إستراتيجية، المجلد 11، العدد 21، جوان 2015، ص ص 35-36.

³ - نادية بن ورقلة، مرجع سابق، ص 210.

الفصل الثالث التحول الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

اعتُبرت ذات علاقة بالمجال السياسي في أغلب دول المغرب العربي إما باشتراكها فيه أو بعدها عنه كما حدث في تونس، ولذلك سوف نسلط الضوء على الدور المميز والأساسي الذي أدته المؤسسة العسكرية في التعجيل بسقوط نظام الرئيس السابق "بن علي"، وأهم تفاعلاتها مع المشهد السياسي إبان الاحتجاجات الشعبية وبعد سقوط النظام، مع التطرق إلى دورها قبل حدوث الاحتجاجات الشعبية في فترتي الرئيسين السابقين "بورقيبة" و"بن علي".

الفرع الأول: دور المؤسسات العسكرية في عهد "الحبيب بورقيبة" و"زين العابدين بن علي".

لقد تم إنشاء المؤسسة العسكرية التونسية والمتمثلة في الجيش غداة استقلال تونس سنة 1956، وذلك نظير عدم قيامها بأي دور في عملية التحرير، وقد اعتبرها الكثيرون مؤسسة مميزة وفريدة من نوعها كونها ومنذ نشأتها كقوة مسلحة لم تتورط في انقلابات ضد الدولة أو النظام، خاصة في ظل الانقلابات العسكرية التي شهدتها الدول المجاورة في الستينيات من القرن الماضي، وقد اقتصر دورها منذ الاستقلال على مساندة السلطة السياسية ومساعدتها في إدارة الأزمات التي واجهت تونس، وهذا ما سعى إليه الرئيس السابق "بورقيبة" من خلال جعل مهمة الجيش مقتصرة على الدفاع عن البلاد والشعب¹. فقد كان يعتقد أن الجيش مهما بلغت قوته وفعاليته، فهذا لا يعطيه المستوى الذي يسمح له بتأمين وحدة الدولة وسيادتها دون دبلوماسية منفتحة على الخارج وتحالفات أمنية خاصة مع المعسكر الغربيين وقد تميز تعامله مع الجيش بالحيطه والحذر خلال فترة حكمه، بحيث جعل المؤسسة العسكرية متواضعة من حيث عددها وعتادها لتحجيم طموحات العسكريين المتعلقة بالتدخل في السياسة، إلا أن التهديدات الإقليمية عبر وصول معمر القذافي إلى السلطة في ليبيا سنة 1969 بعد انقلابه العسكري والاختلاف بين النظامين إيديولوجياً وسياسياً، فرضت اهتمام النظام التونسي بالجيش عبر بناء نظام دفاعي وفق الإمكانيات المادية².

¹ - نور الدين جبنون، دور الجيش في الثورة التونسية، في: أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، فبراير 2012، ص 330.

² - إبراهيم أسعيد، دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/2011722103843859350.html>

تاريخ النشر: 2011/03/03، تاريخ الاطلاع: 2023/11/20 على الساعة 16:00.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

ولعلّ أبرز حادثة جعلت الرئيس السابق "بورقيبة" يقيد بعدها قدرات الجيش ويعطي الحرس الوطني صلاحية مراقبته سنة 1968، هي حادثة محاولة الانقلاب العسكري سنة 1962 بقيادة الضابط لزهر الشرايطي والتي باءت بالفشل وتم الحكم بالإعدام والسجن على العديد من الضباط من وراء هذه الحادثة¹. وقد شهدت نهاية السبعينات فترة من تدهور الوضع السياسي والاقتصادية، وارتفاع حدة التحديات الأمنية الإقليمية مع الجارة ليبيا، ما ولّد دوراً أكثر فعالية للمؤسسة العسكرية في ظل فشل قوات الأمن الداخلي من حرس وشرطة في التعامل مع الاحتجاجات الاجتماعية، ما اضطر النظام البورقيبي إلى استدعاء الجيش لقمع تلك الاحتجاجات، على غرار تدخله في قمع احتجاجات 26 جانفي 1978 والتي قام بها "الاتحاد العام التونسي للشغل" والتي كانت عبارة عن إضراب عام، وكذا تدخله في "أحداث الخبز" سنة 1984، والتي راح ضحيتها أكثر من 150 شخصاً، وهذا ما ولّد شعوراً لأفراد المؤسسة العسكرية أنها لم تجني أية فائدة من هذا الدور الذي وكلت به مكرهه، وقيامها بمهام الأجهزة الأمنية في ظل عدم رؤية سياسية واضحة في مواجهة التحديات وعدم إدراك حقائق المجتمع التونسي².

وعند الانتقال إلى عهد الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" والذي تولّى السلطة في 07 نوفمبر 1987 نتيجة الانقلاب على الرئيس السابق "بورقيبة"، فقد كان مديراً للأمن الوطني ما بين 1977 و1980، وكذا وزيراً للداخلية ما بين 1984-1986، وأصبح بعد ذلك وزيراً أولاً سنة 1987 وهو العام الذي شهد عملية الانقلاب الأبيض، وبحكم توليه هذه المناصب سابقاً وبناء علاقات مع جميع المؤسسات الأمنية وانتمائه إلى الجيش، فقد عرف كيفية توظيف دعم المؤسسة العسكرية لإزاحة الرئيس السابق "بورقيبة" عن السلطة³.

¹ - بدرة قعلول، "الجيش سيعود إلى ثكنه": دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، 03 نوفمبر 2011، المقال على الموقع التالي: <https://karnegieendowment.org/sada45909>، تاريخ الاطلاع: 2023/11/20 على الساعة 11:00.

² - نور الدين جبنون، مرجع سابق، ص ص 332-333.

³ - إبراهيم أسعدي، دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/2011722103843859350.html>

تاريخ النشر: 2011/03/03، تاريخ الاطلاع: 2023/11/20.

وبالرغم من تولّي السلطة في تونس من قبل الجنرال "زين العابدين بن علي"، وتمكينه في بداية حكمه لكثير من ضباط الجيش في تولي مناصب مهمة كانت تعتبر من نصيب المدنيين من قب، غير أن تقلد العسكريين لهذه المناصب السياسية سرعان ما أهمله "بن علي" على حساب المؤسسات الأمنية التابعة لوزارة الداخلية بعد اتهامه لأطراف من الجيش لتواطؤهم وتحالفهم مع الإسلاميين لقلب نظام الحكم سنة 1991¹. وهذا ما بيّن عدم اختلاف سياسة الرئيس السابق "بن علي" عن سياسة الرئيس الذي سبقه "الحبيب بورقيبة" في تهميش وإقصاء المؤسسة العسكرية، بحيث لم يشارك الجيش في اتخاذ القرارات السياسية ولا في عملية البناء الوطني، بل انحصرت مهامه في حراسة الحدود، وفي مقابل ذلك قام "بن علي" بتقوية جهاز الأمن الداخلي ومنحه صلاحيات واسعة على غرار بلورة شكل الدولة وكذا رسم الخطوط السياسية العامة للنظام والمجتمع، ففي حين بلغ عدد الجهاز الأمني والمكون من الأمن الداخلي والحرس الرئاسي ورجال الشرطة حوالي 155000، فلم يتعدى عدد الجيش 50000 عسكريا، وحتى أنه حرم من الامتيازات.

الفرع الثاني: دور الجيش في التحوّل الديمقراطي في تونس.

لقد أدت الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في 17 ديسمبر 2010 في مدينة سيدي بوزيد على خلفية حرق الشاب محمد البوعزيزي لنفسه، والتي امتدت لتشمل أغلب المدن التونسية إلى استعمال كل وسائل القمع من قبل النظام التونسي قصد السيطرة عليها وإخمادها، ولكن مع توالي الأحداث بوتيرة سريعة ومرور ثلاثة أسابيع عن انطلاق الاحتجاجات والتي زادت مطالبها لحد المطالبة برحيل نظام "بن علي" وتدهور الوضع الأمني، ليتم استدعاء الجيش نتيجة فشل قوات الأمن الداخلي في السيطرة على الاحتجاجات، وقد تم نشر الجيش لأول مرة في محافظتي سيدي بوزيد والقصرين في 09 يناير 2011 بهدف حماية المنشآت التابعة للدولة². غير أن القمع الذي كانت تمارسه قوات الأمن أحدث مناوشات ما بين الجيش وقوات مكافحة الشغب ليشكل الجيش درعا بشريا بين قوات الأمن

¹ - الأمين كرواز، نقاش العلاقات المدنية- العسكرية ضمن عملية التحوّل الديمقراطي في دول الربيع العربي: حالي تونس ومصر (2011-2014)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص ص 386-387.

² - نور الدين جبنون، مرجع سابق، ص ص 341-342-343.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

والمحتجين، خاصة في ظل رفض قائد أركان الجيش الجنرال "رشيد عمار" في تلك الفترة أوامر الرئيس "بن علي"، وإصداره لأمر مكتوب بعدم إطلاق النار على المتظاهرين إلا بعد استشارة القيادة العسكرية، ولعلّ هذا الموقف هو ما جعل الجيش يقف كطرف محايد في ظل الاحتجاجات، بل اعتبره الكثيرون في صف المحتجين نتيجة حماية المواطنين من عنف قوات الأمن والحرس الوطني¹.

وهذا ما جعل الجيش التونسي يلعب دوراً كبيراً في تسريع سقوط نظام "بن علي"، خاصة أنّ هنالك تفاصيل وأحداث كثيرة وقعت داخل هيئة الأركان في اللحظات الأخيرة قبل فرار "بن علي" خارج البلاد، والتي أكدت على أنّ الجيش هو من أجبره على مغادرة البلاد بعد تأكده من عجز قوات الأمن عن مواجهة المحتجين وكذا زيادة عدد القتلى، ويغادر بذلك "بن علي" البلاد في 14 يناير 2011.²

الجيش التونسي لم يكن حريصاً على بقاء "بن علي" أو حتى مناصرته والدفاع عن نظامه، لا اعتبار أكثر حرصاً على نجاح الاحتجاجات التي تحوّلت إلى ثورة، ويمكن تفسير هذا الحرص وهذا الموقف في كون المؤسسة العسكرية كانت واعية واحترافية في تعاملها مع الاحتجاجات وعدم إطلاق النار على المتظاهرين باعتبار أن أغلبية أفراد هذه المؤسسة من الطبقات الاجتماعية الميسورة والهشة والتي عانت في زمن حكم "بن علي" من ضيق العيش وغياب العدالة الاجتماعية، إضافة إلى استبشارهم بحدث الاحتجاجات والثورة في التحوّل والتغيير نحو الأفضل للبلاد، وكذا واقع الجيش الذي عانى من ويلات التهميش والإقصاء في عهد "بن علي"³.

¹ - الأمين كرواز، مرجع سابق، ص 387.

² - إبراهيم أسعدي، مرجع سابق، على الموقع التالي:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/2011722103843859350.html>

تاريخ الإطلاع 2024/03/22 على الساعة 18:00.

³ - أنور الجمعاوي، الجيش والثورة في تونس، المقال على الموقع التالي:

<https://www.alaraby.co.uk%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%88%D8%A7%D9...>

تاريخ النشر: 03 فبراير 2017، تاريخ الاطلاع: 2023/11/24 على الساعة 13:15.

ومع مغادرة "بن علي" تونس في 14 جانفي 2011 انهارت المنظومة الأمنية التي حكم من خلالها "بن علي" تونس لعقدين من الزمن، ما دفع الجيش لاسترجاع الأمن تدريجيا خاصة بعد المواجهات التي امتدت لعدة أيام ما بين القوات الخاصة للجيش وبقايا الحرس الرئاسي، وذلك بالتعاون مع لجان أحياء محلية، وكذا مواجهة عمليات النهب والسلب التي تسببت فيها بقايا الحزب الحاكم وبعض أجهزة الأمن، وإلى جانب ذلك منه أفراد عائلات "بن علي" وأركان النظام التسلطي من مغادرة تونس¹.

وفي ظل هذه الأوضاع اعتبر كثيرون أن الجيش سيتولى السلطة، ولكن على إثر الاحتجاجات التي جرت يوم 24 جانفي 2011 والتي طالب فيها المحتجون باستقالة حكومة "محمد الغنوشي"، وجه رئيس أركان الجيش التونسي "رشيد عمار" خطابا إلى الشعب أكد من خلاله أن عمل المؤسسة العسكرية هو: التزام الدستور وحماية الثورة وضمان سلميتها وعدم قمع المتظاهرين السلميين، وهذا ما أكد على بقاء الجيش محايدا وحاميا للديمقراطية والشرعية الدستورية، وتجنب البلاد مخاطر الانزلاق إلى الفوضى وحماية المسار السلمي نحو التحوّل الديمقراطي².

وهو ما تجلّى من خلال نقل الجيش السلطة إلى هيئات مدنية مؤقتة لإدارة المرحلة الانتقالية وهذا ما بيّن عقيدة الخضوع إلى السلطات المدنية الشرعية في تونس، وبقاء الجيش محايدا ولم يتدخل في المشهد السياسي، بل قام بمهامه الدستورية الموكلة إليه ولم يقتصر دوره الإيجابي عند حدود ثورة 2010، بل تعداه إلى المرحلة الانتقالية خاصة في مرحلة الأزمة السياسية التي عاشتها تونس عقب انتخابات "المجلس الوطني التأسيسي"، والتي حصلت ما بين حكومة وتحالف الترويكا والمعارضة، نتيجة دعوة المؤسسة العسكرية للإطاحة بالحكومة المنتخبة من قبل عدد من أحزاب المعارضة، غير أن المؤسسة العسكرية لم تستجب لهذه المطالب وبقيت محايدة³.

¹ - نور الدين جبنون، مرجع سابق، ص 346.

² - العربي العربي، مرجع سابق، ص 40.

³ - Hanane Khabachi, op.cit., p 55.

الفصل الثالث التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة

فبالرغم من توظيف الاحتجاجات عبر حشد الشارع في صيف 2013 قصد شحن الرأي العام ضد النهضة والائتلاف الحاكم، وكذا الاحتجاجات على اغتيال محمد براهيم وشكري بلعيد، ودعوة الجيش ورجال الأمن إلى مساندة الاحتجاجات والاستيلاء على السلطة، خاصة مع الأوضاع الإقليمية في إطاحة الجيش للإخوان المسلمين من سدة الحكم في مصر، إلا أن الجيش جنب دخول تونس في حرب أهلية بفضل رفضه الدخول في معترك السلطة، والتزامه الحياد مع الفرقاء السياسيين، وترك المجال للأحزاب السياسية والاتحاد العام التونسي للشغل لتسيير المرحلة الانتقالية¹. حتى أن التهديدات الأمنية المتزايدة في تونس أجبرت الحكومات المتعاقبة على زيادة ميزانية الجيش وتحسين تجهيزاته وقدراته، وكذا نفوذه السياسي، فقد بلغت ميزانية الدفاع سنة 2011 من ميزانية وزارة الدفاع 56%، وترتفع بعد مرور خمس سنوات لتصبح 72%، وهذا ما بيّن تحسن وضع الجيش التونسي الذي كان مهمشاً تاريخياً حتى أنه تم تعويض العناصر الذين طردوا ظلماً من الجيش في قضية "براقة الساحل" سنة 1991، بالإضافة إلى انخراط الضباط المتقاعدين في المجتمع المدني وخلقهم جماعات ضغط جديدة لمنع تهميش الجيش مرة أخرى، ما يوضح الدور المهم في الدولة الذي أصبح يتمتع به الجيش بعد الثورة².

وبذلك فنتيجة للمواقف الإيجابية للمؤسسة العسكرية فقد اعتبرها الكثيرون من الآليات الضامنة لإنجاح عملية التحوّل الديمقراطي في تونس، ولم توضع في خانات التهديدات للعملية بحيث أنها ساعدت القوى السياسية والنقابية والمدنية في تحريك المشهد السياسي سلمياً وبعيدا عن العنف، كما أن دورها ارتبط بتأمين التحوّل الديمقراطي والحياد في العملية السياسية وفقاً للدستور وإرادة الشعب التونسي³.

¹ - العربي العربي، مرجع سابق، ص 40.

² - شاران غريوال، ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي، بيروت: مركز كارنيغي للشرق الأوسط، فبراير 2016، ص 7-8.

³ - العربي العربي، مرجع سابق، ص ص 40-41.

الفصل الرَّابِع

مسار التحوّل الديمقراطي في تونس:

المؤشرات والتحديات

الفصل الرابع: مسار التحوّل الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

لقد شكّل فرار الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" نحو الخارج يوم 14 جانفي 2011 سقوط نظام عمّر لأكثر من 20 سنة، ولتبدأ تونس مرحلة جديدة نحو بناء خطوات صوب الديمقراطية، وتشهد جملة من التطوّرات السياسية ساهمت فيها العديد من الفواعل وأبرزت مجموعة من المؤشرات علمية التحوّل الديمقراطي، كما أنّها عانت من مجموعة من الصعوبات والتحديات خلال مسارها نتيجة مجموعة من الأزمات التي كادت أن تنهي مسار التحوّل الديمقراطي في تونس، وتعتبر المرحلة الانتقالية التي أعقبت سقوط النظام من أصعب المراحل التي شهدتها عملية التحول الديمقراطي في تونس والتي كان للنخبة السياسية والمجتمع المدني دور كبير في تسييرها، وبذلك سوف نتطرق من خلال هذا الفصل إلى إبراز دور أهم الفواعل التي كان لها تأثير في مسار التحوّل الديمقراطي في تونس، إلى جانب ذلك التطرّق إلى الانتخابات التي شهدتها تونس في الفترة ما بعد سقوط نظام "بن علي"، وإبراز أهم التحديات التي شهدها مسار التحوّل الديمقراطي في تونس، وعليه تم تقسيم الفصل إلى المباحث التالية:

- المبحث الأول: أهم الفواعل المؤثرة في مسار التحوّل الديمقراطي في تونس.
- المبحث الثاني: دور الانتخابات في مسار التحوّل الديمقراطي في تونس.
- المبحث الثالث: تحديات التحوّل الديمقراطي في تونس.

المبحث الأول: أهم الفواعل المؤثرة في مسار التحول الديمقراطي في تونس.

لقد ساهمت في مسار التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس مجموعة من الفواعل التي كان لها تأثير كبير في الأحداث والواقع خاصة بعد سقوط النظام التسلسلي وبداية المرحلة الانتقالية، ومن خلال هذا المبحث سوف نبرز أهم الفواعل التي لعبت دورا في هذه الفترة باعتبارها الفترة الحساسة في مسيرة العملية الديمقراطية، والتي كادت أن تعود لنقطة البداية لولا الدور الذي لعبته الفواعل على غرار النخبة السياسية وكذا المجتمع المدني بجميع أطيافه في تسخير هذه المرحلة عبر خلق مجموعة من الإستراتيجيات والأساليب قصد تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي والوصول بسلاسة إلى تغيير بنّاء وحقيقي تشارك فيه جميع أطياف المجتمع التونسي، وإلى جانب هذه الفواعل فقد كان للعامل الخارجي دور في مسار التحول الديمقراطي إقليمياً ودولياً ما يبين الأهمية الكبيرة للأحداث والوقائع التي شهدتها تونس بداية بالاحتجاجات الشعبية أواخر سنة 2010، والتي سرعان ما تحولت إلى ثورة أسقطت نظاما تسلطياً، ولتتوالى الأحداث بعدها في مسار عملية التحول الديمقراطي كانت لهذه الفواعل أدوار مختلفة فيه كلّ حسب قدرته وأدواته وأساليبه.

المطلب الأول: دور النخبة السياسية التونسية في التحول الديمقراطي.

تعتبر النخبة السياسية الفئة التي كان لها الدور البارز عقب سقوط نظام "بن علي"، وهذا ما تطرقت إليه المقاربة الانتقالية وركزت عليه من خلال دور النخب في المراحل الانتقالية عبر المفاوضات والمساومات ما بين النخب السياسية عقب انهيار النظام القديم، والتي اعتبرت أنها يجب أن تكون ضمن معادلة محلية وفي مدى زمني محدود، وما تنتهي إليه تلك النخب من توافقات وتعاقبات وقرارات هو العنصر الحاسم في رسم ملامح النظام الجديد، وقد انطبق بعض ما اقترحته هذه المقاربة من إجراءات وآليات انتقالية على المرحلة التي تلت سقوط نظام "بن علي"¹. فالنخبة السياسية ينظر إليها على أنها: «المجموعة الحاكمة التي تتمتع بإمكانيات فكرية وإبداعية في تسيير الشؤون السياسية أكثر من غيرها من

¹ - الحسين لقرط، الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال آلية التوافق السياسي تونس أنموذجاً: 2010-2014، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 09، مارس 2018، ص 989.

أفراد المجتمع، وتأخذ أشكالاً متعددة حسب التفسيرات التي قامت على أساسها انطلاقاً من الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية أو التنظيمية أو التمثيلية لهذه المجموعة، وتخضع هذه النخبة لقانون التغيير والتبديل وفقاً لمقتضيات التطور الذي تمر به مجتمعاتها على أساس دورة انتقالية يتم من خلالها استبدال نخب وإحلال نخب جديدة وفقاً لآلية يكون الهدف منها تحقيق التوازن الاجتماعي بمفهومه الشامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً¹.

وقد شهدت المرحلة التي أعقبت سقوط نظام "بن علي" جملة من المواجهات ما بين مختلف الفواعل السياسية والاجتماعية حول الكيفية التي يتم عبرها تسيير المرحلة الانتقالية، فالمحتجون طالبوا باتخاذ قطيعة جذرية مع جميع ممثلي النظام السابق، أما ممثلو الشرعية القانونية فكانوا يفضلون استمرار مؤسسات الدولة، ليكون الفصل في ذلك عبر التوافق من خلال ربط المسار الثوري أو الشرعية الثورية والشرعية القانونية الدستورية، خاصة مع الفراغ الذي أحدثته قرار الرئيس السابق "بن علي"، ما جعل النخبة السياسية تعتبر الجانب الدستوري الحل المناسب لمشروعية انتقال السلطة وحفاظاً على استمرارية الدولة ومؤسساتها². وقد كان لاستمرارها المساهمة الكبيرة في تأمين المرحلة الانتقالية من الانتكاسات والاضطرابات، وتتمثل انعكاساتها الجوهرية في مظهرين: دستورية انتقال السلطة، وانخراط بعض رموز النظام السابق في تأمين ذلك الانتقال، فقد أعلن رئيس الوزراء سابقاً "محمد الغنوشي" توليه مسؤولية الرئاسة بمقتضى الفصل 56 من الدستور والذي ينص على أن يفوض الرئيس مهامه إلى رئيس وزرائه في حالة عجزه مؤقتاً عن مزاولة تلك المهام، ليلقى هذا الإعلان معارضة صريحة ويتم اعتماد الفصل 57 بعد ذلك والذي ينص على تولي رئيس مجلس النواب منصب الرئاسة باعتبار أن هروب الرئيس يمثل شغوراً نهائياً وليس مؤقتاً، وأنّ الرئيس السابق "بن علي" لم يقم بتفويض مهامه إلى رئيس

¹ - محمد شطب عيدان المجمع، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 04، العراق، 2009، ص 135.

² - حمزة بوزيدي، التغيير السياسي في تونس بعد 2011: بين المسار الدستوري والفعل الثوري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021، ص 1249.

الوزراء قبل هروبه، وبذلك تولى رئيس البرلمان "فؤاد المبرع" منصب رئيس الجمهورية مؤقتاً¹.

وتبدأ بذلك أهم تحديات المرحلة الانتقالية في تكوين مؤسسات لها القدرة على تسيير هذه المرحلة، وقد تصدر المشهد السياسي بروز التوافق السياسي كآلية رئيسية أدارت هذه المرحلة عبر مجموعة من المحطات التي اعتبرت فيصلاً هاماً في مسار التحول الديمقراطي في تونس والذي كان لطبيعة النخبة السياسية دور فعال ومهم في تحقيقه ولعلّ أبرز هذه المحطات ما يلي:

الفرع الأول: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي.

لقد تم تأسيس هذه الهيئة بمقتضى رئاسي نتيجة لاندماج المجلس الوطني لحماية الثورة التونسية الذي تم تشكيله خارج الأطر الرسمية، وضم أحزاباً سياسية ومنظمات وطنية وشخصيات عامة، وسعى للحصول على موافقة رئاسة الدولة في محاولة لاعتماده الجانب الرسمي لتحقيق أهداف الثورة وإدارة المرحلة الانتقالية، واللجنة العليا للإصلاح السياسي²، وهي تعتبر من بين ثلاث لجان استشارية شكلتها حكومة الغنوشي قصد القيام بعملية إصلاحية متعلقة بالإطار السياسي والقانوني، وقضايا الفساد والرشوة ونهب المال العام في العهد السابق، وكذا التجاوزات الأمنية التي حدثت منذ اندلاع الثورة والتي أدت إلى وقوع ضحايا من القتل والجرحى، وقد كان تاريخ تأسيس هذه الهيئة يوم 18 فبراير 2011، وقد ضمت 12 حزبا سياسيا و18 منظمة وجمعية من منظمات المجتمع المدني، ومن أبرزها الاتحاد العام التونسي للشغل والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والهيئة الوطنية للمحامين وجمعية القضاة ونقابة الصحفيين، وكذا عدد من الشخصيات الوطنية وممثلين عن الجهات وعن عائلات شهداء الثورة، وقد بلغ عددها النهائي حوالي 155 عضواً³.

¹ - عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر: 2013/02/14، المقال على الموقع التالي:

<https://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworld/emocrqcy/2013/02/201324101039595777.htm>

1، تاريخ التصفح: 2023/11/30 على الساعة 21:15.

² - هيثم سليمان، التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات تقييم حالة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017، ص 10.

³ - عز الدين عبد المولى، أضواء على التجربة التونسية في الانتقال الديمقراطي، مرجع سابق.

ولقد اعتبر إنشاء هذه الهيئة مخرجا توافقيا في ظل الارتباك الذي شهدته عملية نقل السلطة، وتصبح من أبرز المؤسسات السياسية المستحدثة في المرحلة الانتقالية في ظل نجاحها في الجمع ما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، على الرغم من الجدل والانتقادات التي رافقت أشغالها وتركيبتها بالنظر إلى التركيبة الفكرية والإيديولوجية المتنوعة لمكوناتها، فقد ضمت التيار الإسلامي المعتدل والاشتراكي والقومي العربي والبعثي والتروتسكي والماوي، وهذا ما جعل مداولاتها لا تخلو من التشنجات والصراعات، إلا أنها اعتبرت أول إطار جامع لتوافق ما بين مشاريع سياسية مختلفة فرضت عليها اللحظة التاريخية والشعارات التي رفعت إثر الثورة صياغة جماعية لمشروعها السياسي لضمان تحول ديمقراطي حقيقي¹.

لقد اعتبرت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي الإطار الذي جمع النخبة السياسية من خلال القيام بالمشاورات والمفاوضات لكل ما يخص المرحلة الانتقالية، وقد أصدرت هذه الهيئة مجموعة من المراسيم والقوانين قصد تنظيم الحياة السياسية والعامة، ولعلّ من أبرزها مرسوم إنشاء اللجنة العليا المستقلة للانتخابات، وأيضا إقرارها لهيئة القانون الانتخابي الجديد، وذلك بغية التحضير لتنظيم أول انتخابات حرة والتي كانت يوم 23 أكتوبر 2011، وهي انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، والتي كانت أولى مؤسسات ذات الشرعية الانتخابية².

الفرع الثاني: الترويك.

تعتبر انتخابات المجلس الوطني التأسيسي أول سمات بناء المشهد السياسي التونسي عقب إسقاط نظام "بن علي"، والتي كانت يوم 23 أكتوبر 2011، وقد انبثق عن هذه الانتخابات ائتلاف حزبي ثلاثي وهو ما سمي بالترويك، وقد تكون هذا الائتلاف من تحالف ثلاثة أحزاب وهي: حركة النهضة والتي فازت بـ 89 مقعدا من مجموع 217 مقعدا في المجلس التأسيسي، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية وقد حصل على 29 مقعدا، وحزب

¹ - هيثم سليمان، مرجع سابق، ص ص 2-3.

² - حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص 1251.

التكتل من أجل العمل والحريات وقد حصل على 20 مقعداً، ليشكلوا ما مجموعه 138 مقعداً في المجلس التأسيسي، وقد فاز هذا الائتلاف بثقة 154 نائباً، واعتراض 38 نائباً، وتحفظ 11 نائباً من بين 217 نواب المجلس التأسيسي لإدارة المرحلة الانتقالية¹.

وتبدأ بذلك الترويكا التونسية في الحكم وتسيير المرحلة الانتقالية عبر تشكيل ائتلاف حكومي برلماني رئاسي بين أحزاب النهضة والمؤتمر والتكتل بالرغم من وجود فوارق سياسية بينها، وقد تحملت مسؤولية تمثلت في الالتزام بصياغة دستور جديد للبلاد يقوم المجلس الوطني التأسيسي بصياغته، والالتزام أيضاً بتسيير شؤون الدولة والمجتمع ومحاولة حل المشاكل الأمنية والاجتماعية وكذا الاقتصادية، والالتزام أيضاً بإنهاء المرحلة الانتقالية في مدة لا تتجاوز السنة أو السنة والنصف، وذلك قصد المرور إلى مرحلة البناء الفعلي للجمهورية التونسية². وقد تم توزيع المناصب والصلاحيات ما بين أطراف الترويكا لتسيير الحكم بعد مفاوضات دامت عدة أسابيع لتخرج بقرارات تمثلت في تولي رئيس حزب المؤتمر "المنصف المرزوقي" رئاسة الجمهورية، في حين تولى الأمين العام لحزب النهضة "حمادي الجبالي" رئاسة الحكومة، كما وتم تعيين "مصطفى بن جعفر" رئيس حزب التكتل رئيساً للمجلس التأسيسي، وبذلك اعتبرت تجربة الترويكا أول تجربة حكم ديمقراطي أفرزتها انتخابات حرة ونزيهة في المغرب العربي والعالم العربي، وقد شهدت توافقاً سياسياً بين تيارات مختلفة ما اعتبره الكثير من المفكرين والباحثين نضجاً سياسياً مرت به تونس ساهم في حماية المرحلة الانتقالية بالرغم من الاختلافات والأزمات التي شهدتها هذه المرحلة³.

الفرع الثالث: الحوار الوطني.

لقد شهدت تونس أزمة سياسية بعد اغتيال المعارض اليساري "شكري بلعيد" في 06 فبراير 2013، وكذا اغتيال النائب "محمد البراهمي" في 25 جويلية من نفس السنة، كادت هذه

¹ - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة دراسة سياسات عربية، العدد 06، يناير 2014، ص 02.

² - عائشة التايب، الترويكا الحاكمة في تونس: حصاد العام بين صعوبات الممارسة وجسامة التحديات، الدوحة: معهد الدوحة للدراسات العليا للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات سياسية وعربية، العدد 01، مارس 2013، ص 73.

³ - هيثم سليمان، مرجع سابق، ص 3-4.

الأزمة أن تعصف بالمرحلة الانتقالية، وقد اعتبر الكثيرون أن هذه الأزمة تولدت نتيجة الصراع الحاد ما بين الإسلاميين والعلمانيين، فبعد اغتيال المعارض اليساري "شكري بلعيد" طالبت قوى وأحزاب سياسية بإسقاط حكومة الترويكا، وقد قام رئيس الوزراء "حمادي الجبالي" بمبادرة لتشكيل حكومة ذات كفاءات وطنية غير حزبية تستكمل المرحلة الانتقالية، لكن مبادرته قوبلت بالرفض ويقدم بعدها استقالته في 19 فبراير 2013، وتتشكل بعد ذلك حكومة "علي العريض" القيادي بحزب النهضة يوم 08 مارس 2013 في ظروف صعبة ومعقدة¹.

وإثر حادثة اغتيال "محمد البراهمي" النائب في المجلس التأسيسي والمنتمي لحزب التيار الشعبي، تفاقمت الأزمة السياسية في تونس، وتعالّت الأصوات المنادية بحل المجلس التأسيسي وإسقاط حكم الترويكا بعد تنظيم اعتصما الرحيل الذي كان أمام مقر المجلس التأسيسي، وقد أعلنت مجموعة من الأحزاب والجمعيات عن تأسيس جبهة سياسية سميت بـ "جبهة الإنقاذ" والتي أعلنت نفسها بديلا عن المجلس التأسيسي لتسهر على استكمال صياغة الدستور وتشكيل حكومة إنقاذ وطني يترأسها شخص وطني مستقل، وتشهد هذه الفترة انقساما للشعب التونسي ما بين مؤيد لشرعية منظومة المجلس التأسيسي وما بين رافض لبقائها². وهذا ما ولد فكرة الحوار الوطني كآلية للخروج من الأزمة السياسية التي شهدتها المرحلة الانتقالية، وذلك عن طريق جمع الفاعلين السياسيين والمنظمات النقابية والمهنية والممثلين عن المجتمع المدني وإيجاد حلّ للأزمة السياسية والتي اعتبر التوافق أبرز الحلول للخروج منها، فقد أطلق الاتحاد العام التونسي للشغل مبادرة الحوار الوطني بالتنسيق مع الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين بالإضافة إلى الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية وكذا الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، وأصبحت هذه الأطراف تدعى الرباعي الراعي للحوار الوطني³. وقد جاءت هذه المبادرة بعد لقاء

¹ - إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2013-2014: مراجعات ما بعد التغيير، تحرير: علي الدين هلال، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014، ص ص 178-179.

² - هيثم سليمان، مرجع سابق، ص ص 4-5.

³ - الحسين لرقط وعبد الحميد بلعباس، إدارة التوافق السياسي وبيئة التحول الديمقراطي في تونس: 2011-2017، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 01، جامعة تيسمسيلت الجزائر، جوان 2022، ص ص 838-839.

باريس الشهير الذي جمع رئيس حركة النهضة "راشد الغنوشي" الطرف القائد لائتلاف الترويكا الحاكمة مع رئيس حركة نداء تونس "الباجي قائد السبسي" والتي كانت تقود اعتصام الرحيل المطالب بإسقاط المؤسسات التي أفرزتها انتخابات المجلس التأسيسي، ليتمكن الرباعي الراعي للحوار من تجميع الفاعلين السياسيين في طاولة واحدة للتفاوض، وقد شهدت مشاورات كبيرة مع 21 حزبا منتمين إلى الترويكا الحاكمة والمعارضة، ولتبدأ أولى جلسات الحوار الوطني يوم 05 أكتوبر 2013 ولم يعتبر الحوار الوطني بديلا للمجلس التأسيسي بل تمثل هدفه في التوفيق بين الشرعية الانتخابية والشرعية التوافقية¹.

وقد وقعت أطراف الحوار على خارطة طريق اقترحها الرباعي الراعي للحوار الوطني يوم 17 ديسمبر 2013، وكانت أبرز نقاطها: استكمال أعمال المجلس التأسيسي واختيار أعضاء الهيئة العليا المستقلة للانتخابات وذلك في مدة لا تتجاوز أسبوعا، وإصدار القانون الانتخابي في مدة أقصاها أسبوعان، وتحديد المواعيد الانتخابية، وكذا التصديق على الدستور، وتشكيل حكومة جديدة يترأسها "مهدي جمعة" وتكوين حكومة تكنوقراط بحيث تحتوي على كفاءات وطنية مستقلة تدير ما تبقى من المرحلة الانتقالية². وهذا ما تم فعلا ففي 26 يناير 2014 صادق المجلس الوطني التأسيسي على الدستور كاملاً بأغلبية ساحقة، بحيث تم موافقة 200 نائبا من العدد الكامل للأعضاء البالغ عددهم 216، وفي اليوم الموالي وقّع الرؤساء الثلاثة الممثلون للترويكا الحاكمة الدستور وهم "المنصف المرزوقي" رئيس الجمهورية، و"مصطفى بن جعفر" رئيس المجلس الوطني التأسيسي، و"علي العريض" رئيس الحكومة الائتلافية المستقلة، ويتم في يوم 28 يناير 2014 حصول الحكومة الجديدة برئاسة "مهدي جمعة" على ثقة المجلس الوطني التأسيسي وقد أكد أن أولية حكومته هي استكمال استحقاق المرحلة الانتقالية بتهيئة البلاد لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية نزيهة³. وبذلك فقد شكل منطق الحوار من خلال تذليل الصعوبات عبر المفاوضات والتوافقات ما بين

¹ - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص 20.

² - نور السادات قادري وسماعيل بن حفاف، انتقال تونس: من شرعية الانتخاب إلى شرعية التوافق، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2012، ص 1869.

³ - علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ماي 2014، ص 180.

الفصل الرابع مسار التحول الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

النخبة السياسية وبمشاركة فواعل المجتمع المدني، والتنازلات التي أقرتها جميع فواعل الحوار من حكام جدد أو من بقايا النظام السابق إخراج المشهد السياسي في تونس من مأزق كاد أن يعصف بالمرحلة الانتقالية لعملية التحول الديمقراطي ولتتوجه بعد ذلك تونس إلى بناء مؤسسات دستورية، فقد لعب الحوار الوطني الذي قاده الرباعي الراعي للحوار الوطني دورا كبيرا في السير بالمرحلة الانتقالية التي مرت بها تونس نحو بر الأمان عبر الخروج بتوافق لجميع الفواعل السياسية للمرحلة القادمة وتسريع وتيرتها¹.

وإلى جانب هذا هناك من يرى أن الحوار الوطني لم يقتصر فقط على مبادرة الرباعي الراعي للحوار الوطني، بل إن فكرة الحوار الوطني تجسدت في عدة مرات ومراحل بعد سقوط نظام "بن علي"، وكانت لها جملة من الجولات واللقاءات ويمكن إبرازها في الجدول التالي:

الجدول رقم 03: مراحل الحوار الوطني التونسي.

المرحلة	التسمية	تاريخ الانطلاق	المبادرون
الأولى: على إثر ثورة 14 جانفي 2011	الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي	18 فيفري 2011	
الثانية: على إثر انتخابات أكتوبر 2011 (انتخابات المجلس التأسيسي)	مجلس الحوار الوطني	16 أكتوبر 2011	- الاتحاد العام التونسي للشغل - الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان - الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين
	مبادرة المائدة المستديرة	سبتمبر 2012	- مبادرة الجمهوري وقع تفعيلها من طرف رئاسة الجمهورية
الثالثة: على إثر اغتيال شكري بلعيد	مجلس الحكماء بدار الضياف	12 فيفري 2013	- حمادي الجبالي
	الحوار الوطني بقرطاج	من 15 أفريل إلى 15 ماي 2013	- منصف المرزوقي

¹ - حمزة بوزيدي، مرجع سابق، ص 1252.

الفصل الرابع مسار التحول الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

الاجتماع العام التونسي للشغل	16 ماي 2013	الاجولة الثانية من الحوار الوطني الذي اطلقه الاتحاد العام التونسي للشغل	
- الاتحاد العام التونسي للشغل - الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين - الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان - منظمة الأعراف	جوان 2013	المؤتمر الوطني ضد العنف والإرهاب بقصر المؤتمرات	
- الرباعي الراعي للحوار: الاتحاد العام التونسي للشغل - الهيئة الوطنية للمحامين التونسيين - الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان - منظمة الأعراف	05 اكتوبر 2013	الحوار الوطني	الرابعة: على إثر اغتيال محمد البراهمي في 25 جويلية 2013

المصدر: مراد حاتم، الحوار الوطني في تونس، تونس: الجمعية التونسية للدراسات

السياسية، منشورات نيرفانا دار بوجيل للنشر، 2015، ص ص 21- 201.

وما يلاحظ على هذه اللقاءات والجلوسات أنها ارتبطت بجملة من الأحداث والوقائع التي شهدتها تونس، والتي خلقت مجموعة من الأزمات والتشنجات والتي لعب الحوار الوطني دورا كبيرا في حلها نتيجة إدراك الفاعلين السياسيين خطورة الفراغ الذي قد تنتج عنه تلك الأزمات مما جعلهم يناقشون فكرة الحوار الوطني والذي كان للمجتمع المدني دور فعال فيه بالإضافة إلى النخبة السياسية¹.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس.

لقد اعتبر الكثير من المفكرين والباحثين أن الثورة التونسية التي انطلقت بواورها في 17 ديسمبر 2010 وانتهت برحيل الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، بأنها لم تشهد قيادة سياسية موجهة لها، ولا انتماء إيديولوجي أو اجتماعي، وقد اختلفت الآراء حول مفاجأة

¹ - مراد حاتم، الحوار الوطني في تونس، تونس: الجمعية التونسية للدراسات السياسية- منشورات نيرفانا دار بوجيل للنشر، 2015، ص 21.

تلك الأحداث لمنظمات المجتمع المدني، واعتبار أن مكونات المجتمع المدني ساهمت بطريقة أو بأخرى في مسارها، فلقد كان للمجتمع المدني عبر أطرافه دور في عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس من خلال الأحداث والوقائع التي لعب من خلالها عاملا أساسيا في خروج الأوضاع إلى بر الأمان¹.

الفرع الأول: دور منظمات المجتمع المدني قبل الثورة.

إنّ المجتمع المدني التونسي يعتبر من أقدم مجتمعات الدول المغاربية والعربية، وفي تاريخ تونس المعاصر كانت له مكانة مميزة ما بين 1924-1952 على المستوى السياسي والاجتماعي متمثلا في الحركة النقابية نتيجة تأسيس جامعة عموم العمالة التونسية سنة 1924، وتنظيم العمل النقابي التونسي المستقل عن التنظيمات النقابية الأجنبية، وقد ساهمت هذه التجارب النقابية في تدعيم قدرة الشعب التونسي على المبادرة². ومع استقلال تونس كانت منظمات المجتمع المدني من الضعف نتيجة ارتباطها بالدولة وكذا نقص مواردها، وقد كانت أغلب أعمالها التنسيق مع الدولة حول تنمية الوعي لدى المجتمع بالقضايا الصحية والاجتماعية، ومحاولة إدماج الفئات الاجتماعية الهشة وطلاب المدارس في عمليات التنمية، خاصة في ظل الرقابة الشديدة التي كانت مفروضة عليها، وقد استعملت منظمات المجتمع المدني في الكثير من الأوقات قصد تلميع صورة النظام السياسي الحاكم في فترتي حكم "بورقيبة" و"بن علي"، فلم يكن من السهل الحصول على الاعتماد لتأسيس الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني، وإن حصل الاعتماد فيطالها التضييق في عملها³.

وهذا ما جسده القوانين التي أصدرت في هذا الصدد منذ استقلال تونس، فقد نصّ الفصل الثامن من دستور جوان 1959 على أن «حرية الفكر والتعبير والصحافة والنشر والاجتماع وتأسيس الجمعيات مضمونة وتمارس حسبما يضبطه القانون»، وقد صدر القانون

¹ - أمير وحشي وعمر فرحاتي، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 438.

² - خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجزء 03، 2005، ص 127.

³ - أمير وحشي وعمر فرحاتي، مرجع سابق، ص 438.

عدد 154 لسنة 1959 والمتعلق بالجمعيات، والذي تم تنقيحه فيما بعد بمقتضى القانون الأساسي عدد 90 لسنة 1988، وقد اعتمدت هذه القوانين على نظام التسجيل أو التأسيس في تأسيس الجمعيات، وكان لوزير الداخلية الصلاحيات التقديرية الواسعة لقبول أو رفض تأسيس تلك الجمعيات¹، ليتم تنقيح قانون الجمعيات مرّة أخرى في أفريل 1992 ويتعلق بإتمام القانون عدد 154 لسنة 1959، وقد عبرت الإحصائيات لعدد الجمعيات في تونس فبعد قانون سنة 1988 أنشئت حوالي 5553 جمعية، وقد كانت قبل ذلك حوالي 1976 جمعية، وأكدت الإحصائيات على أنّ عددها بلغ سنة 2000 حوالي 7529 جمعية بلغ عدد الجمعيات والمنظمات غير الحكومية قبل سنة 2011 حوالي 9365 جمعية². ولعلّ من أبرز منظمات المجتمع المدني في تونس ما يلي:

1- الاتحاد العام التونسي للشغل: ويعتبر هذا الاتحاد من أبرز وأقوى المنظمات النقابية

في تونس وقد تأسس في 20 جانفي 1946، وقد وصل عدد المنتسبين إليه حوالي نصف مليون منخرط، والذين يعملون في عدة قطاعات عمومية وخاصة، ويمثلون مختلف الشرائح من عمال وموظفين وأطباء وتقنيين وأساتذة التعليم بالإضافة إلى المتقاعدين، كما أن هياكل هذا الاتحاد منتشرة في أنحاء تونس بأكملها، وقد كانت علاقته بالسلطة في عهد "بورقيبة" تتميز تارة بالصراع وتارة أخرى بالوئام خاصة في قضية استقلالية الاتحاد والمطالب الاجتماعية³.

أما في عهد "بن علي" فقد عمل من خلال الأجهزة الأمنية على اختراق الاتحاد العام التونسي للشغل والسيطرة على توجهاته، ولعلّ أبرز دلائل ذلك مساندة ودعم قيادة الاتحاد ترشح "بن علي" للرئاسة في الكثير من المناسبات، بالرغم من محاولات بعض الكوادر النقابية التي تم إبعادها عن الاتحاد العام من تأسيس نقابات موازية إلا أنها لم تنجح نتيجة نقص التجارب معها والتضييق عليها⁴.

¹ - احلام بلحاج وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017، ص 162.

² - مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات، توزيع الجمعيات حسب الصنف، تونس، مارس 2010.

³ - عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص ص 212-213.

⁴ - عبد اللطيف الحناشي، مرجع نفسه، ص 213.

2- الهيئة الوطنية للمحامين: لقد تم تأسيس هذه الهيئة سنة 1958، وقد تعرضت إلى مجموعة من المضايقات في عهدي كلّ من "بورقيبة" و"بن علي"، ففي عهد "بورقيبة" حلت عمادة المحامين سنة 1961 وتم سجن بعض المحامين من أعضاء الهيئة، إلا أن هذا القطاع ظل يدافع عن الحقوق العامة للشعب التونسي وكذا حقوق المعارضين السياسيين، وفي عهد "بن علي" استمرت نفس السياسة مع هذه الهيئة، فقد تعرضت للسيطرة وتتبع الناشطين فيها وسجن بعض المحامين التابعين لها، إلا أنها كانت دائما مدافعة عن القضايا العادلة للمناضلين السياسيين والنقابيين والحقوقيين، وكانت من المنددين بقمع الحريات والممارسات الجائرة¹.

3- الرابطة التونسية لحقوق الإنسان: تعتبر هذه الرابطة من أولى المنظمات الحقوقية في إفريقيا والوطن العربي، ولقد تم التصديق عليها في 05 ماي 1977، وقد كان من أبرز أهدافها الدفاع عن حقوق الإنسان داخل تونس عبر الحوار الديمقراطي ونشر قيم التسامح ونبذ العنف والإرهاب وكذا التسلط عن طريق السبل السلمية والإنسانية، وقد تعرضت هذه الرابطة إلى جملة من محاولات السيطرة عليها واحتوائها من قبل السلطة عبر التدخل في شؤونها، نتيجة دفاعها عن المضطهدين من رجال السياسة والصحافة وكذا النقابة وقد تمت محاصرة أعضائها وقياداتها ومنعهم من مزاولة نشاطهم وعقد مؤتمراتهم حتى أنها تعرضت للحظر².

وبذلك فإن أغلب منظمات المجتمع المدني في عهدي الرئيسين السابقين "بورقيبة" و"بن علي" لم يكن لها دور وتأثير في التغيير وعمليات البناء والإصلاح داخل تونس، رغم زيادة عددها كل سنة سواء في المجال النقابي أو حقوق الإنسان بحكم سيطرة الدولة على نشاطها ومنحرفيتها والتضييق على أعمالهم، ما جعل عملها منحصرًا بشكل عام في تلميع صورة النظام أمام المجتمع الداخلي والدولي³.

¹ - أحمد مالكي وآخرون، مرجع سابق، ص 214.

² - عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 216.

³ - أمير وحشي وعمر فرحاتي، مرجع سابق، ص 439.

الفرع الثاني: دور منظمات المجتمع المدني بعد الثورة.

بالرغم من البداية الفجائية والعفوية للاحتجاجات الشعبية التي شهدتها تونس أواخر سنة 2010 والتي كان للشباب الدور البارز في القيام بها بعد حادثة إحراق الشاب البوعزيزي لنفسه، إلا أنّ الفاعلين الأساسيين في المجتمع المدني أدوا دوراً كبيراً في تأطير تلك الاحتجاجات الشعبية عبر مختلف تشكيلات المجتمع المدني والتي كان من أبرزها: الاتحاد العام التونسي للشغل والذي يعتبر أقوى تنظيم مدني داخل تونس، والهيئة الوطنية للمحامين، وكذا الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، وقد تفاوتت دورها في الاحتجاجات الشعبية بل واعتبر الكثير أن التراكمات الطويلة من أدائها للفعل الاجتماعي والسياسي المناهض والمعارض لسياسات النظام ساهم في الشعارات التي رفعت في الاحتجاجات الشعبية والتي لطالما دافعت عنها¹، خاصة في ظل اشتراك أفراد هذه المنظمات في تأطير الاحتجاجات والمشاركة الفردية فيها على غرار الناشطين الحقوقيين وخريجي الجامعات العاطلين عن العمل وكذا أفراد من نقابة العمال ونقابة المحامين وكذا النقابة الوطنية للصحفي التونسي والجمعية التونسية للنساء الديمقراطيات، والذين انضموا إلى الاحتجاجات الشعبية دون أوامر من القيادات الوطنية لهذه المنظمات ما شكل تعبئة ودعم ساهم في زيادة الخبرة المتراكمة لهؤلاء الناشطين في العمل الجماعي لتأطير الاحتجاجات².

لقد شكل سقوط النظام التونسي وفرار الرئيس السابق "بن علي" تحرراً للمجتمع المدني من القيود التي عاشها فترات زمنية، وشهد العمل الجمعي انفجاراً كبيراً، فقد ارتفع عدد الجمعيات التونسية من 9969 جمعية سنة 2010، ليصبح سنة 2011 12111 جمعية و14966 سنة 2012، ما جعل المجتمع المدني يكون طرفاً فاعلاً في التغيير والبناء الاجتماعي وحتى السياسي، فقد ساهمت هذه المنظمات والجمعيات في دعم قدرات الشباب وتعزيز الوعي السياسي للفئات التي كانت عازفة عن المشاركة في الأداء السياسي، بل إنّ

¹ - قسومي المولدي، مجتمع الثورة، تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2015، ص 212.

² - أمير وحشي وعمر فرحاتي، مرجع سابق، ص 439.

الفصل الرابع مسار التحول الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

بعضها اهتم بالمسائل الديمقراطية ومحاربة الفساد والشفافية لتساهم بذلك في بناء المرحلة الجديدة لتونس¹.

بعد سقوط نظام "بن علي" بدأت المرحلة الانتقالية في تونس والتي شهدت اضطرابا وتوترا في كيفية إدارة هذه المرحلة وتسييرها بين رافض لبقاء الوجوه السابقة وبين مؤيد لإدماجها في تسيير المرحلة، وقد كان لأطراف المجتمع المدني دور بارز وفعال في هذه المرحلة وبخاصة الاتحاد العام التونسي للشغل والذي شارك في أول حكومة بعد إسقاط نظام "بن علي" والتي كانت برئاسة "محمد الغنوشي" عبر ثلاث وزراء، غير أنّ الاتحاد سرعان ما أعلن انسحابه منها وقد أعلن ذلك عبر عقد هيئة إدارية، وكان تعليل هذا الانسحاب بعدم انسجام الحكومة مع تطلعات العمال وعموم الشعب، وإلى جانب ذلك أصدر بياناً لاستقالة مسؤوليه من مجلس النواب والمستشارين، وكذا تجسيد عضويته داخل المجلس الاقتصادي والاجتماعي².

وفي ظل وضع حكومة تقوم بتصريف الأمور فوّضت مسائل التحول الديمقراطي وبداية عهد جديد إلى الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي، بحيث مثل المجتمع المدني داخل هذه الهيئة 19 جمعية ونقابة، كان لها دور في وضع الأسس السياسية والتشريعية لبناء المؤسسات والدولة وإصلاحها عبر اقتراح مشاريع ومراسيم لتنظيم الحياة العامة ومحاولة إصلاحها على غرار المرسوم المتعلق بالعفو العام وكذا مشروع المرسوم المتعلق بالجمعيات والذي تبسّطت من خلاله إجراءات التأسيس، ولعلّ أبرز المراسيم التي شاركت فيها هذه النقابات والمنظمات المرسوم الذي بمقتضاه أنشئت اللجنة العليا المستقلة للانتخابات والتي كانت مهمتها تنظيم انتخابات المجلس الوطني التأسيسي³.

¹ - أحمد القلعي، المجتمع المدني التونسي فاعل أساسي قبل الثورة وما بعدها، تقديم: مسعود الرمضاني، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح: (36)، 2017، ص 175.

² - أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي (التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات)، ألمانيا: منظمة فريدرش إيبرت المشروع النقابي الإقليمي، 2015، ص 17.

³ - أحمد القلعي، مرجع سابق، ص ص 177-178.

لقد أسفرت انتخابات المجلس التأسيسي والتي تمت في 23 أكتوبر 2011 عن خريطة سياسية جديدة من عدة قوى بارزة والتي انقسم المشهد السياسي التونسي ما بين مؤيد لها (الترويكا) وما بين معارض لها، وهو ما أدى إلى الصدام فيما بينها في ظل الانتقادات التي شملت القرارات السياسية المتخذة في تأسيس الحكومة والمجلس التأسيسي وعدم إرساء قواعد للتسيير الجماعي المشترك والبناء ما وُلد صراعا ما بين الطرفين لحد التشابك والقمع¹. ومع هذا الوضع الذي اختلفت فيه وجهات النظر ما بين "الترويكا" وبقية قوى المعارضة دخلت تونس في أزمة سياسية كادت أن تعصف بالمرحلة الانتقالية وعملية التحول الديمقراطي خاصة في ظل تجاوز "المجلس التأسيسي الوطني" المدة الزمنية للمرحلة التأسيسية، بحيث كان من المفترض أن تنتهي مهمته والتمثلة في صياغة الدستور خلال سنة من تاريخ انتخابه، وهو ما لم يكن في الفترة المحددة، وليزيد الوضع تعقيدا بعد اغتيال المعارضين "شكري بلعيد" و"محمد البراهمي" ليدخل الشارع التونسي في حالة غضب وتعمّ موجة احتجاجات كبيرة والتي عرفت باعتصامات الرحيل².

ومع هذا الوضع كانت فكرة الحوار الوطني حاضرة والتي تعتبر آلية يتم اللجوء إليها عند أول أزمة أو صعوبة، وقد مكّن الحوار الوطني من جمع عدد من الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني التي كانت هي المبادرة بهذه العملية عبر الاتحاد العام التونسي للشغل بالتنسيق مع الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان والهيئة الوطنية للمحاميين التونسيين والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة، وأصبحت تسمى هذه الأطراف بـ"الرابعي الراعي للحوار الوطني"، وبذلك كان الحوار كآلية لبناء التوافق السياسي وتضييق فجوة الخلافات³. فقد بدأت المفاوضات بين مختلف الفرقاء السياسيين وكان هدفها التوفيق بين الشرعية الانتخابية والشرعية التوافقية وكان ذلك بداية من 25 أكتوبر 2013 والتي أعقبتها عدة جلسات ليصل التوافق على مسارات ثلاثة: وضع حكومة تكنوقراط تتفق عليها جميع الأطراف السياسية التي انبثقت عبر الانتخابات، والمسار الدستوري عبر ضمان التوافق

¹ -Abderrahmane Yaalaoui, 'Légitimité électorale et légitimité révolutionnaire', La presse de Tunisie, 03 octobre 2012.

² - محمد سعدي ورشيد سعدي، محنة الانتقال الديمقراطي العربي وعودة الثورة: قلق المسارات ومعايير الأمل، في: إدريس لكريني وآخرون، أطوار الانتقال الديمقراطي في مآل الثورات العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 257.

³ - لرقط الحسين وبلعباس عبد الحميد، مرجع سابق، ص 839.

على مسائل الخلافات في الدستور، والمسار الانتخابي عبر إتمام انتخاب الهيئة المشرفة على الانتخابات، وهذا ما حدث بالفعل فقد مكن الحوار الوطني الذي بادرت به منظمات المجتمع المدني إلى المصادقة على الدستور الجديد في 26 جانفي 2014 ووضع حكومة محايدة، وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية في نفس السنة ما جعل تونس تتجنب أزمة سياسية كادت تعيدها إلى سابق عهدها أو الدخول في أزمة أمنية كبيرة¹.

وبذلك فقد كان دور المجتمع المدني في عملية التحول الديمقراطي وإرسائها في تونس بارزا وفعالاً وقد اعتبر الكثير أنّ ذلك كان عبر طريقتين:

الأولى: مراقبة أداء النظام: فمنظمات المجتمع المدني اعتبرت من آليات المراقبة الإيجابية التي عملت على أن تكون الانتخابات التي شهدتها تونس بعد إسقاط نظام "بن علي" شفافة وديمقراطية وكان ذلك عبر توعيتها للمواطنين وتشجيعهم على المشاركة السياسية، وكذا المشاركة في اقتراح الأحكام الدستورية وانتخاب الهيئات المسيرة والمنظمة للانتخابات².

الثانية: انخراطها في تسيير الحوار وإحداث التوافق ما بين المتنازعين في السلطة، ولعب دور إيجابي في إطفاء فتيل الصراع السياسي والغضب الاجتماعي، والتوسط ما بين الحكومة والمعارضة والخروج بالأوضاع إلى بر الأمان، وهذا ما مكّنها من الحصول على جائزة نوبل للسلام سنة 2015 نتيجة العمل الجبار الذي قامت به³.

المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي في تونس.

إن العملية الديمقراطية تتطلب ممارسة التعددية السياسية والحزبية وذلك من خلال الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية بغية إنعاش الحياة السياسية وتعزيزها للممارسة الديمقراطية وترسيخها وإبراز العلاقة الوظيفية ما بين السلطة والنخب الحزبية⁴.

¹ - بوزيدي حمزة، مرجع سابق، ص ص 1252 - 1253.

² - أمير وحشي وعمر فرحاتي، مرجع سابق، ص 442.

³ - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص 29.

⁴ - حنان خرباشي، التجربة الديمقراطية في تونس بين الفرص والتحديات (2020-2014)، مجلة المفكر، المجلد 18، العدد 01، 2023، ص 578.

وقد اعتبر الكثير من الباحثين والمفكرين على غرار هنتنغتون أنّ الأحزاب السياسية هي من تحدد أنماط التحوّل الديمقراطي خاصة عبر نمطي الإحلال وكذا الإحلال التحوّلين فالأول يعتبر تصاعد القوى المعارضة مقابل انهيار قوة النخبة الحاكمة ما يؤدي إلى تعزيز وترسيخ الديمقراطية، أما الثاني فيحدث عبر التوافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة، ما يشكل توازن القوة بينهما، وقد استنبط هنتنغتون ذلك من خلال استقراء التاريخ وتتبع ظاهرة الديمقراطية¹.

أما الأحزاب السياسية في تونس فقد اختلف دورها في الحياة السياسية وبناء الديمقراطية بتغيير الخارطة الفكرية والسياسية للمشهد السياسي بعد إسقاط نظام "بن علي"، فقد برزت مكّونات جديدة ومكّونات كانت مغيّبة عن المشهد السياسي ما أعطى صورة عن التعددية الحزبية التي كانت في السّابق معرّضة للسيطرة والغياب.

الفرع الأول: دور الأحزاب السياسية قبل الثورة.

لقد شهدت تونس بعد استقلالها فترتين للحكم اختلفت فيهما الممارسات الحزبية ففي عهد الرئيس السابق "بورقيبة" تم ترسيخ الشمولية ونظام الحزب الواحد، والانفراد بالزعامة وغياب التعددية الحزبية، فقد احتكر جميع السلطات في شخصه، بل حتى أنه انتُخب رئيساً مدى الحياة في 18 مارس 1975، بالإضافة إلى الممارسات الاستبدادية التي انتهجت ضد معارضيه من خلال السجن والقتل².

ولعلّ أبرز هذه الممارسات الأحكام القاسية التي صدرت بحق المتهمين والمعارضين من التيار اليوسفي، واغتيال صالح بن يوسف أبرز معارضي الحبيب بورقيبة، بالإضافة إلى هذا حلّ نشاط الحزب الشيوعي التونسي والذي اعتبر الحزب المعارض الوحيد نتيجة الانقلاب العسكري الذي حدث سنة 1962، ليبقى الحزب الحر الدستوري التونسي الحاكم هو

¹ - إبراهيم سعد الدين، التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي، لبنان: مركز الدّراسات السياسية والإستراتيجية، 2005، ص 307.

² - علي حبلي، التيارات الفكرية والسياسية في تونس وتحدي التحوّل الديمقراطي، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية (49)، جوان 2020، ص 09.

المسيطر على المشهد السياسي نتيجة اندماج الحزب والدولة بقيادة بورقيبة والذي اعتبر صاحب السلطة الأول والأخير في الحزب والدولة¹.

وبالانتقال إلى فترة حكم "زين العابدين بن علي" فبالرغم من الوعود الديمقراطية التي جاء بها على غرار تحديد مدة رئاسة الجمهورية، ونقل تونس من دولة الحزب الواحد إلى دولة تعددية، وإطلاق سراح آلاف المعتقلين خاصة الإسلاميين، وإلى جانب ذلك منح أحزاب المعارضة مقاعدا في البرلمان، إلا أنّ تلك الوعود لم تجسد على أرض الواقع ولم تحدث تغييرا في بنية النظام السياسي ولا المشهد السياسي، فالأحزاب السياسية زمن حكم بن علي بالرغم من فتح باب التعددية الحزبية إلا أنها بقيت في سياق التعددية المنضبطة والمعارضة الموالية، وقد تنوعت ما بين أحزاب موالية للنظام بحيث أنها تدافع عنه وعن سياساته وبرامجه، وأحزاب أخرى معارضة إما معترف بها أو ممنوعة من ممارسة نشطتها، والتي عانت من سياسة التضييق والسجن وحتى النفي².

لقد عمل نظام "بن علي" على التحكم في الأحزاب السياسية عبر استعمال جملة من الآليات، فبالرغم من الاعتراف بعدد من الأحزاب وإعطاء صورة للتعددية الحزبية، إلا أنّ تلك الآليات كان هدفها تحجيم نمو مختلف الأحزاب، وإبقاء هيمنة الحزب الحاكم، وكان ذلك عبر الأساس باستقلالها والتدخل في شؤونها، واختراقها أمنيا ومضايقة أعضائها، بالإضافة إلى محاصرتها تشريعيا فقد تميز قانون الأحزاب بالنزعة الإقصائية قصد منع أحزاب معينة من العمل والنشاط وقد اعتبر أنه «لا يجوز لأيّ حزب سياسي أن يستند أساسا في مستوى مبادئه أو أهدافه أو أنشطته أو برامجه إلى دين أو لغة أو عنصر أو جنس أو جهة» وهذا ما استندت عليه السلطة في إقصاء حركة النهضة من بين الأحزاب المعترف بها، كما منح القانون لوزير الداخلية حق رفض طلب تأسيس حزب جديد، وفرض على الأحزاب إبلاغ الإدارة بأية إجراءات تتخذ من قيادات الأحزاب وأنها لا تكون إلا بعد موافقة الإدارة³. ومن

¹ - عبد اللطيف الحناشي، مرجع سابق، ص 187.

² - علي الجبلي، مرجع سابق، ص 10.

³ - صلاح الدين الجورشي، تونس: المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة، في: أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، فبراير 2012، ص 252.

خلال السياسة التي انتهجها النظام السياسي التونسي في عهد "بن علي" تم تمييز الأحزاب السياسية إلى ثلاثة أقسام:

1- **أحزاب ممثلة في البرلمان:** ويترأس هذه الأحزاب الحزب الحاكم وهو التجمع الدستوري الديمقراطي والذي اختلفت تسمياته منذ الاستقلال وقد تأسس سنة 1920، بالإضافة إلى الأحزاب الإصلاحية مثل حركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحزب الوحدة الشعبية، والاتحاد الديمقراطي الوحدوي والحزب الاجتماعي التحرري المؤسسين سنة 1988، وحركة التجديد التي تحولت سنة 2012 إلى حزب المسار الاجتماعي، وقد اعتبرت هذه الأحزاب موالية للنظام والسلطة ومساندة لترشح الرئيس السابق "بن علي" في جميع الانتخابات الرئاسية¹.

2- **أحزاب ذات ترخيص وليست ممثلة في البرلمان:** وتتمثل في الحزبين اليساريين الحزب الديمقراطي التقدمي الذي تأسس سنة 1983، والتكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات وقد تأسس سنة 1994 وهي تعتبر من أحزاب المعارضة.

3- **أحزاب محظورة:** من أبرز هذه الأحزاب حركة النهضة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية المؤسس سنة 2001، وحزب العمال الشيوعي التونسي والذي تأسس سنة 1986، وقد عانت هذه الأحزاب من ملاحقة قياداتها وسجنهم².

لقد اقتصر دور الأحزاب السياسية منذ تولي "زين العابدين بن علي" الحكم على الحفاظ على بقاء النظام التسلسلي بدلا من البحث عن إيجاد حلول فعلية للمسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية خاصة في ظل توظيف النظام السياسي للنخب الحزبية، ما جعل التعددية السياسية تصبح مفرغة من مضمونها الذي تأسست من أجله، وبقيت الأحزاب السياسية عبارة عن أداة تخدم مصالح النظام السياسي، عوض أن تكون أداة اتصالية تعبر عن المبادئ الديمقراطية والتغييرات الجوهرية للبناء والإصلاح³.

¹ - علي جبلي، مرجع سابق، ص 11.

² - عزمي بشارة، مرجع سابق، ص ص 169 - 171 - 172 - 176.

³ - حنان خرباشي، مرجع سابق، ص 578.

الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية بعد الثورة.

إن الاحتجاجات الشعبية التي انطلقت في تونس أواخر سنة 2010 والتي ولدت ثورة أسقطت نظاماً عمر لعقود، لم تكن الأحزاب السياسية التونسية سواء المعترف بها أو حتى التي رفض النظام السابق الترخيص والاعتراف بها على موعد مع هذه الاحتجاجات، فبالرغم من أن بعضها كانت ترفض التعامل مع النظام وسياسته، وكانت تدعو إلى القطيعة معه، لكنها لم تكن قادرة على التعريض والتعبئة ضده بحكم غياب الإمكانيات البشرية والتنظيمية التي تحقق ذلك، ما يبين عفوية انطلاق الاحتجاجات الشعبية وغياب قيادة لها، بالرغم من وجود الشعارات التي كشفت عن تراكم سياسي أسهمت في بنائه الأحزاب طيلة المرحلة السابقة¹.

ومع مطلع سنة 2011 وفي ظل التحوّلات التي شهدتها تونس بإسقاط نظام "بن علي"، شهدت الحياة الحزبية تغيرات وتطورات كثيرة، فنتيجة للاستبداد السياسي والاحتكار الحزبي للمجال السياسي في العهود السابقة فتح المجال لتشكيل الأحزاب والاعتراف بالأحزاب غير المرخص لها ومنحها الاعتماد في إطار القانون وذلك في إطار التعددية الحزبية والانفتاح السياسي ليصبح المشهد السياسي يتميز بنوع من الديناميكية والتغيير².

فالأحزاب السياسية تعتبر من أبرز المؤسسات والمؤشرات التي تبنى من خلالها حالة التحول الديمقراطي، فهي تعتبر وسيلة مثالية لإنجاح عملية الديمقراطية خاصة من خلال إنجاح العملية الانتخابية، كما أنها تعبر عن قوة وضعف الحالة السياسية القائمة داخل الدول، فالعملية الحزبية تعد آلية لترسيخ الديمقراطية عبر الأدوار التي تقوم بها خلال مراحل التحول الديمقراطي خاصة في مرحلة إقامة النظام الديمقراطي والتي هي أبرز هذه المراحل تعقيداً في ظل التجاذبات التي تمرّ بها³.

¹ - صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص ص 254 - 256.

² - Schafer, I, Les parties politiques tunisiens : fragmentes autocentres et à la recherche d'un profil, Konrad Adenauer Stiftung, 2017, p. 2.

³ - علي جبلي، مرجع سابق، ص ص 84 - 86.

وقد وجدت الأحزاب السياسية في تونس في هذه المرحلة مجموعة من الصعوبات والمشاكل كانت بدايتها بإشكالية التعامل مع مؤسسات النظام السابق ورموزه، فقد طالبت أطراف كثيرة بالقطيعة معها عبر تعليق الدستور وإسقاط الحكومة وحل البرلمان، وفي مقابل ذلك تأسيس مجلس لحماية الثورة يتولى تسيير المرحلة بشكل مؤقت، وقد اعتبرت هذه الأطراف أن الدستور السابق قد تعرض للانتهاك في العديد من المناسبات ما أفقده شرعيته، واعتبروا حزب التجمع الدستوري الديمقراطي خطرا في مسار البناء الديمقراطي والخشية من استعادة دوره ونفوذه طالبوا بحله¹. وفي مقابل هذا تمسكت أحزاب أخرى بضرورة المحافظة على المؤسسات، والدفاع عن الطابع الدستوري في بناء عملية التحول الديمقراطي للحيلولة دون حصول فراغ سياسي ودستوري، وقد عبّروا عن ذلك بضرورة تحسين تركيبة الحكومة المؤقتة، وفصلها عن الحزب الحاكم عبر إبعاد عدد من الوزراء وقد ساهم هذا الطرح في استمرار الحكومة المؤقتة قرابة شهر ونصف، إلا أنها عانت من ضغط الشارع والقوى السياسية المعارضة التي طالبت بالقطيعة مع مروز النظام السابق، وهذا ما يوضح الصراع الذي نسب ما بين الأحزاب السياسية حول كيفية إدارة المرحلة الانتقالية والذي كاد أن يعصف بهذه المرحلة ويعرّض تونس لمخاطر شديدة².

ولعلّ من أبرز الأدوار الفعّالة للأحزاب السياسية في المرحلة الانتقالية هو مساهمتها في تشكيل الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي والتي تأسست على أنقاض المجلس الوطني لحماية الثورة في 15 مارس 2011 وقد ضمت 12 حزبا و19 منظمة، وقد مثلت هذه الهيئة حلاً للإشكالية التي أثّرت حول مسألة الشرعية الدستورية والشرعية الثورية لتبدأ في مهمتها عبر تمثيل كلتا الشرعيتين عبر تأسيس الإجراءات والأسس القانونية والتنظيمية التي أطرت عملية التحول الديمقراطي وواصلت تونس إلى انتخاب المجلس التأسيسي، وقد أصدرت مجموعة من المشاريع والمراسيم التي نظمت الحياة السياسية كان أبرزها المرسوم الذي أنشأت عبره "اللجنة العليا المستقلة للانتخابات" المؤرخ في 18 أفريل 2011.³

¹ - صلاح الدين الجورشي، مرجع سابق، ص ص 259-260.

² - صلاح الدين الجورشي، المرجع نفسه، ص ص 261-262.

³ - عائشة عباش، التحول الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم: الفرص والتحديات، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد 02، العدد 01، 2014، ص 57.

وقد أسفرت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي التي نظمت في 23 أكتوبر 2011 عن إنتاج خريطة سياسية جديدة دعت المشهد السياسي يشهد تنظيماً لجهات سياسية كان لها دور بارز في إدارة المرحلة التي أعقبت هذه الانتخابات بالرغم من وجود اختلاف في آرائها ما بين مؤيد للشرعية الانتخابية التي أنتجت صناديق الاقتراع وما بين معارض لها ولعلّ أبرز هذه الجهات السياسية التي تمثلها مجموعة من الأحزاب ما يلي:

1- **الترويكّا:** تعتبر الترويكّا والتي هي عبارة عن ائتلاف حزبي ثلاثي قام بتجربة الحكم بتونس في ظل التحالف ما بين أحزاب حركة النهضة التي فازت بـ 89 مقعداً، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية الحاصل على 29 مقعداً، وحزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي حصل على 20 مقعداً، ما شكّل مجموع 138 مقعداً في المجلس التأسيسي ما مكنها من الفوز بثقة 154 نائباً لإدارة المرحلة الانتقالية¹.

وقد بقي هذا التحالف في سدة الحكم لسنتين شكل خلال هذه الفترة حكومتين، حكومة الترويكّا الأولى بقيادة حمادي الجبالي من حركة النهضة، وحكومة الترويكّا الثانية بقيادة علي العريض من حركة النهضة، وقد كانت من أبرز مسؤوليات الترويكّا الحاكمة الالتزام بصياغة دستور جديد للبلاد وكانت مهمة صياغته قد أوكلت للمجلس الوطني التأسيسي، وكذا الالتزام بتسيير شؤون الدولة عبر التنسيق وتوزيع المهام بين أعضاء الحكومة، وبعد مرور سنة على الحكم، اتهمت بعض الأطراف من أحزاب المعارضة حكومة الترويكّا بالفشل سياسياً واقتصادياً وأمنياً، وكذا العجز عن الوفاء بصياغة الدستور، وإلى جانب هذا فقد ظهرت اختلافات في وجهات النظر بين أحزاب الترويكّا وعدم التقارب في المواقف وردود الأفعال والتنافر في البرامج والرؤى، ما ولّد انشقاقات داخلها².

2- **الجبهة الليبرالية:** لقد شكلت عدة أحزاب علمانية ليبرالية معارضة ضد حكومة الترويكّا من تحالف سياسي معارض سمي بـ "الاتحاد من أجل تونس" وقد ضم الحزب الجمهوري وحزب آفاق تونس، وكذا حزب نداء تونس بقيادة رئيس الحكومة الانتقالية

¹ - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص 02.

² - عائشة التايب، مرجع سابق، ص ص 73- 74.

الثالثة الباجي قائد السبسي، وقد نجح هذا التحالف في تشكيل قوة ضاغطة على الترويكما حتى 'نه نجح في تعبئة الشعب للقيام بمظاهرات احتجاجية سلمية مطالبا فيها بالحفاظة على مكتسبات الحداثة في تونس، وقد كان هذا التحالف من أهم القوى السياسية الداعية إلى استقالة الترويكما¹.

3- **الجهة اليسارية:** ولقد شكلت هذا القطب مجموعة من الأحزاب اليسارية والقومية الراديكالية المعارضة بحيث أنها لم تمثل داخل المجلس التأسيسي، وليس لها تمثيل شعبي كبير، إلا أنها تملك نفوذاً داخل المنظمات النقابية والتمثيلات العمالية وكذا الجمعيات الحقوقية، وقد ضمت هذه الجهة 14 حزبا فيما سمي بالجهة الشعبية، ومن أبرزها حركة الشعب ذات الميل الناصري، وحزب العمال، وقد تبنت هذه الجهة معارضة الترويكما الحاكمة، واعتبرتها ذات المسؤولية في تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، مما جعلها تستغل الوضع لتحريك الشارع وتدفع للقيام بالإضرابات والاعتصامات في عدة محافظات وداخل عدة قطاعات مهنية، وهذا من أبرز أنواع الضغط التي مارستها على الترويكما الحاكمة².

4- **جهة الإنقاذ الوطني:** إثر اغتيال عضو المجلس التأسيسي وزعيم التيار الشعبي "محمد براهيم" في 25 جويلية 2013 تم الإعلان عن تأسيس جهة الإنقاذ الوطني يوم 26 جويلية 2013، وقد تكونت من مجموعة من الأحزاب السياسية المعارضة على غرار حركة نداء تونس والجهة الشعبية، وعدد من الأحزاب والليبرالية وكذا الاتحاد من أجل تونس، كما ضمن عدة منظمات مدنية وحقوقية، وقد عبرت الجهة في بيانها التأسيسي عن رغبتها في تحقيق عدة أهداف أبرزها السعي لاستكمال صياغة الدستور وعرضه على الاستفتاء الشعبي، وكذا تشكيل حكومة إنقاذ وطني تعد لانتخابات ديمقراطية شفافة ونزيهة ولا تترشح للانتخابات المقبلة، وقد دعت إلى تنظيم الاعتصامات والتظاهرات السلمية قصد فرض حل المجلس التأسيسي.

وعليه فقد لعبت الأحزاب السياسية دورا مهماً وفعالاً في عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس خاصة خلال المرحلة الانتقالية وعرفت في أدائها انتقالا من التشتت

¹ - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص 04.

² - أنور الجمعاوي، المرجع نفسه، ص ص 4 - 5.

والتنوّع والتعدّد إلى الانتظام ضمن أقطاب سياسية بارزة، كما أنّها تجاوزت خلفياتها المرجعية والإيديولوجية لتدخل في تحالفات سياسية موسّعة إما مساندة أو معارضة لكن الهدف كان إنجاز المرحلة الانتقالية بإيجابياتها وسلبياتها وإخراج الوضع إلى بر الأمان¹. ومن خلال هذا يمكن اعتبار أن النخب الحزبية في تونس قد كان لها درجة معيّنة من التعددية السياسية بعد استمرارها في عقود طويلة من التوظيف السياسي في ظل السيطرة التي عانت منها التنظيمات السياسية والمجتمعية، فالإصلاحات السياسية والدستورية بعد 2011 ساهمت في تغيير الدور الوظيفي للأحزاب السياسية بمنحها دوراً وحركة أكبر جعلها فعّالة في إدارة المرحلة الانتقالية بتحقيق توافق سياسي بين أغلبية النخب الحزبية بأطيافها سواء العلمانية أو الإسلامية².

¹ - أنور الجمعاوي، المرجع السابق، ص 07.

² - حنان خرباشي، مرجع سابق، ص 580.

المبحث الثاني: دور الانتخابات في مسار التحول الديمقراطي في تونس.

تعتبر الانتخابات من أبرز آليات تحقيق التحول الديمقراطي عبر مشاركة المواطنين في اختيار من يمثلهم وبناء مؤسسات صنع القرار والسياسة العامة، فهي جوهر الممارسة الديمقراطية ويعتبرها الكثير من الباحثين والمفكرين العمود الفقري للنظام السياسي الديمقراطي الحديث عبر تحقيق مجموعة من الأهداف والوظائف، من خلال إضفاء صفة الشرعية على الحكم وإثبات صفة الانتماء للمواطنين عبر المشاركة في الانتخابات، وكذا مقياس لمستوى تمثيل القوى السياسية¹.

وقد شهدت تونس بعد إسقاط نظام الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" عدّة استحقاقات انتخابية أفرزت في كل مرة نتائج مختلفة وقوى جديدة، بالرغم من التجاذبات والاختلافات ما بين القوى السياسية خاصة في المرحلة الانتقالية، وقد اوضحت هذه الانتخابات عن تغيرات جوهرية في المشهد السياسي عبر إعادة بناء ورسم خريطة القوى والتوازنات السياسية وبناء التعددية والتداول السلمي ما بين الدور البارز الذي لعبته الانتخابات في تقدم عملية التحول الديمقراطي وتحقيق أبرز مؤشرات وآلياته².

وعليه فمن خلال هذا المبحث سوف نسلط الضوء على أبرز هذه الاستحقاقات الانتخابية والدور الذي شكلته في بناء طريق التحول الديمقراطي وتدعيم التداول السلمي على السلطة وبناء المؤسسات الدستورية والسياسية القادرة على تحقيق مسار ناجح لعملية التحول الديمقراطي.

المطلب الأول: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي.

لقد شكل شغور منصب رئيس الجمهورية بعد فرار الرئيس التونسي السابق "زين العابدين بن علي" يوم 14 جانفي 2011 إشكالا في نقل السلطة في ظل الطرح الذي اعتمد بتفويض مجلس النواب ومجلس المستشارين صلاحيتهما تشريعيا لفائدة رئيس الجمهورية

¹ - خلفه نصير، الانتخابات الديمقراطية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل العولمة: المفاهيم، المتطلبات والانعكاسات، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02، 2023، ص 671.

² - علي جبلي، مرجع سابق، ص ص 18-19.

الفصل الرابع مسار التحول الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

المؤقت، ما تسبب في غياب التوازن في المشهد السياسي وبخاصة في العلاقة بين السلطة التنفيذية والتشريعية، وهذا ما استدعى إنشاء مؤسسة توافقية جمعت ما بين المشروعية الثورية والشرعية الدستورية وهي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي والتي أسست في 18 فبراير 2011.¹

وقد أصدرت هذه الهيئة مجموعة من مشاريع المراسيم وكذا القوانين قصد تنظيم الحياة السياسية والعامة، ولعل أبرزها المرسوم 27 في 18 أبريل 2011، والذي انشئت بمقتضاه الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، وهدفها الإشراف على العملية الانتخابية، وقد تضمن المرسوم 14 فصلا يوضح هيكلية الهيئة وكذا شرط الانتماء إليها وتركيباتها، وترتيب أعمالها². كما أنها ساهمت في وضع قانون الانتخاب الذي أسس لهيئة مدنية تشرف على الانتخابات والتي تم إقرارها في أكتوبر 2011، ومن أبرز ما قام عليه هذا القانون هو نمط الاقتراع بالقوائم المغلقة، وكذا التمثيل النسبي مع أكبر البقايا والتناصف العمودي بين الرجال والنساء في القوائم الانتخابية، وزيادة على ذلك إقصاء المشرفين على التجمع الدستوري الديمقراطي من المشاركة في الانتخابات بموجب الفصل 15 من القانون الانتخابي، وبذلك اعتبرت الهيئة كونها برلمان ثوري انتقالي في ظل حرصها على إصدار أهم التشريعات على غرار إقرارها صياغة الدستور في فترة سنة واحدة³.

وفي ظل صدور الأحكام الانتخابية الجديدة وتحديد موعد إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي صادق مجلس الوزراء التونسي على حل المجالس الأربعة (مجلس المستشارين ومجلس النواب والمجالس الدستوري وكذا المجلس الاجتماعي والاقتصادي)، وقد كان ذلك في 18 مارس 2011، علماً أن هذه المجالس كانت تحت سيطرة أنصار الحزب الحاكم سابقاً، وتبدأ بذلك التحضيرات لإجراء أول انتخابات في تونس بعد الثورة لانتخاب

¹ - هاني سليمان، التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017، ص 01.

² - عبد الواحد المكني، المسار الانتخابي في الانتقال الديمقراطي بتونس، تونس: دار محمد علي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص ص 13-14.

³ - سامي كعش ومصطفى خواص، دور المسار الانتقالي في ترسيخ دعائم الدولة: دراسة في حالة تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020، ص 409.

الفصل الرابع مسار التحول الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

المجلس التأسيسي الذي سيتولى صياغة دستور جديد لتونس عبر تشكيل لجان متخصصة من مختلف الأطياف السياسية التونسية ورجال القانون أساسه الفصل الفعلي بين السلطات، والتداول السلمي للسلطة، وضمان الحريات الفردية والعامة لجميع المواطنين¹.

وفي يوم 23 أكتوبر 2011 تم إجراء انتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وقد تولت الهيئة العليا للانتخابات متابعة عملية الاقتراع عبر مختلف المراكز، وقامت بتحليل المعطيات الإحصائية لنسب المشاركة في مختلف دوائر الانتخاب التونسية التي تباينت بين مكاتب الاقتراع المخصصة للناخبين المسجلين إراديا وكذا المكاتب المخصصة للناخبين المسجلين آليا وقد كانت نسبة المشاركة وعدد المسجلين وعدد المقترعين على النحو الموضح في الجدول التالي²:

الجدول رقم 04: عدد المسجلين والمقترعين في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ونسبة المشاركة في الداخل والخارج في تونس.

الناخبون	المسجلون إراديا			المسجلون آليا			النسبة العامة
	العدد	المقترعون	النسبة	العدد	المقترعون	النسبة	
داخل الجمهورية	4108202	3548232	86.4	3909846	547674	14	51.1
بالخارج	360544	210461	58.4	361052	0	0	29.1
المجموع	4468746	3758693	84.1	4270898	547674	12.8	49.2

المصدر: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 14، 21 فيفري 2012، ص 580.

وقد أفرزت الانتخابات النتائج التالية التي أقرتها الهيئة العليا للانتخابات بعد فصل المحكمة الإدارية في الطعون التي قدمت في النتائج الولية.

¹ - هيفاء أحمد محمد، المرحلة الانتقالية وتحدياتها في ظل وصول الإسلاميين للسلطة في تونس، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 17، 2013، ص ص 84 - 85.

² - الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 14، 21 فيفري 2012، ص 580.

الفصل الرابع مسار التحول الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

الجدول رقم 05: القوائم الحزبية التي تحصلت على مقاعد بالمجلس الوطني التأسيسي - النتائج النهائية.

عدد الأصوات في جميع الدوائر	عدد المقاعد	القوائم الحزبية
1498905	89	حركة النهضة
352825	29	المؤتمر من أجل الجمهورية
285530	20	حزب التكتل
160692	16	الحزب الديمقراطي التقدمي
129215	05	حزب المبادرة
76643	04	حزب أفاق تونس
60620	03	البديل الثوري (حزب العمال الشيوعي التونسي)
31793	02	حركة الشعب
22842	02	حركة الديمقراطيين الاشتراكيين
13053	01	الحزب الليبرالي المغاربي
7619	01	حزب العدالة والمساواة
9329	01	حزب النضال التقدمي
15459	01	الحزب الدستوري الجديد
15572	01	حزب الأمة الديمقراطي الاجتماعي
5581	01	حزب الأمة الثقافي الوحدوي
51594	01	الاتحاد الوطني الحر
32306	01	حركة الوطنيين الديمقراطيين
2769578	178	17 قائمة حزبية

المصدر: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 14، 21 فيفري 2012، ص 588.

الفصل الرابع مسار التحول الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

الجدول رقم 06: القوائم المستقلة التي تحصلت على مقاعد بالمجلس الوطني التأسيسي -
النتائج النهائية-

القوائم المستقلة	عدد المقاعد	العدد الإجمالي للأصوات
العريضة الشعبية	26	280382
صوت المستقبل	01	17340
المستقبل	01	12172
من أجل جبهة وطنية تونسية	01	9923
الأمل	01	10681
الوفاء	01	11578
النضال الاجتماعي	01	6680
العدالة	01	9221
الوفاء للشهداء	01	3869
32 قائمة مستقلة	34	361846

المصدر: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 14، 21 فيفري 2012، ص 589.

الجدول رقم 07: القوائم الائتلافية التي تحصلت على مقاعد بالمجلس الوطني التأسيسي
-النتائج النهائية-

القوائم الائتلافية	عدد المقاعد	العدد الإجمالي للأصوات
القطب الديمقراطي الحداثي	05	113094
01 قائمة ائتلافية	05	113094

المصدر: الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 14، 21 فيفري 2012، ص 589.

لقد شهدت انتخابات المجلس الوطني التأسيسي تنافس 1500 قائمة حزبية ضمت 10 آلاف مترشح بـ 100 حزب سياسي تنافسوا على الفوز بـ 217 مقعدا للمجلس، وقد أفرزت

نتائج الانتخابات خريطة سياسية ذات تبيان في البرامج والمواقف وعلى رأسها التيار الإسلامي الذي كان مبعدا عن المشهد السياسي منذ التسعينات، بحيث حصلت حركة النهضة على 89 مقعدا من أصل 217، يليها المؤتمر من أجل الجمهورية بـ 29 مقعدا، ثم بعد ذلك العريضة الشعبية بـ 26 مقعدا ثم التكتل من أجل العمل والحريات بـ 20 مقعداً¹.

وفي ظل عدم حصول أي طرف على الأغلبية المطلقة المقدرة بـ 109 مقعدا، بادرت حركة النهضة بتشكيل تحالف ثلاثي، بحيث قامت بمفاوضات مع حزب المؤتمر من أجل الجمهورية بزعامة المنصف المرزوقي، وكذا حزب التكتل من أجل العمل والحريات الذي مثله مصطفى بن جعفر قصد تشكيل تحالف سياسي إسلامي علماني، وهذا ما حصل بالفعل فقد شكل هذا التحالف 138 مقعدا وقد ضم حركة النهضة بـ 89 مقعدا وبنسبة 41,47 بالمائة، وحزب المؤتمر من أجل الجمهورية بـ 29 مقعدا وبنسبة 9,68 بالمائة، بالإضافة إلى حزب التكتل من أجل العمل والحريات بـ 20 مقعدا ويتحصل هذا التحالف على ثقة 154 نائبا في المجلس التأسيسي لإدارة المرحلة الانتقالية وإدارة الحكم بداية من 16 ديسمبر 2011.²

وقد توافقت هذه القوى السياسية التي سميت بالترويكا الحاكمة على اختيار "المنصف المرزوقي" رئيسا مؤقتا للبلاد وهو رئيس المؤتمر من أجل الجمهورية، و"حمادي الجبالي" الأمين العام لحزب النهضة رئيسا للوزراء، أما رئاسة المجلس التأسيسي فتولاها "مصطفى بن جعفر" رئيس حزب التكتل من أجل العمل والحريات، وقد كانت أولى مهام المجلس التأسيسي المنتخب تعيين حكومة مؤقتة ائتلافية، وإعادة صياغة الدستور³.

وبذلك اعتبرت تجربة الترويكا كأول تجربة حكم ديمقراطي تفرزه انتخابات حرة ونزيهة، شكلت حكما تشاركيا وتعايشا سياسيا جمع بين إسلاميين وعلمانيين في سدة الحكم في المغرب العربي والعالم العربي، وهذا ما اعتبره الكثير من المحللين حالة نضج مرت بها

¹ - سامي كعيش ومصطفى خواص، مرجع سابق، ص 410.

² - جواد محمد حيدر ومنى جلال عواد، آليات إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورة (تونس نموذجا)، مجلة حمورابي، المجلد الثاني، العدد 45، 2023، ص 216.

³ - هيفاء أحمد محمد، مرجع سابق، ص 86.

تونس في تعزيز عملية التحول الديمقراطي عبر بناء التوافق السياسي بين مدارس فكرية وسياسية مختلفة¹.

المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية.

شهد المشهد السياسي في تونس صراعا وتجاذبا نتيجة عدم انتهاء المجلس التأسيسي من مهمته الرئيسية المتمثلة في صياغة الدستور والتي كان من المفترض أن تنتهي بعد سنة من انتخاب أعضائه في 23 أكتوبر 2011، وهذه المدة التي اتفق عليها وتم التوقيع على وثيقة إعلان المسار الانتقالي المحددة لهذه الفترة من قبل الأحزاب المشكلة لهذا المجلس في 15 سبتمبر 2011، وهذا ما انجر عنه مطالب للمعارضة بحل المجلس التأسيسي وتشكيل حكومة كفاءات تواصل المهمة². وقد أدت الخلافات إلى تعميق الفجوة بين النخب السياسية والاقتصادية، وكاد المسار الانتقالي التونسي أن يعصف به خاصة في ظل الاغتيالات التي شهدتها تونس على غرار اغتيال السياسي والمحامي "شكري بلعيد" في 06 فيفري 2013، وكذا اغتيال "محمد البراهمي" في 25 جوان 2013، إلا أن تغليب منطق الحوار على التصادم، سمح بتذليل الصعوبات عبر القيام بمجموعة من التوافقات والتنازلات بين مختلف الفرقاء السياسيين ويكون بذلك الحوار الوطني توفيقا بين الشرعية الانتخابية والشرعية التوافقية، وكانت أبرز نتائجه: استقالة حكومة الترويكا، ووضع حكومة تكنوقراط، وفض الخلافات حول الدستور، وإتمام انتخاب الهيئة المشرفة على الانتخابات³.

وبالرغم من الجدل الذي رافق صياغة الدستور نتيجة الخلاف بين العلمانيين والإسلاميين على مسائل متعلقة بهوية الدولة ونظام الحكم والحريات العامة والخاصة وحقوق المرأة، إلا أن الحوار الوطني نجح في الوصول بتونس إلى التصديق على الدستور بالإجماع في 26 جانفي 2014، وقد ضم الدستور التنفيذي الجديد 149 فصلا تم توزيعها على عشرة أقسام، وقد عبر عن إرادة فئات واسعة من التونسيين، مؤكدا على النظام

¹ - هيثم سليمان، مرجع سابق، ص 04.

² - أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: درب الطويل نحو التوافق، مرجع سابق، ص 09.

³ - حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكيك الثورة، مجلة سياسات عربية، العدد 18، جانفي 2016، ص 07.

الفصل الرابع مسار التحول الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

الجمهوري وهوية تونس وطبيعتها وتوجهاتها، وأنها دولة حرة، مستقلة، ذات سيادة، الإسلام دينها والعربية لغتها، وهي دولة مدنية تقوم على المواطنة وإرادة الشعب، وسمة القانون، وتسعى إلى العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين مختلف جهات الدولة. ويتم بذلك التمهيد لإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية تنتهي من خلالها المرحلة الانتقالية¹.

الفرع الأول: الانتخابات التشريعية سنة 2014.

لقد تم إجراء الانتخابات التشريعية التونسية يوم 26 أكتوبر 2014، وهي تعتبر أول انتخابات بعد إقرار دستور 2014 وتمت في ظل ظروف أمنية واقتصادية واجتماعية صعبة كانت تعيشها تونس، وبحسب الهيئة العليا المستقلة للانتخابات فقد تنافست حوالي 1327 قائمة منها 1230 قائمة داخل تونس و97 خارجها، وكانت موزعة على 33 دائرة انتخابية 27 منها داخل تونس و06 دوائر خارج تونس، وقد تم تمويل هذه القوائم من قبل الدولة للقيام بالحملة الانتخابية، والهدف من ذلك عدم استعمال المال الفاسد في السياسة².

وهذه بعض معطيات الانتخابات التشريعية لسنة 2014 وأبرز نتائجها:

الجدول رقم 08: معطيات حول الناخبين في الانتخابات التشريعية لسنة 2014

عدد الناخبين المسجلين	5.285.136	100%
العدد الإجمالي للناخبين المصوتين	3.579.257	67.27%
العدد الإجمالي للأصوات المصرح بها لكل القوائم	3.408.207	95.31%
أوراق التصويت الملغاة	106.010	2.97%
أوراق التصويت البيضاء	65.069	1.72%

المصدر: تقرير الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، - التقرير النهائي-، الولايات

المتحدة الأمريكية: مركز كارتر، 2014، ص 200.

¹ - علي جبلي، مرجع سابق، ص 15.

² - رياض بشير، الانتخابات التونسية 2014: مراحلها ونتائجها، مجلة سياسات عربية، العدد 12، جانفي 2015، ص 31.

الجدول رقم 09: نتائج الانتخابات التشريعية التونسية 26 أكتوبر 2014.

الأحزاب	النسبة المئوية	عدد المقاعد
حركة نداء تونس	37,56	86
حركة النهضة	27,79	69
الاتحاد الوطني الحر	4,13	16
الجهة الشعبية	3,64	15
أفاق تونس	3,02	08
المؤتمر من أجل الجمهورية	2,05	04
التيار الديمقراطي	1,95	03
الحزب الجمهوري	1,65	01
حزب المبادرة	1,33	03
حزب الشعب	1,34	03
تيار المحبة	1,20	02
التحالف الديمقراطي	1,27	01
حركة الديمقراطيين الاشتراكيين	0,17	01
الجهة الوطنية للإنقاذ	0,17	01
قائمة مستقلة رد الاعتبار	0,15	01
قائمة مستقلة مجد الجريد	0,15	01
حزب صوت الفلاحين	0,10	01
نداء التونسيين بالخارج	0,05	01
الاتحاد من أجل تونس	0,82	00
التكتل	0,72	00
حركة وفاء	0,70	00
الحركة الدستورية	0,33	00
آخرون	9,71	00
المجموع	100,00	217

المصدر: تقرير الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، التقرير النهائي، الولايات المتحدة الأمريكية: مركز كارتر، 2014، ص 201.

لقد أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية عن تقدم حزب نداء تونس والذي تم تأسيسه قبل أقل من عامين من الانتخابات برئاسة "محمد الباجي قائد السبسي" بـ 89 مقعداً، وجاءت في المرتبة الثانية حركة النهضة بـ 69 مقعداً، وبعد ذلك حزب الاتحاد الوطني الحر بـ 16 مقعداً، أما المرتبة الرابعة فحلت بها الجبهة الشعبية بـ 15 مقعداً، وتلاها حزب آفاق تونس بـ 08 مقاعد، ولتتوزع المقاعد المتبقية وهي 23 مقعداً على بعض الأحزاب والقوائم المستقلة¹.

وبذلك فقد تمكن حزب نداء تونس من الحصول على أصوات ومقاعد على حساب الأحزاب التي كانت تعتبر نضالية، وهذا ما جعلها تفقد مكانتها وحجمها باستثناء حزب النهضة الذي ظلّ محافظاً على نفوذه بالرغم من فقدانها أكثر من 20 مقعداً مقارنة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي، وقد تميزت هذه الانتخابات بضعف المشاركة الشبابية بالرغم من تواجدها في أغلبية هياكل التنظيم والمراقبة في المكاتب الانتخابية، إلا أنها عرفت عن الأداء الانتخابي وهذا ما تجلّى في انخفاض عدد الناخبين في هذه الانتخابات مقارنة بانتخابات المجلس الوطني التأسيسي².

الفرع الثاني: الانتخابات التشريعية سنة 2019.

لقد تزامن إجراء الانتخابات التشريعية سنة 2019 في تونس مع إجراء الانتخابات الرئاسية فقد توجه التونسيون إلى مراكز التصويت في ثلاث عمليات انتخابية في فترة تقل عن الشهر، ففي 15 سبتمبر كان الدور الأول من الانتخابات الرئاسية، وفي 06 أكتوبر نظمت الانتخابات التشريعية، وليلها الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية في 13 أكتوبر، ويكون بذلك أول انتقال سلمي للسلطة في تونس من برلمان منتخب ديمقراطياً إلى برلمان جديد، ومن رئيس منتخب ديمقراطياً إلى رئيس منتخب جديد، ما عكس تقدم مسار الإصلاحات السياسية وعملية التحوّل الديمقراطي في تونس في هذه المرحلة³.

¹ - رياض بشير، مرجع سابق، ص 32.

² - عبد اللطيف الحناشي، الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات، نوفمبر 2014، ص ص 4-5.

³ - تقرير الانتخابات، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019- التقرير النهائي، الولايات المتحدة الأمريكية، مركز كارتر، 2019، ص 04.

الفصل الرابع مسار التحول الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

وقد تنافس في الانتخابات التشريعية أكثر من 15 ألف مرشح ضمتهم أكثر من 1500 قائمة حزبية وائتلافية ومستقلة ليتنافسوا على 217 مقعدا في البرلمان، وفيما يلي سنبرز أهم معطيات ونتائج هذه الانتخابات التشريعية:

الجدول رقم 10: المعطيات الرسمية للانتخابات التشريعية لسنة 2019

عدد الناخبين المسجلين	7.065.885	100%
عدد الناخبين المصوتين	2.946.628	41,70%
عدد الأصوات الصحيحة	2.870.314	40,62%
عدد الأوراق الملغاة	49.704	0,70%
عدد الأوراق البيضاء	26.403	0,37%

المصدر: تقرير الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، - التقرير النهائي-، الولايات المتحدة الأمريكية: مركز كارتر، 2019، ص 81.

الجدول رقم 11: النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية التونسية لسنة 2019.

الأحزاب	عدد المقاعد
حركة النهضة	52
قلب تونس	38
الحزب الدستوري الحر	17
حزب التيار الديمقراطي	22
ائتلاف الكرامة	21
حركة الشعب	15
تحيا تونس	14
مشروع تونس	04
حزب الرحمة	04
الاتحاد الشعبي الجمهوري	03
نداء تونس	03

الفصل الرابع مسار التحول الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

03	حزب البديل التونسي
02	آفاق تونس
02	القائمة المستقلة أمل وعمل
01	الجهة الشعبية
01	الاتحاد الديمقراطي الاجتماعي
01	تيار المحبة
01	الحزب الاشتراكي الدستوري
01	حزب صوت العمال
01	عيش تونسي
11	قوائم مستقلة
217	المجموع

المصدر: تقرير الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس، -التقرير النهائي-، الولايات المتحدة الأمريكية: مركز كارتر، 2019، ص 82.

لقد أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية التي نظمت في 06 أكتوبر 2019 عن تصدر حزب حركة النهضة الإسلامي وقد حصل على 52 مقعدا، وتلاه حزب قلب تونس بـ 38 مقعدا ثم حزب التيار الديمقراطي بـ 22 مقعدا وبعده ائتلاف الكرامة بـ 21 مقعدا، وليحل الحزب الدستوري خامسا بـ 17 مقعدا، وحركة الشعب سادسا بـ 16 مقعدا وتلتها حركة تحيا تونس بـ 14 مقعدا، أما بقية القوائم الفائزة فقد تحصلت على مقاعد تتراوح ما بين مقعد واحد و04 مقاعد، ما جعلها تدخل ضمن كتل أخرى، وقد عقد مجلس النواب الجلسة العامة الافتتاحية للمدة النيابية 2019-2023 يوم الأربعاء 13 نوفمبر 2019 والتي تم من خلالها انتخاب رئيس المجلس ونائبيه، وقد تم انتخاب زعيم حزب حركة النهضة الإسلامي "راشد الغنوشي" رئيسا للمجلس، وقد حصد 123 صوتا من مجموع 217 صوتا¹.

¹ - منى جلال عواد، فاطمة عيال طعان، دور الانتخابات في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة الانتخابات التونسية عام 2019، مجلة العلوم السياسية، العدد 61، 2021، ص 149.

الفرع الثالث: الانتخابات التشريعية سنة 2022.

لقد تم إجراء الانتخابات التشريعية التونسية في 17 ديسمبر 2022، وهي أول انتخابات تشريعية تقام بعد تولي الرئيس "قيس سعيد" السلطة بعد الانتخابات الرئاسية سنة 2019 وهي أيضا أول انتخابات تقام بعد المصادقة على الدستور الجديد في استفتاء جويلية 2022، والتي أصدر من خلالها الرئيس "قيس سعيد" مراسيم تم عبرها تغيير الإطار القانوني للانتخابات ولعلّ أبرز هذه التغييرات تحويل النظام الانتخابي من نظام القوائم المغلقة مع توزيع المقاعد على أساس التمثيل النسبي والأخذ بأكبر البقايا إلى نظام الدوائر الانتخابية ذات المقعد الواحد والقائمة على التصويت على الأفراد في دورة واحدة أو دورتين في حالة عدم تحقيق الأغلبية المطلقة في الدورة الأولى¹.

وإلى جانب هذا فقد تم تقليص عدد أعضاء مجلس نواب الشعب من 217 إلى 161 ومنهم 10 نواب يمثلون الجالية المقيمة بالخارج، ووفق بيانات الهيئة المستقلة للانتخابات فقد بلغت نسبة المشاركة في هذه الانتخابات البرلمانية 11,22% وهو ما مثل 01 مليون و25 ألف ناخب من مجموع 09 ملايين و163 ألف المسجلين في اللوائح الانتخابية، وقد تنافس على مقاعد مجلس النواب 1058 مترشحا من بينهم 120 امرأة، وقد اعتبر الكثيرون أن نسبة الإقبال على صناديق الاقتراع هي الأضعف في جميع الانتخابات التي شهدتها تونس منذ استقلالها².

فقد قاطعت الأحزاب السياسية الكبيرة التي شاركت في حكم تونس من عام 2012 إلى عام 2022 الانتخابات البرلمانية ما جعل الكثير من فئة الشعب تشكك حول شرعية البرلمان المنتخب ما أدى إلى تقويض المشروع الإجمالية للعملية الانتخابية وكذا المؤسسات الجديدة نسبيا في تونس، والتأكيد على الإحباط العميق الذي يعيشه الشعب التونسي اتجاه أوضاع البلاد سياسيا واقتصاديا، وكذا غياب الحوار الوطني الشامل في ظل غياب الأحزاب السياسية والذي يضم جميع الأطراف المعنية والتي تعكس نظرة وآراء جميع الأطياف التونسية³، خاصة من خلال مشروع الرئيس الذي اعتبره الكثير من الفاعلين غير واضح للمواطنين التونسيين، ولم يتم مناقشته مع جميع الأطياف والأشخاص المؤهلين لذلك، بحيث

¹ - تقرير الانتخابات، الاستفتاء الدستوري والانتخابات البرلمانية المبكرة في تونس - التقرير النهائي، الولايات المتحدة الأمريكية: مركز كارتر، جويلية 2022- جانفي 2023، ص ص 01-04.

² - نسرين أرجيلوس، العزوف عن الانتخابات البرلمانية التونسية دراسة حالة انتخابات عام 2022، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 08، العدد 02، جوان 2023، ص 452.

³ - تقرير الانتخابات، الاستفتاء الدستوري والانتخابات البرلمانية المبكرة في تونس - التقرير النهائي، مرجع سابق، ص 01.

الفصل الرابع مسار التحول الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

تم إقصاء مختلف القوى السياسية والاجتماعية، وهذا ما خلق قطيعة للطبقة السياسية والنخب ليكون العزوف الانتخابي ردة الفعل على جميع هذه الممارسات خاصة التراكم السريع للأزمات على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ورد حاسم من طرف الشعب التونسي لمعاقبة الطبقة السياسية بانعدام الثقة في السياسات والأشخاص المنتخبين¹.

وقد جاءت نتائج الانتخابات التشريعية التونسية والتي اجريت جولتها الأولى يوم 17 ديسمبر 2022 وأقيمت جولتها الثانية في 29 جانفي 2023 على النحو التالي:

الجدول رقم 12: النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية التونسية لسنة 2022.

الولاية	الدائرة الانتخابية	عدد المترشحين	عدد الناخبين المسجلين (بالألف)	اسم المرشح(ة) الفائز(ة)	الأصوات		النسبة	
					الدور الأول	الدور الثاني	الدور الأول	الدور الثاني
	قرطاج- المرسى	05	127.216	ماهر الكتاري	2802	4299	44,1%	67,52%
	حلق الوادي	01	28.570	هشام جسني	1558		100%	
	الكرم	03	53.613	سنياء بن المبروك	1266	1662	34%	53,13%
	حي الخضر- المنزه	01	76.847	ثابت العابد	2956		100%	
	المدينة- باب السويقة	02	65.821	آمال المؤدب	1704		56,26%	

(النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية التونسية لسنة 2022، عبر الموقع التالي:

¹ - نسرين أرجيلوس، مرجع سابق، ص ص 454 - 455.

المطلب الثالث: الانتخابات الرئاسية التونسية لسنة 2014 و2019.

إن الانتخابات الرئاسية تعكس الانتقال السلمي للسلطة في حالة تشكلها في زمنها المحدد ووفقا للآليات الديمقراطية السليمة، وقد شهدت تونس بعد إسقاط نظام الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" القيام بمجموعة من العمليات الانتخابية الرئاسية وهي انتخابات لسنة 2014 وكذا الانتخابات الرئاسية لسنة 2019، وقد كانت لكل منها ظروف ومعطيات خاصة سوف نحاول إبرازها، وقد مثلت هذه الانتخابات تعزيزا لمسار التحوّل الديمقراطي وتعبيرا عن المحطات المهمة التي مرّ بها هذا المسار سواء بمعطيات إيجابية أو سلبية إلا أنها جسدت إحدى آليات تحقيق النظام الديمقراطي، وعبرت عن مدى تحقيق التحوّل الديمقراطي وكذا مستقبل ترسيخ العملية الديمقراطية.

الفرع الأول: الانتخابات الرئاسية التونسية سنة 2014.

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية في تونس سنة 2014 المرحلة الأخيرة من الفترة الانتقالية التي عاشتها تونس منذ 2011 والتي سقط من خلالها نظام حكم الرئيس السابق "زين العابدين بن علي"، وقد تم إجراء هذه الانتخابات من خلال دورين، كان الأول في 23 نوفمبر 2014، أما الثاني فقد تم في 21 ديسمبر 2014، وقد تقدم للترشح لهذه الانتخابات حوالي 27 مترشحا كان أغلبهم له تأثير خلال الفترة الانتقالية التي سبقت هذه الانتخابات¹.

وقد بلغ عدد المشاركين في هذه الانتخابات حوالي 3,3 مليون ناخب من بين 5,3 مليون مسجلين في القوائم الانتخابية، وقد كانت نتائج الدور الأول على النحو الآتي:

¹ - رياض بشير، مرجع سابق، ص 34.

الجدول رقم 13: نتائج الدور الأول للانتخابات الرئاسية التونسية 2014.

المترشحون	نسبة الأصوات
الباجي قايد السبسي- نداء تونس	39,46%
المنصف المرزوقي- المؤتمر من أجل الديمقراطية	33,46%
حمة الهمامي- الجبهة الشعبية	7,83%
محمد الهاشمي الحامدي- تيار المحبة	5,75%
سليم الرياحي- الاتحاد الوطني الحر	5,55%
كمال مرجان- حزب المبادرة الوطنية الدستورية	1,27%
أحمد نجيب الشابي	1,04%
الصافي سعيد	0,80%
منذر زنايدي	0,74%
مصطفى بن جعفر	0,67%
كلثوم كنو	0,56%
محمد فريخة	0,54%
عبد الرزاق الكلياني	0,31%
مصطفى كمال نابلي	0,21%
عبد القادر لباوي	0,20%
العربي نصرّة	0,20%
حمودة بن سلامة	0,18%
محمد حامدي	0,17%
محرز بوصيان	0,16%
سالم الشايبلي	0,16%
سمير العبدلي	0,15%
علي الشواربي	0,14%
مختار الماجري	0,13%
عبد الرؤوف العيادي	0,11%
ياسين الشنوفي	0,10%
عبد الرحيم الزواري	0,08%
نور الدين حشاد	0,07%
المجموع	100,00%

المصدر: الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس- التقرير النهائي- (الولايات المتحدة

الأمريكية: مركز كارتر، 2014)، ص ص 202- 203.

الفصل الرابع مسار التحوّل الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

لقد شهدت نتائج الدور الأول من الانتخابات الرئاسية التونسية لسنة 2014 مرور كلّ من "الباجي قايد السبسي" و"محمد المنصف المرزوقي" إلى الدور الثاني نتيجة تصدرهما لقائمة المترشحين بفارق لم يتجاوز 6% بينهما، بينما بفارق كبير مع بقية المترشحين، لتبدأ الحملة الانتخابية للدور الثاني ما بين الطرفين وكيفية إقناع وضم أصوات بقية المترشحين والقيام بمجموعة من التحالفات لكسب أكبر عدد من الأصوات¹. وبما أنه لم يحصل أيّ مرشح على الأغلبية المطلقة، فإن الدستور ينص على إجراء دورة ثانية بين المترشحين الذين تحسلا على أعلى نسبة تصويت وتكون هذه الدورة بعد اسبوعين من تاريخ الإعلان عن النتائج النهائية للدورة الأولى، وبذلك فقد جرت انتخابات الدورة الثانية يوم 21 ديسمبر 2014، وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات عن النتائج الأولية يوم 22 ديسمبر 2014، بحيث أن نسبة المشاركة قد بلغت 60,11% بمجموع حوالي 3.189.382 ناخبا، وقد فاز في هذه الانتخابات الباجي قائد السبسي بـ 55,68% إثر تحسله على 1.731.529 صوتا، فيما تحصل المنصف المرزوقي على 44,32% ما شكل 1.378.513 صوتا².

الجدول رقم 14: النتائج الرسمية للدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية التونسية 2014.

عدد الناخبين المسجلين	5.285.136	100%
عدد الناخبين المصوتين	3.189.382	60,11%
عدد الأصوات المصرح بها	3.110.042	97,51%
عدد أوراق التصويت الملغاة	50.585	1,58%
عدد أوراق التصويت البضاء	28.755	0,90%

المرشحون	عدد الأصوات المصرح بها	النسبة المئوية
الباجي قائد السبسي	1.731.529	55,68%
محمد المنصف المرزوقي	1.378.513	44,32%
المجموع	3.110.042	100%

المصدر: الانتخابات التشريعية والرئاسية في تونس- التقرير النهائي- (الولايات المتحدة الأمريكية: مركز كارتر، 2014)، ص ص 203، 204.

¹ - رياض بشير، مرجع سابق، ص ص 35، 36.

² - رياض بشير، المرجع نفسه، ص ص 38، 39.

لقد شكلت الانتخابات الرئاسية في تونس سنة 2014 انتهاءً للمسار الانتقالي الذي شهد مجموعة من التجاذبات والتشنجات التي كادت تعصف بهذا المسار، وبذلك استطاعت النخبة السياسية في تونس في ظل إصدار دستور جديد، والقيام بانتخابات برلمانية ورئاسية إخراج تونس من المرحلة الانتقالية وبناء مؤسسات سيادية وشرعية، لتبدأ بذلك مرحلة جديدة في المسار الديمقراطي في تونس¹.

الفرع الثاني: الانتخابات الرئاسية التونسية سنة 2019.

لقد أدت وفاة الرئيس السابق "محمد الباجي قائد السبسي" في 25 جويلية 2019 إلى بحث النخبة السياسية في تونس عن تأمين لانتقال السلطة السياسية وفقا لطرق سريعة وسلسة بموجب دستور عام 2014، فقد استلم "محمد الناصر" رئيس مجلس نواب الشعب (البرلمان) رئاسة الدولة مؤقتا وفقا لما ينص عليه الدستور، ويتم التحضير لإجراء الانتخابات الرئاسية، وفي ضوء ذلك تلقت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات ما يقارب 97 ملفا للترشح لهذه الانتخابات، من بينها 11 امرأة مرشحة، وأعلنت بعد ذلك الهيئة عن قائمة المترشحين المقبولين نهائيا يوم 30 أوت 2019 وكان عددها 26 مرشحا، من بينهم امرأتان².

وقد جرت الانتخابات الرئاسية في 15 سبتمبر 2019 ما بين المترشحين الذين كان بعضهم من الشخصيات المعروفة على غرار رئيس حزب قلب تونس "نبيل القروي" بالرغم من عجزه عن القيام بحملته الانتخابية في ظل إيقافه بتهمة التهرب الضريبي وغسيل الأموال، وكذا الأستاذ الجامعي المختص في القانون الدستوري والسياسي المستقل "قيس سعيد"، وقد تميزت فترة الحملة الانتخابية التي انطلقت في 02 سبتمبر 2019 بسابقة هي الأولى من نوعها وهي إقامة مناظرات تلفزيونية ما بين المترشحين بثت على الهواء مباشرة³.

¹ - رياض بشير، مرجع سابق، ص 39.

² - منى جلال عواد وفاطمة عيال طعان، دور الانتخابات في ترسيخ عملية التحول الديمقراطي: دراسة حالة الانتخابات التونسية عام 2019، مجلة العلوم السياسية، العدد 61، 2021، ص ص 146، 147.

³ - تقرير مركز كارتر عن الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس 2019، التقرير النهائي، (الولايات المتحدة الأمريكية: مركز كارتر، 2019)، ص 09.

وقد جاءت نتائج الدورة الأولى للانتخابات الرئاسية التونسية والتي جرت يوم 15 سبتمبر 2019 على النحو التالي: فقد تصدر المرشح المستقل "قيس سعيد" صدارة الترتيب بنسبة قدرت بـ 18% من أصوات الناخبين، وقد تلاه في المرتبة الثانية "نبيل القروي" بنسبة قدرت بـ 15% من الأصوات، فيمت تحصل مرشح حزب حركة النهضة الإسلامي "عبد الفتاح مورو" على المرتبة الثالثة بنسبة قدرت بـ 13% من الأصوات¹.

وقد مثلت نتائج الدور الأول من هذه الانتخابات مفاجأة غير متوقعة للأحزاب السياسية، وكذا النخب التقليدية، في ظل إعلان فوز مرشحين لم يكونوا قد سيطروا على السلطة بعد عام 2011، وإلى جانب هذا فقد تراجعت نسبة المشاركة السياسية بشكل واضح فبعد أن بلغت 64% في الانتخابات الرئاسية لسنة 2014، فمن خلال هذه الانتخابات لم تتجاوز نسبة المشاركة 45,02%، ما اعتبره الكثيرون حالة غياب للثقة في النخب الحاكمة، وهذا ما تأكد من خلال خروج مرشحي الأحزاب الكبرى من السباق على غرار المنصف المرزوقي وعبد الفتاح مورو وعبد الكريم الزبيدي ويوسف الشاهد².

وبالانتقال إلى الدورة الثانية للانتخابات الرئاسية التونسية والتي جرت يوم 13 أكتوبر 2019 فقد أظهرت النتائج تقدما كبيرا للمرشح "قيس سعيد" بنسبة بلغت 72,71% من أصوات الناخبين، متقدما على منافسه "نبيل القروي" الذي بلغ نسبة 27,29% من الأصوات، وقد أكد "قيس سعيد" في ظل فوزه بالرئاسة باستقلاليته عن أيّ انتماء حزبي ودعوته إلى ضرورة تعديل نظام الحكم القائم على المركزية مع العمل على إطلاق المشاريع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في جميع جهات الدولة وبخاصة الجهات الداخلية المهمشة³.

¹ - وحدة الدراسات السياسية، الانتخابات الرئاسية في تونس: قراءة في نتائج الدور الأول، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2019، ص 01.

² - حمزة بوزيدي، الاستمرارية والتغيير في النظم السياسية المغاربية بعد 2011 دراسة مقارنة بين تونس والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2021/2022، ص 268.

³ - منى جلال عواد وفاطمة عيال طعان، مرجع سابق، ص 148.

المبحث الثالث: تحديات التحوّل الديمقراطي في تونس.

بالرغم ممّا حقّقته تونس من تقدّم وإنجازات في مسار عملية التحوّل الديمقراطي، إلّا أنّها واجهت مجموعة من التحديات والعقبات التي كادت تعصف بهذا المسار، بل إنّها جعلت مراحل تحقيقه تطول وهذا ما يوضح أنّ تحقيق التحوّل الديمقراطي لا يخلو من الصّعوبات والسّلبات والمشاكل التي عاشتها معظم تجارب عملية التحوّل نحو الديمقراطية، وقد تنوّعت هذه التحديات لتمس المجال السياسي والأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي بالإضافة إلى تحديات خارجية كان لها الأثر البالغ على مسار عملية التحوّل الديمقراطي، وعليه فمن خلال هذا المبحث سوف نبرز أهم هذه التحديات وانعكاساتها على مسار عملية التحوّل الديمقراطي في تونس.

المطلب الأوّل: التحدّيات السياسية والأمنية.

الفرع الأوّل: التحدّيات السياسية.

لقد أدى تسلّط وهيمنة النّظام السّابق في تونس لـ"زين العابدين بن علي" إلى ترسيخ هياكل ومقومات الاستبداد والفساد ما جعل بنيتها تتجذر في مؤسسات الدولة وتضعف من نخبتها السياسية، وبسقوط نظام "بن علي" شهدت المرحلة الانتقالية مجموعة من التحدّيات لعلّ أبرزها ضعف التوافق ما بين النخب لإدارة هذه المرحلة والصّراع فيما بينها خاصة ما بين الإسلاميين والعلمانيين¹.

فبالرغم من تجربة الحوار الوطني التي أسفرت تفاعلاً إيجابياً في ظلّ الإيديولوجيات المختلفة للنخب السياسية والتي اعتبرت أكبر تحدي للتوافق وبناء المسار الديمقراطي، لكن سرعان ما لم يستمر ذلك التوافق لتدخل النخب القديمة والجديدة على غرار التيار السّابق لنظام الرّئيس السّابق "زين العابدين بن علي" والذي حاول الرّجوع إلى الساحة السياسية، وتيار المعارضة التقليدية المعارض للنظام السابق من يساريين وليبراليين، بالإضافة إلى

¹ - ضاوية بوزيدة، رياض بوريش، مرجع سابق، ص 429.

ذلك القوى الجديدة التي أفرزتها الثورة وكذا الأحزاب السياسية المحظورة سابقاً متمثلة في حركة النهضة، وهذا ما اعتبره الكثيرون بمحاولة عرقلة الدولة العميقة لسبل التغيير¹.

ولقد اعتبرت مسألة تسيير المرحلة الانتقالية من أهم التحديات التي واجهت مسار التحول الديمقراطي في تونس ومن له الحق في تسييرها وهذا ما أثار إشكالية الشرعية الثورية أم الشرعية الدستورية في تسيير المرحلة، والذي أدى إلى وضع مؤسسات حاولت حلّ هذه الإشكالية وتسيير المرحلة على غرار تشكيل أول هيئة سياسية بعد إسقاط النظام وهي "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي" والتي حاولت في تشكيلها اختيار الأعضاء بشكل توافقي ما بين النخب السياسية²، والتحضير لإجراء انتخابات المجلس التأسيسي التونسي والتي جرت يوم 23 أكتوبر 2011 والذي كانت مهامه صياغة دستور جديد للبلاد وتعيين رئيس للبلاد وتشكيل حكومة بصفة انتقالية، وفي ظل إفرات هذه الانتخابات تشكلت الترويكا (الإسلاميون والعلمانيون، والاتحاد العام التونسي للشغل)، والتي اعتُبرت من أبرز تحديات المرحلة الانتقالية خاصة في ظل فشلها في تحقيق ما كان مطلوباً منها في الوقت المحدد، ما جعل الأوضاع تتسم بالتشنجات والمزايدات ودخول البلاد في اللأمن³، وقد شهدت هذه الفترة خلافات ما بين الأطراف السياسية حول الدستور والمسار الانتخابي وكذا المسار الحكومي نتيجة رفض تواجد الإسلاميين في الحكم لتشكل هذه الفترة نقطة فاصلة في مسار عملية التحول الديمقراطي في تونس والتي انتهت بكتابة الدستور والتصويت عليه وتكوين أول هيئة دستورية وهي الهيئة العليا المستقلة للانتخابات والتي باشرت التحضير للانتخابات الرئاسية والبرلمانية سنة 2014⁴.

وبالإضافة إلى هذا فقد شكلت مسألة العدالة الانتقالية ومدى تحقيقها تحد كبير خلال هذه المرحلة، خاصة في ظل مطالب الجماهير الغاضبة والتي أصرت على محاسبة

¹ - محمد سليمان، مصطفى مرضي، تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، 2021، ص 604.

² - هيثم سليمان، مرجع سابق، ص 02.

³ - عثمان أحمد جاد الرب، إدارة عملية التحول الديمقراطي في تونس في الفترة من 2010-2016، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 16، جويلية 2023، ص 427.

⁴ - عثمان أحمد جاد الرب، المرجع نفسه، ص ص 427-428.

المتورّطين في ارتكاب الانتهاكات، واعتبرت أن آلية العدالة الانتقالية هي من أبرز آليات القطع مع النظام السابق ومؤسساته وعنصر أساسي للقطيعة مع الاستبداد والفساد، فمفهوم العدالة الانتقالية أصبح يطرح جرّاء كلّ تغيير يحدث داخل مجتمع ما، وقد اعتبره الكثيرون عبارة عن آلية تعمل على مواجهة مخلفات الأنظمة الاستبدادية ومنع تكرارها في ظلّ التحول إلى النّظام الديمقراطي¹.

وقد شهدت تونس وضع لقانون العدالة الانتقالية سنة 2013 مع وضع وزارة تعنى بالعدالة الانتقالية كانت من أبرز مهامها صياغة إطار قانوني يعنى بتحقيق العدالة الانتقالية مع التعاون مع المجتمع المدني، وقد شكل موضوع العدالة الانتقالية أحد محاور الحكومات التي شهدتها تلك الفترة، فقد تم إنشاء صندوق "شهداء وجرحى الثورة وضحايا الاستبداد" حتّى أنّه تم تشكيل لجنة فنية تشرف على الحوار الوطني حول العدالة الانتقالية، إلّا أنّ مسار العدالة الانتقالية شهد مجموعة من التعثرات لأسباب متعددة ولعلّ أهمها التجاذبات السياسية بين من يسعى لغلق الملف بأقل الأضرار ومن يسعى لاستكمال به بشكل عادل².

فبالرغم من الانعكاسات الإيجابية لمسار العدالة الانتقالية على ممارسة الحريات وحقوق الإنسان في تونس من خلال إلغاء القوانين المقيدة للحريات، وتبني مسار للإصلاح المؤسسي على غرار إلغاء جهاز إدارة أمن الدولة (البوليس السياسي)، وإلغاء عقوبة السجن ضد الصحفيين، وأيضاً اعتماد قانون حرية الاتصالات المسموعة والمرئية، واعتماد قانون جديد للأحزاب والانتخابات، ما شجع على تنشيط الحياة السياسية والإعلامية والجموعية وكذا النقابية في تونس، بالإضافة إلى مساهمة آليات العدالة الانتقالية في تحقيق تحوّل ديمقراطي سلس وسلمي وتجنب تونس الدخول في حرب أهلية، ولعلّ من أبرز أمثلة عمل إحدى هيئات العدالة الانتقالية على هذا النحو الإيجابي العمل الذي قامت به هيئة الحقيقة والكرامة والتي تمكنت من معالجة 64 ألف ملف لضحايا الانتهاكات، ونظمت حوالي 12

¹ - عبد الستار بن موسى، مسار العدالة الانتقالية في تونس، في العدالة الانتقالية في السياقات العربي، د.م.ن: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة 01، 2014، ص 151.

² - فاتح مسعودي، عبد المجيد رمضان، تحديات استكمال مسار العدالة الانتقالية في تونس في ظل انتقال ديمقراطي عسير، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 16، العدد 02، 2024، ص ص 409-411.

ألف جلسة استماع لهؤلاء الضحايا، بالرغم من الانتقادات التي وجهت إليها¹، إلا أنّ العدالة الانتقالية في تونس شهدت مجموعة من العراقيل والتحديات في تطبيقها خاصة من ناحية المفاهيم الواسعة غير المضبوطة، وعدم ضبط صلاحيات لجانها بشكل دقيق، وترك القانون لمجموعة من الفراغات، والتداخل في الصلاحيات ما بين اللجان المكلفة بتجسيدها، وكذا غياب رئاسة الجمهورية والحكومة والبرلمان عن جلسات الاستماع بدءاً بفترة وصول السبسي إلى السلطة، ما عرقل مسار العدالة الانتقالية، وقد اعتبر الكثيرون ذلك رغبة من الباجي قايد السبسي والذي يعتبر من رموز الحقبة البورقيلية خوفاً من تحول الجلسات إلى محاكمة لشخصه، بالإضافة إلى طول المدة التي يغطيها عمل هيئة الحقيقة والكرامة والذي عطل نشاطها وصعب مهمتها، فقد تم تكليفها بالانتهاكات من 1955 إلى 2013 ما اعتبرت فترة كبيرة ولا يمكن معالجة جميع انتهاكاتها². وهذا ما أدى إلى تعثر مسار العدالة الانتقالية وعدم القدرة على تحقيق الأهداف التي ضبطها القانون على أرض الواقع، فلم تتم عملية المحاسبة ولا التعويضات المالية للمتضررين بل دخلت هيئاتها ولجانها في صراعات وتدخلات في عملها وتعيين لأعضائها لتخرج عن مسار تحقيق المصالحة الوطنية في تونس وتبقى من أبرز تحديات مسار التحوّل الديمقراطي في تونس.

ولعلّ أيضاً من أهم وأبرز التحديات التي عاشها مسار التحوّل الديمقراطي في تونس هي مشاكل الاستقرار الحكومي والدخول في أزمتين سياسية، ولقد بدأت هذه المشاكل بعد الانتخابات التشريعية لسنة 2019، والتي أسفرت نتائجها عن عدم حصول أيّ حزب على الأغلبية التي تجعله يشكل الحكومة ونيل ثقة البرلمان، وذلك في ظل القانون الانتخابي الجديد الذي يقر على آلية التمثيل النسبي مع الأخذ بأكثر البقاي، وهذا ما أدى إلى عرقلة جلسات البرلمان خاصة من الكتلة العلمانية كتعبير عن رفضها لحكم حركة النهضة، وقد أحدث ذلك ظهور انشقاقات ما بين الكتل البرلمانية وتجدد الصراع فيما بينها³. ولتصاعد الاستقطاب البرلماني وقد ظهرت حدة هذا الاستقطاب في أحد جلسات البرلمان التي عقدت في 30

¹ - نعيمة عزوق، دور العدالة الانتقالية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي: تونس أنموذجاً (2011-2017)، مجلة الرواق، مجلد 04، عدد 01، جوان 2018، ص ص 336-337.

² - نعيمة عزوق، مرجع نفسه، ص ص 338-339.

³ - حنان خرشي، مرجع سابق، ص 585.

جويلية 2021، في ظل الاعتداء بالضرب على رئيسة الحزب الدستوري "عبير موسى" من قبل النائب "الصحبي سمارة" من "ائتلاف الكرامة"، وبقيت الخلافات داخل البرلمان التونسي على أشدها في ظل دعوات الأحزاب العلمانية إنهاء ما وصفوه بهيمنة حركة النهضة على البرلمان¹.

وبالإضافة إلى مشاكل الاستقرار الحكومي والخلافات السياسية بين أطراف المشهد السياسي التونسي، جاءت الأزمة السياسية لسنة 2021 وذلك بعد إعلان الرئيس التونسي "قيس سعيد" الحالة الاستثنائية في البلاد أو حالة الطوارئ، فقد أوقف العمل بدستور 2014 وحلّ البرلمان وإيقاف عمل الحكومة، وحلّ مجلس القضاء الأعلى، وكذا حلّ اللجنة المستقلة للانتخابات، وكان ذلك من خلال ترجمة شخصية للمادة 80 من الدستور والتي تنص على أنّ «لرئيس الجمهورية في حال الخطر الداهم الذي يهدد كيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، ويتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتّمها الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس ومجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن الرئيس عن التدابير في بيان إلى الشعب»².

وهذا ما شكّل أزمة سياسية في ظل توسع الرئيس "قيس سعيد" في تأويل النص الدستوري من تجميد للبرلمان وحلّه، وحلّ المجلس الأعلى للقضاة، وتشكيل مجلس آخر بمرسوم، وكذا حلّ اللجنة المستقلة للانتخابات وتشكيل أخرى بمرسوم آخر، وإلغاء دستور 2014، وتقديم نص دستور جديد من قبل لجنة تم تشكيلها من الرئاسة، وتم عرضه على الاستفتاء الشعبي، بالرغم من المعارضة الواسعة للأحزاب السياسية التونسية والاتحاد العام التونسي للشغل، وهذا ما أدى إلى مقاطعة الاستفتاء بنسبة 75% من الشعب التونسي، وهذا ما أدى إلى عدم توصل إلى أيّ اتفاق ما بين الرئيس والأحزاب والبرلمان³.

¹- كرم سعيد، الأزمة السياسية في تونس: تحديات راسخة... ومسارات قلق، مركز رواق بغداد، 2023/08/14 المقال على الموقع التالي:

<https://rewaqbaghdada.org/ar/version/1692093298>، تم تصفح الموقع في 2025/05/07 على الساعة 23:00.

²- فريق الأزمات العربي، الأزمة التونسية 2021-2022 ومسار الخروج، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، أكتوبر 2022، ص ص 02-04.

³- فريق الأزمات العربي، المرجع نفسه، ص 04.

وفي ظل الأزمة السياسية التي حدثت ظهر تحدي سياسي جديد وهو تراجع نسب المشاركة في العمليات الانتخابية على غرار الإقبال الضعيف على الاستفتاء حول الدستور الجديد والذي أقيم في 25 جويلية 2022 حيث بلغت نسبة المشاركة فيه حسب بعض التقارير 27,54% ونسبة المقاطعة 72,46% وكان ذلك نظير دعوة جل الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني لمقاطعة الاستفتاء، ولتقام بعد ذلك الانتخابات التشريعية المسبقة في دورتين أواخر سنة 2022 وبداية سنة 2023 والتي لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها 11%، أما في انتخابات المجلس الوطني للجهات والأقاليم فقد بلغت نسبة المشاركة حوالي 12%، ولتأتي بعد ذلك نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2024 والتي اوضحت جلياً تراجع المشاركة الواسعة عن الانتخابات الرئاسية السابقة (2014، 2019)، وقد بلغت نسبة المشاركة فيها حوالي 28,8%، بينما كانت نسبة المشاركة في الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 قد بلغت 64% وفي 2019 بلغت 45%¹.

ولقد أرجعت أسباب تراجع نسب المشاركة في العمليات الانتخابية إلى غياب التفاعل السياسي بسبب شروط الترشح والسياسات السياسية والتشريعية الذي دارت فيه، وقد أرجع دعاة المقاطعة الأسباب أيضاً إلى غياب شروط المنافسة النزيهة في ظل سيطرة الرئيس "قيس سعيد" في نظرهم على مؤسسات الدولة بما فيها هيئة الانتخابات والتي عين رئيسها وأعضاءها، وكذا الملاحظات القضائية والأمنية التي طالت المترشحين، وكذا تغيير القوانين بعد انطلاق الحملة الانتخابية، وإقصاء المترشحين المحسوبين على تيارات سياسية ذات تمثيلية كلها عوامل أدت في نظرهم إلى فقدان المواطنين في المسار الانتخابي ما أدى إلى عزوفهم عن صناديق الاقتراع².

الفرع الثاني: التحديات الأمنية.

إن الأمن يعتبر عاملاً أساسياً في بناء الدول وتطورها، وتوفير البيئة الأمنية يضمن حماية الأفراد والجماعات وممتلكاتهم وتحقيق السلم والاستقرار يضمن سيرورة مؤسسات

¹- تقدير موقف، الانتخابات الرئاسية في تونس 2024: السياقات والنتائج والتداعيات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 أكتوبر 2024، ص ص 04، 06، 07.

²- تقدير موقف، الانتخابات الرئاسية في تونس 2024: السياقات والنتائج والتداعيات، المرجع نفسه، ص 06.

الدولة ونشاطها، ولقد أصبحت ظاهرة الإرهاب تهدد أمن واستقرار الدول وتزعزع كياناتها، ولقد شهدت تونس بعد سقوط نظام الرئيس السابق "زين العابدين بن علي" تدهوراً للأوضاع الأمنية خاصة خلال المرحلة الانتقالية التي شهدتها عملية التحول الديمقراطي والتي كادت أن تعصف بهذه العملية، وإلى جانب هذا تأثيرها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وبخاصة على قطاع السياحة¹.

وبالعودة إلى أحداث العنف السياسي الذي استهدف تونس وأخذ منحى خطيراً مسّ سياسيين ونشطاء مدنيين ونقابيين وصحفيين، فقد شهدت هذه الأحداث عدة عمليات اعتبرت إرهابية، فقد دخلت تونس منذ 14 جانفي 2011 في حدوث عمليات إرهابية بصفة متواترة في مناطق مختلفة وبعملات نوعية، إضافة إلى توترات ما بين قوات النظام والمواطنين، عبر مجموعة من الاشتباكات ولعلّ أبرز هذه العمليات والاغتيالات التي شهدتها تونس ما يلي:

- **2011/10/08:** مهاجمة كلية الأدب بسوسة والاعتداء على عميدها وتهديده بالقتل من قبل جماعة بدعوى رفض تسجيل إحدى المنقبات وأمام أنظار قوات الأمن والجيش، وفي اليوم الموالي متشددون دينياً يهاجمون قناة تلفزيونية وهي قناة نسمة جراء بثها شريطاً اعتبروه مساساً بالذات الإلهية وأحرقوا منزل مدير القناة.
- **جانفي 2012:** نشر ممارسات السلفيين شمال شرق تونس ضد السكان وصل إلى حد الجلد وقطع اليد باسم تطبيق الشريعة.
- **2012/02/07:** مهاجمة كلية الآداب بمنوبة والاعتداء على عميدها من قبل مجموعة سلفية، ونزع العلم التونسي ووقع مكانه الراية السلفية السوداء، وتعطل الدراسة لمدة طويلة.
- **2012/03/25:** مظاهرة في شارع بورقيبة من قبل السلفيين وجماعة النهضة، ورفع شعار "الشعب يريد الخلافة" وتعليق راية داعش السوداء².

¹ - صغير بورزاق، التحدي الإرهابي في تونس وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 08، ديسمبر 2017، ص 327.

² - صغير بورزاق، المرجع نفسه، ص 331، 332.

- 2012/04/09: التظاهر في شارع بورقيبة إحياءً لذكرى الشهداء والدخول في مواجهات مع قوات الأمن أدت إلى توقيف العديد من المتظاهرين.
- 2012/06/11: مهاجمة "قصر العبدلية" بالمرسى في تظاهرة "ربيع الفنون" من قبل جماعات ملتحية استهدفت الفنانين، وتبعته عمليات للنهب والحرق في الأحياء الشعبية للعاصمة.
- 2012/08/15: مهاجمة مهرجان "نصرة الأقصى" من قبل مجموعة من السلفيين المسلحين بالسيوف بمدينة بنزرت.
- 2012/10/18: مهاجمة مقر الاتحاد العام للفلاحة في تطاوين جنوب شرق تونس من قبل رابطات حماية الثورة وأنصار حزبي النهضة والمؤتمر، وتم خلالها قتل منتمي لحزب "نداء تونس" دهساً من قبل المتظاهرين¹.
- 2012/11/29: قوات الأمن تهاجم الشباب المحتجين سلمياً في سليانة (الشمال الغربي) بالضرب والقمع وقد اثبت تقرير اللجنة المستقلة للتحقيق في الأحداث عن وجود خروقات قانونية وعدم احترام قانون التدرج في مجابهة الاحتجاجات².
- 2012/12/04: مهاجمة دار الاتحاد العام التونسي للشغل بالعاصمة من قبل ميليشيات رابطة حماية الثورة وأنصار النهضة في ذكرى اغتيال حشاد، مطالبين بتغيير قيادة الاتحاد ما خلف الكثير من الجرحى في صفوف النقابيين وتضرر لمبنى الاتحاد.
- 2012/12/12: مهاجمة السفارة الأمريكية وحرق ونهب جزء منها والمدرسة الأمريكية المحاذية لها، وقد خلفت هذه العملية مقتل ثلاثة سلفيين من مهاجمي السفارة، وفي نفس اليوم حدثت مواجهات على الحدود الجزائرية في جهة القصرين بين مجموعة إرهابية منتمية للقاعدة وفرقة من الحرس الوطني التونسي أسفرت عن استشهاد عون من الحرس الوطني.
- 2012/12/22: اغتيال المحامي أحمد قادة "الجهة الشعبية" بحي المنزة السادس بتونس العاصمة رمياً بالرصاص وقريباً من مركز الشرطة³.

¹ - صغير بورزاق، المرجع السابق، ص 332.

² - تقرير اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث سليانة، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2013.

³ - صغير بورزاق، المرجع السابق، ص 332.

- 2013/07/25: اغتيال محمد البراهمي عضو قيادة "الجبهة الشعبية" وزعيم التيار الشيعي والنائب بالمجلس التأسيسي في حي الغزالة بالعاصمة رمياً بالرصاص، وقد تم اتهام عناصر سلفية متشددة في القيام بهذه العملية.
- 2013/02/05: اغتيال الأمين العام "الحزب الوطنيون الديمقراطيون" وأحد مؤسسي تيار "الجبهة الشعبية" شكري بلعيد.
- 2015/03/18: الهجوم على متحف باردو قرب مقر البرلمان في العاصمة تونس من قبل مسلحين ما خلف مقتل حوالي 23 شخصا اغلبهم من السياح وجرح نحو خمسين شخصا واعتبر المهاجمان اللذان نفذوا العملية تابعين لكتيبة من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
- 2015/06/26: وقوع هجوم مسلح في مدينة سوسة الساحلية وقد خلف حوالي 40 قتيلا أغلبيتهم من السياح و38 جريحاً مع قتل من نفذ العملية¹.
- 2016/03/07: هجوم إرهابي على مدينة بن قرادن التونسية في الحدود مع ليبيا استهدف ثكنة للجيش ومنطقة الأمن، وقد خلفت هذه العملية 55 قتيلا منهم 36 مسلحاً و12 من الجيش والقوات الأمنية و07 من المدنيين وتم اعتقال 07 من المسلحين بالإضافة إلى 27 شخصا مستهم جروح متفاوتة، وتواصلت هذه العملية ليومين متتاليين الثامن والتاسع من مارس بحيث تم القضاء على عدة مسلحين آخرين وصل عددهم إلى أكثر من 10 مسلحين في حين قتل جندي وجرح مواطن.
- تمركز الجماعات المسلحة في جبال الشعانبي:** تعتبر القمة الأعلى في تونس إذ يبلغ ارتفاعها 1544 مترا فوق سطح البحر، وهي قريبة من الحدود الجزائرية، وقد شهدت مواجهات مسلحة وانفجارات الألغام مع الجماعات الإرهابية وبخاصة سنة 2014، وقد خلفت هذه المواجهات العشرات من القتلى والجرحى في صفوف قوات الجيش والأمن التونسي وكذا في الصفوف الإرهابية².

¹- وليد الماجري، الإرهاب في تونس: خارطة التسلسل الزمني للأحداث بعد 14 جانفي، تونس: منصة إنكفاضة الإعلامية، على الرابط التالي: <https://inkylada.com/ar/2014/06/14>، تاريخ النشر: 2014/06/14، carte-terrorisme، تم الاطلاع يوم: 2025/05/08 على الساعة 22:00.

²- وليد الماجري، الإرهاب في تونس، المرجع نفسه.

وبذلك فقد شكل موضوع مكافحة الإرهاب بعد إسقاط نظام "بن علي" الشغل الشاغل للدولة التونسية، وقد تكبدت مجموعة من الخسائر البشرية طالت الوحدات المسلحة للأمن والجيش والحرس التونسي فقد وصل عدد القتلى في الجيش التونسي خلال الفترة ما بين 2011 و2015 إلى 66 عسكري وإصابة 107 بجروح متفاوتة، كما بلغ عدد القتلى في صفوف أعوان الحرس التونسي (13 عون حرس وإصابة 03 أعوان، فيما تم قتل 05 أعوان الأمن، وإلى جانب الخسائر البشرية فقد كانت هنالك خسائر مادية لسيارات دبلوماسية وأخرى عسكرية ونهب وحرق لممتلكات عمومية¹.

وهذا ما جعل تحقيق الأمن والاستقرار داخل تونس ولإنجاح عملية التحول الديمقراطي يتطلب الوقوف على مواجهة هذا التحدي، من خلال وضع إستراتيجية أمنية وتوفير إرادة سياسية حازمة لمكافحة ظاهرة الإرهاب عبر تحديد الأسباب الجذرية له على غرار الفقر والبطالة والفساد والتهميش الاقتصادي والتطرف، ووضع مجموعة من المقاربات القانونية والسياسية والاقتصادية والتربوية للتصدي لهذه الظواهر والوصول إلى نتائج ملموسة وحازمة في السيطرة على الأوضاع الأمنية التي باستقرارها تبنى عملية التحول الديمقراطي وفقاً لأسس صحيحة وإيجابية².

وهذا ما يتطلب تكاتف الجهود من قبل جميع الأطراف داخل تونس من سلطة وشعب ومجتمع مدني خاصة في ظل تجاوز مشكلة الإرهاب في تونس لظاهرة العنف الدموي وانتقالها إلى أزمة السيطرة على عقول الشباب بأفكار متطرفة وعدوانية باسم الدين، وفي المقابل كانت هناك درجات من العداء الشعبي والرفض الواسع لتواجد الفكر الإرهابي داخل تونس، وأصبحت بذلك تونس الديمقراطية الناشئة في مواجهة مباشرة مع الإرهاب³.

¹ - ياسمين لحواسنية، التطور الزمني والجغرافي للإرهاب في تونس (2015/2011): قراءة نقدية في السياقات ومتطلبات المعالجة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جويلية 2018، ص ص 246-247.

² - ياسمين لحواسنية، المرجع نفسه، ص 256.

³ - سهام الدريسي، واقع ظاهرة الإرهاب في الديمقراطية التونسية الوليدة، معهد واشنطن، 17 جوان 2016، تم تصفح المقال بتاريخ: 2025/05/08 على الرابط التالي:

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/fikraforum/view/the-reality-of-the-terrorist-phenomenon-in-tunisia>. تاريخ الإطلاع 2024-02-12 على الساعة 19:00.

المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

الفرع الأول: التحديات الاقتصادية.

لقد شكلت التحديات الاقتصادية نقطة جوهرية في مسار عملية التحول الديمقراطي في تونس، نتيجة تأثيرها المباشر والفعال على هذه العملية، وكونها من بين الأسباب التي أدت إلى إسقاط نظام "زين العابدين بن علي"، بالإضافة إلى النقاشات والدراسات التي ربطت التحول الديمقراطي بالنمو الاقتصادي ومدى تأثير بعضها على بعض من خلال جدلية كون النمو الاقتصادي من أهم شروط تحقيق الديمقراطية، أو الجدلية الثانية التي تعتبر أنّ الديمقراطية شرط أساسي في تحقيق التنمية والنمو ولكل منهما دلائله وتوجهاته، وهذا ما يوضح الأهمية البالغة للعنصر الاقتصادي في بناء العملية الديمقراطية¹.

وعليه سوف نبرّر من خلال هذا العنصر مدى تأثير الواقع الاقتصادي والاجتماعي على عملية التحول الديمقراطي في تونس، فقد مرّ الاقتصاد الوطني بعد إسقاط نظام "زين العابدين بن علي" بوضعية متدهورة وحرّة نظراً لمجموعة من الأسباب التي حدثت من الأداء الاقتصادي، فإدارة الشأن العام والحكومات المتعاقبة لم تعطي قراءة عميقة للوضع الاقتصادي خاصة في ظل التجاذبات السياسية وحالة عدم الاستقرار سياسياً وأمنياً ما ولّد إخلالات في الاقتصاد التونسي، سرعان ما أخذت منحى تصاعدي، فلقد شهدت المرحلة الانتقالية التي أعقبت سنة 2011 من أكثر السنوات تراجعاً في النمو (-1,9%)، كما قد بلغت نسبة البطالة (19,8%) مع ضغوط تضخمية بلغت 5,8% في بداية سنة 2012، وعجز في الموازنات الاقتصادية العامة بمعدل تغطية الاستيراد بالتصدير بـ (76%)، وكذا عجز في المالية العمومية قدر بـ (38%) بعد أن كان سنة 2010 (1%)².

¹ - نور الدين حفيظي، نبيل سعداوي، إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة، مجلة آفاق الأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 03، العدد 06، نوفمبر 2020، ص 129.

² - علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2017، على الرابط التالي:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/2011-2017-170511062607318.html>.

تم تصفح الرابط يوم: 2025/05/10 على الساعة 13:00.

الفصل الرابع مسار التحوّل الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

وإلى جانب هذا فقد ارتفعت كتلة الأجور والدعم مما أثر على الكتلة النقدية الموجهة إلى السوق النقدية ليهبط عجز الميزان التجاري من 3,2% سنة 2011 إلى 6% من الناتج المحلي سنة 2016، أما فيما يخص الدين العمومي فقد وصل سنة 2011 إلى حدود 44,6% ولبترتفع بشكل واسع ليصل سنة 2016 إلى 63%، بالإضافة إلى عجز المؤسسات العمومية والتي بلغت خسائرها 6% من الناتج الداخلي الخام لسنة 2010، فإدارة المرحلة الانتقالية وتمدها، وتناقضات الحلول الاقتصادية التي قدمتها النخب السياسية أثرت على بقاء الأزمات الاقتصادية ولم تعطي حلاً للمساائل المالية والتنمية بصفة مستعجلة وجذرية فبالرغم من استمرار سياسات الانفتاح والاستفادة من السيولة المالية من الهيئات الدولية إلا أنّ النمو ظلّ في تراجع وفقد حتى القدرة على سد الحاجيات الأساسية للمواطنين¹.

وعليه فمن خلال هذا الجدول سوف نبرز أهم مؤشرات الاقتصاد التونسي ما بين سنة 2015 و2019 ما يوضح جلياً التحدي الاقتصادي الكبير الذي عاشته تونس في هذه المرحلة.

الجدول رقم 15: مؤشرات الاقتصاد التونسي ما بين 2010 و2019.

السنوات	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
الدين الخارجي	85,5	83,7	80,1	72,2	64,9	61,4	57	46	44,5	-
الاستثمار الأجنبي المباشر	2,5	2	1,8	1,7	2,2	2,2	2,3	1,5	0,4	3
العجز في ميزان المدفوعات	-7,8	-9,2	-	-8,8	-8,9	-9,1	-8,4	-8,2	-7,5	-4,8
الدين العام	73,3	73,1	71,3	61,2	54,8	51,6	46,8	44,5	44	40,4
العجز المالي	-3,4	-5,2	-6	-5,9	-5,3	-3,7	-7,3	-5,7	-2,8	-1,1
إجمالي الاستثمار	23,5	23,1	22,5	22	21,4	21	22	24,3	24,1	26,4
الاستثمار بالقطاع العام	5,8	5	5,5	5,3	4,7	4,8	4,9	6,6	7,3	6,8

¹ - محمد العربي العياري، الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الكلية ودورة الأزمات، تونس: مركز الدراسات المتوسطة والدولية، ورقات سياسية، فيفري 2023، ص 10.

الفصل الرابع مسار التحوّل الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

19,5	16,8	17,3	17,8	18,8	16,8	16,9	17,0	18,1	17,7	الاستثمار بالقطاع الخاص
70,6	67,4	67,4	73,7	73,8	73,5	73,7	73,8	-	-	الانتماء المقدم للقطاع الخاص
23,3	24,5	23,1	25	23,4	23,2	22,7	24	24,6	25,7	إجمالي الأرباح
24,4	28	28,8	32,4	29,8	28,8	27,7	30,2	30,1	29,3	إجمالي النفقات
3,7	6,1	7	7,8	7	5,7	4,6	6,1	6,4	5,1	الإلتزام الاجتماعي منها
10,7	11,8	12,2	12,5	12,7	13,6	14,5	14,7	14,8	14	حصة الأجور منها
-	-	-	15,3	15,3	15,4	15,5	15,3	15	14,8	البطالة
4,4	3,9	5,9	5,7	4,8	4,1	4,2	6,4	6,5	7,1	الكساد
3	-1,9	3,7	2,4	2,3	1,1	1	1,9	2,6	2,7	النمو الحقيقي في GDP
-	-	-	-1,9	-0,2	5,1	-4,7	-10,7	-	-	RER (Dépréciation)

المصدر: محمد العربي العياري، مرجع سابق، ص 11.

وبالعودة إلى مؤشرات وأرقام الجدول يتضح جلياً التحدي الكبير الذي عاشته تونس خلال هذه الفترة من جانبها الاقتصادي، وقد اعتبر الكثيرون أنّ الثورة السياسية التي شهدتها تونس لم تمسها الثورة الاقتصادية والتي من شأنها وضع أسس لاقتصاد تونسي جديد والذي ينهي حالة التهميش والإقصاء والتوزيع غير العادل للثروات ويعزز من سبل التنمية ولعلّ أبرز نقاط التحديات الاقتصادية التي كان من المفروض الوقوف أمامها ومجابهتها ما يلي:

1- محاولة تقليص حجم المديونية وتخفيض التضخم المالي مع الحرص على تحسين التوازنات المالية.

2- عدم التركيز على الاقتصاد العالمي بل محاولة تحقيق الاندماج الوطني والإقليمي خاصة في ظل الفوارق الجهرية (تمركز الأنشطة الاقتصادية في الساحل)¹.

¹ - براهيم قدور شرقي، التحوّل الديمقراطي في تونس بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل، مجلة السياسة العالمية، المجلد 08، العدد 01، 2024، ص 161.

3- مجابهة الصعوبات والمشاكل التي مست القطاعات الإستراتيجية في الاقتصاد التونسي على غرار إنتاج الفوسفات والذي تراجع إلى -50% ما بين سنتي 2010 و2016، وكذا انخفاض إنتاج النفط والغاز إلى -47% وذلك نتيجة غياب التسيير الفعال والحوكمة وكذا ضعف وتراجع مقومات الإنتاج داخل هذه المؤسسات.

4- وضع مجموعة من الإصلاحات التي تعنى بالمؤسسات العمومية وقوانين الاستثمار وتحديد الأهداف الاقتصادية على المدى المتوسط والبعيد، ولعلّ من أمثلة غياب السياسات والإصلاحات الفعالة الزيادات التي مست الإنفاق العام ما بين سنة 2010 و2018 كلها ذهبت للمستهلك ولم يتم توجيهها أو حتى بعضها للاستثمار ما عطلّ برامج التنمية على المستوى الجهوي والذي ساهم في تغذية الشعور بعدم وجود عدالة اجتماعية¹.

وإلى جانب هذا فقد تأثر الاقتصاد التونسي بشدة من تراجع الحركة السياحية والتي تعتبر قطاعاً أساسياً ومورداً مهماً، فقد أثرت حالة اللااستقرار وزيادة الهجمات الإرهابية على تراجع مداخل السياحة في تونس سنة 2015 لأكثر من 35% حيث بلغت 2.354.6 مليار دينار تونسي في حين شهدت سنة 2014 ما يعادل 3.625.6 مليار دينار تونسي، بالإضافة إلى ذلك تراجع عدد السياح على تونس، فسنة 2014 شهدت توافد 7.163.437 مليون سائح، ليتراجع العدد سنة 2015 إلى 5.359.309 مليون سائح ما نسبته تراجع 25,2%، وهذا ما ولد غلق لمجموعة من المؤسسات الفندقية نتيجة تراجع نشاطها في ظل تزايد العمليات الإرهابية، ومع هذه الانعكاسات والصعوبات الاقتصادية التي شهدتها تونس خاصة في تلك الفترة (2015)، قامت تونس بالتوجه نحو صندوق النقد الدولي للحصول على مجموعة من القروض، ففي 2016 تم منحها خط قروض بـ 2,4 مليار يورو على أربع سنوات بشرط خفض عجز الميزانية والعجز التجاري².

¹ - محمد العربي العياري، مرجع سابق، ص 11.

² - سمير كيم، سماح سهيلية، أثر البيئة الأمنية على القطاع السياحي في تونس 2011-2013، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020، ص ص 338-339.

بالإضافة إلى هذا فقد أثرت جائحة وباء كورونا على الناحية الاقتصادية في تونس بشكل كبير نظراً للتوقف الذي شهدته القطاعات الرئيسية التي يقوم عليها الاقتصاد التونسي على غرار قطاع الخدمات وقطاع السياحة بحكم الغلق الكلي وهذا ما أثر على مداخل الاقتصاد التونسي وشكل تحدياً كبيراً لمواجهة مخلفاتها، والتخفيف من حدة الآثار التي خلفتها الجائحة على غرار انخفاض النشاط الاقتصادي غير النظامي، والذي يستوعب أكثر من 30% من العمالة في تونس وانخفاض في النمو بنسبة -4,4% وذلك بحكم انخفاض الاستشارات ب -4'9% والصادرات ب -8% والاستهلاك الخاص ب -8%، وإلى جانب هذا تأثر التجارة الخارجية أيضاً في ظل الصعوبات التي مست النقل الدولي باعتبار تونس دولة تعتمد بشكل واسع على التجارة مع بقية الدول¹.

فقد قدم صندوق النقد الدولي قرضاً طارئاً إلى تونس للتعامل مع آثار جائحة كورونا قدره 745 مليون دولار أمريكي، وفي هذا الصدد أيضاً وافق البنك الدولي على دعم الموازنة التونسية بمبلغ 175 مليون دولار في إطار العملية الطارئة لأغراض سياسات التنمية لدعم الصمود والتعافي من أجل التخفيف من حدة آثار الجائحة ووضع آليات وسبل لمواجهتها وتأثيراتها على الوضع الاقتصادي².

الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية.

إنّ وجود مجموعة من التحديات الاقتصادية بدورها تؤثر على الجانب الاجتماعي، فالعوامل الاقتصادية تلعب دوراً فعالاً في تحقيق المطالب الاجتماعية، ولعلّ من الأسباب الرئيسية لإسقاط نظام الرئيس السابق "بن علي" كانت تردي الأوضاع الاجتماعية من تهمة المناطق وعدم تحقيق العدالة الاجتماعية والبطالة وتفشي ظاهرة الفساد، وهذا ما جعل الحكومات التي جاءت بعد إسقاط نظام "بن علي" تواجه تحدي كبير لمجابهة المخلفات

¹ - ليندة سباش، تداعيات جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر وتونس، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد الخاص 01، 2023، ص ص 127-128.

² - Wissem Hessi, Tunisia: Updated Assessment of the Impact of the Corona Virus Pandemic on the Extractive Sector and Resource Governance, New York: National Resource Governance Institute, 1st December 2020.

الفصل الرابع مسار التحول الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

ومحاولة تحسين الأوضاع الاجتماعية واحتواء الاحتقان الشعبي ومعاناة المواطنين التونسيين مع المشاكل الاجتماعية.

وقد أثرت هشاشة الاقتصاد التونسي خلال فترة عملية التحول الديمقراطي على الأوضاع الاجتماعية، ونتيجة لغياب السياسات والإصلاحات والتفرغ الكلي للجوانب السياسية ضعفت المؤشرات الاجتماعية وتدهورت، فالمشاكل التي عانى منها الاقتصاد التونسي منذ الوهلة الأولى لانطلاق عملية التحول الديمقراطي من ارتفاع لقيمة الدين الخارجي 2,5 مليار يورو سنة 2013، وتفاقم عجز الميزان التجاري 8,8%، وتراجع احتياط البلاد من العملة الأجنبية أثرت سلباً على الأوضاع الاجتماعية، فخلال سنة 2013 تمت الزيادة في سعر المحروقات مرتين متتاليتين بنسبة 7% وإلى جانب هذا ارتفاع أسعار المواد الغذائية، ما زاد من زيادة دائرة الفقر لتصبح 24,7% من مجموع السكان¹.

وهذا ما سبب أيضاً في تدهور مستوى ونوعية الخدمات العامة الأساسية بشكل واسع، وبخاصة في المناطق المهمشة والتي عانت نقصاً كبيراً وجلباً في الخدمات التعليمية والصحية ولم تنل حظها من مشاريع التنمية ما ولد غضباً شعبياً وتضاعفاً للاحتجاجات بها على الأوضاع الاجتماعية المتردية التي آلت إليها². وفي دراسة لكارولين فروند Caroline Freund وميليس جود Mélite Jaud اعتبرت أنّ النمو في تونس قد تراجع لأربع سنوات في المتوسط بعد 2011، ما جعل الاقتصاد التونسي يفقد القدرة على سد الحاجيات الأساسية والضرورية³.

ولعل من أبرز التحديات الاجتماعية لعملية التحول الديمقراطي في تونس، ومن أهم المعضلات التي أصدعت رؤوس الحكومات المتعاقبة في تونس هي ظاهرة البطالة والتي هي من أسباب قيام الثورة في تونس، ولكن وبعد مرور سنوات لم تتحسن نسب البطالة بل

¹ - أنور الجمعاوي، مرجع سابق، ص ص 14-15.

² - Mohamed Haddar, « La transition en Tunisie défis et perspectives », dans : Mohamed Haddar, Les défis de la transition, (Tunis : Université Tunis El Manar, 2013), pp. 35-36.

³ - محمد العربي العياري، مرجع سابق، ص 10.

الفصل الرابع مسار التحول الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات

زادت لتخفق جميع سياسات الحكومات في مجابهة هذه الظاهرة ومن خلال هذا الجدول سوف نبرز نسب البطالة في تونس خلال فترة عملية التحول الديمقراطي¹.

الجدول رقم 16: بعض المؤشرات الخاصة بالبطالة بعد سنة 2010.

السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
النسبة	13,0%	18,9%	16,7%	15,3%	15,3%	15,4%	15,5%	15,3%

المصدر: محمد العربي العياري، مرجع سابق، ص 23.

والى جانب هذا فقد اشتكى الكثير من التونسيين الأجراء من ضعف الأجور وتدهور القدرة الشرائية وكذا سوء الخدمة الاجتماعية على غرار انتشار أنماط التشغيل الهش كلها تحديات أثقلت كاهل المواطنين التونسيين والحكومات المتعاقبة، وبالإضافة إلى هذا فقد كان للتحديات الأمنية وجائحة كورونا الأثر البالغ على تفاقم وزيادة المشاكل الاجتماعية فقد تسببت إجراءات الحجر الصحي والتي فرضتها جائحة كورونا في انخفاض الإنتاج وزيادة معدلات البطالة وكذا انخفاض مستوى الدخل ما جعل قرابة 500 ألف شخص تحت خط الفقر مع انخفاض النمو بنسبة 3% خلال النصف الأول من سنة 2021 في ظل تأثر القطاعات الحيوية على غرار قطاع الخدمات والزراعة والنقل الجوي، وكذا قطاع السياحة الذي تراجع بنسبة لا تقل عن 23%.²

ولعلّ أيضا من أهم المشكلات والتحديات التي عاشتها تونس اجتماعيا هي مشكلة التفاوت الجهوي ما قبل الثورة وما بعدها، فنظراً لمستوى التنمية والتفاوت الذي شهدته تونس بالأساس منذ نهاية السبعينات والذي أصبح ما بين منطقتي الساحل والشمال الشرقي، وما بين ولايات الداخل وبخاصة الوسط والشمال الغربي، فقد كان تركيز الدولة منصبا على الساحل التونسي كأولوية للتنمية، نظراً للتمثيل القوي لهذه الجهة في مختلف أسلاك الدولة، وهذا ما كان من أبرز العناصر التي أدت إلى ارتفاع وزيادة الاحتجاجات في المناطق

¹ - سمير كيم، سماح سهايلية، مرجع سابق، ص 339.

² - براهيم قدور شرقي، مرجع سابق، ص 168.

المحرّومة بجهات الوسط الغربي (ولايتي سيدي بوزيد والقصرين) خلال اندلاع ثورة 17 ديسمبر 2010.¹

ولقد استمر هذا التفاوت الاجتماعي بعد الثورة فبالرغم من أن متوسط النمو كان عاليا نسبياً سنة 2010، إلا أنّ التفاوت الاجتماعي وفقاً لمؤشر جيني بقي في حدود 81,35%، ما يوضح عدم التوزيع العادل للنمو، وبقاء التفاوت بين الفئات والجهات وهذا ما خلق موجة من الاحتجاجات الاجتماعية عقب سقوط نظام "بن علي" وتعاقب الحكومات والتي اتخذت عدة أشكال مثل الإضرابات العمالية وأعمال الشغب في ظل عجز الدولة عن تلبية مطالب الشعب وبخاصة الطبقات الفقيرة خاصة في ظل الالتزامات الاجتماعية التي صاحبت الخطابات الرسمية من ضمان للأمن واستقرار للأسعار، وضمان المواد الأساسية والحفاظ على القدرة الشرائية، وإدماج أصحاب الشهادات الجامعية في مناصب شغل والتي لم تتجسد بمرور الوقت ما شكل غضباً وفقداناً للثقة في السياسات المنتهجة من قبل الدولة.²

وبذلك فقد شكلت مشكلة التفاوت التنموي والجهوي تحدياً اجتماعياً كبيراً رافق مسار عملية التحول الديمقراطي، بل ولا زال هذا التحدي مطروحاً داخل تونس، فبالرغم من اهتمامات حكومات ما بعد الثورة بهذا الجانب إلا أن الملاحظ أنّ التنمية الجهوية لم تحقق تغييراً كبيراً مقارنة بما كانت عليه سابقاً أي قبل الثورة ولعلّ من أبرز أسباب ذلك ما يلي:

1- التهديدات الأمنية وعزوف المستثمرين عن المناطق غير المؤمنة وبروز ظاهرة الإرهاب.

2- التعطيلات الإدارية وغياب السياسات الفعّالة والبناءة.

¹ - رياض بشير، التفاوت التنموي في تونس... قبل الثورة وبعدها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات 25 نوفمبر 2019، على الرابط التالي:

<https://caus.org/>التفاوت-التنموي-في-تونس-قبل-الثورة-وبعدها، تم تصفح الرابط يوم: 2025/05/15 على الساعة 22:00

² - عبد الرحمن المرساني، مآلات السياسات التنموية في تونس، 1956-2021، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، دراسات، 08 فبراير 2024، على الرابط التالي:

<https://caus.org.ib/>مآلات-السياسات-التنموية-في-تونس-1956، تم تصفح الرابط يوم: 2025/05/15 على الساعة 16:15.

3- تدهور الأوضاع الاقتصادية وتراجع مؤشراتها ما انعكس على الأوضاع الاجتماعية في ظل إغلاق الكثير من المصانع والمؤسسات وتذبذب حركة السياحة¹.

المطلب الثالث: التحديات الخارجية.

إنّ الدول التي تمر بعمليات التحول الديمقراطي ومراحل انتقالية تتصاعد فيها عمليات التدخل الخارجية إقليمية ودولياً، ولقد شهدت تونس تأثيراً كبيراً بمحيطها الإقليمي والدولي خلال مسار عملية التحول الديمقراطي بعد 2010، والذي اعتبره الكثير من الباحثين والدارسين من أهم وأبرز التحديات التي قد تؤثر على القرارات السياسية والاقتصادية التي تبنتها تونس في ظل رغبة أطراف معيّنة في الضغط عليها وتحقيق مصالحها وأهدافها وتوجيه مسار عملية التحول وفق أجندتها كما أنّها قد تربك السياسات الداخلية وهذا ما حدث فعلاً في تونس².

الفرع الأول: التحديات على المستوى الإقليمي.

فمن خلال التطرق إلى التحديات على المستوى الإقليمي سوف نركز بالأساس على تداعيات الأزمة الليبية على تونس والتي كانت أكثر المتضررين من هذه الأزمة وشكلت مجموعة من التحديات للدولة التونسية، فحالة اللااستقرار الأمني وتحول النزاع إلى حرب أهلية في ليبيا، كان له انعكاس سلبي على الأوضاع في تونس على غرار دخول العناصر الإرهابية والمتطرفة من حدود ليبيا إلى تونس وكذا التدفق الكبير لمتخلف الأسلحة، فتفكك الدولة الليبية وضعف أدائها السياسي والاقتصادي ألقي بظلاله على الدول الحدودية معها والتي من بينها تونس ما شكل تهديداً كبيراً للمصالح والاقتصادية والأمنية لها³.

وهذا ما شكل تحدياً أمنياً كبيراً لتونس وفي هذا الشأن فقد صرح الدبلوماسي السابق والمختص في الشأن الليبي "البشير الجويني" بأنّه «لا يمكن الحديث عن أيّ استقرار في

¹ - رياض بشير، التفاوت التنموي في تونس... قبل الثورة وبعدها، مرجع سابق.

² - محمد سليمان، مصطفى مرضي، مرجع سابق، ص ص 604-605.

³ - كمال مهني، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار، مجلة بحوث جامعة الجزائر 01، المجلد 15، العدد 02، 2021، ص ص 25-28.

تونس دون استقرار الوضع الداخلي الليبي» واعتبر أيضا أن نجاح العملية السياسية في تونس وإرساء دولة المؤسسات الديمقراطية يشترط بالأساس تحقق الاستقرار السياسي والأمني في الجزائر وليبيا، مؤكدا على أنّ الجماعات المتشددة المسلحة المتمركزة في الحدود ما بين الدولتين قد تشكل دعما لبعضها البعض داخل الدولتين، ما يعتبر ضرباً للاستقرار والأمن¹. وإلى جانب هذا فقد شكلت مسألة اللاجئين الليبيين نحو الأراضي التونسية تحديا كبيرا فنظرا للعلاقات التي تربط البلدين على مختلف الأصعدة فقد فتحت الحدود أمام مئات الآلاف من اللاجئين ومئات الثوار الجرحى، كما تم إدخال الثوار الذين يريدون الالتحاق بالمقاتلين في ليبيا وكذا التحاق وهجرة الشباب التونسي والالتحاق بالميلشيات². كما قد شكل الصراع الليبي مغادرة العديد من التونسيين بعد فقدانهم لعملهم في ظل الغلق الكبير للمؤسسات في ليبيا مع العلم أنّ دخول ليبيا كان لا يتطلب الحصول على التأشيرة، وقد شكل هذا الأمر تزايدا للبطالين التونسيين ما ولد عجزاً في امتصاص البطالة³. كما أنه كان لتداعيات الأزمة الليبية الأثر البالغ والكبير على الاقتصاد التونسي بحكم العلاقات الاقتصادية الواسعة التي كانت تجمع البلدين قبل الأزمة، فوفقا لتقرير وزارة التجارة التونسية فقد تراجعت المبادلات الثنائية ما بين البلدين بنسبة تزيد عن 75% في ظل توقف نشاط أزيد من 100 شركة تونسية كانت تعمل على السوق الليبية.

كما توقفت حوالي 1300 شركة تونسية مصدرة إلى ليبيا والتي كانت تتراوح قيمة معاملاتها ما بين 5 آلاف مليون دينار تونسي حتى إلى 100 ألف مليون دينار، كما قد اضطرت تونس إلى البحث عن مصادر جديدة للطاقة في ظل الأزمة التي تم فيها قصف آبار البترول، علما أنّ واردات تونس من البترول من ليبيا كانت تمثل 92% من الواردات الجمالية وبأسعار تفضلية حيث تراجعت نسبة الإيرادات الطاقوية بـ 25%⁴.

¹ - رضا التمتام، التأثير الليبي والجزائري على التجربة التونسية، جريدة هسبريس الإلكترونية، 01 ماي 2014، على الرابط: <https://www.hespress.com/169836-التأثير-الليبي-والجزائري-على-التجربة.html>، تم التصفح يوم: 2025/05/15 على الساعة 18:00.

² - نذير عزوز، كلفة غياب الاستقرار في ليبيا على تونس، جريدة المساء، 31 أكتوبر 2016.

³ - عبد السلام معزیز، انعكاسات النزاعات المسلحة الإفريقية على دول الجوار: النزاع الليبي نموذجاً، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 230.

⁴ - عبد اللطيف الحناشي، الصراع في ليبيا: أبعاده وتداعياته على تونس، نشر في حقائق أونلاين يوم 2015/07/12، على الرابط التالي: <https://www.turess.com/hakaek/78004>، تم التصفح يوم: 2025/05/15 على الساعة 19:15.

وإلى جانب هذا فقد تراجع عدد السياح الليبيين إلى تونس حيث ذكر التقرير السنوي المركزي التونسي أن أعداد الليبيين الزائرين لتونس تراجع بنسبة 23,9% سنة 2015 بما في ذلك السياحة الاستشفائية والتي تراجعت بنسبة 16,9% ما خلف خسائر قدرت بـ 179 مليون دينار تونسي من عوائد السياحة الاستشفائية، ما يوضح السيولة المهمة التي كانت توفرها السياحة الليبية نحو تونس وقد أدت الإغلاقات المتكررة لمعبري رأس اجدير وأذهييه جراء تدهور الأوضاع الأمنية داخل ليبيا في تراجع توافد السياح الليبيين إلى تونس بل وحتى أنه أدى إلى قلة ونقص حركة نقل البضائع ما كان له الأثر البالغ على قطاع الصناعات التونسية وقطاع الأشغال العامة والخدمات الفنية والذي خسر خلال سنة 2015 حوالي 597 مليون دينار تونسي بحيث كانت ليبيا تستورد قبل الثورة كميات هائلة من مواد البناء والزجاج والسيراميك¹.

وقد أدى هذا الوضع إلى انتعاش تجارة البضائع والسلع وتهريب المحروقات والسجائر والذهب والسلاح وتبديل العملات بطريقة غير قانونية وبالأخص في مدن الجنوب التونسي التي تتراجع فيها سبل التنمية وترتفع داخلها أزمات البطالة والتهميش، كما أدى هذا الوضع إلى زيادة في أسعار المواد الاستهلاكية وندرة بعضها نتيجة تهريبها إلى ليبيا وهذا ما خلق احتقان اجتماعي واحتجاجات أثرت على الاستقرار السياسي والأمني والاجتماعي لتونس².

وبذلك فقد كان للأزمة الليبية انعكاسات وتداعيات شكلت تهديدا للاستقرار الأمني والاقتصادي وحتى الاجتماعي على تونس ما دفعها إلى وضع مجموعة من الخطط السياسية والأمنية وتفعيل جميع الأجهزة والمؤسسات المعنية لمواجهة هذا التحدي خاصة على الحدود الشرقية لها علما أن مسافة الحدود ما بين البلدين تبلغ 540 كلم، وفي ظل نقص الخبرة وقلة الإمكانيات في مكافحة الإرهاب كان لا بد من تضافر جهود جميع التونسيين لمواجهة هذا

¹ - سيد المختار، كيف دمرت الأزمة الليبية اقتصاد تونس؟، 2016/07/10، على الرابط التالي:

<https://arabic.rt.com/news/831632> كيف دمرت-الأزمة-الليبية-اقتصاد-تونس-، تم التصفح يوم: 2025/05/15 على الساعة 22:30.

² - عائد عميرة، تدهور الوضع في ليبيا يزيد من أزمة الاقتصاد التونسي، نشر 29 ديسمبر 2016، على الرابط التالي: <https://www.hoonpost.com/15900>، تم التصفح يوم: 2025/05/16 على الساعة 22:15.

التحدي الذي أثر بشكل واضح على مسار عملية التحول الديمقراطي بحكم المخلفات التي نتجت عنه داخليا وخارجيا، وهذا ما يوضح الدور الفعّال الذي تلعبه دول الجوار في إنجاح أو فشل مسار عمليات التحول الديمقراطي والأثر البالغ الذي يخلقه استقرارها على استقرار العملية الديمقراطية¹.

الفرع الثاني: التحديات على المستوى الدولي.

إن ما شهدته تونس من أحداث أواخر سنة 2010 والتي سميت بـ"الثورات العربية" كانت أحداثا مفاجئة على المستوى الدولي والتي لم تكن في حسابان الدول الغربية، لذلك فقد حاولت مواكبة هذه الأحداث حسب طبيعة كل دولة ومنطقة وحسب الأهمية الإستراتيجية التي تخدم وتسائر مصالحها وتطلعاتها، وعليه سوف نقوم برصد أهم المواقف الدولية على مسار عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس وأبرز التحديات الدولية التي أثرت ولا تزال تؤثر على مسار هذه العملية.

1- الموقف الأوروبي:

إن بحكم العلاقات مع الاتحاد الأوروبي قبل الثورة والعلاقات التاريخية الاستعمارية التي تربط تونس بفرنسا، فقد تصدر الموقف الأوروبي ردات الفعل اتجاه الثورة التونسية وكذا التعاملات مع مسار عملية التحول الديمقراطي، ففرنسا كانت من الدول الداعمة لنظام الرئيس السابق "بن علي" حتى تمت عملية إسقاطه، وقد كان أول مسؤول أوروبي يبدي قلقه من الأحداث في تونس هي وزيرة الخارجية الفرنسية "ميشال أليو ماري" Michel " Alliot-Marie والتي صرحت أنه يمكن إرسال قوات فرنسية لمساعدة نظام "بن علي" للتصدي للمظاهرات واستعادة النظام، وبعد مرور أسبوعين على الأحداث صرحت الممثلة الأعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية "كاثرين آشتون" Katherine Achton عن ضرورة وجود تحول سلمي للسلطة والديمقراطية في تونس².

¹ - عبد السلام معزیز، مرجع سابق، ص 229.

² - محمد مطاوع، السياسات الأمريكية والأوروبية إزاء ثورات الربيع العربي 2011-2013 الواقع والتفسيرات، النهضة، المجلد 15، العدد 3، جويلية 2014، ص 04.

أما فيما يخص مواقف الدول الأوروبية الأخرى فقد تفاوتت موقفها ما بين الصمت والتأييد في ظل عنصر المفاجأة من تطور الأحداث، وبعد سقوط نظام "بن علي" طرح الاتحاد الأوروبي مبادرة الشراكة من أجل الديمقراطية والازدهار المشترك مع دول جنوب المتوسط وقد صدر هذا الإعلان في 08 مارس 2011، معبراً من خلالها دعم رغبة الشعوب في جواره للالتزام المشترك والتركيز على البناء من خلال التحول الديمقراطي وبناء المؤسسات والشراكة مع الشعب والنمو الشامل والمستدام¹.

وهذا ما أدى قيام الاتحاد الأوروبي بمساعدات وقروض مالية لتونس لبناء مؤسسات ديمقراطية في إطار المشروطة السياسية والتي يعتبرها الاتحاد الأوروبي إيجابية تحت شعار "مبدأ المزيد من الإصلاح يساوي المزيد من الدعم التقني والمالي" فخلال الفترة ما بين 2011 و 2013 تلقت تونس مجموعة من الموارد المالية بلغت 160 مليون يورو من الاتحاد الأوروبي كموارد إضافية على الدعم الذي قدم لدول الجنوب والذي بلغ حوالي 700 مليون يورو في شكل منح، كما تعهدت خلال تلك الفترة مجموعة الثماني من خلال شراكة دوفيل بتقديم 38 مليار دولار قصد دعم التغيير لمجموعة من الدول والتي من بينها تونس².

فبعد إسقاط نظام "بن علي" تدفقت القروض والمساعدات الخارجية إلى تونس لدعم عملية التحول الديمقراطي وفي ظل التحديات التي رافقت هذه العملية من غياب للاستقرار السياسي وانعدام للتوازن الاقتصادي وتراكم المشاكل المالية أدى إلى زيادة عمليات الاقتراض وطلب المساعدات المالية من الاتحاد الأوروبي وصندوق النقد الدولي ما شكل تحدياً كبيراً للدولة التونسية فمثلاً فقد سجل الرصيد المالي الأولي لتونس عجزاً سنوياً بلغ متوسطه حوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2011 حتى 2023³.

وخلال تقرير للبنك الدولي حول إحصائيات الديون الدولية وهي مطبوعة يصدرها البنك الدولي سنوياً فقد تزايدت ديون تونس بعد 2010 فبعدما كانت خلالها مقدرة بـ 22,6

¹ - آسيا لعمراني، مرجع سابق، ص 76.

² - آسيا لعمراني، المرجع نفسه، ص 78.

³ - حمزة المؤدب وآخرون، تراكم العوامل المؤدية إلى الأزمة: تونس بين المشاكل الحالية والمسارات المستقبلية، بيروت: مركز مالكوم كير-كارينغي للشرق الوسط، 26 فبراير 2024، ص 10.

مليار دولار وصلت سنة 2017 إلى 33,5 مليار دولار، ولتصبح سنة 2018 بـ 35 مليار دولار وترتفع سنة 2019 لحدود 39,3 مليار دولار، ولتتجاوز سنة 2020 عتبة 40 مليار دولار وهذا ما شكل تحدياً خارجياً كبيراً لتونس لمجابهة هذه الديون ومحاولة تقليصها¹.

وقد اعتبر الكثير من الباحثين والدارسين أنّ اعتماد تونس بشكل واسع وكبير على المساعدات من قبل الهيئات المالية الأوروبية والدولية قصد تخفيف أزماتها المالية وإنعاش اقتصادها خلال مراحل عملية التحول الديمقراطي له انعكاسات خطيرة وسلبية، فهذه المساعدات والاستثمارات يتم استغلالها للتدخل في الشأن التونسي ما من شأنه المساس وتهديد سيادة واستقلالية تونس، ضف إلى ذلك مظاهر التمويل الخارجي للحركات السياسية والمدنية والتي من شأنها خلق ثغرات ما بين الدولة والمجتمع وتحقيق مصالح وأهداف لأجندة خارجية².

2- الموقف الأمريكي:

من المعروف على الولايات المتحدة الأمريكية تعاملها مع الأحداث والوقائع حسب خصوصيات كل دولة وكل حالة على انفراد، ولقد جاءت الأحداث في تونس أواخر سنة 2010 لتربك جميع الدول التي لم تكن مستعدة لتلك الثورات التي شهدتها المنطقة، وقد اتسم الموقف الأمريكي بالارتباك من حالة تونس في ظل المخاوف من حالة عدم الاستقرار ومخلفاته على المصالح الأمريكية ما جعل الإدارة الأمريكية تلتزم الصمت اتجاه الاحتجاجات التي مست المدن التونسية³. ويرى منير شفيق أنّ المتابع للموقف الأمريكي اتجاه الثورة التونسية يتبين له التدرج في الموقف الأمريكي فبعدما كان غير مبال اتجاه الاحتجاجات في الأسابيع الأولى، وفي ظل عدم قمع قوات الأمن التونسية للأحداث وإنزال الجيش إلى الشارع أشارت الإدارة الأمريكية إلى أنّها تحترم إرادة الشعب التونسي، ومع

¹ - جوهرة FM، البنك الدولي يكشف عن ديون تونس الخارجية لسنة 2020، 2021/10/12، على الرابط التالي: <https://www.jawharafm.net/ar/article/105/203653/2020->البنك-الدولي-يكشف-عن-ديون-تونس-الخارجية- لسنة، تم تصفح الرابط يوم: 2025/05/16 على الساعة 13:30.

² - براهيم قدور شرقي، مرجع سابق، ص 169.

³ - سعيد قاسمي، في ظل تحولات الربيع العربي: هل تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن خطاب تشجيع الديمقراطية في العالم العربي؟، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 4، جوان 2014، ص 165.

تردد الجيش وعدم قمعه للمتظاهرين وخوفه من تأزم الوضع، طالبت الإدارة الأمريكية من الجيش السيطرة على الحكم وطلب رحيل "زين العابدين بن علي"، وهنا أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تعبر عن مساندتها للتغيير الذي حصل لضمان استمرار مصالحها¹.

وقد صرّح الرئيس "أوباما" في هذا الصدد أنّ السياسة الأمريكية في المنطقة مبادئها قائمة على العمل على تعزيز الإصلاحات ودعم عمليات التحول الديمقراطي عبر تقديم المساعدات وقد أقر مساعدات مالية لتونس في هذا الصدد، بل إنه مسح مجموعة من الديون المتراكمة عليها البالغة 14,8 مليار دولار². ولتتوالى بعد ذلك المساعدات الاقتصادية للحكومات المتعاقبة. وقد أفادت مجموعة من المعطيات الصادرة عن السفارة الأمريكية في تونس عن تسلم هذه الحكومات خلال الفترة من 2011 حتى 2015 ما يقارب 700 مليون دولار في شكل هبات ومساعدات وكذا ضمانات قروض قاربت 1 مليار دولار، بالإضافة إلى هذا في ظل الظرف الأمني الصعب الذي مرت به تونس منذ 2011 فقد منحت الولايات المتحدة الأمريكية في إطار المساعدة الأمنية لتونس مبلغا فاق 225 مليون دولار شملت مجموعة من المعدات للنقل والتسليح، بالإضافة فقد منحت أيضا لوزارة الدفاع التونسية 100 مليون دولار وإبرام صفقات عسكرية³.

وقد استمرت هذه المساعدات على تونس ففي سنة 2016 وضع الكونغرس الأمريكي حد أدنى للمساعدات لتونس بلغ 141,9 مليون دولار، كما وافق على دعم صندوق تونسي أمريكي لتمويل المؤسسات وتقديم ضمانات ائتمانية لتونس مع سن مجموعة من التشريعات المتعلقة ببرامج أمنية لمكافحة العنف والتطرف وحماية الحدود، وفي ظل الأزمة السياسية التي شهدتها تونس خلال سنة 2021 والتي قرر من خلالها الرئيس التونسي "قيس سعيد"

¹ - منير شفيق، أمريكا والثورات في تونس ومصر وليبيا، نشر في المساء يوم 2011/03/17 على الرابط: <https://www.maghress.com/almassae/128983>، تم التصفح يوم: 2025/05/16 على الساعة 23:15.

² - عمر ياسين خضيرات، مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 14، العدد 01، 2017، ص 137.

³ - سميح الباجي عكاز، التعاون الأمريكي التونسي: الوصاية على المسار الديمقراطي، نشر 2016/03/30، على الرابط التالي: <https://nawaat.org/2016/03/30-التطور-الأمريكي-التونسي-الوصاية-على/>، تم التصفح يوم: 2025/05/16 على 18:30.

إيقاف العمل بالدستور وحل البرلمانات اقترحت إدارة الرئيس الأمريكي "بايدن" على الكونغرس إجراء تخفيضات في تمويل المساعدات المتوجهة لتونس وقد انخفضت للنصف مقارنة بسنة 2020 وذلك نتيجة عدم رضاها عن قرارات الرئيس التونسي¹.

ولتتشكل في هذا الصدد إشكالية وتحدي جديد في مسألة قروض صندوق النقد الدولي، ففي ظل تصريحات الرئيس التونسي "قيس سعيد" حول التدخل الأجنبي لا سيما الغرب باشتراطات نتيجة منح القروض تأجل اجتماع المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي كان من المقرر في ديسمبر 2022 للموافقة على قرض بقيمة 1,9 مليار دولار لتونس مع وضع شروط إصلاحية تضمنت زيادة للحوافز الاستثمارية وخفض فاتورة الأجور في قطاع الخدمات المدنية، والإلغاء التدريجي للدعم المعمم على الأسعار ما شكل تصادما ما بين الطرفين، واعتبر الكثير من المسؤولين هذه الإجراءات حرمانا لتونس من المساعدات التي تحتاجها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتي لا يمكن حرمان الشعب التونسي منها على خلفية قرار شخصية للرئيس التونسي².

وبذلك فإن العامل الخارجي وبخاصة على المستوى الدولي عمل على التدخل في مسار عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس بما يخدم مصالحه وأجندته في المنطقة ومحاولة فرض سياساته ولعلّ أبرزها الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية.

¹ - سابينا هينبرغ، السياسات الأمريكية الخارجية في تونس: المعضلات والفرص، مبادرة الإصلاح العربي، جوان 2023، ص ص 2-3-4.

² - سابينا هينبرغ، المرجع نفسه، ص 05.

الخاتمة

الخاتمة

إنّ التحوّل الديمقراطي يتم من خلال تعاقب مجموعة من المراحل، وقد يؤدي غياب مرحلة أو نقص تمامها إلى فشل هذه العملية وتختلف تجارب هذه العملية من دولة لأخرى ومن بيئة لأخرى ولكل نمطها الذي تقوم على أساسه، كما أن لكل تجربة اتجاه نظري يفسرها ويوضح ملامحها.

وقد عانت دول المغرب العربي من مجموعة من التراكمات التي دفعت بأنظمتها إلى تبني عمليات التحوّل نحو الديمقراطية، وقد اشتركت في نفس سماتها. فبعد استقلال هذه الدول شهدت احتكارا للسلطة وانفرادا باتخاذ القرارات، وتواليا للآزمات على غرار أزمة البناء المؤسسي والدستوري في ظل ضعف المؤسسات السياسية وخضوعها الدائم للحاكم أو الحزب الواحد، وهذا ما ولد شعورا لدى شعوب هذه الدول بعدم قدرة هذه الأنظمة على تلبية حاجياتها وعدم تحقيق تطور اجتماعي ولا اقتصادي بحكم فشلها الذريع في تبني سياسات اقتصادية واجتماعية حقيقية وفعالة ما ولد غيابا للعدالة الاجتماعية وتزايدا لأزمة البطالة، وهي نفس التراكمات التي أدت إلى قيام الاحتجاجات وعملية التحوّل الديمقراطي الذي شهدت تونس بدايته أواخر سنة 2010، غير أنّ التحوّل الديمقراطي الذي شهدته المنطقة قبل التجربة التونسية كان للدوافع الخارجية فيه تأثير كبير في ظل الاختراق الكبير الذي شهدته دول هذا التحول على المستويين السياسي والاقتصادي، وفقا لمجموعة من الفواعل والأدوات المختلفة من قبل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية عبر الضغوطات السياسية وضغوط المؤسسات المالية والنقدية الدولية من خلال التأثير في بناء سياسات هذه الدول والتحكم فيها، ولعل من أهم وأبرز المعوقات التي أدت إلى فشل تحقيق التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي هي تواجد الهياكل التسلطية لأنظمة هذه الدول واحتكارها للسلطة والقوة والموارد ورفض المنافسة السياسية، وكبت الحقوق والحريات لمجتمعاتها بالإضافة إلى تدخل المؤسسات العسكرية في الحياة السياسية وغياب سبل التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكثرة الفساد.

ومن خلال دراسة التجربة التونسية لعملية التحول الديمقراطي والتي بدأت اواخر سنة 2010، اتضح جلياً أنّ الأسباب التي أدت إلى حدوث عمليات الاحتجاج وإسقاط النظام هي نفس التراكمات التي تم ذكرها سابقاً والتي حددتها دراستنا لطبيعة النظام السياسي التونسي في عهد كلّ من "الحبيب بورقيبة" و"زين العابدين بن علي" والتي ولدت مجموعة من الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية شكّلت دافعاً للاحتجاجات وعملية التحول نحو الديمقراطية والمطالبة بالتغيير من قبل جميع فئات المجتمع وبخاصة فئة الشباب، وقد امتازت هذه الاحتجاجات بعدم وجود قيادة ولا متحكم في إدارتها.

وقد كان لمجموعة من الفواعل الفضل في تحريك والمساهمة في بداية عملية التحول الديمقراطي ولعلّ أهمها الدول الذي لعبه الشباب في تغذية الاحتجاجات والمساهمة في نجاحها، كما كان لمواقع التواصل الاجتماعي دور فعّال في هذه العملية من خلال نشر الأخبار والأحداث والصور المتعلقة بالاحتجاجات، وقد اعتبرت أداة جديدة ساهمت في عملية التحول الديمقراطي. كما أنّه لا يمكن إغفال الدور والعمل الكبير الذي قامت به المؤسسة العسكرية التونسية ومساهمتها في حماية عملية التحول الديمقراطي من خلال الحفاظ على المنظومة الأمنية خلال الاحتجاجات وبعد إسقاط نظام "بن علي"، فقد نقلت السلطة إلى هيئات مدنية واتخذت طريق الحياد في المشهد السياسي ما اعتبر موقفاً إيجابياً ساهم في ضمان سير عملية التحول الديمقراطي وإنجاحها.

كما خلصت الدراسة أيضاً من خلال تتبع مسار عملية التحول الديمقراطي إلى الدور الإيجابي للفاعلين خلال إحدى مراحل عملية التحول الديمقراطي وهي المرحلة الانتقالية، وقد لعبت النخبة السياسية دوراً فعالاً فيها من خلال بروز آلية التوافق السياسي، فبالرغم من الصراعات والتجاذبات التي تلت إسقاط النظام من خلال عملية نقل السلطة ما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية، وهذا ما ولّد أول هيئة توافقية جمعت جميع فئات النخبة السياسية تحت لوائها وهي الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي للقيام بالمشاورات حول ما يخصّ ويهمّ المرحلة الانتقالية، كما عبرت تجربة حكم الترويكا بعد انتخابات المجلس الوطني التأسيسي والتي ضمت الائتلاف الحزبي

الثلاثي، وأعتبرت أول تجربة توافقية ناجحة للحكم في المنطقة، بالإضافة إلى مبادرات الحوار الوطني التونسي الذي كانت أطرافه متشكلة من النخبة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والتي ساهمت في نقل وسير المرحلة الانتقالية إلى بر الأمان رغم طول مدتها.

كما لعب المجتمع المدني دورا بارزا في مسار عملية التحول الديمقراطي في تونس وبخاصة خلال المرحلة الانتقالية عبر انخراط منظماته في عمليات الحوار الوطني، وإحداث التوافق ما بين الأطراف المتنازعة، كما ساهم في توعية المواطنين على المشاركة السياسية وكان له دور في مراقبة الانتخابات التي أعقبت سقوط النظام. بالإضافة إلى هذا فقد كان للأحزاب السياسية أيضا دور مهم وبارز في مسار العملية الديمقراطية، فقد شهد المشهد السياسي من خلال الانتخابات التي أعقبت الثورة فوز وصعود أحزاب سياسية جديدة أو لم يكن لها تأثير من قبل، وقد ساهمت هذه الأحزاب في إدارة المرحلة الانتقالية عبر تحقيق توافقات سياسية برغم اختلاف أطرافها.

وتعتبر الانتخابات من أهم وأبرز آليات نجاح عملية التحول الديمقراطي في تونس، فقد شهدت تونس عدة انتخابات تشريعية ورئاسية ومحلية، أفرزت في كل مرة نتائج مختلفة وقوى جديدة وهذا ما ساهم في بناء التعددية السياسية والتداول السلمي على السلطة وكذا بناء المؤسسات السياسية والدستورية للتقدم في مسار علمية التحول الديمقراطي.

وقد خلصت دراستنا أيضا إلى أنّ مسار عملية التحول الديمقراطي في تونس شهد مجموعة من التحديات والمعوقات التي عرقلت مسار هذه العملية وكادت أن تعصف بها، على غرار الأزمات السياسية وآخرها أزمة الرئيس التونسي "قيس سعيد" سنة 2021 والتي اعتبرها الكثيرون انقلابا على الدستور في ظل إيقافه للعمل بالدستور وحل البرلمان، وقد صاحبت هذه الأزمة مجموعة من الاحتجاجات وتذمر من استفحال الأزمة الاقتصادية والمعيشية والتي شكلت تحديا صاحب مسار عملية التحول الديمقراطي، وقد شكل هاجسا للحكومات المتعاقبة في ظل فشل السياسات الاقتصادية والاجتماعية وزيادة مؤشراتاتها سلبياً على غرار تراجع مؤشرات النمو وارتفاع مؤشرات البطالة، بالإضافة إلى هذا فقد خلفت

الأزمات الاقتصادية المتتالية لسياسات الحكومات المتعاقبة تحدياً خارجاً وهو أزمة المديونية الخارجية في ظل الاقتراض المستمر لمجابهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

كما شكلت التهديدات الأمنية تحدياً كبيراً وواسعاً على عملية التحول الديمقراطي ففي ظل الاغتيالات السياسية والهجمات الإرهابية والانفلات الأمني للجارة ليبيا تأثرت الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتونس ما شكل خوفاً من تراجع مسار العملية الديمقراطية وفشل مقوماتها ونجاحاتها.

وهذا ما يوضح جلياً تركيز عملية التحول الديمقراطي الذي شهدته تونس على بنية النظام السياسي منذ الوهلة الأولى لعملية التحول وإهمالها للجوانب الاقتصادية والاجتماعية ما ولد تراجعاً وفقداناً للثقة في العملية السياسية من قبل الشعب التونسي.

ومن خلال ما سبق ذكره حاولت الدراسة الإجابة عن الإشكالية التي مفادها: **ما طبيعة التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي من خلال التجربة التونسية؟ وإلى أي مدى يمكن اعتبار مسارها ناجحاً؟** والإجابة أيضاً عن الأسئلة المنطوية تحتها واختبار فرضياتها مؤكدة على النقاط التالية:

- 1- أن مجموع الأزمات والتراكمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان لها الأثر الكبير في قيام الاحتجاجات وإسقاط النظام التونسي وبداية عملية التحول الديمقراطي.
- 2- أكدت الدراسة أن موقف المؤسسة العسكرية المحايد وعدم خوضها في المشهد السياسي ساهم في إنجاح العملية الديمقراطية في تونس إلى جانب مواجهتها للتهديدات الأمنية التي كادت تعصف بالعملية الديمقراطية وبخاصة خلال المرحلة الانتقالية.
- 3- أثبتت الدراسة أن النخبة السياسية ساهمت في تقدم مسار التحول الديمقراطي في تونس من خلال صياغة دستور توافقي وإقامة انتخابات أقرت تجربة توافقية للحكم (الترويكا) ما ساهم في إنجاح المرحلة الانتقالية واستمرارية الدولة ومؤسساتها، بالرغم من الصعوبات والعراقيل التي واجهتها.

4- أكدت الدراسة على أن إجراء انتخابات نزيهة ومتعاقبة في تونس خلال مسار هذه العملية ساهم في إنجاحها واستمرار مؤسسات الدولة من خلالها ما شكل تقدما لمراحل التحول الديمقراطي، إلى جانب إعطائها فرصا لجميع الأطياف الحزبية والنخبوية وهذا ما أثبتته نتائج معظمها في ظل التغيرات التي شهدتها الساحة السياسية.

5- كما أثبتت الدراسة وأكدت على أن التحديات التي شهدتها عملية التحول الديمقراطي من أزمات سياسية وتهديدات أمنية، إلى جانب الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة إلى التحديات الخارجية بجميع معطياتها كان لها الأثر البالغ والكبير في عرقلة مسار عملية التحول الديمقراطي وتراجع مؤشرات الإيجابية ما خلق تفاوتاً في ميزان استمرار العملية الديمقراطية وترسيخ مبادئها ونجاحها.

وفي ظل المعطيات والنتائج التي تطرقت إليها الدراسة سوف نقدم مجموعة من التوصيات ولعلّ أبرزها:

- عملية التحول الديمقراطي تمر بمجموعة من المراحل والتي من بينها مرحلة الترسيع الديمقراطي والتي لم تكتمل معالمها في التجربة التونسية وهي تحتاج مدة زمنية طويلة وتضافراً للجهود عبر ترسيخ القيم الفكرية والثقافة السياسية من جميع أطياف وفئات المجتمع السياسي من نظام وشعب.
- لاستمرار نجاح عملية التحول الديمقراطي يجب حل الأزمات السياسية عبر فتح سبل المشاركة لجميع الأطياف خاصة في ظل تزايد المعارضة حول النظام السياسي التونسي وتراجع نسب المشاركة السياسية.
- يجب إيجاد حلول للتحديات والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والتي تعتبر عاملاً مهماً ورئيسياً في تقدم ونجاح عملية التحول الديمقراطي، وببقاء تأزمها قد تعود الاحتجاجات والانتفاضات.
- يجب إيجاد حلول للمديونية الخارجية وتقليصها لأنها قد تصبح ورقة ضغط على النظام وسياساته.

قائمة الجداول

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
107	الانقلابات العسكرية في دول المغرب العربي حتى سنة 2020	الجدول رقم 01
113	ملازمة مؤشرات الفساد للعام 2017/2016 في دول المغرب العربي	الجدول رقم 02
174	مراحل الحوار الوطني التونسي	الجدول رقم 03
193	عدد المسجلين والمقترعين في انتخابات المجلس الوطني التأسيسي ونسبة المشاركة في الداخل والخارج في تونس	الجدول رقم 04
194	القوائم الحزبية التي تحصلت على مقاعد بالمجلس الوطني التأسيسي -النتائج النهائية-	الجدول رقم 05
195	القوائم المستقلة التي تحصلت على مقاعد بالمجلس الوطني التأسيسي -النتائج النهائية-	الجدول رقم 06
195	القوائم الائتلافية التي تحصلت على مقاعد بالمجلس الوطني التأسيسي -النتائج النهائية-	الجدول رقم 07
198	معطيات حول الناخبين في الانتخابات التشريعية لسنة 2014	الجدول رقم 08
199	نتائج الانتخابات التشريعية التونسية 26 أكتوبر 2014	الجدول رقم 09
201	المعطيات الرسمية للانتخابات التشريعية لسنة 2019	الجدول رقم 10
201	النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية التونسية لسنة 2019	الجدول رقم 11
204	النتائج الرسمية للانتخابات التشريعية التونسية لسنة 2022	الجدول رقم 12
206	نتائج الدور الأول للانتخابات الرئاسية التونسية 2014	الجدول رقم 13
207	النتائج الرسمية للدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية التونسية 2014	الجدول رقم 14
221	مؤشرات الاقتصاد التونسي ما بين 2010 و2019	الجدول رقم 15
226	بعض المؤشرات الخاصة بالبطالة بعد سنة 2010	الجدول رقم 16

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب:

- 1- إبراهيم حسنين توفيق، النظم السياسية العربية "الاتجاهات الحديثة في دراستها"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
- 2- إبراهيم حسنين توفيق، التحوّل الديمقراطي والمجتمع المدني في مصر (خبرة ربع قرن في دراسة النظام السياسي في مصر 1981-2005)، مكتبة الشروق الدولية، 2006.
- 3- إبراهيم حسنين توفيق، النظم السياسية العربية: الاتجاهات الحديثة في دراستها، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
- 4- إبراهيم سعد الدين، التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي، لبنان: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2005.
- 5- إبراهيم نصر الدين وآخرون، حال الأمة العربية 2013-2014: مراجعات ما بعد التغيير، تحرير: علي الدين هلال، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.
- 6- أحلام بلحاج وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، 2017.
- 7- أحمد جديرة، التجربة الديمقراطية في المملكة المغربية، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1987.
- 8- أحمد شكري، الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

- 9- أحمد محمد مصطفى وحياة اليعقوبي، الدور السياسي للنقابات العمالية العربية في ظل ثورات الربيع العربي (التجربتان المصرية والتونسية في العمل النقابي قبل وأثناء وبعد الثورات)، ألمانيا: منظمة فريدرش إيبيرت المشروع النقابي الإقليمي، 2015.
- 10- أحمد منيسي، التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2004.
- 11- أحمد منيسي وآخرون، التحوّل الديمقراطي في المغرب العربي، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الأهرام، 2004.
- 12- أمجد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، ط1، الدوحة قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2012.
- 13- أمين عواد المشاقبة، دينا صبيح شقير، التنشئة والثقافة السياسية، الأردن: مكتبة الأسرة الأردنية، 2020.
- 14- أندريه لالاند، موسوعة لالاند الفلسفية، (ترجمة: خليل أحمد خليل)، المجلد 1، الطبعة 1، بيروت: منشورات عويدات، 2001.
- 15- إيمان حسن، المجتمع المدني والدولة والتحول الديمقراطي إطار نظري ومفاهيمي، معهد البحرين للتنمية السياسية، ط2، سلسلة كتيبات برلمانية، 2017.
- 16- برتراند بادى وآخرون، قاموس علم السياسة والمؤسسات السياسية، (ترجمة: هيثم اللمع)، بيروت: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.
- 17- برهان غليون وآخرون، الديمقراطية والأحزاب السياسية في البلدان العربية، المواقف والمخاوف المتبادلة، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 18- بشير الحامدي، الحق في السلطة والثورة والديمقراطية، تونس: دنيا برنت، 2011.

- 19- بلقيس أحمد منصور، الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2008.
- 20- تقدير موقف، الانتخابات الرئاسية في تونس 2024: السياقات والنتائج والتداعيات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 10 أكتوبر 2024.
- 21- تقرير الانتخابات، الانتخابات الرئاسية والتشريعية في تونس لسنة 2019- التقرير النهائي-، الولايات المتحدة الأمريكية: مركز كارتر، 2019.
- 22- تقرير الانتخابات، الاستفتاء الدستوري والانتخابات البرلمانية المبكرة في تونس - التقرير النهائي، الولايات المتحدة الأمريكية: مركز كارتر، جويلية 2022- جانفي 2023.
- 23- تقرير اللجنة المستقلة للتحقيق في أحداث سليانة، المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، تونس، 2013.
- 24- توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي، سوريا: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 1997.
- 25- تيموثي ميتشل، (ترجمة: بشير السباعي)، الديمقراطية والدولة في العالم العربي، مصر: مكتبة الأسرة، 2005.
- 26- ثناء فؤاد عبد الله، الدولة والقوى الاجتماعية في الوطن العربي علاقات التفاعل والصراع، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.
- 27- جوني عاصي، نظريات الانتقال إلى الديمقراطية، إعادة نظر في براديجم التحول، مواطن- المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله فلسطين، 2006.

- 28- حسن كريم، الربيع العربي وعملية الانتقال الديمقراطي، في: الربيع العربي ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات، بيروت: الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، جويلية 2013.
- 29- حمزة المؤدب وآخرون، تراكم العوامل المؤدية إلى الأزمة: تونس بين المشاكل الحالية والمسارات المستقبلية، بيروت: مركز مالكوم كير-كارينغي للشرق الوسط، 26 فبراير 2024.
- 30- خالد غسان يوسف المقدادي، ثورة الشبكات الاجتماعية، الأردن: دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2013.
- 31- خليفة الشاطر وآخرون، تونس عبر التاريخ، تونس: مركز الدراسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية، الجزء 03، 2005.
- 32- راغب السرجاني، قصة تونس من البداية إلى ثورة 2011، القاهرة: دار أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، ط1، 2011.
- 33- رحاب الداخلي، أنترنت الاتصال، في محمد سيد وآخرون، وسائل الإعلام من المنادى إلى الإنترنت، القاهرة: دار الفكر العربي، مارس 2009.
- 34- رضوان بلخيري، مدخل إلى الإعلام الجديد، الجزائر: الجسور للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2014.
- 35- سابينا هينبرغ، السياسات الأمريكية الخارجية في تونس: المعضلات والفرص، مبادرة الإصلاح العربي، جوان 2023.
- 36- سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2007.

- 37- السيد ولد أباه، الثورات العربية الجديدة: المسار والمصير، بيروت: جداول للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، نوفمبر 2011.
- 38- شاران غريوال، ثورة هادئة: الجيش التونسي بعد بن علي، بيروت: مركز كارنفي للشرق الأوسط، فبراير 2016.
- 39- شريف حسن البوشي، الانتقال الديمقراطي: العوامل والمراحل والأشكال، المعهد المصري للدراسات، 08 نوفمبر 2019، مصر.
- 40- صامويل هنتغتون، ترجمة: عبد الوهاب علوب، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، الكويت: دار سعاد الصباح، ط1، 1993.
- 41- صامويل هينتنغتون، ترجمة: عبد الوهاب العلوب، الموجة الثالثة: التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين، القاهرة: دار سعاد الصباح، الطبعة 01، 1993.
- 42- صلاح الدين الجورشي، تونس: المشهد الحزبي بعد ثورة الحرية والكرامة، في: أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، فبراير 2012.
- 43- طه حسين حسن العنكبي، نرجس حسين زاير العقابي، أصول البحث العلمي في العلوم السياسية، بيروت: منشورات ضفاف، ط1، 2015.
- 44- عائشة التايب، الخلفية الاقتصادية والاجتماعية للثورة في تونس: قراءة سوسيولوجية، في: أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، فبراير 2012.
- 45- عائشة عباس، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي تونس نموذجاً، برلين: المركز العربي الديمقراطي للنشر، الطبعة الأولى، 2017.

- 46- عبد الإله بلقزيز، الانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، المعوقات والممكنات، سوريا: دار الحوار للنشر والتوزيع، 2007.
- 47- عبد الإله بلقزيز، الدولة والسلطة والشرعية، بيروت: منتدى المعارف، الطبعة الأولى، 2013.
- 48- عبد الحميد براهيم، المغرب العربي في مفترق الطرق في ظل التحولات العالمية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.
- 49- عبد الرزاق عبد ومحمد عبد الجبار، الديمقراطية بين العلمانية والإسلام، حوارات القرن، دمشق: دار الفكر، ط1، 1999.
- 50- عبد الستار بن موسى، مسار العدالة الانتقالية في تونس، في العدالة الانتقالية في السياقات العربية، د.م.ن: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، الطبعة 01، 2014.
- 51- عبد الفتاح ماضي، مداخل الانتقال إلى نظم حكم ديمقراطية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.
- 52- عبد القادر رزيق المخادمي، الإصلاح الديمقراطي في الوطن العربي بين القرار الوطني والفوضى البناء، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2007.
- 53- عبد اللطيف كمال، الحدث التونسي وأسئلة الإصلاح السياسي العربي أوليات وسياقات وآفاق، في أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، فبراير 2012.
- 54- عبد الله بن سالم باهمام، سوق فكر: تسويق الأفكار جولة بين العلوم، السعودية: مكتبة دار الأرقم، 2012.

- 55- عبد المعز نصر، في النظريات والنظم السياسية، بيروت: دار النهضة العربية، 1981.
- 56- عبد الواحد المكني، المسار الانتخابي في الانتقال الديمقراطي بتونس، تونس: دار محمد علي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012.
- 57- عزمي بشار، في المسألة العربية مقدمة لبيان ديمقراطي عربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2007.
- 58- عزمي بشار، الثورة التونسية المجيدة: بنية ثورة وصيرورتها من خلال يومياتها، الدوح- قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، يناير 2012.
- 59- عزيز حمليش، الانتفاضات الحضرية بالمغرب: دراسة ميدانية لحركتي مارس 1965 ويونيو 1981، الدار البيضاء: إفريقيا الشرق، 2005.
- 60- عصام حسن أحمد الدليمي، علي عبد الرحيم صالح، البحث العلمي أسسه ومناهجه، عمان: دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة 01، 2014.
- 61- علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000.
- 62- علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 2002.
- 63- علي الدين هلال وآخرون، حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ماي 2014.
- 64- عماد أحمد أبو شنب، الحكومة الإلكترونية: أداة للديمقراطية والتنمية المجتمعية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2012.

- 65- عمر برامة، الجزائر في المرحلة الانتقالية أحداث ومواقف، الجزائر: دار الهدى، 2001.
- 66- عنصر العياشي، سوسيولوجيا الديمقراطية والتمرد بالجزائر، القاهرة: دار الأمين، الطبعة 01، 1999.
- 67- فدوى مرابط، السلطة التنفيذية في بلدان المغرب العربي: دراسة قانونية مقارنة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
- 68- فرنسيس فوكوياما، نهاية التاريخ وخاتم البشر، (ترجمة: حسين أحمد أمين)، القاهرة: مركز الأهرام للنشر والترجمة، 1993.
- 69- فريق الأزمات العربي، الأزمة التونسية 2021-2022 ومسار الخروج، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، أكتوبر 2022.
- 70- قسومي المولدي، مجتمع الثورة، تونس: الشركة التونسية للنشر وتنمية فنون الرسم، 2015.
- 71- لطفي طرشونة، منظومة التسلط في النظام السياسي التونسي قبل ثورة 14 كانون الثاني/يناير، في أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز الوطني للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، فبراير 2012.
- 72- لوريل إي ميلر، جيفري مارتيني، التحول الديمقراطي في العالم العربي توقعات ودروس مستفادة من حول العالم، معهد أبحاث الدفاع الوطني، مؤسسة راند، 2013.
- 73- مبارك مبارك أحمد، القادة الجدد ومستقبل التحول الديمقراطي في الدول العربية، القاهرة: مركز المحروسة، ط1، 2011.
- 74- محفوظ لعشب، التجربة الدستورية في الجزائر، الجزائر: دار العلوم، 1998.

- 75- محمد أحمد نايف العكش، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي الأردن نموذجاً 1999-2005، عمان: دار مكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
- 76- محمد بلقاسم حسن بهلول، الجزائر بين الأزمة الاقتصادية والأزمة السياسية، الجزائر: منشورات دحلب، 1993.
- 77- محمد السبيطلي، المغرب العربي: تعثر الانتقال الديمقراطي وصعوبات اقتصادية حصيلة 2016 و2017، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، أكتوبر 2017.
- 78- محمد سرحان علي المحمودي، مناهج البحث العلمي، صنعاء: دار الكتب، الطبعة 03، 2019.
- 79- محمد سعد أبو عامود، الرأي العام والتحول الديمقراطي، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط1، 2010.
- 80- محمد سعدي ورشيد سعدي، محنة الانتقال الديمقراطي العربي وعودة الثورة: قلق المسارات ومعايير الأمل، في: إدريس لكريني وآخرون، أطوار الانتقال الديمقراطي في مآل الثورات العربية، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015.
- 81- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم، المناهج، الاقتراعات، والأدوات، الجزائر: مركز المطبوعات الجامعية، ط1، 1997.
- 82- محمد شلبي، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم- المناهج- الاقتراعات- الأدوات، الجزائر: دار هومة، ط04، 2002.
- 83- محمد صفوت قابل، اقتصاديات الربيع العربي: الإنجاز والإنقاذ، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012.

- 84- محمد عابد الجابري، الديمقراطية وحقوق الإنسان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
- 85- محمد عبد الباقي الهرماسي، المجتمع والدولة في المغرب العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثالثة، أكتوبر 1999.
- 86- محمد العربي العياري، الاقتصاد السياسي للتنمية في تونس: هشاشة السياسات الكلية ودورة الأزمات، تونس: مركز الدراسات المتوسطة والدولية، ورقات سياسية، فيفري 2023.
- 87- محمد علي الكبيسي، كيمياء الربيع التونسي والعربي، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.
- 88- محمد نصر عارف، إستيمولوجيا السياسة المقارنة النموذج المعرفي- النظرية- المنهج، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2002.
- 89- محمد نصر مهنا، في نظرية الدولة والنظم السياسية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2001.
- 90- محمد نصر مهنا، في النظم الدستورية والسياسية: دراسة تطبيقية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة 01، 2005.
- 91- محمود خليفة جودة محمد، اقتراب النخبة في دراسة النظم السياسية المقارنة، برلين: المركز الديمقراطي العربي، 2014، على الرابط التالي: <https://democratica.de>
- 92- مراد حاتم، الحوار الوطني في تونس، تونس: الجمعية التونسية للدراسات السياسية- منشورات نيرفانا دار بوجيل للنشر، 2015.
- 93- المرصد الوطني للشباب وصندوق الأمم المتحدة للسكان تونس، الشباب في مواجهة العنف: دراسة تحليلية، تونس، ديسمبر 2020.

- 94- مركز الإعلام والتكوين والدراسات والتوثيق حول الجمعيات، توزيع الجمعيات حسب الصنف، تونس، مارس 2010.
- 95- مسعود الرمضاني وآخرون، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، القاهرة: مركز القاهرة لدراسة حقوق الإنسان، 2017.
- 96- المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2008، تونس، 2010.
- 97- المعهد الوطني للإحصاء، المسح الوطني حول السكان والتشغيل لسنة 2010، تونس، جوان 2011.
- 98- مهدي مبروك، ثورة الكرامة والحرية: قراءة أولية في الخلفيات الاجتماعية والثقافية للثورة التونسية، في أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، فبراير 2012.
- 99- مي، العبد الله، الاتصال والديمقراطية، بيروت: دار النهضة العربية، 2005.
- 100- ناصر جابي، لماذا تأخر الربيع الجزائري، الجزائر: منشورات الشهاب، 2012.
- 101- نعمان أحمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، 1999.
- 102- نور الدين جبنون، دور الجيش في الثورة التونسية، في: أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، فبراير 2012.
- 103- الهادي التيمومي، تونس 1956-1987، تونس: دار محمد علي الحامي للنشر، 2008.
- 104- الهادي التيمومي، خدعة الاستبداد الناعم في تونس- 23 سنة من حكم بن علي، تونس: دار محمد علي للنشر، الطبعة 02، 2013.

- 105- هاني سليمان، التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.
- 106- هيثم سليمان، التوافق السياسي في تونس: محطات ومطبات تقييم حالة، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2017.
- 107- وائل أنور بندق، موسوعة الدساتير والأنظمة السياسية العربية، الإسكندرية مصر: دار الفكر الجامعي، المجلد الثاني، 2004.
- 108- وحدة الدراسات السياسية، الانتخابات الرئاسية في تونس: قراءة في نتائج الدور الأول، تقدير موقف، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سبتمبر 2019.
- 109- وليد حدوق، الثورة التونسية: قراءة في الخلفيات الاقتصادية- الاجتماعية، في: أحمد مالكي وآخرون، ثورة تونس: الأسباب والسياقات والتحديات، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، فبراير 2012.
- 110- يحيى الجمل، الأنظمة السياسية المعاصرة، القاهرة: دار الشروق، 1977.
- 111- يوسف الشوبيري، الشورى والليبرالية والديمقراطية في الوطن العربي: آليات الانتقال، في: مداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية، تحرير: علي خليفة الكواري، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2005.

ثانيا: المذكرات والأطروحات العلمية.

أ- دكتوراه:

- 1- أحمد باي، آفاق التحول الديمقراطي في العالم العربي ودور العوامل الخارجية: دراسة مقارنة لحالتي الجزائر، مصر)، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008/2009.

2- حاج بشير جيدور، أثر وسائل التواصل الاجتماعي في عملية التحول الديمقراطي في الدول العربية: دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017/2016.

3- حمزة بوزيدي، الاستمرارية والتغيير في النظم السياسية المغربية بعد 2011 دراسة مقارنة بين تونس والجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2022/2021.

4- خالد توازي، آليات ومعوقات التحول الديمقراطي في المجتمعات الانتقالية دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2016/2015.

5- عبد الجبار جبار، التّداول على السلطة في الدول العربية - دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2016/2015.

6- مباركة سليمان، التحولات السياسية في المنطقة المغربية وانعكاساتها على العلاقات مع القوى الكبرى، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2016/2015.

7- مصطفى بلعور، التحول الديمقراطي في النظم السياسية العربية دراسة حالة النظام السياسي الجزائري (1988-2008)، الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية فرع التنظيم السياسي والإداري، 2010/2009.

8- نبيل كريش، دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وأبعاده الداخلية والخارجية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية فرع: تنظيمات سياسية وإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.

9- نفيسة زريق، الترسيع الديمقراطي في الجزائر المشكلات والآفاق، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية، تخصص: تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2016/2015.

ب- ماجستير:

1- أسامة معافي، النخبة الحاكمة ومسار التحول الديمقراطي: دراسة حالة تونس (1987-2010)، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2011/2010.

2- صحراوي شهرزاد، هيكلية التحول الديمقراطي في المنطقة المغاربية دراسة مقارنة (تونس، الجزائر، المغرب)، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص: دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر - بسكرة، 2013/2012.

3- عائشة عباس، إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في دول المغرب العربي: تونس نموذجاً، مذكرة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2008/2007.

4- عمر مرزوقي، حرية الرأي والتعبير في الجزائر في ظلّ التحول الديمقراطي (1989-2004)، رسالة ماجستير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2006/2005.

5- العيد دحماني، دور الإصلاح الاقتصادي في عملية التحول الديمقراطي في إفريقيا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إفريقية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 03، 2013.

6- محمد الشريف أفضي، الديمقراطية والأمن الإنساني في ظل العولمة: دراسة حالة العالم العربي، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: حوكمة وتنمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2016/2017.

7- مراد هشام، إشكالية علاقة الدولة بالدين والتحول الديمقراطي في المنطقة العربية من 1989 إلى 2013 مصر وتونس نموذجا، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: دراسات سياسية مقارنة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014/2015.

8- نفيسة رزيق، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر وإشكالية النظام الدولاتي المشكلات والآفاق، الجزائر باتنة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، 2008/2009.

9- نور الدين حفيظي، العلاقات المدنية- العسكرية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في مصر في ظل الحراك الشعبي الراهن، مذكرة مكّلة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2016.

10- يونس مسعودي، علاقة التحول الديمقراطي بالإمكانات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: سياسات مقارنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2013/2014.

ثالثاً: المجالات.

- 1- إبراهيم حسنين توفيق، العوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد 349، مارس 2008.
- 2- أحمد الزروق أحمد الرشيد، شكري عاشور رجب السويدي، سعد الزروق أحمد الرشيد، الاقتصاد السياسي للدولة الريفية ومأزق الخيار الديمقراطي في ليبيا، مجلة مدارات سياسية، المجلد 04، العدد 02، 2020.
- 3- أحمد صابر حوحو، مبادئ ومقومات الديمقراطية، مجلة المفكر، العدد 05، جامعة محمد خيضر بسكرة، مارس 2010.
- 4- أحمد القلعي، المجتمع المدني التونسي فاعل أساسي قبل الثورة وما بعدها، تقديم: مسعود الرمضاني، تونس: الانتقال الديمقراطي العسير، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، سلسلة قضايا الإصلاح: (36)، 2017.
- 5- آسية بلخير، الأحزاب السياسية المغاربية والديمقراطية: أزمة ديمقراطية الحزب أم ديمقراطية النظام، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 10، جانفي 2017.
- 6- آسيا لعمراني، دور الاتحاد الأوروبي في مكافحة الإرهاب الدولي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001: دراسة في مدى فاعلية آلية الديمقراطية، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 26، 2011.
- 7- آسيا لعمراني، دور العامل الخارجي في مسارات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، المجلد 12، العدد 17، ديسمبر 2021.
- 8- إلهام نايت سعدي، طبيعة عملية التحول الديمقراطي، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 11 ديسمبر 2005.
- 9- إلياس ميسوم، باعلي واسعيد باحمد، التأهيل النظري لمفهوم المشاركة السياسية، المجلة الجزائرية للسياسة والأمن، المجلد 1، العدد 1، جانفي 2022.

- 10- أمير وحشي وعمر فرحاتي، دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020.
- 11- الأمين كرواز، نقاش العلاقات المدنية- العسكرية ضمن عملية التحول الديمقراطي في دول الربيع العربي: حالي تونس ومصر (2011-2014)، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020.
- 12- أمينة ركاب، عملية الترسخ الديمقراطي في الجزائر، مجلة منازعات الأعمال، العدد 13، كلية الحقوق، فاس، المغرب، 2016.
- 13- أنور الجمعاوي، المشهد السياسي في تونس: الدرب الطويل نحو التوافق، الدوحة قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، دراسات (سياسات عربية)، العدد 06، يناير 2014.
- 14- براهيم قدور شرقي، التحول الديمقراطي في تونس بين تحديات الواقع وآفاق المستقبل، مجلة السياسة العالمية، المجلد 08، العدد 01، 2024.
- 15- بوحفص حاكمي، الإصلاحات والنمو الاقتصادي في شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر- المغرب- تونس، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 07، 2009.
- 16- توفيق بوقاعدة، الديمقراطية التوافقية وأبعادها، مجلة دفاتر البحوث العلمية، العدد 08، جوان 2016.
- 17- جمال علي الدهشان، دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحوّلات الرقمية، المجلة الدولية للبحث في علوم التربية، المجلد 1، العدد 2، 2018.
- 18- جواد محمد حيدر ومنى جلال عواد، آليات إدارة المرحلة الانتقالية بعد الثورة (تونس نموذجاً)، مجلة حمورابي، المجلد الثاني، العدد 45، 2023.
- 19- حمادي الرديسي، تونس بين تدعيم الديمقراطية وتفكيك الثورة، مجلة سياسات عربية، العدد 18، جانفي 2016.
- 20- حمزة نش، الحراك الثوري في تونس (2011): السياق العام وردود الفعل الدولية، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 01، 2022.

- 21- حسام سلمان، أثر شبكات التواصل الاجتماعي على تشكيل الوعي السياسي للمواطنين ثورات الربيع العربي نموذجاً، مجلة دراسات إستراتيجية، المجلد 11، العدد 21، جوان 2015.
- 22- حسن عبد الرحمن حمدي، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا، القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، العدد 113، جويلية 1993.
- 23- حسين بهاز، السياسة الخارجية الروسية تجاه ثورات الربيع العربي بين ازدواجية المعايير والبراغماتية السياسية، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة ورقلة، العدد 18، 2013.
- 24- الحسين لقرط، الانتقال الديمقراطي في المنطقة العربية من خلال آلية التوافق السياسي تونس أنموذجاً: 2010-2014، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 02، العدد 09، مارس 2018.
- 25- الحسين لقرط وعبد الحميد بلعباس، إدارة التوافق السياسي وبيئة التحول الديمقراطي في تونس: 2011-2017، مجلة المعيار، المجلد 13، العدد 01، جامعة تيسمسيلت الجزائر، جوان 2022.
- 26- حسينة شرون، عبد الحليم بن مشري، شبل بدر الدين، التحول الديمقراطي في الجزائر وأثره على الحريات العامة، كراسات التحول الديمقراطي في الجزائر، 11 ديسمبر 2005.
- 27- حمدي عبد الرحمن، ظاهرة التحول الديمقراطي في إفريقيا: القضايا والنماذج وآفاق المستقبل، مجلة السياسة الدولية، عدد 113، القاهرة، جويلية 1993.
- 28- حمزة بوزيدي، التغيير السياسي في تونس بعد 2011: بين المسار الدستوري والفعل الثوري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 01، جوان 2021.
- 29- حنان خرباشي، التجربة الديمقراطية في تونس بين الفرص والتحديات (2020-2014)، مجلة المفكر، المجلد 18، العدد 01، 2023.

- 30- خلفه نصير، الانتخابات الديمقراطية وأثرها على مسار التحول الديمقراطي في ظل العولمة: المفاهيم، المتطلبات والانعكاسات، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 02، 2023.
- 31- خيرى عبد الرزاق جاسم، التجربة الديمقراطية في موريتانيا: دراسة في الإصلاح السياسي، مجلة الدراسات الدولية، العدد 43.
- 32- الدستور التونسي 01/06/1959 وتعديلاته (1976-2002)، Revue algérienne des Sciences Juridiques et Politiques، المجلد 40، العدد 04، 2003.
- 33- دينا شحاتة ومريم وحيد، محرّكات التغيير في العالم العربي، مجلة السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011.
- 34- راضية ياسينة مزاني، معضلة التنمية في الدول العربية: الأسباب والحلول، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 08، العدد 04، 2019.
- 35- رانية محمد طاهر، الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، رؤية تركية، المجلد 02، العدد 04، 2013.
- 36- رضوان زيادة، كيف يمكن بناء تونس ديمقراطية العدالة الانتقالية للماضي وبناء المؤسسات للمستقبل، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 30، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2011.
- 37- رنا العاشوري سعدي، التجربة الديمقراطية في تونس: هاجس متأصل ومسار متعثر، مجلة المستقبل العربي، المجلد 37، العدد 434، 2015.
- 38- رؤى لؤي عبد الله، الثقافة السياسية ودورها في تكوين الاتجاهات، المجلة السياسية والدولية، المجلد 2017، العدد 35-36، جوان 2017.
- 39- رياض بشير، الانتخابات التونسية 2014: مراحلها ونتائجها، مجلة سياسات عربية، العدد 12، جانفي 2015.
- 40- زياد جهاد حمد، العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي، مجلة مداد الآداب، العدد 14، 2018.

- 41- سالم لبيض، الدولة وأحزاب المعارضة القانونية... أية علاقة؟: حالة تونس، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 27، 2010.
- 42- سامي كعبش ومصطفى خواص، دور المسار الانتقالي في ترسيخ دعائم الدولة: دراسة في حالة تونس بعد ثورة 14 جانفي 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020.
- 43- سعاد العقون، نمط التحول الديمقراطي في التجربة المغاربية، تحديات وعراقيل، مجلة المفكر، المجلد 07، العدد 01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012.
- 44- سعد إبراهيم الشويشين، منظومة الفساد والتحول الديمقراطي في إفريقيا أي مستقبل؟، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 05، العدد 01، 2018.
- 45- سعيد قاسمي، في ظل تحولات الربيع العربي: هل تخلت الولايات المتحدة الأمريكية عن خطاب تشجيع الديمقراطية في العالم العربي؟، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 4، جوان 2014.
- 46- سفيان جيران، عبد المؤمن مجدوب، دور شبكات التواصل الاجتماعي في عملية التحول السياسي بتونس 2011-2014، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جويلية 2018.
- 47- سفيان فوكة، أزمات الدول والمجتمع وأثرها على مسارات التحول الديمقراطي في شمال إفريقيا، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، المجلد 13، العدد 01، 2021.
- 48- سليم عاشور، ثورة المعلومات والاتصال ومسار التحول الديمقراطي في المنطقة العربية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، العدد 10، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، جويلية 2016.
- 49- سليم العايب، الفصل الخامس: المشاركة السياسية، مجلة دراسات في علم اجتماع المنظمات، المجلد 1، العدد 02، 2013.

- 50- سمير كيم، سماح سهيلية، أثر البيئة الأمنية على القطاع السياحي في تونس 2011-2013، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 16، جانفي 2020.
- 51- شاهر محمد حسن الغياليين، معوقات التحوّل الديمقراطي في الدول العربية، مجلة آفاق للأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 03، العدد 05، جوان 2020.
- 52- الشكري، علي يوسف، عامر عبد زيد الوائلي، مصطفى فاضل الخفاجي، مبدأ الفصل بين السلطات في الفكر الفلسفي السياسي الحديث، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، المجلد 7، العدد 2، 2017.
- 53- صباح حواس، الفساد في دول المغرب العربي قراءة مسحية في واقع الظاهرة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 08، العدد 02، أفريل 2021.
- 54- صغير بورزاق، التحدي الإرهابي في تونس وانعكاساته على الأمن الوطني الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 08، ديسمبر 2017.
- 55- صليحة كبابي، الهوية والثقافة السياسية كمدخل للتحوّل الديمقراطي في الشرق الأوسط، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46، ديسمبر 2016.
- 56- ضاوية بوزيدة ورياض بوريش، تحديات التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي بعد 2011، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2020.
- 57- عاصي حسين محمود، سعاد عادل أحمد، نهاية عصر النهضة العربية: التداعيات والأسباب، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية، العدد 14، جامعة تكريت، 2012.
- 58- عائشة التايب، الترويك الحاكمة في تونس: حصاد العام بين صعوبات الممارسة وجسامة التحديات، الدوحة: معهد الدوحة للدراسات العليا للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، دراسات سياسية وعربية، العدد 01، مارس 2013.
- 59- عائشة عباس، التحوّل الديمقراطي في تونس وتجربة حركة النهضة في الحكم: الفرص والتحديات، المجلة الجزائرية للسياسة العامة، المجلد 02، العدد 01، 2014.

- 60- عباس سيرة، إشكاليات التحول الديمقراطي في الوطن العربي، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الثامن، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، ديسمبر 2017.
- 61- عبد الباقي براكني وعبد الوهاب شلالي، التوجهات الفكرية والإيديولوجية للحبيب بورقيبة وأثرها في بناء الدولة التونسية الحديثة، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد 07، العدد 02، جوان 2020.
- 62- عبد الحميد أحمد عبد الله، دور شبكات التواصل الاجتماعي في ثورات الربيع العربي، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 44، 2012.
- 63- عبد الفتاح ماضي، العوامل الخارجية والثورات العربية: أربع إشكاليات للبحث، الدوحة: معهد الدوحة للدراسات العليا، مجلة سياسات عربية، العدد 36، يناير 2019.
- 64- عبد العالي هبال، الديمقراطية الإلكترونية: المفهوم، الآليات والتحديات دروس مستخلصة من تجارب دولية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 09، العدد 01، 2022.
- 65- عبد الكريم هشام، بن عبد العزيز خيرة، البعد المحلي ومقتضيات تبني النموذج التشاركي للحكم: من الديمقراطية التمثيلية إلى التشاركية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، المجلد 9، العدد 2، 2020.
- 66- عبد اللطيف الحناشي، نخبة الاستقلال المغاربية والمسألة الديمقراطية الحبيب بورقيبة نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 29، 2011.
- 67- عبد اللطيف الحناشي، الانتخابات التشريعية التونسية: قراءة في النتائج والدلالات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، سلسلة تحليل سياسات، نوفمبر 2014.
- 68- عبد المجيد براج، الديمقراطية التشاركية، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، عدد خاص، أشغال الملتقى الوطني حول موضوع مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاتها، جامعة السانية، وهران، 2012.

- 69- عبد النور ناجي، الحركات الاحتجاجية في تونس وميلاد الموجة الثانية من التحرير السياسي، مجلة المستقبل العربي، العدد 387، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ماي 2011.
- 70- عبد الوهاب عبد الكريم أسعد، آليات التعددية السياسية وعلاقتها بالديمقراطية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 19، سبتمبر 2013.
- 71- عثمان أحمد جاد الرب، إدارة عملية التحوّل الديمقراطي في تونس في الفترة من 2010-2016، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، المجلد 08، العدد 16، جويلية 2023.
- 72- عزمي بشار، في تطور مفهوم الديمقراطية التوافقية وملاءمتها لحل الصراعات الطائفية: نموذجاً إيرلندا ولبنان، مجلة سياسات عربية، العدد 30، جانفي 2018.
- 73- عزوز غربي، نفيسة رزيق، الثقافة السياسية والبناء الديمقراطي في المنطقة المغاربية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد 20، العدد 02، ديسمبر 2019.
- 74- عزوز غربي، الحراك الشعبي في المنطقة العربية وسؤال الديمقراطية دراسة في ظل بعض التجارب العربية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 01، جانفي 2020.
- 75- علي جبلي، التيارات الفكرية والسياسية في تونس وتحدي التحوّل الديمقراطي، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، أوراق سياسية (49)، جوان 2020.
- 76- عمر فرحاتي، معوقات التحوّل الديمقراطي في الدول العربية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 29، جوان 2008.
- 77- عمر مرزوقي، حركات التحول الديمقراطي في الوطن العربي: قراءة في المؤثرات الدولية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 05، جوان 2013.
- 78- عمر ياسين خضيرات، مواقف القوى الدولية والإقليمية من ثورات الربيع العربي وأثرها على النظام الإقليمي الشرق أوسطي (2010-2015)، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، المجلد 14، العدد 01، 2017.

- 79- عمران محمد المرغني الجداري، عوائق التحول الديمقراطي في ليبيا دراسة في العوامل الداخلية، مجلة البيان للدراسات القانونية والسياسية، العدد 02، ديسمبر 2020.
- 80- عمران محمد المرغني الجداري، خيرية محمد الدغيلي، التحوّل الديمقراطي: قراءات نظرية، مجلة دراسات الاقتصاد والأعمال، المجلد 09، العدد 01، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا، جويلية 2022.
- 81- فاتح خنتو، الأزمة في ليبيا: الفاعلون والسيناريوهات المحتملة، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، المجلد 09، العدد 01، الجزائر، 2022.
- 82- فاتح مسعودي، عبد المجيد رمضان، تحديات استكمال مسار العدالة الانتقالية في تونس في ظل انتقال ديمقراطي عسير، دفاتر السياسة والقانون، المجلد 16، العدد 02، 2024.
- 83- فاتن مبارك، التجربة التنموية في تونس: الإشكالات والآفاق، مجلة دراسات في التنمية والمجتمع، المجلد 02، العدد 01، 2015.
- 84- فاطمة بودرهم، أزمة المشاركة السياسية في الدول النامية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية.
- 85- فوزية خدا كرم عزيز، معوقات التنمية الاقتصادية في ليبيا بعد سقوط القذافي، المجلة السياسية الدولية، العدد 33-34، ديسمبر 2016.
- 86- قوادرية بورحلة، التّداول السّلمي على السّلطة، مجلة البحوث السياسية والإدارية، العدد 06، جامعة زيان عاشور الجلفة، جوان 2015.
- 87- كمال مهني، الأزمة الليبية وتداعياتها على دول الجوار، مجلة بحوث جامعة الجزائر 01، المجلد 15، العدد 02، 2021.
- 88- كمال بن يونس، التهميش الشامل: عوامل اندلاع الثورة ضد نظام بن علي في تونس، مجلة السياسة الدولية، المجلد 46، العدد 184، أبريل 2011.

- 89- ليندة سباش، تداعيات جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي في دول شمال إفريقيا دراسة حالة الجزائر وتونس، مجلة السياسة العالمية، المجلد 7، العدد الخاص 01، 2023.
- 90- محمد بودة، أثر الإصلاحات السياسية على بنية السلطة التنفيذية في دول المغرب العربي، مجلة المجلس الدستوري، العدد 12، 2019.
- 91- محمد حمشي، الاتحاد الأوروبي والتحول الديمقراطي في الوطن العربي: حدود القوة المعيارية، الدوحة: معهد الدوحة للدراسات العليا، مجلة سياسات عربية، العدد 35، نوفمبر 2018.
- 92- محمد حموني، إبراهيم يامة، الديمقراطية التشاركية ومظاهر تطبيقاتها في القانون الجزائري، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 02، العدد 02، جوان 2019.
- 93- محمد زيتوني، إشكالية التحول الديمقراطي في الأنظمة السياسية العربية، مجلة المعيار، مجلد 24، عدد 52، 2020.
- 94- محمد سليمان، مصطفى مرضي، تجربة التحول الديمقراطي في تونس: فرص ومخاطر، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 07، العدد 02، 2021.
- 95- محمد سمير عياد، الديمقراطية التوافقية، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، المجلد 1، العدد 1، جانفي 2013.
- 96- محمد شطب عيدان المجمع، النخبة السياسية وأثرها في التنمية السياسية، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 01، العدد 04، العراق، 2009.
- 97- محمد علي بن عيسى، التحول الديمقراطي بين الماهية والنظرية، المجلة الدولية لعلوم الرياضة والعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 06، العدد 02، 2020.
- 98- محمد علي صالح أبو غالية، حسين الفحل، الصادرات النفطية وعلاقتها بمعدلات انفتاح الاقتصاد الليبي على الخارج (دراسة تحليلية خلال الفترة 1995-2008)، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، العدد 27.

- 99- محمد الكر، المجتمع المدني وإشكالية التحوّل الديمقراطي بالعالم العربي بين شرعنة الأداء وسلطوية الانتماء، مجلة البحوث السياسية والإدارية، المجلد 04، العدد 02، 2015.
- 100- محمد مجدان، العملية الديمقراطية في الجزائر: الأسباب والعوائق، المجلة الجزائرية للسياسات العامة، العدد 05، أكتوبر 2014.
- 101- محمد المصطفى بن الحاج، الاتحاد الأوروبي وفرضية الاستعصاء الديمقراطي في ضوء "الربيع العربي" تونس ومصر نموذجا، مجلة اتجاهات سياسية، العدد 08، أوت 2019.
- 102- محمد مطاوع، السياسات الأمريكية والأوروبية إزاء ثورات الربيع العربي 2011-2013 الواقع والتفسيرات، النهضة، المجلد 15، العدد 3، جويلية 2014.
- 103- محمد المقداد، أسس التحوّل الديمقراطي في الوطن العربي ومرتكزاته، الأردن: مجلة المنارة، العدد 7، 2007.
- 104- مساعيد فاطمة، التحولات الديمقراطية في أمريكا اللاتينية، نماذج مختارة، مجلة دفاتر السياسة والقانون، أبريل 2011.
- 105- منى جلال عواد، فاطمة عيال طعان، دور الانتخابات في ترسيخ عملية التحوّل الديمقراطي: دراسة حالة الانتخابات التونسية عام 2019، مجلة العلوم السياسية، العدد 61، 2021.
- 106- منى هرموش، الفساد في تونس خلال فترة حكم بن علي، مجلة العلوم القانونية والسياسية، العدد 15، جانفي 2017.
- 107- منى يعقوبيان، الترويج للديمقراطية في الشرق الأوسط: المبادرات الأوروبية، معهد السلام الأمريكية، تقرير خاص رقم 127، أكتوبر 2004.
- 108- ميمي محمد عبد المنعم توفيق، شبكات التواصل الاجتماعي... (النشأة والتأثير)، مجلة كلية التربية، الجزء الثاني، العدد 24، جامعة عين شمس، 2018.

- 109- نادية بن ورقلة، دور شبكات التواصل الاجتماعي في تنمية الوعي السياسي والاجتماعي لدى الشباب العربي، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة زيان عاشور، المجلد 05، العدد 11، 2013.
- 110- نبيل حليلو، التنمية والثقافة السياسية: أيّ علاقة؟، مجلة الباحث للعلوم الإنسانية والاجتماعية، عدد 08، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، جوان 2012.
- 111- نذير عزوز، كلفة غياب الاستقرار في ليبيا على تونس، جريدة المساء، 31 أكتوبر 2016.
- 112- نسرين أرجيلوس، العزوف عن الانتخابات البرلمانية التونسية دراسة حالة انتخابات عام 2022، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، المجلد 08، العدد 02، جوان 2023.
- 113- نسرين نموشي، التحول الديمقراطي: مقارنة مفهومية ونظرية، مجلة دراسات قانونية وسياسية، المجلد 1، العدد 1، 2018.
- 114- نعيمة عزوق، دور العدالة الانتقالية في دعم مسار الانتقال الديمقراطي: تونس أنموذجا (2011-2017)، مجلة الرواق، مجلد 04، عدد 01، جوان 2018.
- 115- نور الدين حفيظي، نبيل سعداوي، إشكالية العلاقة بين النمو الاقتصادي وعملية التحول الديمقراطي: دراسة نظرية تطبيقية مقارنة، مجلة آفاق الأبحاث السياسية والقانونية، المجلد 03، العدد 06، نوفمبر 2020.
- 116- نور السادات قادري وسماعيل بن حفاف، انتقال تونس: من شرعية الانتخاب إلى شرعية التوافق، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 02، ديسمبر 2012.
- 117- نوره كطاف هيدان، الديمقراطية والتعددية السياسية، مجلة جامعة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 09، 2018.
- 118- الهادي عبدو أبوه، يعقوب الشيخ محمد، السياسات الاقتصادية والنمو في موريتانيا: الأثر الهيكلي والاجتماعي والمعوقات (1985-2013)، المجلة المغربية للاقتصاد والتسيير، العدد 02، سبتمبر 2015.

- 119- هناء عبيد، من الحرمان إلى التوقعات الاقتصاد السياسي للتحويلات الثورية في المنطقة العربية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة: مؤسسة الأهرام، العدد 187، 2012.
- 120- هوارية زيتوني، علي مكيد، التنمية الاقتصادية في الجزائر بين متطلبات الحاضر ورؤية مستقبلية، مجلة المعيار، المجلد 09، العدد 02، 2018.
- 121- هيفاء أحمد محمد، المرحلة الانتقالية وتحدياتها في ظل وصول الإسلاميين للسلطة في تونس، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 06، العدد 17، 2013.
- 122- وليد لعماري، أسباب ومظاهر الفساد في الدول المغاربية وآثارها السلبية عليها، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، المجلد 07، العدد 02، 2020.
- 123- ياسمين لحواسنية، التطور الزمني والجغرافي للإرهاب في تونس (2011/2015): قراءة نقدية في السياقات ومتطلبات المعالجة، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 13، جويلية 2018.
- 124- يوسف أزروال، الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي: المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل، مجلة آفاق علمية، المجلد 11، العدد 03، 2019.
- 125- يونس مسعودي، التحول الديمقراطي: مقاربة مفاهيمية نظرية، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، العدد 1، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر.

رابعاً: الندوات والمؤتمرات.

- 1- علي محمد مصطفى ديهوم، التحول الديمقراطي (دراسة في الآليات والتحديات)، وقائع المؤتمر الدولي الثالث للقضايا القانونية، كلية القانون، جامعة إيشك، أربيل العراق، 2018/05/10.
- 2- محمد رضا الأجهوري، مستقبل الحالة التونسية في ما بعد المرحلة الانتقالية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية تنظيم مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع المعهد السويدي بالإسكندرية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2016.

3- محمد زاهي بشير المغربي، الديمقراطية والإصلاح السياسي- مراجعة عامة للأدبيات، ورقة بحثية قدمت إلى ندوة الديمقراطية والإصلاح السياسي في الوطن العربي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، جامعة القاهرة (21، 2005/07/22)، طرابلس- ليبيا، 2006.

خامساً: المراجع القانونية.

1- الجمهورية التونسية، الرائد الرسمي للجمهورية التونسية، العدد 14، 21 فيفري 2012.

سادساً: المراجع الأجنبية:

- 1- Abderrahmane Yaalaoui, "Légitimité électorale et légitimité révolutionnaire", La presse de Tunisie, 03 octobre 2012.
- 2- Bichara Khader, The European Union and the Arab World: From the Rome Treaty to the Arab Spring, European Institute of the Mediterranean, Barcelona, March 2013.
- 3- Cherif Bassioni, "Iraqi constitutional Studies" Basic Principle for the New Iraqi constitution", Chicago university: Dee pool, 2002.
- 4- Emma C. Murphy, Economic and Political Change in Tunisia from Bourguiba to Ben Ali (Great Britain MacMillan Press Ltd, 1990).
- 5- International Crisis Group, Islamisme, violence et réformes en Algérie : tourner la page, Rapport Moyen-Orient et Afrique du Nord N°29, 30 Juillet 2004.
- 6- Joseph, Schumpeter, Capitalisme et Démocratie, 2^{ème} édition, Paris : Petite Bibliothèque, 1942.
- 7- Kyuing Wonkim, Max, Schumpter and The East Asian Experience, Journal of Democracy, vol. 5, N3, July 1992.
- 8- Mahmoud Ramadhan, Tunisie : Etat, économie et société, Tunisie : Sud édition, 2011.

- 9- Mohamed Abdullah Abu Rumman, The Impact of Economic Factors on Democratization: Jordan Case, Journal of Advanced Social Research, 2012.
- 10- Mohamed Haddar, « La transition en Tunisie défis et perspectives », dans : Mohamed Haddar, Les défis de la transition, (Tunis : Université Tunis El Manar, 2013).
- 11- Raja FENNICHE, « Réseaux sociaux, espace public et expressions sémiotiques : retour sur les événements du 14 janvier », dans : (Sous la direction de Raja Fenniche), Les mailles du filet : Révolution tunisienne et web 2.0, Edition I, (pp 61-84), Manouba, Tunisie : Presses universitaires de la Manouba, 2013.
- 12- Roman Lecomte, « Révolution tunisienne et internet : le rôle des médias sociaux », L'année du Maghreb, VII 2011.
- 13- Schafer, I, Les parties politiques tunisiens : fragmentes autocentres et à la recherche d'un profil, Konrad Adenauer Stiftung, 2017.
- 14- Transparency International- The global coalition against Corruption, annual Report 2010, 2011.
- 15- Wissem Hessi, Tunisia: Updated Assessment of the Impact of the Corona Virus Pandemic on the Extractive Sector and Resource Governance, New York: National Resource Governance Institute, 1st December 2020.
- 16- Zbiniew Brizziski, The Grand Failure: The birth and the Death of communism in Twentieth Century (New york: Charles Skribners sons), 1989.

سابعاً: المقالات الإلكترونية.

- 1- إبراهيم أسعدي، دور المؤسسة العسكرية في الانتقال الديمقراطي بتونس، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، على الرابط التالي:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2011/2011722103843859350.html>

2- أحمد بن مصطفى، تأملات في أزمة الفكر الاقتصادي والإستراتيجي التونسي، مقال على الموقع التالي:

<https://nawaat.org/2015/05/14%D8%/AA%D8%A3%D9%85%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D9%8...>

3- إسرائ أحمد إسماعيل، القوة المدنية: الاتجاه الأمريكي نحو المنظمات غير الحكومية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، على الرابط:

<http://www.siyassa.oreg.eg/News/1780.aspx>

4- أسماء بن جبارة، دور موقع التواصل الاجتماعي "فايسبوك" في الثورة التونسية، متوفر على الموقع التالي: مدونة سعود المولى

، <https://saoudelmawla.blogspot.com/2011/07/blog-post-7842.html?m=1>

5- أنور الجمعاوي، الجيش والثورة في تونس، المقال على الموقع التالي:

<https://www.alaraby.co.uk%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D9%88%D8%A7%D9...>

6- بدرة قعلول، "الجيش سيعود إلى ثكنه": دور المؤسسة العسكرية التونسية في المرحلة الانتقالية إلى الديمقراطية، 03 نوفمبر 2011، المقال على الموقع التالي: <https://karnegieendowment.org/sada45909>

7- الجزيرة نت، تونس... "معجزة" لا تخفي العجز، على الموقع التالي:

<https://www.aljazeera.net/amp/ebusiness/2010/12/27>

8- جغرافيا تونس، على الرابط التالي:

<https://fanack.com/ar/tunisia/geography-of-tunisia/>

9- جوهرة FM، البنك الدولي يكشف عن ديون تونس الخارجية لسنة 2020،
2021/10/12، على الرابط التالي:

البنك-الدولي-يكشف--<https://www.jawharafm.net/ar/article/105/203653/2020>
،عن-ديون-تونس-الخارجية-لسنة

10- حسنين توفيق إبراهيم، الانتقال الديمقراطي: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات،
على الرابط التالي:

<http://studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/01/201312495334831438.html>

11- رضا التمتام، التأثير الليبي والجزائري على التجربة التونسية، جريدة هسبريس
الإلكترونية، 01 ماي 2014، على الرابط:

،<https://www.hespress.com/169836-التأثير-الليبي-والجزائري-على-التجربة>-html،

12- رياض بشير، التفاوت التنموي في تونس... قبل الثورة وبعدها، بيروت: مركز
دراسات الوحدة العربية، دراسات 25 نوفمبر 2019، على الرابط التالي:
<https://caus.org/التفاوت-التنموي-في-تونس-قبل-الثورة-وبعدها>

13- سفيان الشواربي، الثورة التونسية تخسر شبابها، مجلة الأخبار، مقال على الموقع
التالي: <https://al-akhbar.com/opinion/28277>.

14- سمير كيم، غربي رقية، المداخل النظرية لدراسة التحول الديمقراطي، الموسوعة
الجزائرية للدراسات السياسية والإستراتيجية، متوفر على الرابط التالي:
<http://www.politics.dz.com>

15- سهام الدريسي، واقع ظاهرة الإرهاب في الديمقراطية التونسية الوليدة، معهد
واشنطن، 17 جوان 2016، على الرابط التالي:

<http://www.studies.aljazeera.net/ar/files/arabworlddemocracy/2013/02/201324101039595777/88html>.

23- علي الشابي، تحديات الاقتصاد التونسي في سياق المرحلة الانتقالية (2011-2017)، قطر: مركز الجزيرة للدراسات، 11 ماي 2017، على الرابط التالي:

<https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2017/05/2011-2017-170511062607318.html>.

24- فؤاد الصباغ، إستراتيجيات التنمية الاقتصادية بدول شمال إفريقيا، المركز العربي الديمقراطي، 25 ماي 2018، على الرابط التالي: <http://democraticac.de/?tag>: إستراتيجيات- التنمية-الاقتصادية-.

25- كرم سعيد، الأزمة السياسية في تونس: تحديات راسخة... ومسارات قلق، مركز رواق بغداد، 2023/08/14 المقال على الموقع التالي:

<https://rewaqbaghdada.org/ar/version/1692093298>.

26- محمد إسماعيل الشيخ، الموسوعة العربية: تونس (الدولة) (الجغرافيا) على الرابط التالي: <http://arab-ency.com.sy/ency/details/159893>.

27- محمد نور البصراتي، الأحزاب والمجتمع- معوقات المشاركة السياسية، موقع كولان ميديا، على الموقع التالي:

الأحزاب و-71-1321542160-41159/ar/story/https://www.gulanmedia.com

معوقات-الشراكة-الياسية-%E2%80%8F..%2%80%8Fالمجتمع

28- منير شفيق، أمريكا والثورات في تونس ومصر وليبيا، نشر في المساء يوم 2011/03/17 على الرابط: <https://www.maghress.com/almassae/128983>.

29- ويكيبيديا، جغرافيا تونس: دراسة الأراضي التونسية، على الموقع التالي:
<https://ar.m.wikipedia.org/wiki>

30- Tunisia Population, on the following site:

<https://www.worldometers.info/world-population/Tunisia-population/>,

31- هائل الجازي، كم عدد سكان تونس، على الرابط التالي: <https://mawdoo3.com/>
كم-عدد-سكان-تونس.

32- وليد الماجري، الإرهاب في تونس: خارطة التسلسل الزمني للأحداث بعد 14 جانفي،
تونس: منصة إنكفاضة الإعلامية، على الرابط التالي:

<https://inkylada.com/ar/2014/06/14>.

الفہریں

الفهرس

كلمة شكر وتقدير

إهداء

أ	مقدمة
16	الفصل الأول : الإطار النظري والمفاهيمي للتحوّل الديمقراطي
17	المبحث الأول: مفهوم الديمقراطية
17	المطلب الأول: تعريف الديمقراطية
20	المطلب الثاني: صور وأشكال الديمقراطية
21	الفرع الأول: الديمقراطية المباشرة
21	الفرع الثاني: الديمقراطية النيابية (التمثيلية)
22	الفرع الثالث: الديمقراطية غير المباشرة
22	الفرع الرابع: الديمقراطية التشاركية
24	الفرع الخامس: الديمقراطية الإلكترونية
25	الفرع السادس: الديمقراطية التوافقية
27	المطلب الثالث: مقومات الديمقراطية
27	الفرع الأول: المقومات المتعلقة بشكل الديمقراطية
30	الفرع الثاني: المقومات المتعلقة بممارسة الديمقراطية
33	المبحث الثاني: مفهوم التحوّل الديمقراطي
33	المطلب الأول: تعريف التحوّل الديمقراطي
36	المطلب الثاني: علاقة التحوّل الديمقراطي بالمفاهيم المشابهة
36	الفرع الأول: التحوّل الليبرالي
38	الفرع الثاني: الإصلاح السياسي
39	الفرع الثالث: الانتقال الديمقراطي
40	الفرع الرابع: الترسّخ الديمقراطي
40	المطلب الثالث: عوامل التحوّل الديمقراطي
41	الفرع الأول: العوامل الداخلية
45	الفرع الثاني: العوامل الخارجية
48	المبحث الثالث: المراحل والاتجاهات النظرية المفسّرة للتحوّل الديمقراطي
48	المطلب الأول: مراحل التحوّل الديمقراطي
48	الفرع الأول: مرحلة انهيار والقضاء على النظام السلطوي
49	الفرع الثاني: مرحلة اتخاذ قرار وإقامة النظام الديمقراطي

50	 الفرع الثالث: مرحلة تدعيم النظام الديمقراطي
50	 الفرع الرابع: مرحلة النضج الديمقراطي
52	 المطلب الثاني: أنماط التحول الديمقراطي
52	 الفرع الأول: نمط التحول من أعلى
53	 الفرع الثاني: نمط التحول من خلال التفاوض
54	 الفرع الثالث: نمط التحول من خلال الشعب
55	 الفرع الرابع: نمط التحول من خلال التدخل العسكري الخارجي
56	 المطلب الثالث: الاتجاهات النظرية المفسرة للتحول الديمقراطي
57	 الفرع الأول: المدرسة التحديثية
58	 الفرع الثاني: المدرسة البنيوية
60	 الفرع الثالث: المدرسة الانتقالية
62	 الفرع الرابع: مدخل الثقافة السياسية
67	 الفصل الثاني: دوافع ومعوّقات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي.....
68	 المبحث الأول: الدوافع الداخلية للتحول الديمقراطي في دول المغرب العربي
68	 المطلب الأول: العوامل السياسية
68	 الفرع الأول: الأنظمة التسلطية
69	 الفرع الثاني: أزمة البناء المؤسسي والدستوري
71	 الفرع الثالث: أزمة الشرعية
72	 الفرع الرابع: أزمة المشاركة السياسية
	 المطلب الثاني: الدوافع الاقتصادية والاجتماعية للتحول الديمقراطي في دول
74	 المغرب العربي
75	 الفرع الأول: الدوافع الاقتصادية للتحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ...
80	 الفرع الثاني: الدوافع الاجتماعية للتحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ...
84	 المبحث الثاني: الدوافع الخارجية للتحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ..
84	 المطلب الأول: الضغوط السياسية الدولية
92	 المطلب الثاني: ضغوط المؤسسات المالية والنقدية الدولية
97	 المبحث الثالث: معوقات التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي
	 المطلب الأول: المعوقات السياسية والأمنية للتحول الديمقراطي في دول المغرب
98	 العربي
98	 الفرع الأول: المعوقات السياسية للتحول الديمقراطي في دول المغرب العربي ...
98	 1- الأنظمة التسلطية
102	 2- ضعف المجتمع المدني والأحزاب السياسية

105	الفرع الثاني: المعوقات الأمنية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي
	المطلب الثاني: المعوقات الاقتصادية والاجتماعية للتحوّل الديمقراطي في دول
108	المغرب العربي
109	الفرع الأول: المعوقات الاقتصادية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي..
114	الفرع الثاني: المعوقات الاجتماعية للتحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي..
115	1- تأثير الإرث التاريخي للدولة السلطانية
115	2- التأثيرات القبلية والجهوية
116	3- غياب التنشئة السياسية
120	الفصل الثالث: التحوّل الديمقراطي في تونس: الأسباب والفواعل المحركة
121	المبحث الأول: طبيعة النظام السياسي التونسي قبل التحوّل الديمقراطي
121	المطلب الأول: دراسة جغرافية لتونس
123	المطلب الثاني: طبيعة النظام السياسي التونسي في عهد الحبيب بورقيبة
125	الفرع الأول: المجال السياسي
127	الفرع الثاني: المجال الاقتصادي
128	الفرع الثالث: في المجال الاجتماعي والثقافي
129	المطلب الثالث: طبيعة النظام التونسي في عهد زين العابدين بن علي
134	المبحث الثاني: أسباب التحوّل الديمقراطي في تونس
135	المطلب الأول: الأسباب السياسية للتحوّل الديمقراطي في تونس
139	المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية للتحوّل الديمقراطي في تونس
144	المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية للتحوّل الديمقراطي في تونس
149	المبحث الثالث: أهم الفواعل المحركة للتحوّل الديمقراطي في تونس
149	المطلب الأول: دور الشباب في عملية التحوّل الديمقراطي في تونس
	المطلب الثاني: دور مواقع التواصل الاجتماعي في عملية التحوّل الديمقراطي
152	في تونس
	المطلب الثالث: دور المؤسسة العسكرية في عملية التحوّل الديمقراطي في
158	تونس
	الفرع الأول: دور المؤسسات العسكرية في عهد "الحبيب بورقيبة" و"زين
159	العابدين بن علي"
161	الفرع الثاني: دور الجيش في التحوّل الديمقراطي في تونس
166	الفصل الرابع: مسار التحوّل الديمقراطي في تونس: المؤشرات والتحديات
167	المبحث الأول: أهم الفواعل المؤثرة في مسار التحوّل الديمقراطي في تونس
167	المطلب الأول: دور النخبة السياسية التونسية في التحوّل الديمقراطي

الفرع الأول: الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال	
الديمقراطي	169
الفرع الثاني: الترويك	170
الفرع الثالث: الحوار الوطني	171
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي في تونس	175
الفرع الأول: دور منظمات المجتمع المدني قبل الثورة	176
الفرع الثاني: دور منظمات المجتمع المدني بعد الثورة	179
المطلب الثالث: دور الأحزاب السياسية في التحول الديمقراطي في تونس	182
الفرع الأول: دور الأحزاب السياسية قبل الثورة	183
الفرع الثاني: دور الأحزاب السياسية بعد الثورة	186
المبحث الثاني: دور الانتخابات في مسار التحول الديمقراطي في تونس	191
المطلب الأول: انتخابات المجلس الوطني التأسيسي	191
المطلب الثاني: الانتخابات التشريعية	197
الفرع الأول: الانتخابات التشريعية سنة 2014	198
الفرع الثاني: الانتخابات التشريعية سنة 2019	200
الفرع الثالث: الانتخابات التشريعية سنة 2022	203
المطلب الثالث: الانتخابات الرئاسية التونسية لسنة 2014 و 2019	205
الفرع الأول: الانتخابات الرئاسية التونسية سنة 2014	205
الفرع الثاني: الانتخابات الرئاسية التونسية سنة 2019	208
المبحث الثالث: تحديات التحول الديمقراطي في تونس	210
المطلب الأول: التحديات السياسية والأمنية	210
الفرع الأول: التحديات السياسية	210
الفرع الثاني: التحديات الأمنية	215
المطلب الثاني: التحديات الاقتصادية والاجتماعية	220
الفرع الأول: التحديات الاقتصادية	220
الفرع الثاني: التحديات الاجتماعية	224
المطلب الثالث: التحديات الخارجية	228
الفرع الأول: التحديات على المستوى الإقليمي	228
الفرع الثاني: التحديات على المستوى الدولي	231
1- الموقف الأوروبي	231
2- الموقف الأمريكي	233
الخاتمة	237

243	 قائمة الجداول
245	 قائمة المصادر والمراجع
281	 الفهرس

المخلص

ملخص الدراسة

لقد سعت دراسة بحثنا إلى التطرّق إلى طبيعة التحوّل الديمقراطي في دول المغرب العربي من خلال التجربة التونسية التي انطلقت أواخر سنة 2010، وتتبع أبرز المراحل والمحطّات التي مرّت بها حتى سنة 2023، وتحليل عناصرها من أسباب قيام هذه العملية وأهمّ الفواعل والعناصر التي شاركت في مسار عملية التحول الديمقراطي في تونس أثناء بدايتها على غرار دور الشباب ومواقع التواصل الاجتماعي في إنجاح الاحتجاجات، وكذا الدور الهام للمؤسسة العسكرية في حماية مسار عملية التحوّل الديمقراطي، كما حددت دراستنا أهمّ الفواعل التي كان لها تأثير بعد إسقاط النظام السابق في العملية الديمقراطية ولعلّ أهمّها: النخبة السياسية والمجتمع المدني والأحزاب السياسية، بالإضافة إلى هذا فقد تتبّعت دراستنا مسار العملية الانتخابية خلال هذه المرحلة بداية بانتخاب المجلس التأسيسي وتعاقب الانتخابات التشريعية والرئاسية بعد ذلك.

ولتخلص دراستنا إلى تحديد أهم مؤشرات نجاح مسار عملية التحوّل الديمقراطي في تونس من دور إيجابي لنخبة السياسية والمؤسسة العسكرية وتعاقب الانتخابات النزيهة، كما أنّها حددت أهم التحديات والمعوقات لمسار عملية التحوّل سواءا تحديات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية وحتى خارجية.

الكلمات المفتاحية: المغرب العربي- تونس- التحوّل الديمقراطي- الديمقراطية- الثورة التونسية.

Abstract

Our research study sought to address the nature of the democratic transition in the Arab Maghreb countries through the Tunisian experience that started in late 2010, tracking the most important stages and stations it passed through until 2023, and analysing its elements from the reasons for the establishment of this process and the most important actors and elements that participated in the process of democratic transition in Tunisia during its beginning, such as the role of youth and social networking sites in the success of the protests, as well as the important role of the military institution in protecting the process of the democratic transition, and our study identified the most important actors that had an impact after the fall of the former regime in the democratic process. In addition, our study tracked the electoral process during this phase, starting with the election of the Constituent Assembly and the succession of legislative and presidential elections after that.

Our study concludes by identifying the most important indicators of the success of the democratisation process in Tunisia, including the positive role of the political elite, the military institution, and the succession of fair elections, as well as the most important challenges and obstacles to the process, whether political, economic, social or external challenges.

Keywords:Maghreb-Tunisia-Democratisation-Democracy-Tunisian Revolution.